

١١٧

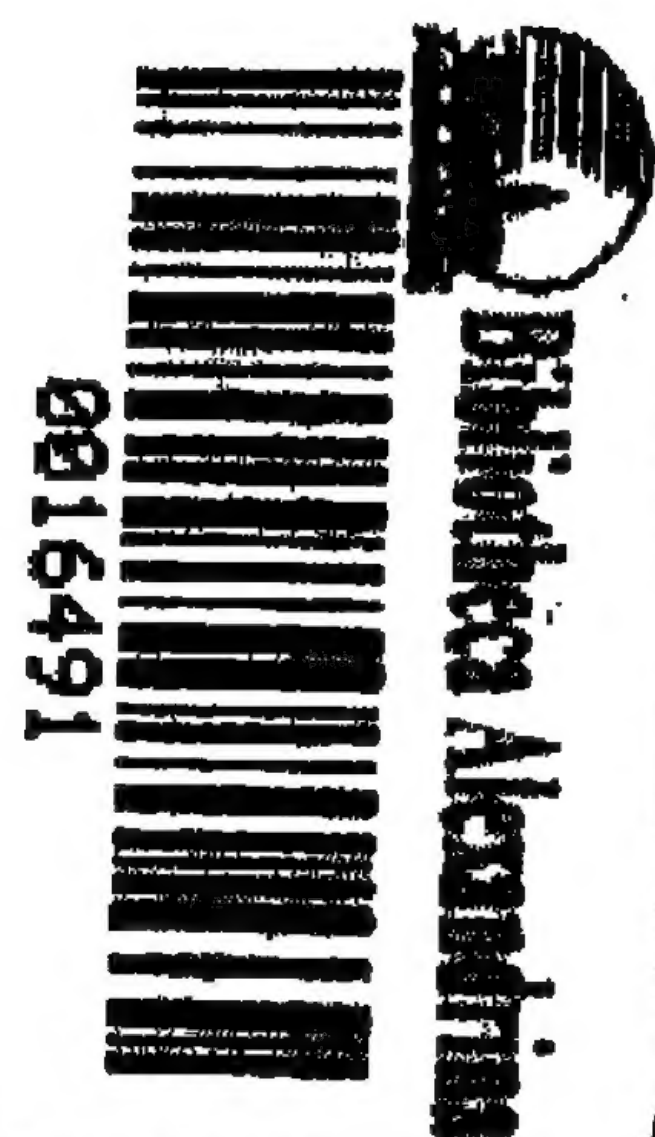
تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم عيسى



المعهد القومي
للحفظ والتوثيق



تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس إدارة:

د. سمير سرمان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم عيسى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

١٩٩٨

تقديم

بفلم : رئيس التحرير

يسرنى أن أقدم للمقارئ الكريم هذه الدراسة عن « تاريخ القضاء في مصر العثمانية » التى كتبها الأستاذ عبد الرازق إبراهيم عيسى . والدراسة فى الأصل رسالة أعدها الباحث للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة عين شمس تحت إشراف الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى والدكتورة ماجدة مخلوف ، ومن ثم فهى تنطبق عليها مقاييس الدراسة العلمية الأكاديمية .

وموضوع القضاء فى مصر العثمانية من الموضوعات التى لم تلق عليها أضواء كافية ، على الرغم من أن مصر كانت تحت السيادة العثمانية منذ فتح سليم الأول سنة ١٥١٧ حتى الحرب العالمية الأولى من الناحية القانونية ، أو حتى الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ من الناحية الفعلية . وفى أثناء ذلك كان

القضاء في مصر ينبع الدولة العثمانية ، ويتم تعيين قضاة مصر من قاضي عسكر الأناضول .

وقد قام الباحث بدراسة هذا الموضوع المهم ، فقسمه الى خمسة فصول ، عالج في الفصل الأول نظام القضاء في الدولتين المملوكية والعثمانية ، وعقد مقارنة بين النظامين لتوضيح التغيرات التي طرأت على أوضاع القضاء والقضاة وفقا لهذه المتغيرات السياسية .

أما الفصل الثاني ، فتناول فيه الاختصاصات القضائية في مصر في العصر العثماني ، وحدودها ، وتوزعها بين القضاة من جهة والوالي العثماني من جهة أخرى ، والفئات التي كانت تتمتع بالسيادة القضائية وتخضع للولاية القضائية للقضاة .

وفي الفصل الثالث تناول الدور الإداري والسياسي للقضاة ، واختصاصات « قاضي عسكر » ، الذي هو رئيس الهيئة القضائية في القاهرة ، واختصاصات قضاة الشرع في الأقاليم . كما تناول الدور السياسي للقضاة في فتنة السباهية وكذلك فتنة أفرنج أحمد .

أما الفصل الرابع فتناول فيه الباحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية للقضاة ، وأصولهم الطبقية ، وحياتهم العلمية ،

وفي الفصل الخامس تناول الجهاز المعاون للقضاة من الشهود والكتبة والوكلاء والخبراء وأمناء السجلات والانكشارية والمحضرين

والمفتين والاختصاصات المنوطة بكل منهم وقد اعتمد الباحث على المصادر الأولية الممثلة في الوثائق غير المنشورة والموجودة في الشهر العقارى ودار الوثائق القومية ودار المحفوظات العمومية بالقلعة وغيرها .

والبحث على هذا النحو يمثل اضافة مهمة لتاريخ مصر وللمكتبة العربية والسلسلة « تاريخ المصريين » ، وهو جدير بالقراءة .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

بالرغم من ظهور بعض الدراسات العلمية التي تناولت جوانب مختلفة من العصر العثماني فما زال هناك العديد من الجوانب التي يكتنفها الغموض ولاسيما في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، فموضوع هذا البحث هو القضية في مصر في العصر العثماني ١٥١٧ : ١٧٩٨ م .

ومما حفزني على دراسة هذا الموضوع أنه بالرغم من وجود دراسات علمية تناولت القضية وأوضاعهم وأحوالهم في العصر المملوكي وكذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين فقد أهمل تاريخ القضية وأوضاعهم واختصاصاتهم في العصر العثماني ولم تظهر عنهم سوى اشارات قليلة في بعض الكتابات المتعلقة بذلك العصر بوجه عام . كما ساد الاعتقاد بتدهور أوضاع القضية في هذه الفترة وتناولهم الرشاوى وغيرها من الأمراض الاجتماعية .

كما يمثل دراسة موضوع القضية في مصر إبان العصر العثماني قدرا كبيرا من الأهمية ، وذلك لكون مصر أصبحت مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية بعد أن كانت دولة كبرى . وترتب على هذا الوضع أن أصبح قضاء مصر يصدر قرار تعيينهم من قاضي عسكر الأناضول . كما أن التغييرات التي حدثت في أوضاع القضية

فى العصر العثمانى من التغيرات النادرة التى أحدثها الفتح العثمانى
لمصر .

ولم يهتم احد من الرحالة الأجانب أو قناصل الدول الأوربية
فى مصر بوصف اختصاصات القضاة ولا أوضاعهم فى هذه الفترة
وربما كان ذلك بسبب الأحداث السياسية والفرق العسكرية والعرب
وقادة الممالىك لارتباط ذلك بأعمالهم التجارية .

ولقد دفعتنى هذه الأسباب الى دراسة هذا الموضوع لمحاو
جلاء غموضه وقسمت البحث الى خمسة فصول وخاتمة .

تناولت فى الفصل الأول القضاة فى الدولتين المملوك
والعثمانية حتى نستطيع موازنة نظم القضاة فى الدولتين
وعرضت لأوضاع واختصاصات القضاة وكذلك لعلاقاتهم بالطب
الحاكمه وبالشعب . وذلك حتى يتبين لنا مدى الشبه والاختلاف فى
أوضاع القضاة بعد الفتح العثمانى لمصر .

وفى الفصل الثانى تناولت الاختصاصات القضائية للقضاة
فى مصر حيث تناولت كل قاض على حدة واختصاصاته القضائى
وكذلك كيفية تعيينه ومدة شغل الوظيفة وكذلك مقره . كما تناولت
فى هذا الفصل الاختصاصات القضائية للباشا العثمانى فى مصر
حيث تمتع باختصاصات قضائية تبعا للتقليد الاسلامى لولى الأمر
بالفصل فى قضايا الدم والخراج ، واستمر هذا الأمر فى الدول
العثمانية . وفى نهاية الفصل قمت بتوضيح أن الولاية القضائية
للقضاة لم تكن شاملة كافة طبقات الشعب فقد استثنى منها الأشراف
الذين تمتع نقيبهم بنوع من السيادة القضائية عليهم وكذلك فرق
الانكشارية وهناك الأجانب الذين منح قناصلهم نوعا من السيادة
القضائية عليهم تجاه معاهدات الامتيازات المعقودة بين دولهم

والدولة العثمانية ، وهناك أيضا أهل الذمة الذين منح رؤسائهم
الروحانيون سلطة في الأحوال الشخصية .

وتناولت في الفصل الثالث الدور الإداري والسياسي للقضاة
حيث تناولت اختصاصات قاضي عسكر الإدارية كالاشراف على
التعليم والحياة الدينية وتعيين الموظفين وتعيين مشايخ الطوائف
الحرفية . وكذلك تناولت الاختصاصات الإدارية لقضاة الشرع في
الأقاليم واشرفهم على الري والزراعة والجمارك والتعليم والحياة
الدينية . وتناولت الدور السياسي للقضاة في فتنة السباهية
وكذلك فتنة أفرنج أحمد .

أما الفصل الرابع فيتناول الحياة الاجتماعية والاقتصادية
للقضاة بدءا من الأصول الاجتماعية للقضاة وعلاقتهم بالطبقة
الحاكمة وكذلك بالشعب المصري . وكذلك تعليم القضاة في مدارس
استانبول حيث وضعت شروط علمية لتولى مناصب القضاة لا بد
أن يمر بها طالب هذا المنصب إضافة الى ذلك فقد عرض الفصل
لإنتاج الأدبي للقضاة حيث كان لمعظمهم أشعار وكتب أدبية ودينية
باللغتين العربية والتركية . وتناولت في هذا الفصل الحياة
الاقتصادية للقضاة ومقدار الرسوم المالية على القضايا المختلفة
وكذلك أوضح المرتبات التي يحصل عليها القضاة سواء المرتبات
النقدية أو العينية ويعرض لأشرافهم على الأوقاف ودورهم في
إدارتها والرقابة عليها ، تلك الرقابة التي وفرت دورا مهما للأوقاف
للقيام بدورها المهم الذي رصدت من أجله .

ويتناول الفصل الخامس الجهاز المعاون للقضاة من
الشهود والكتبة والوكلاء والخبراء وأمناء السجلات والانكشارية
والمحضرين والمفتين . وتناولت الاختصاصات المنوطة بكل منهم ،

وكذلك الرسوم المالية التى يحصلون عليها وكيفية تعيينهم ، كذلك عزلهم عندما يسيئون أداء مهامهم .

وقد انتهت البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج التى تمخض عنها البحث غير أن من الجدير بالذكر أنى أخرت الجانب الاقتصادى فى حياة القضاة الى ما بعد الجوانب الادارية والسياسية والاجتماعية لأن الأوضاع الاقتصادية كانت نتاجا لهذه الأوضاع جميعا ومرتبطة عليها .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المصادر الأولية . وإن كانت قد تركزت بصورة أساسية حول الوثائق غير المنشورة الموجودة فى الشهر العقارى بميدان الاسعاف بالقاهرة ودار الوثائق ودار المحفوظات العمومية بالقلعة . كما اعتمدت على المخطوطات المحفوظة بدار الكتب المصرية وبعض المخطوطات المحفوظة بارشيف فيينا بالنمسا والتى حصلت عليها من بعض أساتذتى وقدمت هذه المخطوطات معلومات مهمة ومفيدة عن أحوال القضاة وعلاقاتهم الاجتماعية .

أما عن المقاعب التى قابلتنى أثناء اعدادى لهذه الرسالة فتذكر حول الوثائق ولعل من نافلة القول ان خطها ردىء جدا ويحتاج الى قدرة خاصة على تعلمه . اضافة الى طرق حفظها السيئة التى تؤدى الى فقدان أجزاء كثيرة منها ، والذي لا يفقد بسبب سوء الحفظ يفقد بسبب الترميم الذى يتعذر معه فى أحيان كثيرة قراءة الوثيقة لطمس معالمها .

وإن الباحث ليؤمن أن من أهم الصفات التى يجب أن يتحلى بها الباحث العلمى أن يعترف بالأيدى البيضاء التى مدت اليه وأن

يتقدم بواجب الشكر لكل من أسدى له جميلا وهؤلاء كثيرون وهم
حسب الترتيب الزمني لهم .

أتقدم بخالص شكرى الى أستاذى الدكتور على شلبى وأستاذى
الدكتور على بركات أستاذتى بكلية الآداب جامعة المنصورة والملايين
لولاهما لما استفدت كثيرا من آداب المنصورة ، وقدمما للباحث
ما ساعد على تكوينه الفكرى منذ المراحل الدراسية الأولى له وأتقدم
بخالص شكرى للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن الذى أمدنى
برعايته منذ كنت طالبا بالسنة التمهيدية للماجستير وهو السبب
فى توجيهى لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى وأمدنى فى
هذا البحث بالكثير من المشورة والنصح . ويقتضىنى الواجب أن
أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لأستاذى الدكتور محمد عفيفى الذى
لم يبخل على بنصح وإرشاد وأعطانى من وقته وفكره الكثير كما
أمدنى بالكثير من المخطوطات والمراجع التى كان يتعذر على
الإطلاع عليها بدون مساعدته لى . جزاه الله عنى خير الجزاء .

وأوجه بخالص شكرى الى أستاذى القدير د/ محمد حرب
الذى وفر لى الكثير من المراجع التى أفادتنى فى هذا البحث . كما
أنه أتاح لى من وقته وفكره الكثير . أما أستاذتى الدكتورة ماجدة
مخلوف المشاركة على هذا البحث فالشكر وحده لا يوفىها
حقها ولا يؤدىها جزاءها فقد كانت بحق طوال فترة البحث بمثابة
المرشد الأمين الذى جنبنى الوقوع فى الأخطاء . كما أنها أمدتنى
بالكثير من النصح فى أثناء اعدادى لهذه الرسالة . وكان لهذه
النصائح فضل كبير فى الحد من جموح الباعث أحيانا كثيرة وكان
لسعة صدرها أثر كبير فى تقبل آراء الباحث والحد من جموحها
فجزاها الله خيرا عن الباحث والبحث .

أما الأب والأستاذ والصدیق الأستاذی الدكتور أحمد عبد الرحیم مصطفی الذی یفخر الباحت أنه تتلمذ علی یدیه فی علم التاریخ فقد کان طوال فترة البحت بمثابة الأب الناصح والأستاذ المرشد والصدیق الهادی الی الصواب . وکان لفضل توجیهاته اقالتی من مواضع العثرة فی کثیر من الأحيان . وأشهد أنه أسدی الی الباحت والبحت الکثیر من الخدمات الجلیلة . وکان لکلماته الطیبة أثر کبیر فی تخفیف عناء البحت عن کاهل الباحت . فما الباحت والبحت الا ثمرة من ثمار غرسه تولاهما برعايته وعنايته فجزاه الله عنی خیر الجزاء .

غیر أن واجب الشکر لهؤلاء لا یعنی بحال من الأحوال أنهم یتحملون ثبعة ما فی البحت فذلك وحده یقع علی عاتق الباحت ، وانی لأرجو أن أكون بعملی هذا قد وفقت فی أن أضییف لبنة من لبنات تاریخ مصرنا الحبیبة فی غصن مازال یکتنفه الکثیر من الغموض .

وعلى الله قصد السبیل

العزیزة - المنزلة - دقهلیة فی ٣/١٠/١٩٩٤م .

الفصل الأول

القضاة في الدولتين المملوكية والعثمانية

القضاة في الدولتين المملوكية والعثمانية

نعرض في هذا الفصل للقضاة في الدولتين المملوكية والعثمانية وأوضاعهم وأحوالهم ونظم التقاضى السائدة ، وذلك فى محاولة لفهم طبيعة هذه الأوضاع وما طرأ على مصر من تغيرات فى أوضاع القضاة بعد الفتح العثمانى لها سنة ١٥١٧م وارتباط هذه التغيرات بالنظم السائدة فى الدولتين كذلك مدى ارتباط القضاة فى مصر بهيئة القضاة فى استانبول وتبعيتهم لها .

أولا : القضاة فى الدولة المملوكية :

تمهيد :

بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب وصل ابنه توران شاه الى مصر سنة ٩٦٦هـ ١٢٥٠م وأعلن سلطانا على البلاد ولكنه لم يعترف بالفضل للمماليك الذين حققوا انتصارا على الصليبيين فى موقعة المنصورة كما أنه لم يعترف بالجميل لزوجته أبيه شجرة الدر التى حفظت له العرش حتى وصوله فما كان منهم الا أن تكالبوا على قتله فى فارسكور فى ٢١ مايو ١٢٥٠م .

وبمقتل توران شاه سقطت الدولة الأيوبية وتولت شجرة الدر سلطنة على البلاد ويعتبرها المؤرخون أول سلاطين الدولة المملوكية (١) وذلك بحكم انتمائها الى الرق فهى جارية تركية الجنس

وقيل أرمينية وتزوجت بعد الملك بالقائد الصالح عز الدين أيك الذى أصبح سلطانا على البلاد بعد تنازلها له واستمر الحكم المملوكى قائما فى مصر حتى الفتح العثمانى لها على يد السلطان سليم الأول فى ٩٢٢ هـ ١٥١٧ م (٢) ولعل نشأة الممالك وأصولهم التى ترجع الى الرق سبب فى احساسهم بالدرج من نظرة معاصريهم . ولاسيما بعد قيام ثورات العربان فى مصر ضدهم ، ومعاداة بنى ايوب لهم . لذا فقد عملوا على صبغ حكمهم بالصبغة الدينية والاهتمام بالأمور والمظاهر الدينية ولاسيما القضاء والقائمين عليه لنشر العدالة واكتساب احترام المعاصرين لهم . غير أنه ما لبث أن أصاب القضاء الضعف وتطرقت اليه الرشوة والوساطة مما أدى الى انهياره ، نتيجة لانهيار أسس اختيار القضاة .

وتذكر المصادر المعاصرة للدولة المملوكية أن طرق التقاضى ونظم القضاة فى هذا العصر تنوعت أربعة أنواع هى :

(١) قضاة الشرع الشريف .

(ب) قضاة السياسة .

(ج) قضاة المظالم .

(د) قضاة الحسبة .

وجددت اختصاصات كل منهم ولكنها تداخلت بعد ذلك مما أدى الى الانهيار الشامل فى أوضاع القضاة ونظمهم .

١ - قضاة الشرع فى الدولة المملوكية :

بعد سقوط الخلافة الفاطمية الفى الأيوبيون العمل بالمذهب الشيعى فى القضاء وعملوا بالمذهب الشافعى نظرا لأن غالبية الشعب المصرى ينتمون اليه ، وكان قاضى القضاة الشافعى ينبى عنه

نوابا للحكم فى البلاد المصرية • وظل الأمر هكذا حتى فى عهد الدولة المملوكية الى عهد بيبرس البندقدارى(٣) الذى أدخل العمل بالمذاهب الأربعة لأول مرة وصار يعين لكل مذهب قاضى قضاء خاصا به(٤) •

ويرجع السبب فى ذلك الى تعنت القاضى تاج الدين بن بنت الأعز قاضى مصر فى ذلك الوقت وتشدده فى أحكامه حتى مع السلطان نفسه • كذلك فقد كان الأمير جمال الدين أيدغدى يحقّد على القاضى « تاج الدين » ويحط من قدره عند السلطان ويرميه بالتشدد فى أحكامه والتوقف فى القضايا التى لا تتفق مع مذهبه فاستغل جلوس السلطان بدار العدل وجاءته عدة شكاوى من شدة القاضى فانتهزها الأمير جمال الدين فرصة وقال له يا قاضى مذهب الشافعى لك ونولى من كل مذهب قاضيا • فأعجب السلطان بيبرس بهذا رأى وبذلك فقد بدأ العمل بالمذاهب الأربعة من ذى الحجة ٦٦٣ هـ سبتمبر ١٢٦٥م(٥) وربما يكون تمسك السلطان بذلك راجعا الى استخدام القضاة فى تقليده السلطة مع الخليفة ، وتقليدهم الخليفة أيضا فهم أداة فى يده(٦) فريما أراد السلطان أن يولى فيها قضاة موالين له خوفا من تشدد القاضى تاج الدين •

غير أن هذا الأمر نتج عنه العديد من المساوىء التى ضربت أطنابها فى نظم التقاضى السائدة ، وكذلك أوضاع القضاة مما أدى الى ضياع حقوق المتقاضين واستخدام الحيل فى التقاضى •

فقد أدى العمل بالمذاهب الأربعة الى انفجار الحزازات العنيفة بين قضاة المذاهب وظهور المشاحنات التى أدت الى عرقلة إصدار العديد من الأحكام والغائثا مما ترك أعفام الأثر على هيئة القضاة ويطانتهم(٧) •

ويبدو من خلال مصادر هذه الفترة أن كل قاض من القضاة الأربعة اعتبر نفسه المدافع عن سيادة مذهبه ولو عن طريق الطعن في المذاهب الأخرى والقائمين عليها من القضاة ، ولو عن طريق ذكر المثالب الشخصية لهم والخط من قدرهم مما أدى إلى الإيقاع بين قضاة القضاء .

كما أن هذا التعدد أدى إلى تمهيد الطريق أمام أرباب القضايا ليحتالوا لبلوغ مآربهم ويهجروا قاضيا إلى آخر ويستبدلوا مذهباً بسواه متى وجدوا في ذلك أربتهم . وقد ينجم من وراء هذا المتحاييل والاستبدال اتساع الخلاف بين المتخاصمين وكذلك فإن في تعدد القضاة في البلد الواحد مظهراً للتفرقة بين بنيه وتهيئته لاثارة الفتن والخلاف بين الفقهاء (٨) ويرغم ادخال العمل بالمذاهب الأربعة فقد بقي لقاضي القضاة الشافعي العديد من الامتيازات عن القضاة الآخرين ، حيث بقي تحت سلطته الاشراف على الأوقاف وبيت المال والاشراف على أموال مودعي اليتامى كذلك تولية النواب في البلاد المضرية (٩) .

وبقيت مصر كما كانت منذ العصر الأيوبي مقسمة إلى قسمين قضائيين أولهما : قضاة القاهرة والوجه البحري وثانيهما قضاء مصر والوجه القبلي وأحيانا كانا يجمعان في قسم واحد يتولاهما قاض واحد (١٠) .

من هذا يتضح مدى ما ترتب من مساوئ بسبب العمل بالمذاهب الأربعة واستغلال ذلك بين المتقاضين للإيقاع ببعضهم مما أدى إلى خضاياع الحقوق وغياب العدالة وأدى التنافس بين قضاة المذاهب وانصرافهم إلى محاولة الدس والإيقاع فيما بينهم إلى خضاياع هيبتهم وعدم الثقة في أحكامهم في نفس الوقت الذي استغل فيه

المتقاضون الاختلاف فى الاجتهاد عند المذاهب المختلفة لصالحهم
الخاص . وتكاثفت هذه العوامل لتؤدى فى النهاية الى انهيار اوضاع
القضاة والنظام القضائى ككل .

تولية قضاة الشرع واختصاصاتهم :

وضع الفقهاء المسلمون معايير محددة يجب توافرها فيمن
يختار لمنصب القضاء منها العلم بالكتاب والسنة والقياس ، والاجتهاد
والتمتع بالمزايا الخلقية والبعد عن السقطات الأخلاقية مثل تقديم
الرشوة أو قبولها والتزوير والتدليس . فأساس عمل القاضى هو
بث العدالة بين اللاتين اليه وهنا سؤال عن كيفية اختيار القضاة
فى العصر المملوكى .

تمدنا المصادر المملوكية بالاجابة عن هذا التساؤل بأن أهم
سمات اختيار القضاة فى العصر المملوكى تتمثل فى الرغبة فى
الحصول على المال لحساب السلاطين وجشعهم والاستهانة بهذه
المنصب الجليلة ، وادى هذا الى أن تطلع الى شغلها من ليس أهلا
لها مثل الخصيان ومضدك السلطان ، وترتب على ذلك وقسوع
القضاة فى أخطاء فقهية واشاعة ذلك بين العامة مما اثر على مكانة
القضاة جميعا ، كذلك فماذا ننتظر ممن دفع الرشوة لقولسى هذا
المنصب الا أن يكون مرتشيا ليجمع ما أنفقه من مال فى سبيل
توليته ؟ .

وكان جشع السلاطين هو الذى يحدد ما يدفعه طالب المنصب ،
فعلى سبيل المثال يذكر عن السلطان برقوق (١١) (٧٨٤ هـ ١٣٨٢ م -
٨٠٢ هـ ١٣٩٩ م) أنه كان طماعا جدا بحيث لا يقدم على جمع المال
شيئا وقد أفسد احوال البلاد بأخذ الرشوة ممن يرغب فى تولي
منصب القضاء (١٢) وممن بذلوا المال فى تولية هذا المنصب « قاضى

القضاة محيي الدين بن النقيب الشافعي « الذي ولى القضاء ست مرات دفع فيها رشاوى ستة وثلاثين ألف دينار وكانت ولايته في هذه الولايات الست نحو سنتين (١٣) » .

كما تولى « القاضي نور الدين خليل الحكري » قاضي قضاة الحنابلة (في جمادى الآخرة ٨٠٢ هـ - ١٤٠٠ م) بعد أن دفع خمسين ألف درهم كرشوة . رغم ما عرف به من جهالة وقلة بهجة . كذلك تولى « عز الدين الشيشني » قاضي قضاة الحنابلة في ربيع الأول (٩١٩ هـ - ١٥١٣ م) بعد أن دفع رشوة للسلطان بتدبير بألف دينار (١٤) وتولى قاضي القضاة الشافعي جمال الدين محمد المكيبي بعد أن سعى في ولاية انقضاء بثلاثة آلاف دينار (١٥) وأدى التنافس بين القضاة الى بذل الرشوة لخلق بعضهم من القضاء ، والمزايدة بالمال مثل قاضي القضاة جمال الدين القلقشندي الذي صرف عن قضاء الشافعية لأنه سعى فيها برشوة مقدارها ثلاثة آلاف دينار بينما عين محيي الدين بن النقيب لأنه بذل خمسة آلاف دينار وكذلك دفع ألفي دينار للذي سعى له من الأمراء (١٦) .

وهناك « الشيخ سراج الدين بن الملحق الشافعي » الذي سعى ببذل أربعة آلاف دينار لأجل تولي هذا المنصب في عهد السلطان برقوق (١٧) وعزل القاضي بدر الدين بن أبي البقاء بعد أن غرم خمسة آلاف دينار رشوة كان قد دفعها عند توليته (١٨) .

بذلك يتضح - كما تمدنا المصادر المعاصرة لهذه الفترة - أن من النادر أن يتولى قاض بدون أن يدفع رشوة وكان الأصل في ذلك هو التولي بها والاستثناء هو التولي بدونها وهذا يوضح الى أي مدى وصلت أحوال القضاة في هذه الآونة .

كذلك فقد كان السلاطين يولون بعض أتباعهم لتنفيذ متربهم الخاصة وبعد تحقيق أغراضهم يعزاونهم مثل قاضي القضاة

« محمد بن أبي البقاء » الذي ولاه السلطان ليقرضه ما في مودع الأيتام من مال (١٩) كذلك قاضى القضاة الحنفى « ناصر الدين بن العديم » الذي صار يرشوا أهل الدولة بالأوقاف عن طريق تأجيرها لمن يطلبها بأبخس الأجر ليكونوا عوناً له على مقاصده حتى كاد أن يخربها (٢٠) وقد أدى ذلك إلى تولية قضاة جهلة بالأحكام الشرعية فهناك القاضى « جمال الدين عبد الرحيم الحنفى » فقد ذهبت إليه امرأة وأقرت بانقضاء العدة بسقط مخلق (٢١) فحكم بذلك ثم ادعت أنها حامل فكتب لها فرض حمل ، فأفتى علماء مذهبه بأن ذلك مخالف لهم فعزل وعزر (٢٢) .

وبذلك نلاحظ أن الكفاءة العلمية والمقدرة فى أمور الشرع والنزاهة فى الأحكام والقدرة على القياس والفهم الصحيح للأمور كانت نادرة التوافر فى القضاة فى هذه الآونة ووثب بدلا منها صفات أخرى كالرشوة والوساطة وتقديم التنازلات للأمرأء والسلاطين لأجل تولى هذا المنصب وغالبا ما تكون هذه التنازلات على حساب القضاء نفسه مما ترتب على ذلك انهيار القضاء الشرعى نتيجة لانهيار أسس اختيار القضاة .

وترتب على ذلك أن ساءت سمعة قضاة مصر لتولييتهم بالرشوة وقبولهم أياها فى أحكامهم حتى أنها بلغت مسامع العثمانيين ففى شعبان سنة ٩٢٢ هـ - أغسطس ١٥١٦ م التقى السلطان العثمانى سليم الأول مع قضاة مصر الذين وقعوا فى أسره بعد مرج دابق فأنبهم السلطان قائلاً لهم « أنتم تأخذون الرشوة على الأحكام الشرعية وتسعون بالمال حتى تتولوا القضاء » (٢٣) .

اختصاصات قضاة الشرع :

أما عن اختصاصات القضاة فلم تكن أعمالهم فى ذلك الوقت مقصورة على النظر فى قضايا الأحوال الشخصية بل كانوا يتناولون

أيضا النظر فى جميع القضايا الدينية والجنائية واتسع اختصاصهم
فتناول النظر فى دعاوى اثبات الحقوق والأموال التى ليس لها وارث
والنظر فى أوصياء اليتامى وأموال المحجور عليهم من المجانين
والفلسين وفى وصايا المسلمين (٢٤) كما اتسعت سلطة قاضى
القضاة بحيث تضمنت أمورا ليس لها علاقة بالقضاء ولكنها ضمت
اليها حسب العرف والاصطلاح ومنها الخطابة فى الجامع الأعظم
بالقلعة والإشراف على الأوقاف وتعليم العلوم الشرعية والنظر فى
بيت المال ، ونظر الجوالى ونظر الخاص ونظر الخزانة ودار
الضيافة (٢٥) .

واعتبر الإشراف على الأوقاف من أهم المصادر المالية للقضاة
غير أنه لم يكن ثابتا تحت أيديهم فكثيرا ما يخرج السلاطين الإشراف
على الأوقاف من نظر القضاة الى بعض الموظفين الآخرين كالمحتسب
مما يسوء القضاة . ووجد من القضاة من جمع بين قضاء مصر
والشام فى وقت واحد مثل القاضى « الشهاب بن قرفور » الشافعى
الدمشقى الذى تولى منصب قاضى القضاة الشافعية فى مصر
والشام فى (ربيع أول ٩١٠ هـ أغسطس ١٥٠٤ م) كذلك لم يشترط
فى القاضى أن يكون مصرىا فكثيرا ما تولى هذا المنصب مغاربة
وإسرايلى وحجازيون (٢٦) .

أما جلسات المحاكم فكانت تعقد أحيانا فى المساجد وأحيانا فى
دور القضاء إذا وجدت وعند افتتاح جلسة القضاء ، يتقدم المتقاضون
أمام القاضى وفقا لترتيب خاص مع مراعاة النظام وحرمة
القضاء .

وقد جرت العادة على أن ينظر القضاة فى القضايا المتعلقة
بالغرياء أولا أما إذا كثر عددهم فقد كانت تنظر قضاياهم بحسب
ترتيب حضور أصحابها وكان الرجال يجلسون الى ناحية والنساء
الى ناحية أخرى (٢٧) .

ملابس القضاة :

كان من تقاليد العصر ونظمه أن من يتولى قاضى القضاة يلبس الأبيض من الثياب على ألا يكون حريرا ولا غلب فيه الحرير ، وان كان شتاء الفوقانى من ملبوسهم من الصوف الأبيض ولايلبسون الأبيض الا فى بيوتهم ويبدو أن الناس فى هذا العصر ألفوا أن تكون عمامة قاضى القضاة من أكبر العمائم ان لم تكن أكبرها وحفاظا على تميز القضاة منع غيرهم من مشاركتهم هيئتهم (٢٨) .

مرتبات القضاة :

أما مرتبات القضاة فمن واقع الكتابات التى سجلها لنا المؤرخون فى العصر المملوكى أن القضاة قد تمتعوا بثروات ضخمة ، فان المرتبات كانت مجزية كما كانوا يحصلون على الانعامات الجزيلة المتكررة طوال العام فى كل المناسبات الدينية هذا بخلاف ما هو مسموح لهم بالتصرف فيه من ريع الأوقاف التى تحت أيديهم ، كما أنهم استمتعوا أيضا بما يشبه المعاش بعد صرفهم عن وظيفة القضاء (٢٩) وبذلك فقد وضع هؤلاء مصالحهم فى سلة واحدة مع مصالح الطبقة الحاكمة ولكن القدهور العام فى أواخر هذا العصر ترك آثاره السلبية عليهم فقد تعرضت مرتباتهم للقطع والمنع مرات عديدة نتيجة لعجز ميزانية الدولة (٣٠) .

من هذا يتضح أن المصالح المشتركة بين القضاة ورجال الطبقة الحاكمة من الأمراء الماليك جعلتهم فى صف واحد حفاظا على الامتيازات التى حصلوا عليها وكان المستفيد من ذلك هم الماليك والخاسر هو من يلجأ الى القضاة من أفراد الشعب وربما كانت هذه الامتيازات التى تمتع بها القضاة هى السبب الذى دفعهم الى التنافس من أجل تولي هذا المنصب .

أخلاق وأحوال القضاة في العصر المملوكي :

ربما يكون من المفيد أن نعرض هذا لأمثلة مختلفة من القضاة الذين تولوا هذا المنصب طوال فترات هذا العصر حتى نستطيع أن نرى بوضوح مدى تدهور الحياة القضائية في العصر المملوكي .
فالقاضي يوسف بن موسى بن محمد الماطي « الحنفي الذي تولى القضاء في ٢٠ ربيع الآخر ٨٠٠ هـ - ديسمبر ١٣٩٣م يقال انه كان يفتي باباحة الحشيش وأفتى بأنواع من الربا بالحيلة (٣١) . واتسم بعضهم بالجهل الشديد وبالأحكام الفقهية مثل « القاضي صالح بن أحمد بن عبد الله الاسنوي » تولى القضاء في عام ٧٧٧ هـ - ١٣٧٥م ومع ذلك يصفه معاصروه بأنه كان في غاية الجهل (٣٢) .

بل لقد وصل التنافس بين القضاة على تولية المنصب الى حد اختلاق الوقائع والتزوير بينهم فقد كان بين قاضي القضاة « عبد الرحمن بن خلدون » والقاضي « الركراكي » تنافس ، وعقد مجلس أظهر فيه ابن خلدون فتوى زعم أنها بخط الركراكي وتتضمن القدح في السلطان برقوق وبعد التحقيق فيها اتضح أن ابن خلدون زورها . فعزله السلطان لذلك (٣٣) .

ولم يتوقف الأمر على ذلك بل من القضاة من قبل الرشوة على الأحكام التي يصدرها حسب الأهواء ، فالقاضي المالكي « أحمد بن عبد الله » المتوفى في ٨٣٩ هـ - ١٤٣٥م كان يتجاهر بأخذ الرشوة وحصل على مال طائل عرف بعد وفاته (٣٤) .

ووصل الفساد الى معاوني القضاة فدلسوا وزوروا في القضايا بغية الحصول على المال ، من ذلك ما حدث مع القاضي بن خلدون من أن اثنين من الموظفين العاملين معه أعانا على بيع وقف بأن محروا الكتابة من المكتوب في السرق وقدموا تاريخ الاجارة

وثبت تزويرهما (٣٥) ومن القضاة من اتسم بصفات أخلاقية سيئة كان يفحش في مخاطبة النساء كالقاضي الحسن البغدادي الذي أقره الناصر في عام ٧٢٨هـ - ١٣٣٧م في القضاء وكان كثير المزاح والهزل والسخف مع بذاعة اللسان والجهل بالأحكام فكانت اذا تحاكت اليه امرأة وزوجها ينصر المرأة ويفحش في مخاطبتها حتى قال لامرأة تحاكت اليه مع زوجها اكشفي وجهك ثم قال « مثل هذه تزوج بهذا المهر والله ان مبيتها ليلة واحدة يساوي أكثر منه » (٣٦) وقد ثارت العامة عليه وحرقوا عمامته ، ومزقوا ثيابه وتناولوه بالنعال حتى أدركه بعض الأمراء وخلصوه من أيديهم (٣٧) .

وهناك القاضي « محيي الدين عبد القادر بن النقيب الشافعي » الذي تولى القضاء ست مرات كان أولها من (٩١٨هـ - ١٥١٢م) كان غير مشهور السيرة رث الهيئة يجافي النفس يزدريه كل من يراه (٣٨) والقاضي « جلال الدين محمد القزويني » كان لا يعين أحدا من نوابه الا بعد أن يجتمع بأحد أولاده ويقدم اليه مبلغا من المال ، وأصاب ابنه جمال الدين مبالغ طائلة من القضاء على سبيل الرشوة (٣٩) .

ومنهم من ساءت سيرته وقبح سلوكه فاستحق المحاكمة ، مثال « القاضي ولي الدين محمد الصفتي » المتوفى (٨٥٤هـ - ١٤٥٠م) وقد اتهم باختلاس أموال الأوقاف وبيع بعضها ، واتهم بأكثر من مخالفة ووصل الأمر الى سجنه في سجن القشرة مع أولى الجرائم (٤٠) واشتهر بعض القضاة بالتزوير مثل « القاضي عبد البر بن الشحنة » الذي اتهم ببيع الأوقاف والتزوير فيها هي الأخرى (٤١) .

ويبدو أن هذا التراخي جاء نتيجة للخياة التي أصبح فيها القضاة وحياة الدعة والترف التي انتقلوا اليها بعد أن طغت شئون

الدنيا على الدين فساد التنافس والتحاسد بينهم حتى ان المجالس السلطانية نفسها لم تخل من منازعات بين القضاة (٤٢) .

ولكن ماذا تنتظر من قضاة تولوا بالرشوة وقبلوا الرشوة في احكامهم ووصل الحال بينهم في تنافسهم الى تزوير اوراق واختلاق الوقائع ؟ ان قضاة هذه صفاتهم لاتستقيم بهم الحالة القضائية ابدا فهم السبب المباشر في انهيارها وتدهورها وتدنى نظرة المعاصرين اليها . كما امتد اثر هذا الفساد الى العاملين في النظام القضائي .

وقد دعا هذا الفساد الى امتناع كبار العلماء والمحدثين عن تولي هذا المنصب والفرار منه بل الاختفاء عن الاعين وبعضهم تولاه مكرها لاجبار السلطان له . مثل القاضي « ناصر الدين بن مياق » الذي تولي قضاء الشافعية في (شعبان ٧٨٩ هـ أغسطس ١٣٨٧ م) (٤٣) كذلك تولي « القاضي بن دقيق العيد » بعد أن شددوه بأن يولوا القضاء رجالا لا يصلحون له ، فخاف وأوجب على نفسه القبول خشية على العدالة . وذلك في عهد « العادل كتيبة المنصوري » (١٢٩٤ م : ١٢٩٦ م) (٤٤) وهناك أيضا « القاضي برهان الدين بن جماعة » الذي راسله السلطان فامتنع فأرسل اليه رسولا حلف بالطلاق أن السلطان حلف بالطلاق على قبول هذا المنصب (٤٥) .

العلاقة بين قضاة المشرع والسلطات الحاكمة :

لقد تدخل الأمراء والسلاطين في الأحكام القضائية التي يصدرها قضاة المشرع كما أنهم تدخلوا في اختيار القضاة منذ البداية ، لذا فلم تكن وساطتهم ترد وقد كان كل أمير يحتضن مجموعة من الفقهاء ويدافع عنهم ، ويتوسط لهم ويعتبرهم من أخصائه ، ومن ثم فإن التعدي على أي فرد منهم يعتبر تعديا على

هذا الأمير وكم من المأسى التى تسببت فيها تلك الوسائط بل انها كانت أبرز الأسباب لانحدار مستوى شاغلى الوظائف القضائية لأن الوساطة تغفل عن قدر طالب المنصب من حيث علمه ويشغله الأكثر والأقوى وساطة ونفوذ (٤٦) وتدخل السلاطين وهم المفترض ان يكونوا رقباء على القضاة فى أعمالهم لاجبارهم على تنفيذ رغباتهم والا فالعزل هو جزاؤهم . فعندما رفض قاضى القضاة الحنفى شمس الدين الحريرى تحقيق رغبة السلطان محمد بن قلاوون فى استبدال ارض موقوفة عزله السلطان ورجىء بمن ينفذ له رغباته (٤٧) .

ولم تمنع مكانة القضاة لدى السلاطين من القبض عليهم كما لم تحمهم من الاشاعات المغرضة ضدهم فقد قبض على قاضى القضاة الحنفى « عبد البر بن الشحنة » لوشاية عند السلطان قنصوه الغورى أنه كاتب أحد أعدائه فرسم بنفيه الى قوص ، فشفع فيه الأتابكى (٤٨) قيت الرجبى (٤٩) وتعرض القاضى شمس الدين الحلبي لبطش السلطان قنصوه الغورى لأنه حكم فى بعض الوقائع بما اعترض عليه فى ذلك (٥٠) .

ويتضح من خلال مصادر هذه الفترة أن السلاطين والأمراء تدخلوا فى أحكام القضاة لحماية اتباعهم اذا ما وقفوا أمام القضاة فى قضايا خاصة بهم والقضاة ملزمون بتنفيذ أحكامهم والا فالعزل هو جزاؤهم المنتظر .

وبالرغم من ذلك فقد شهدت تلك الطائفة الكبيرة من الفتاوى التى تضمنتها الوثائق التى وصلتنا من عصر السلاطين المماليك على أن السلاطين اعتمدوا كثيرا على هذه الفتاوى فى كافة تصرفاتهم السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية (٥١) .

وربما يعود ذلك الى حرص سلاطين الممالك على صبغ حكمهم
بقشرة دينية تخفى وراءها أطماعهم وأهدافهم الحقيقية واستغلال
القضاة كوجهة لهذه الأعمال فمن خلال مطالعة المصادر المملوكية
يتضح أنه كثيرا ما نظر السلاطين الى القضاة نظرة امتهان وازدراء
وتسفيه لآرائهم ولاسيما في أواخر هذا العصر . في نفس الوقت
لأنرى معارضة بين القضاة للسلاطين الا اذا تعارضت مع
مصالحهم .

واعتبر السلاطين القضاة مصدرا مهما لتمويل الخزائن
السلطانية وذلك بطرق عديدة مثل بيع المناصب لهم ، وكذا المصادرة
التي يقوم بها القضاة لصالح الخزائن السلطانية تحت اسم الشرع
الشريف . كذلك الأوقاف سواء بالبيع أو الاستبدال أو سلبها لصالح
السلاطين والأمراء .

ومع ذلك لم يكن القضاة بمنأى عن مؤامرات الوزراء ورجال
الحكم من منافسيهم ومن أبرز تلك الدسائس التي ذكرت في المصادر
المعاصرة لتلك الفترة ما حدث مع القاضي « تقي الدين بن بنت
الأعز الشافعي » الذي تولى القضاء للمرة الأولى في (ربيع الآخر
٦٨٥ هـ مايو ١٢٩٦ م) فقد يأسر القضاء بعزة ونزاهة وحدث بينه
وبين الوزير السلجوقي عداوة لرفض القاضي وساطة الوزير في
تعيين أحد أتباعه في وظيفة وذلك لسقوط عدالته فما كان من الوزير
الا أن يخرج عن القاضي وظائفه ، ثم رتب عليه شهودا يشهدون عليه
بالزور بأمور منكرة حتى قيل أن جملة مثل الزنى والمواط والزنى
بالنصارى وشرب الخمر ونال القاضي من الهوان والعذاب الشديد
الكثير (٥٢) .

من هذا يتضح أن التدخل المستمر للأمراء والسلاطين في
أحكام القضاة سواء بالوساطة أو الشفاعة أو الإكراه أدى الى

مجانبة العدل وتفشى الزور والظلم فى أعمال القضاة وكذلك لم تمنع مكانة القضاة لدى السلاطين من تدبير المؤامرات لهم كما لم تحمهم مكانتهم من التعرض للنفى والسجن مع أولى الجرائم لمجرد الوشائيات .

ويعتبر تدخل الأمراء والسلاطين فى أعمال القضاة السرطان الذى أصاب الحياة القضائية . وهو العامل الأول فى انهيار القضاء الشرعى فى العصر المملوكى كما يبدو من خلال المصادر المملوكية ان امتناع كبار الفقهاء والعلماء من تولي منصب القضاء فى هذه الآونة أدى الى تولي فقهاء الدرجة الثانية (صغار الفقهاء) مع قلة علمهم بالفقه وجهلهم بالأحكام الشرعية مما ترتب عليه وقوع أخطاء جسيمة فى أحكامهم .

قضاة العسكر :

لم يكن القضاء الشرعى فى العصر المملوكى مقصورا على قضاة المذاهب الأربعة فقد كان هناك قضاة العسكر وهم المسئولون عن القضاء بين الجند فى الجيش المملوكى وهم يرافقون الجيوش فى حروبها حتى يفصلوا بين الجند فى مشاكلهم ومنازعاتهم خاصة اذا كانت مشاكل لا تحتل التأجيل وحتى لا ينتج عنها خلل فى الجيش المحارب .

وكان من مهام قاضى العسكر امداد الجند بما يحتاجون اليه من قتاوى فى المسائل الشرعية التى يعرضونها عليهم ، ويلاحظ أن قضاة العسكر كانوا ثلاثة يمثلون المذاهب الشافعى والحنفى والمالكى وأحيانا كان يوجد قاض حنبلى (٥٣) وربما يكون عدم وجود قاض حنبلى فى الجيش راجعا الى قلة الحنابلة بين صفوف الجيش بل قلة اتباع المذهب فى مصر عموما .

وكانت لهم صلاحيات فى الفصل بين العسكر ومن يعملون معهم فى قطاع الجيش من الاداريين والصناع والعمال وغيرهم كما كانوا يفصلون فى القضايا اذا كان العسكريون طرفا فيها بشرط أن يكون العسكرى مدعى عليه لا مدعيا بناء على ماقرره الفقهاء من أنه لو تنازع الجندى والبلدى فى قضية واراد كل منهم أن يحكم قاضيه فالعبرة بقاضى المدعى عليه(٥٤) .

وفى فترة السلم كان مجلس قضاة العسكر فى دار العدل مع القضاة الأربعة ولكنهم كانوا أقل درجة منهم . ومن قضاة العسكر من تولى بيت المال بجانب قضاء العسكر مثل القاضى « محمد بن عبد البر بن يحيى الشبكي » فى عام ٧٦٥هـ ١٣٦٣م (٥٥) ومنهم من عمل بالتدريس مثل « شمس الدين بن الصنائع الحنفى » قاضى العسكر ومدرس التفسير بجامع بن طولون(٥٦) .

يتضح من هذا أن قضاة العسكر كانوا هم المسئولين عن القضاء بين أفراد الجيش فى الحرب والسلم وامتدادهم بالرأى والفتاوى فى حالة طلبها . وقضاة العسكر أقل درجة من قضاة المذاهب الأربعة ولكنهم يمثلون الجناح الآخر للقضاء الشرعى فى هذا العصر مع قضاة المذاهب الأربعة . وقد امتدت الرشوة الى هذا المنصب أيضا عند التولية . كما يظهر من خلال مصادر الفترة المملوكية .

قضاة السياسة - القضاء الزمنى :

كان الحكم فى الدولة المملوكية على ضربين : حكم الشرع الشريف ، وحكم السياسة ويقوم عليه الأمراء والحجاب . وحكم السياسة يقصد به تطبيق قوانين « جنكيز خان » وذلك نتيجة لانتماء

بعض الممالك الى الأصل المغولي ، وكذلك لازدياد نفوذ الأمراء فى هذه الدولة فقد جلسوا للقضاء بين الناس وكان جلوسهم فى البداية على حياء وخشية جانب ولكنهم ما لبثوا أن نازعوا المقضاة فى اختصاصاتهم حتى لم يعد هناك حد فاصل بين قضاة الشرع وقضاة السياسة وعمل هؤلاء على الفصل بين المتقاضين بقوانين الياسة (٥٧)

وكلمة الياسة « كلمة مغولية » أصلها ياسة فحرفها أهل مصر وزادوا بأولها سينا فقالوا سيااسة وأدخلوا عليها الألف واللام فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية وهى ترجع الى جنكيز خان . فعندما صارت له دولة قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب سماه ياسة ومن الناس من يسميه يسق ولما تم وضعه كتب ذلك وجعله شريعة لقومه فالتزموه بعده (٥٨) .

وبذلك فقوانين الياسة ليست نظاما قضائيا اسلاميا ، وان نسبت الى الشرع ولتأخذ صبغة اسلامية وحرفت الى كلمة السياسة لكى تقرب الى أذهان المسلمين ولذا اعتبرت السياسة الشرعية من ظلام الطبقة المملوكية . ومع أنها كانت فى أول الأمر تتعلق بشئون الطبقة العسكرية وحدها للفصل فى أمورهم ولكن فى النهاية أصبحت تتدخل فى أمور الشرع وأحكامه وتلغيها (٥٩) كذلك يجب أن نعلم أنه لم تكن هنا معايير محددة لقضاة السياسة .

١ - قضاء الحاجب :

عرفت هذه الوظيفة من قبل العصر المملوكى ولكن لم يكن له هذه الأهمية التى تمتع بها شاغلها فى العصر المملوكى والتى أصبحت وظيفة مرموقة لا يتولاها الا أحد أمراء الدولة العظام ، اذ كانت على رتبة نيابة الدولة فى المنزلة (٦٠) وأطلق على أكبر المحجة

حاجب الحجاب والحجبة وظيفته من وظائف أرباب السيوف يحلص صاحبها بدار العدل لينظر في خصومات الأمراء والأجناد واختلافهم في أمور الاقطاعات ونحو ذلك تارة بنفسه وتارة بمشورة السلطان وتارة بمشورة النائب (٦١) .

ولقد تطور مفهوم الحجابة وازداد عدد الحجاب ، فبعد أن كان هناك حاجب واحد ، تدرج العدد حتى وصل الى خمسة حجاب (٧٨٤ هـ - ١٣٨٢ م) ثم الى ثمانية حجاب أيام الناصر فرج بن برقوق المتوفى (٨١٥ هـ - ١٤١٢ م) وبهذا أصبح الحاجب اسما لمجموعة من الأمراء الذين ينصبون للحكم بين الناس ولم يكن وجودهم مقصورا على القاهرة وحدها باعتبارها عاصمة الملك (٦٢) .

ولقد أتيح للحاجب أن يتدخل في اختصاصات القاضى وأن ينظر في خصومات المدنيين فضلا عن خصومات المماليك التى كانت من اختصاصه وبذلك فقد امتد نفوذه تدريجا من القضاء الحربى الى القضاء المدنى فتدخل فى اختصاصات القاضى (٦٣) وأصبح نظر حاجب الحجاب ينظر فى كل جليل وحقير بل يغير أحيانا على أعمال القاضى العادية كما استخدم السياسة الشرعية أى الاجراءات التى تتبع لاصلاح أمر على أوسع نطاق فى مجلسه وأصبح نظره مجال الرشوة (٦٤) .

ويذكر المقرئى أن أول من حكم من الحجاب بين الناس هو الأمير « شمس الدين أق سنقر الناصرى » عندما تولى الحروب فى عهد « السلطان شعبان بن الناصر محمد بن قلاوون » فحكم بين الناس كما كان نائب السلطنة يحكم ، الى أن كانت ولاية الأمير سيف الدين جرجى الذى تولى الحجابة أيام « السلطان صالح بن محمد بن قلاوون » فرسم له أن يتحدث فى أرباب الديون ويفصلهم عن

غرمائهم بأحكام السياسة ولم يكن عادة الحكام فيما تقدم أن يحكموا
فى الأمور الشرعية (٦٥) .

ويتضح من المصادر المملوكية أن الحجاب بحكم تكوينهم
العسكرى لم تكن قدراتهم وثقافتهم تؤهلهم أن يحكموا بين الناس فى
الأمور الشرعية . كما أدى تعدى الحاجب على اختصاصات القضاة
الى عدم وجود حد فاصل بين اختصاصات قضاة الشرع واختصاصات
الحاجب التى أصبحت متداخلة الى العجز عن الفصل بينهما ،
لأنهم أصبحوا يجمعون بين سلطتى التنفيذ والقضاء ، ومع أن
المصادر تحدثنا عن أن تعدى الحاجب على سلطة القاضى الشرعى
كانت محددة فى البداية وأن الناس كانوا ينفرون منها فانهم سرعان
ما الفوه ولجأوا اليه بكثرة حتى أصبح الحاجب الجاهل بأمور
الشرع يزاحم قضاة الشرع فى أعمالهم .

ولم تكن وظيفة الحجابة بمنأى عن الرشوة فيبدو أن اتساع
سلطة الحجاب كانت وراء هذه المبالغ الضخمة التى كانت تبذل بغير
حساب على هذه الوظيفة مثل « عبد العزيز بن محمد الصغير » الذى
صار فى (ذى الحجة ٨٥٣هـ - ١٤٠٥م) من جملة الحجاب بالقاهرة
بعد أن قدم لاسلطان جقمق عدة خيول (٦٦) وبذلك اجتمع الدهل
بأمور الشرع مع الرشوة والرياسة فى شخص يحكم بين الناس
بالأمور الشرعية .

ولقد وصل الأمر الى حد النزاع بين الحجاب وقضاة الشرع على
أخذ الخصوم من على أبوابهم فقد أمر « السلطان برقوق » بعزل زين
الدين الاسكندرى « النائب الحنفى من الحكم وذلك بسبب شكوى
مأمور الحاجب لبرقوق من أنه يمنع عنه الخصوم (٦٧) .

وكانت الدولة تحاول أحيانا أن تمنع الحجاب من التدخل
والتحدث فى الأحكام الشرعية فتصدر مرسوما بذلك ولكن هذا المنع

لا يلبث الا اياما معدودة ، يكون الأمراء فيها قد نجحوا في ابطال هذا المرسوم ثم يعودون بعدها لمزاولة نظريهم في القضايا الشرعية كما كانوا (٦٨) .

وبذلك فقد كان في قضاء الحاجب في قضايا شرعية تعسد على اختصاصات قضاة الشرع ومزاحمة لهم واضعاف لمكانتهم فقد اتخذ الحاجب هذا العمل كحرفة يرتزق منها وخاصة عندما زاد عدد الحجاب وليس لهم اقطاع على الامرة فكان هذا مصدر رزقهم فضلا عن عدم تحري الدقة في الأحكام لضعف ان لم يكن انعدام الثقافة الشرعية وتظهر هذه جلية واضحة في الأحكام التي أصدروها وفي محاولاتهم جمع المال والاثراء على حساب المتخاصمين .

٢ - الأمراء :

وقد حرص الأمراء على ممارسة الفصل في قضايا العامة كمظهر من مظاهر السلطة تساندهم في ذلك القوة الذاتية التي يتمتعون بها وقدرتهم على استخلاص الحقوق ، وكذلك المهانة والاستهتار بقضاة الشرع لذا فقد أصبح غالبية العسامة بلجأون لقضاء الأمراء لقدرتهم على استخلاص حقوقهم من خصومهم .

وقد احتدم الصراع على أخذ الخصوم من وإلى أى طرف فإذا كان أحد الشكاة توجه إلى قضاة الشرع وغريمه توجه إلى أحد الأمراء فلمن يكون نظر القضية ؟ هل تتم عند الأمراء أو أن الاجراءات تنتهى عند القضاة ؟ وظلت تلك الاحتكاكات مستمرة طوال العصر وكان السلاطين يساندون الأمراء خوفا من بطشهم وقدرتهم على اثاره المتاعب لهم (٦٩) .

ويبدو أن السلطان كان يأذن للأمراء للحكم بين الناس ويعين هؤلاء نقيباً على بيوتهم كنقباء القضاة وكذلك يعين الأمراء رسلاً

ويحكموا فى الأمور الشرعية ولم يكن هذا الأمر مقصورا على طبقة معينة من كبار الموظفين الاستادار (٧٠) ونظار الخاص (٧١) والمشير (٧٢) وكاتب السر والدوادار (٧٣) وبذلك فقد تحول كل كبار رجال الدولة الى قضاة .

وفى احيان كثيرة يمنع السلطان ارباب الوظائف من الأمراء من الحكم بين الناس والا يشتكى أحد خصومه الا الى الشرع الشريف (٧٤) ولكن الأمراء سريعا ما يتدخلون لاعادة ذلك كأنه قد أصبح حقا طبيعيا وحجتهم فى ذلك هى الحرص على حقوق الناس من الضياع (٧٥) .

وبذلك فقد كان الأمراء يجلسون للحكام فى كافة أنواع القضايا سواء كانت قضايا شرعية أو قضايا مدنية وبذلك فلم يعد يوجد أى حد فاصل بين اختصاصات الأمراء واختصاصات قضاة الشرع . وثمة مشكلة . وهى باى قانون كان يحكم الأمراء ؟ هل كانوا يحكمون بقانون الشريعة أو بقانون السياسة ؟ ان المصادر المعاصرة تجيبنا على هذا التساؤل انهم كانوا يحكمون بقانون المال أى من يدفع أكثر فله ما يريد من الأحكام . وقد اتخذ بعض الأمراء من مكانته كأمر وكقاض وسيلة لجمع المال باى صورة وكذلك للاستيلاء على الأوقاف وعلى أملاك الناس . مثل الأمير طراباى رأس نوبة النوب فعند موته فرح الناس لأنه كان صارما عسوقا شديد القسوة (٧٦) .

وهكذا على بن أبى الجود الذى ولى الاستادارة واجتمع على بابيه مائه رسول فكان ارباب الصنائع يتركون حرفهم ويعملون رسلا على بابيه وصار غالب الناس لايشكون خصومهم الا من بابيه وكان الناس على رؤوسهم طير منهم فكان العبد يرافع سيده ويشكوه

وينتصف عليه من بابه وكل من له عدو يشكوه من بابه ويكذب عليه
ويقول : هذا الملقى مال فيسلب من ذلك الرجل ما لا يقدر عليه (٧٧) .

قضاة المظالم (٧٨) :

نظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر
المتنازعين عن التجاحد بالهيبة فكان من شروط الناظر فيها أن يكون
جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة ظاهر العفة قليل الطمع كثير
الورع لأنه يحتاج في نظره الى سطوة الحماية وثبات القضاة فيحتاج
الى الجمع بين صفات الفريقين (٧٩) .

وفى العصر المملوكى ولرغبة السلاطين فى اصفاء الصبغة
الدينية على حكمهم فقد جلسوا للنظر فى المظالم كمادة الخلفاء
والسلاطين من قبل . وذلك رغبة فى اكتسابهم المهابة والاحترام فى
نظر رعاياهم بعملهم على نشر العدل . لذا فقد حرص السلاطين
الأوائل على الجلوس للمظالم باستمرار .

فقد أقام السلطان المعز أيبك التركمانى الأمير علاء الدين
أيدكين البندقدارى فى نيابة السلطنة فواظب على الجلوس فى
المدرسة الصالحية بين القصرين ومعه النواب لينظر فى المظالم ،
غير أن السلطان بيبرس هو أول من أفرد أياما خاصة لقضاء المظالم
وواظب عليها وبنى دار العدل كمقر له (٨٠) .

وكانت محكمة المظالم بمثابة محكمة الاستئناف العليا فى
عصرنا تعرض عليها القضايا اذا القاضى لم يحكم بينهم بالعدل .
وكان الغرض الأساسى من انشائها هو وقف تعدى ذوى الجاه
والحسب ولهذا كانت رئاسة ديوان المظالم تسند لرجل جليل القدر
كثير الورع يعرف باسم قاضى المظالم (٨١) .

وقد كان يحدد لقضاء المظالم أياما محددة وأوقاتا مخصوصة
لنظر المظالم التي يتقدم بها أحد الرعية وهي تعقد في كل الشهور
ماعدا شهر رمضان كذلك فقد كان السلطان هو الذي يحضر لنظر
المظالم أو من ينيبه عنه من كبار الموظفين ليعطوا المجلس هيئة
ووقارا تردع المظالم وترده عن ظلمه .

ويحضر مع السلطان كبار رجال دولته وهم يجلسون حسب
درجاتهم فكان السلطان يجلس على كرسي من الخشب المفشي
بالحرير وعن يمينه قاضيان من القضاة الأربعة هما الشافعي والمالكي
وعن يساره قاضيان هما الحنفي والحنبلي . ويلى القاضي المالكي
من الجانب الأيمن قضاة العسكر الشافعي فالحنفي فالملكي ثم يليهم
مفتو دار العدل قوكيل بيت المال ثم ناظر الحسبة . ومن الجانب
الأيسر يجلس بعد القاضي الحنبلي الوزير ثم كاتب السر وهكذا
تستدير الحلقة ويقف وراء السلطان ممالك صغار من
السلطنة (٨٢) والجمهورية (٨٣) أما أرباب الوظائف وسائر
الأمراء فيظلون وقفا (٨٤) .

وبعد ذلك يقرم الدوادار وأعوانه بجمع الشكاوى ويقوم كاتب
السر أو موقعو الدست بقراءتها واحدة بعد واحدة أمام هذا الجمع
الحاشد من كبار الموظفين وعندئذ يراجع كل صاحب اختصاص من
الحاضرين في هذا المجلس هذه الشكاوى سواء أكان من كبار
أصحاب الوظائف الديوانية أم الدينية أم أرباب السيوف وتكون
المراجعة بحسب الشرع (٨٥) .

ولكن كان جلوس السلاطين للقضاء بين الناس متقطعا بحسب
المشيئة والهوى بل من السلاطين من هجر هذه العادة ولم يجعلها
من تقليده . ومنهم من أناب عنه نائب بسلطنته لأداء هذه المهمة (٨٦)

وبذلك اقتصر جلوس السلاطين بالايوان كمجرد رسوم شكلية لأحياء المظاهر القديمة للمحكمة ولم يعد يقصد بها احقاق الحق ونشر العدالة ورد الحقوق الى أصحابها .

ويذكر المؤرخ ابن الصيرفي في أحداث شعبان سنة ٧٩٧ هـ مايو ١٣٩٥م أن السلطان جلس بدار العدل وهو الايوان فعملت الخدمة فيه على العادة ، وكان له مدة لم تعمل فيه الخدمة نحوها من سنة ونصف (٨٧) .

واشتهر بعض السلاطين بالظلم والجور على الناس وعدم زجر الظالمين مثل السلطان الغوري فقال فيه ابن اياس :

سلطان مذ كان في ضعفه يمنحنا عدلا واحسانا
فمن شفاه الله من دائه أحدث ظلما فوق ما كنا (٨٨)

ولم يكن الحكم بالشرع بل بقوانين ربما تعود الى قوانين الياسة فعلى سبيل المثال عندما جلس السلطان الغوري يوم « الاثنين ١٤ صفر سنة ٩٢٠ هـ ، ١١ مارس سنة ١٥١٤ م » جاوسا عاما . « وفي ذلك اليوم رسم توسط شخصين من الغلمان قد سرقا زرديتين فوسطهما في الرملية عند سوق الخيل » (٨٩) . ومن القواعد في قوانين الياسة أن من سرق يقتل وهذا بعكس القوانين الاسلامية التي تأمر بقطع يد السارق .

ويتضح من خلال مصادر هذه الفترة أن السلاطين لم يكونوا قادرين دائما على انصاف المظلومين من ظالميهـم ولا سيما لو كان هؤلاء الظلمة من فئة الأمراء الذين يخشى السلاطين جانبهم خوفا من قدرتهم على أحداث الاقلاق لهم لذا فقد انتفى السبب الأصلي لوجود قضاء المظالم وهو القدرة على رد الحقوق من مغتصبها مهما

علت مكانتهم . كما أصبح النظر فى أمور المظالم غير دائم واقتصر على كونه احياء لمظاهر ورسوم المملكة مجرد احياء شكلى لا يهتم بالجواهر وهو بث العدالة ورد الظالمين .

قضاء المحتسب :

الحسبة هى امر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله امتثالا لقوله تعالى « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (٩٠) .

وفى العصر المملوكى كانت سلطة القاضى موزعة بين وبين المحتسب وقاضى المظالم ، ووظيفة المحتسب النظر فيما يتعلق بالنظام العام والجنايات احيانا مما يستدعى الفصل فيها الى السرعة ، وكان القضاء والحسبة يسندان فى بعض الاحيان الى رجل واحد مع ما بين العاملين من التباين . فعمل القاضى مبنى على التحقيق والأناة فى الحكم وعمل المحتسب مبنى على الشدة والسرعة فى الفصل (٩١) .

تبين النصوص أن القائم بالحسبة فى أيام المماليك له سلطة تنفيذية كسلطة قاضى القضاة وان كانت العقوبات التى يفرضها لا تبلغ عقوبات الحدود ويختلف حسب الذنب وهو ما أطلق عليه التعزير (٩٢) .

وكان المحتسب يجلس للقضاء بين الناس فى جامعى عمرو والأزهر وزاد نفوذه حتى غدا من اختصاصه الاشراف على رجال الشرطة الذين يقومون بتنفيذ احكامه (٩٣) والعقوبات التى يفرضها مثل الردع بازالة الامر المخالف مثل كسر أوانى الشرب أو ذهاب المال ويتخذ الضرب كوسيلة للتعزير وذلك عن طريق آلات الضرب أو النفى والتجريس و احيانا النفى والتوبيخ بالكلام (٩٤) .

وبذلك فقد كانت وظيفة المحتسب وظيفته دينية وكان يشترط فيمن يتولى أمرها أن يكون من العلماء لما تشتمل عليه من النظر في الأحوال الشرعية وإصدار الأحكام وهي أمور تتطلب العلم الشرعي والفقه والحديث واللغة ولكن في العصر المملوكي لم يكن هناك قاعدة لتعيين المحتسب حتى تولاه الممالك أنفسهم وهم غالبا غير متمكنين من العلوم الشرعية مما أصاب هذه الوظيفة بالتدهور كغيرها من الوظائف في هذا العصر .

وجميع ماكتبه المؤرخون عن وظيفة المحتسب في عهد المماليك تشير الى أهمية دوره من الناحية الاقتصادية وهي أن على المحتسب أن يتعرف على دقائق كل حرفة وتجارة ليكشف بسهولة عن الغش الذي يرتكب ضد حياة الناس المعيشية وكان المحتسب يستعين في ذلك بالخبراء الذين يختارون من بين أرباب الصناعات والتجارة الذين سموا العرفاء أو النواب (٩٥) .

كما أن دور المحتسب الأخلاقي والاجتماعي انحدر في هذا العصر . كما تحدثنا المصادر المعاصرة لانحدار الأخلاق في معظم فترات هذا العصر ومحاولاتهم التمتع بالترف والجاه حتى وجد من السلاطين من جعل الخمر من رسوم المملكة (٩٦) وبالمقابل فقد ترك هؤلاء الفرصة للشعب ليعيش بنفس الطريقة وفي هذا حماية للمفسدين من المحتسب .

وبهذا نجد أن عمل المحتسب كما أقرته الشريعة الغراء من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يكن مستمرا في كل العهود فعلى سبيل المثال انتشر الانحلال الأخلاقي في هذه الفترة وانحصر عمل المحتسب على الناحية الاقتصادية فقط وفي ذلك تفريغ لمضمون وظيفة المحتسب وجعلها جوفاء خالية من مضمونها الطبيعي الى الناحية الشكلية فقط .

كانت هذه هي الحالة القضائية المتدهورة التي وجدوها
العثمانيون عند دخول مصر فالفساد منتشر في كافة أرجائها والقضاء
الشرعي منهارة ، ورجال السياسة والحكم يقضون بما يشاءون
أهواءهم ومن يدفع أكثر . وأخلاق قضاة الشرع وصفاتهم وطرق
توليقاتهم مشبوهة هي الأخرى . فلا نبأنا إذا قلنا من واقع مصادر
هذا العصر أن مصر لم يكن فيها قضاء في ذلك الوقت .

ثانيا : القضاء في الدولة العثمانية :

بعد أن عرضنا للقضاء في الدولة المملوكية رأينا وضعه ونظم
التقاضي السائدة في ذلك العصر نعرض هنا لأحوال القضاء في
الدولة العثمانية ونظم التقاضي السائدة فيها . ومما تجدر الإشارة
إليه أن فكرة الدولة عند العثمانيين كانت بسيطة للغاية فقد تمثلت
في الدفاع عن البلاد ونشر الأمن وكذلك بسط العدالة على الرعايا
من خلال جهاز قضائي قوى ومستقر ويقوم عليه نخبة ممتازة من
علماء الشرع الاسلامي لذا فقد وجهت الدولة جل رعايتها للقضاء
وعملت على تحسين أوضاعهم لانعكاس ذلك على أحوال المتقاضين
اللاجئين اليهم . كذلك لارتباط القضاء بأعمالهم بالاسلام وهو
ما اعتبرت الدولة نفسها المدافع الأساسي عنه وعما يتصل به من
أعمال .

وقد تنوعت نظم التقاضي في الدولة العثمانية بين ضربين هما :

(١) قضاء الشرع الشريف .

(ب) قضاء السياسة أو القضاء الزمني .

ولقد تباينت اختصاصات القائمين على النظامين وان كانت
كلها تحكم وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية وكذلك وفقا للتشريعات

التي سنّها سلاطين آل عثمان وهي موافقة بالضرورة لأحكام الشرع الشريف وأقرها شيخ الاسلام .

قضاة الشرع في الدولة العثمانية :

شيخ الاسلام : وجد على قمة النظام القضائي في الدولة العثمانية منصب شيخ الاسلام فهو الرئيس الفعلي للهيئة الاسلامية (٩٧) الحاكمة وان كان السلطان هو الرئيس النظري لها وسلطة شيخ الاسلام موازية لسلطة الصدر الأعظم . وكان يطلق على شيخ الاسلام أول الأمر مفتي العاصمة وأحيانا المفتي الأكبر وكان يتمتع بمركز مرموق للغاية وكان الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان نفسه يلتمسون رأيه (٩٨) .

وقد قيل ان وظيفة شيخ الاسلام أنشئت لتوازي وظيفة بطريك لكل المسيحيين ويبدو أن ذلك كان راجعا الى النشاط الذي تم في عهد السلاطين من محمد الفاتح الى سليمان القانوني فالقوانين كان من المفروض أن تنسجم مع ما نصت عليه الشريعة ، وهناك نظرية أخرى تحاول تفسير وجود شيخ الاسلام الى أنه تقليد ناقص للخلافة العباسية في القاهرة في عهد سلاطين المماليك (٩٩) .

ولكن يوجد رأي آخر وهو ما نميل اليه أن لقب شيخ الاسلام أطلق على مفتي العاصمة في عهد السلطان محمد الفاتح وذلك تمييزا لهذا المفتي عن سائر زملائه من رجال الافتاء الذين كانوا يعملون في معظم الأقاليم والمدن في أنحاء الدولة وأطلق ذلك اللقب لاضفاء مزيد من الأهمية والتبجيل على مفتي العاصمة في مواجهة الطوائف الدينية غير الاسلامية لاسيما أنهم جميعا كانوا يمارسون اختصاصاتهم الدينية في مدينة واحدة (١٠٠) .

ولقد خضعت الهيئات العثمانية والدينية كلها لسلطة مفتى
أستانبول بوصفه شيخ الاسلام وقد كان عليه أن يفتى فيما يرفع
اليه من المسائل القضائية ولم يكن أحد من القضاة يجزؤ على
عدم الخضوع لأحكامه ، ثم أن السلطان محمد الثانى وسليمان
الأول ثبتا مركز المفتى على رأس الادارة برمتها وفى الحقيقة أن
السلطين كانوا شديدى الحرص على تأييد سلطته (١٠١) .

وقد عرف قانون نامه السلطان محمد الفاتح شيخ الاسلام
بأنه رئيس العلماء وهو وحده المنوط به أمر الفتوى فى الدولة وهو
المرجع الأول فى الشئون الدينية فى الدولة ورئيس كل العلماء أى
القضاة من المدرسين وقضاة العسكر (١٠٢) .

وبذلك فقد كان القضاة فى الدولة العثمانية خاضعين لسلطة
شيخ الاسلام ولذا لم يكونوا دائمين فى مناصبهم . وعلى ذلك
فقد نظم العثمانيون السلطة القضائية فى شكل تسلسلى على قمته
شيخ الاسلام بوصفه الرئيس القضائى الأعلى بحكم تفويض
السلطان له فى ذلك ومن حقه عزل وتعيين القضاة .

ولشيخ الاسلام هيمنة على جميع أفراد الهيئة الاسلامية
وكانت الدولة لاتقدم على حرب دون صدور فتوى فيها أن أهداف
هذه الحرب لا تتعارض مع الدين وكانت أحكام المفتى (شيخ
الاسلام) نهائية لا معقب عليها (١٠٣) كما كانت تحال الى شيخ
الاسلام للقضايا الجنائية التى يرى القاضى الحكم فيها باعدام
المتهم أو المتهمين فيها قبل اصدار الحكم باعدامهم وهو إجراء كان
يستهدف الاطمئنان الى سلامة اجراءات التحقيق والمحاكمة وتوافر
الأدلة على ثبوتها ويحال اليه مشروعات القوانين الوضعية قبل
اقرارها بصيغة نهائية لمعرفة مدى مطابقتها للشريعة
الاسلامية (١٠٤) .

وكان شيخ الاسلام من الناحية الواقعية مساهما للصدر الأعظم فى الرتبة . وكانا هما الموظفان الوحيدان اللذين يتلقدان خلعة وظيفتهما من السلطان شخصيا وفى الاحتفالات كان الاثنان يتقدمان معا لا يسبق أحدهما الآخر وبطبيعة الحال كان الوزير يتمتع بسلطة أقوى ولكن الشيخ كان يحظى بقدر أكبر من الاحترام .

وكان شيخ الاسلام يتقاضى راتبا كبيرا يصل الى حوالى ٧٥٠ أقة فى اليوم يقبضها من بيت مال المسلمين (١٠٥) وفى حديثنا عن شيخ الاسلام لابد أن نتحدث عن المفتين ودورهم فى الجهاز القضائى كجزء متمم لعمل القضاة وكانوا تابعين لمكتب شيخ الاسلام بحكم عمله فى رئاسة الهيئة الاسلامية وبوصفه المفتى الأعظم .

وقد أنشأ السلطان سليمان القانونى مكتبا فنيا الحقه بشيخ الاسلام وأطلق عليه باب فتوى أو فتوى خانة بمقتضى دار « دار الافتاء » وكان يعمل بها جماعة من كبار العلماء يتحدثون بصيغة تمهيدية المسائل الشرعية التى يطلب الى شيخ الاسلام إصدار فتاوى بشأنها وكان يرأس دار الافتاء أحد كبار العلماء المرموقين ويطلق عليه فتوى أمين أى أمين الافتاء (١٠٦) .

وكانت مهمة المفتين تقديم الرأى الشرعى لمن يطلب ذلك سواء كان من القضاة لتوضيح بعض الأمور الغامضة فى القضية ولاسيما لعدم وجود محامين فى هذه الأيام مما أدى الى اعتبار دور المفتى أساسيا فى العمل القضائى ، كما كانت تقدم هذه الفتاوى لأفراد الشعب لبيان الرأى الشرعى فى الأمور موضع الفتوى ويقوم شيخ الاسلام بتعيين المفتين فى أرجاء الدولة العثمانية . ومع أن عملهم لم يكن محاطا بأنواع الهيبة والمظهرية فانهم تمتعوا بمكانة كبيرة فى نفوس الشعب ، وذلك لنظرتهم لهم كعلماء دين .

ولم يكن يقوم بعمل الافتاء اى عالم كائنا من كان الا بعد الاذن له من الجهة المختصة وكان يختار للفتوى الأعلام والأفقه والأورع من بين العلماء (١٠٧) وكان شيخ الاسلام يطلق عليه فى قانون نامه محمد الفاتح « سردار العلماء » ورغم أنه لم يكن ضمن تشكيل الديوان فإنه كان يلعب دورا رئيسيا فى الإدارة والسياسة والفكر فى الدواة فضلا عن مكانته فى الأمور العلمية والقضائية (١٠٨) .

ويتضح من هذا أن شيخ الاسلام أو « المفتى الأعظم » كان هو الرئيس الأعلى للهيئة القضائية فى الدولة العثمانية ولا يحق لأحد القضاة نقض أحكامه ، كذلك لا يستطيع أحد القضاة أن يصدر أحكاما بالاعدام مثلا الا بعد عرض القضية عليه .

قضاة الشرع فى الدولة العثمانية :

تدرجت فئات القضاة فى الدولة العثمانية من حيث درجاتهم فبعد شيخ الاسلام مباشرة يوجد :

١ - قضاة المعسكر .

٢ - القضاة من فئة المولى الكبير .

٣ - القضاة من فئة المولى الصغير .

٤ - المفتشون .

٥ - النواب وهم أدنى درجات العاملين فى السلم القضائى .

١ - قضاء المعسكر :

لم يكن فى الدولة العثمانية منصب قاضى القضاة كما لم يكن فيها قاضى المعسكر الى عهد السلطان مراد الأول (١٠٩) فكان

قاضى العاصمة يصحب الجيش فى غزواته قائمقام لقاضى
القضاة ومؤديا وظيفة قاضى العسكر . وقبل ذلك فى عهد السلطان
اورخان كان المولى خليل الأسود الجندرى قاضى ازنيق مرجعاً
للقضاة والخطباء الذين يعينون فى المدن التابعة للدولة . وفى عهد
السلطان مراد الأول (٧٦٣هـ) (١٢٦١م) كثرت صنف الجند
فكثرت شئونهم تبعاً لكثرتهم فعين خليل الأسود الجندرى قاضياً
للعسكر (١١٠) . وأطلق على قاضى العسكر لقب قاضى القضاة
وكان مقره العاصمة ويشرف على أعمال القضاة فى سائر أنحاء
الدولة ويقوم بترجيح من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاة
على اختلاف فئاتهم .

امتيازات قاضى العسكر :

وكان منصب قاضى العسكر - الذى هو قاضى القضاة -
لايوجه الا للعلماء الحائزين على رتبة التدريس وكانت المدة التى
يقضيها قاضى العسكر فى عمله هى عشر سنوات أو خمس عشرة
سنة وبعد انفصالهم عن أعمالهم يصبحون من أهل التقاعد بمرتبات
كافية وكان بعضهم يختار التقاعد بمعايش التدريس (١١١) .

ومن الامتيازات التى تقرر لقاضى عسكر الدولة أن يقام حفل
رسمى عند تعيينه فى منصبه وكان على الصدر الأعظم أن يحضر
هذا الحفل من باب التقدير والتكريم ولا يجوز للصدر الأعظم أن
ينيب أحداً عنه فى حضور الحفل وكان الصدر الأعظم يقدم لقاضى
العسكر رداء التشريفية وكانت تخصص لكل قاضى عسكر عربة
يسـتقلها فى تنقلاته وفى حالة الحرب يقدم لقاضى عسكر
أطواغ (١١٢) تنصب أمام خيمته التى تكون مجاورة لخيمة السلطان
وخيمة الصدر الأعظم (١١٣) .

تقسيم المنصب :

ولقد أدى ازدياد مكانة قاضي العسكر ونفوذه حتى وصل الى أعظم مركز سبق أن شغله قاضي قضاة في الماضي مما أدى الى غيرة الصدر الأعظم « قرمانى محمد باشا » فى عهد السلطان « محمد الثانى » فأمرى السلطان أن يقسم الوظيفة الى وظيفتين وأن ينشأ قاضى عسكر لك ثانية تسمى عسكر لك الأناضول على حين أن الوظيفة الأصلية قاضى عسكر الرومىلى (١١٤) وعلى هذا وجد المنصب الجديد فى عام ١٤٨٠ م بناء على حسد وغيره الصدر الأعظم لمكانة قاضى عسكر وخوفا من نفوذه وسلطاته وليس بناء على اتساع الدولة فى ذلك الوقت وانتقال مقر الحكم والادارة الى القسطنطينية .

قاضي عسكر الرومىلى :

وكان قاضى عسكر الرومىلى أعلى مركزا من زميله قاضى عسكر الأناضول وكان يصحب الجيش العثمانى حيث كان يتوغل فى أوربا يخوض المعارك وكان من اختصاصاته تعيين جميع القضاة الذين يعملون فى أوربا وكذلك العاملين فى المساجد التى أقيمت فى الولايات العثمانية الأوربية (١١٥) .

ولقد قيض لوظيفة قاضى عسكر الرومىلى أن تزداد بمرور الزمن . وكان يساعد فى عمله قسام وذلك فى مسائل الإرث كما كان يساعد فى المسائل العامة نائب ومسجل وقد أضيف اليهم ايرى كاتب وكان يبت فى الحالات المتعلقة بأموال الدولة ، كما حصل قاضى عسكر الرومىلى على الحق الخاص أن يقدم أمام محكمته كل القضايا المتعلقة فى محاكم العاصمة الصغرى وأن يختص على أملاك الأشخاص الذين يتوفون بداخلها حفظا لها (١١٦)

وكان من وظيفته كذلك أن يقوم بوظيفة مستشار دينى للسلطان مع الاشراف على توزيع الغنائم والفصل فى الخصومات الناشئة (١١٧) بين أفراد الجيش والدعاوى الجنائية والمدنية التى ترفع من الأهالى ضد أحد ممن ينتمون للجيش ، أما توقيع العقوبات الخاصة بالمخالفات العسكرية فلم تكن من اختصاصات قاضى العسكر وانما كان ذلك من اختصاص السلطة العسكرية (١١٨) .

قاضى عسكر الأناضول :

وجد هذا المنصب فى عام ١٤٨٠م وكان قاضى عسكر الأناضول يشترك كعضو فى الديوان مع زميله قاضى عسكر الرومىلى ويقوم بمصاحبة الجيش فى حملاته على آسيا وأفريقيا كما أنه يقوم بتعيين القضاة داخل المناطق التابعة له والاشراف عليهم ومراقبتهم وكذلك تعيين مديرى المساجد والموظفين الدينيين داخل منطقة نفوذه .

على أن قاضى عسكر الأناضول فقد معظم سلطته مع تحاور الزمن فى القرن السابع عشر . فما حل ذلك الوقت حتى كانت كل مسائل القانون والنظام قد أنتزعت بحكم القانون من أيدي القضاة وحيث كانت تثار قضايا فى الديوان السلطانى كانت تحول برمتها الى قاضى عسكر الرومىلى ولم يزد ما كان يقوم به زميله قاضى عسكر الأناضولى عن دور رسمى فى القضايا الا اذا كلفه الصدر الأعظم على وجه السرعة ببعض الأعمال الخاصة كما أصبح النظر فى كل حالات الارث المتعلقة بالمسلمين من اختصاص قاضى عسكر الرومىلى (١١٩) .

على أنه فى حالة غياب قاضى عسكر فى مصاحبة الجيوش يقوم القضاة المدنيون المحليون بالقضاء بين الناس و لكن عند

عودتهم يتولون هم القضاء وفقا لمبادئ الشرع الاسلامى وكانت ولاية القضاء فى هذه الآونة شاملة كل أنواع القضايا سواء المدنية او الجنائية ولم تكن مقصورة على نوع محدد من القضايا . وقد بلغ قضاة تلك العهود من متانة الخلق وقوة العقيدة مستوى لا يسمح لهم باصدار الحكم من غير بحث شامل ودرس دقيق (١٢٠)

القضاة من فئة مولى كبير :

فى بداية نشأة الدولة العثمانية كان القضاة انعثامانيون يختارون من بين العلماء المسلمين ممن تلقوا تعليمهم فى مصر والمشرق العربى عموما وذلك قبل أن تفتح المدارس فى الدولة العثمانية لتخريج القضاة ومرورهم بطريق علمى صعب لضمان مستواهم العلمى .

• وكان الموالى العظام يتمتعون بمميزات مختلفة فكان يسمح لهم بارتداء عبايات السمر مثلهم فى ذلك مثل الوزراء كما كان يسمح لهم مع كبار أساتذة استانبول بحضور الاحتفال الذى كان يقدم فيه فروض الولاء للسلطان الجديد والاحتفال الذى كان يعقد مرتين فى السنة فى عيدى الفطر والأضحى وكان يؤكد فيه الولاء للسلطان (١٢١) .

أما عن مرتباتهم فقد كانوا يحصلون على جزء كبير من دخلهم من مصدرين الرسوم القضائية والغرامات التى يحكمون بها وكلا المصدرين يدر ايرادا وفيرا وكانوا يتقاضون جزءا من الرسوم المقررة على معاينة التركات وتقسيمها والمبيعات وعلى الأوراق الرسمية التى تصدر عن المحاكم ويطلق عليها الحجج الشرعية (١٢٢) . بالإضافة الى الرواتب التى تخصص لها لهم الدولة .

وبهذا فقد كان القضاة من فئة مولى كبير يتمتعون بالعديد من الامتيازات الخاصة بهم . وهم الذين يلون قاضى العسكر مباشرة غير أنهم فيما قبل كانوا يمرون بطريق دراسى صعب حتى يصلوا الى هذه المكانة وذلك حفاظا على المكانة العلمية للقضاة وليدولوا دون بلوغ الجاهلين أصحاب الوسايط الى هذه المناصب الجليلة .

المفتشون :

كان القضاة تحت اشراف قضاة العسكر ونظارتهم العامة وكانت أعمال القضاة تفتش من حين لآخر اذا كان هناك مايدعو الى التفتيش ويؤخذ من الوثائق التاريخية القديمة أنه فى عهد السلطان محمد جلبى (١٢٣) الأول جد محمد الفاتح عين جمال الدين محمد جلبى مفتشا عاما على القضاة باسم الحكام العثمانية وكان يشرف أيضا على الأوقاف (١٢٤) ثم تطورت أعمالهم حتى أشرفوا على الأوقاف فهم من رجال القضاء وان كان اسمهم لاينم عن مهمتهم القضائية وكان عددهم قليلا يصل الى خمسة مفتشين وهم قضاة من فئة مولى كبير واختصوا بالاشراف على الأوقاف السلطانية ينفقون من ايراداتها على المؤسسات الدينية والخيرية وكان مقر ثلاثة من أولئك المفتشين فى مدينة بروسسة ولهؤلاء المفتشين الخمسة جهاز يضم عددا كبيرا من الموظفين المساعدين يتجولون فى مناطق الأوقاف (١٢٥) .

النواب :

وكانت وظائف النواب تمثل أدنى درجات السلم الوظيفى القضائى وكانوا يباشرون اختصاصاتهم القضائية فى المدن الصغيرة

أو في القرى الكبيرة كما كانوا يحلون محل القضاة في أثناء تغيبهم عن عملهم عند قيامهم بالإجازة أو في أثناء مرضهم وكان النائب يحصل على إيرادات ضخمة من حصيلة الغرامات المالية التي كان يحكم بها على المخالفين والذين يرتكبون أعمالا مخلة بالأداب العامة وما إلى ذلك (١٢٦) .

يتضح من ذلك أن القضاة في الدولة العثمانية نظموا في شكل هرمي يبدأ من شيخ الإسلام على قمته ويليه قضاة العسكر حتى يصلوا إلى النراب وهم أدنى درجة من درجات السلم القضائي وهم جميعا يقضون حسب أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك القوانين التي سنّها السلاطين وسوف نعرض لها .

كما يتضح أن القضاة في أحكامهم كانوا يخضعون لمراقبة شديدة سواء من جانب السلاطين أو العلماء وكذلك كان هناك مراقبة من داخل طبقة العلماء لأعمال القضاة ومدى موافقتها للشرع الإسلامي . كما تجدر الإشارة إلى أن الولاية القضائية للقضاة لم تشمل جميع طبقات السكان في الدولة فهناك محاكم خاصة لبعض الطبقات مثل الأشراف الذين تمتع نقيبهم بنوع من الولاية القضائية عليهم وكذلك وجدت محكمة خاصة بطبقة القبولاري (١٢٧) .

التشريعات العثمانية :

كان السلطان العثماني رئيس الهيئة الإسلامية الحاكمة وكذلك رئيس طبقة القبولاري فهو بذلك يرمز إلى كل السلطات الموجودة من تنفيذية وقضائية وتشريعية ونتيجة لقيام الدولة العثمانية على أساس ديني فقد أصبح السلطان هو حامى الإسلام والمسلمين والمدافع عن العقيدة الإسلامية لذا فقد كان من حقه بحكم كونه إماما

للمسلمين وتمتعته بالولاية العامة أن يعين القضاة وأن يصدر التشريعات الخاصة في شكل فرمانات سلطانية لها صفة الالتزام .

ومنحت الشريعة الإسلامية لولى الأمر الحق في إصدار التشريعات في الأمور التي لم يأت لها نص من القرآن الكريم وفي سنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مثل قوانين الإدارة مادام تتوافر فيه شروط الاجتهاد وعلى الرعية العمل بما آل إليه اجتهاده هو أو من أنابه عنه وفي هذه الحالة طاعة ولى الأمر واجبة الاتباع .

ومنذ عهد مؤسس الدولة عثمان الأول (١٢٨) توالى التشريعات وكان يطلق عليها اسم « القوانين » مقابلة لها بأحكام الشريعة التي تنظم شئون الحكم والإدارة ولم تكن هذه التشريعات تستند في قوتها الالتزامية إلا إلى المبدأ المعروف الذي يقضى بخضوع الرعية لسلطة ولى الأمر (١٢٩) ومع ذلك فلم يكن إصدارها عملاً تشريعياً بالمعنى المفهوم مادام القانون لم يضاف إضافات جديدة بل أكد العرف الشائع المتبع فقط فهذه القوانين التي سنّها السلاطين كانت تعتبر مبدئياً واقعة ضمن نطاق الشريعة أو سليمة في نظرها كما أن السلطان يصدرها لا بحكم سلطته السياسية المستقلة بل بحكم صلاحية الاجتهاد التي أسندتها الشريعة للحاكم المدنى (١٣٠) .

ويلاحظ أن الفترة التي حكم فيها كل من السلطان محمد الثانى والسلطان سليمان القانونى بنوع خاص قد شهدت نشاطاً ملحوظاً وغير عادى في وضع التشريعات العثمانية وكان يطلق على هذه التشريعات التي تصدر في حكم كل سلطان قانون نامه (١٣١) .

يتضح من ذلك أن سلاطين آل عثمان وجدوا على قمة النظام التشريعى في الدولة العثمانية ولكنهم مع ذلك لم يغفلوا دور شيخ

الاسلام فقد كانت تعرض عليه القوانين قبل العمل بها لاقرارها
ومعرفة مدى مطابقتها للاسلام كما أن العديد من هذه القوانين قد
صدر عبارة عن فتاوى أصدرها شيخ الاسلام ردا على استئلة وجهت
اليه من السلطان العثماني .

ومن هذه الفرمانات التشريعية ما كان عام التطبيق نافدا في
جميع أنحاء الدولة ومنها أيضا ما كان محدود التطبيق بأقليم معين
من أقاليمها كقانون نامه مصر (١٣٢) الذي صدر في عهد السلطان
سليمان القانوني وكان هذا التوافق النظري بين التشريعات العثمانية
واحكام الشريعة الاسلامية يؤيد بأن هذه التشريعات كانت تعرض
قبل اكتسابها قوة النفاذ على شيخ الاسلام (١٣٣) وعلى أية حال
فلم يذهب أحد الى أن هذه القوانين تؤلف قانونا علمانيا يناظر
الشريعة ، أو أنها تتناول مجالا خارج نطاق الشريعة فهي لا تعدو
أن تكون تنظيما في شئون لم تحددها الشريعة ، وهي بطبيعة الحال
لا تتعارض مع الشريعة (١٣٤) على أن المادة القانونية التي تضمنتها
هذه القوانين والتي صدرت باسم السلطان وبعد موافقته النهائية
عليها قد اشترك في اعدادها أعضاء الديوان وهم الذين قساموا
بمعاونة مساعديهم بوضع الصياغة القانونية لهذه القوانين (١٣٥) .

ثانيا : قضاة السياسة :

وتمثل قضاة السياسة في الديوان الذي كان يرأس جلساته
السلطان نفسه وبعد ذلك تولى الصدر الأعظم رئاسته .

الديوان :

انتقل الديوان كتقليد اسلامي الى الدولة العثمانية . وفي
أوائل عصرنا كان السلاطين يسير على خطى بعض الأسر الاسلامية
الحاكمة السابقة ، يتولون القضاء بأنفسهم ولكنهم كانوا عادة

ما يقومون بذلك بمساعدة قضاة الشرع فهم يصدرون أحكاما تطابق مفهومهم عما هو عادل ولا يخالف الشريعة أو أغراضها الضمنية (١٣٦) . وكان الديوان يجتمع أربع مرات فى الأسبوع ، أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء فى قاعة بفناء القصر وكانت المناقشات تبدأ من الصباح ثم تتوقف مرتين ليتناول الأعضاء الطعام معا ولا تنتهى الا فى ساعة متأخرة من الأصيل (١٣٧) .

وكانت الشكاوى المرفوعة الى الديوان ترتب حسب تاريخ التقدم الأول فالأول وتستوفى التحقيقات التمهيدية ثم يجتمع الأعضاء فى المواعيد المحددة ويجلس كل منهم فى مكانه حسب قواعد التشريفات وينظرون فيما ورد عليهم من الشكاوى (١٣٨) وينبئنا الفقيه المصرى ابن حجر العسقلانى فى رواية ترجع الى القرن الـ ١٤م ان الناس كان يوسعهم فى ذلك الوقت التقدم بمظالمهم مباشرة الى السلطان بايزيد الأول وأنه كان يقوم بنظرها على الفور (١٣٩) . ولم يحتفظ بحق الاشتراك فى هذا المجلس غير أركان الدولة وهم قاضيا العسكر وكان أحدهما من الأناضول والآخر من الروم ، ثم أضيف إليهما بعد فتوح سليم الكبرى قاض ثالث من أفريقية وكل من باشا آسيا وباشا أوربا وكذلك كل من الدفتردارين المنوط بهما أمر الادارة المالية فى نصف الدولة وقد أضيف إليهما ثالث فيما بعد أيضا وهناك أغا الانكشارية وذلك بوصفهم ممثلى الجيش وهناك أمير البحر (قبودان باشا) وصاحب التوقيع (نشانجى) القيم على خاتم السلطان وطغرائه (١٤٠) .

كما يؤخذ من بعض المراسيم السلطانية ، والفرمانات والوثائق الأخرى أنه اذا حدثت منازعات فى بعض القضايا مثل قضايا الرعى والماء والحدود وطلب المتنازعون تدخل الحكومة فيها منعاً لحدوث

أى حادث يوفد من قبل السلطان مباشرة بإشارة الديوان رجال موثوق بكفاءتهم وخلقهم يجرون التحقيق فى مكان النزاع لاطهار الحق من المبطل وعلى ضوء نتيجة تحقيقهم يصدر الفرمان وينفذ مقتضاه وكذلك يفهم من الوثائق المشار إليها أن هذه الاجراءات كانت تتم خلال مدة قليلة (١٤١) .

ذهب بعض الفقهاء الى أن ديوان السلطان العثمانى كان بمثابة مجلس الدولة وله اختصاصات قضائية ، فقد كان يجتمع لينظر فى المسائل السياسية والادارية المهمة التى تهم الدولة ككل بالاضافة الى كونه محكمة قضائية عليا تنظر ما يعرض عليها من القضايا المهمة فهو اذن عبارة عن هيئة تجمع بين طبيعة عمل الوزارة من ناحية والمحكمة من ناحية أخرى (١٤٢) .

وكان السلاطين الى عهد السلطان محمد الفاتح يرأسون الديوان بأنفسهم وفى عهده حدث حادث أدى الى استيائه اضطرب بعده أن يحضر الديوان ويستمع للشكاوى والمداوولات من وراء حجاب وكان ذلك باقتراح من « أحمد باشا كديك » الوزير الأعظم فى ذلك الوقت وكان السلطان يستقبل أعضاء الديوان بعد انتهاء اجتماعاتهم ليعرض أعضاؤه على مسامعه تقريراً عن أعماله ومقرراته (١٤٣) .

وانتقلت رئاسة الديوان بعد ذلك الى الصدر الأعظم الذى كان قد حصل على تفويض عام من السلطان بحكم تقليد الأخير وظيفته الامامة وتأسيسا على هذا التفويض كان الصدر الأعظم يتولى القضاء بالمحكمة العليا بمساعدة قضاة الشريعة بعد أن تم تطعيم الديوان بأكبر العناصر القضائية التى تمثل الشريعة الاسلامية (١٤٤)

الصدر الأعظم ورئاسة الديوان - الدور القضائي للصدر الأعظم :

عندما اتست الدولة العثمانية اتساعا كبيرا نتيجة الفتوحات فى أوربا وأفريقيا بعد ذلك ظهر منصب الصدر الأعظم الذى أصبح بمثابة نائب السلطان فى كافة أمور الدولة كما امتدت سلطاته الى رئاسة الديوان ، مما ترتب عليه وجود اختصاصات قضائية للصدر الأعظم .

وحدد قانون نامه محمد الفاتح مركز الوزير الأول فجاء فيه « لتعلم أولاً أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء وأنه أعظمهم جميعاً وصاحب الصلاحية المطلقة فى إدارة شئون الدولة وللصدر الأعظم فى حركاته وسكناته وفى قيامه وقعوده حق التقدم على جميع موظفى الدولة (١٤٥) وكان معظم من شغل منصب الوزير أو الصدر الأعظم حتى فتح القسطنطينية ١٤٥٣م من المسلمين الأحرار الذين برز من بينهم أسرة جندرى ، ولكن بازدياد الاعتماد على الدفترية أصبح الاعتماد متقطعاً على أفراد فى الوزارة العظمى منذ عهد السلطان محمد الأول ثم بشكل متزايد منذ عهد السلطان محمد الثانى (١٤٦) .

وقد حفظ له نظام التشريفات الخاص بالبلاط مقامه كدائب السلطان فكان يتقبل فى أيام ثابتة من الأسبوع شأن السلطان نفسه ولاء موظفى البلاط والدولة وكان لا يظهر للجماهير الا وسط حاشية ممتازة وهكذا انتهى قصره فى الباب العالى حيث كان يجمع رؤساء الدولة للمشاورة الى أن يصبح هو مقر الحكومة الحقيقى (١٤٧) .

وكان الديوان أعلى محكمة فى الدولة العثمانية وهى محكمة من طراز فريد فليست لها اختصاصات محكمة الاستئناف أو محكمة من أول درجة أى المحاكم الابتدائية ، وكان لا يدخل فى اختصاصات

محكمة الديوان مناقشة شرعية القوانين ، ومع ذلك فإن الديوان كمحكمة تشمل ولايته القضائية جميع القضايا المدنية والجنائية التي ترفع اليه من أى جزء من أجزاء الدولة وبذلك فقد كانت سلطته القضائية غير مقيدة (١٤٨) .

أما عن عرض القضايا فعندما يبدأ الديوان النظر فى المسائل القضائية كان ببوك . تذكرجى (كبير السكرتارية) يقف أمام الصدر الأعظم ويتولى قراءة الشكاوى والعرائض المقدمة للديوان للفصل فيها ثم يكتب القرار الذى يتخذه فى شأن كل عريضة أو شكوى ولكن لدى ازدحام جدول أعماله بالعديد من المسائل المتنوعة الى استبعاد المسائل الفردية وتخصيص دفتر لبحث المسائل العامة (١٤٩) .

ويذكر البعض أن اشتراك قضاة العسكر فى هذا الديوان كان ميزة لهم لم يشاركهم فيها شيخ الاسلام (١٥٠) ولكن يمكن الرد على ذلك بأن عدم تقرير عضوية شيخ الاسلام فى الديوان كان نوعا من التكريم لشيخ الاسلام تفاديا لوجوده فى موقع يكون فيه تحت رئاسة الصدر الأعظم انذى كان يرأس بحكم منصبه الديوان (١٥١) .

وبالإضافة الى القضاء الجالس (١٥٢) للصدر الأعظم فى الديوان كان له أيضا نوع من القضاء المتجول اذ كان يقوم بجولات فى الأسواق أيام الجمعة والأربعاء من كل أسبوع بصحبة القضاة للتفتيش على اتباع القوانين والأعراف المتعارف عليها فى الحرف والتجارة وتوقيع العقوبة فى الحال على من يخبط مخالفا هذه القوانين والأعراف (١٥٣) .

ولكن يبرز هنا سؤال عن دور القضاة الموجودين فى الديوان فى اصدار الأحكام ؟ وهل كانت هذه الأحكام تصدر باسم الصدر الأعظم ؟ .

اننا نميل الى أن دور القضاة فى هذه الجلسات كان دورا استشاريا مقصورا على تقديم المشورة الشرعية فى القضايا التى تعرض على الديوان وكان الصدر الأعظم بحكم رئاسته الجلسات تخرج أحكامه باسمه ورأيه . ويعتبر هذا النوع من القضاء امتدادا فى جوهره لنظام قضاء المظالم فى العهد الاسلامى وبذلك يبرز الطابع العثمانى فى محاولة اتباع التقاليد الاسلامية التى جادت بها حضارة الاسلام كما يظهر حرص السلاطين على اقرار العدالة ونشرها بين الناس وردع الظالمين والظلمة .

كما يتضح أن كثرة عرض القضايا العامة والخاصة على الديوان أدت الى عجزه عن نظر هذا الكم الهائل فاقتصر فى النهاية على الأمور العامة دون الخاصة . ووجد مساعدون للصدر الأعظم فى إدارة جلسات الديوان وتطورت اختصاصاتهم القضائية مع التطور الزمنى حتى أنهم حصلوا على اختصاصات قضائية شديدة الأهمية وهؤلاء الموظفون هم جاوش باشى (١٥٤) والتذكيرية .

الجاوش باشى :

كان الجاوش باشى يقوم بمجموعة مختلفة من المهام ترجع فى أصولها على أى حال الى تولية قيادة الجاوشية فهم كانوا فى الأصل يحضرون جلسات محكمة السلطان لمراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة السلطان (١٥٥) وعندما تحولت رئاسة محكمة السلطان الى الصدر الأعظم أصبح الجاوش باشى تابعا له وكان له دور كبير فى اجراءات المحكمة حتى وصل به الأمر فى القرن الثامن عشر أن أصبح نائبا لرئيسها وبهذه الصبغة الجديدة التى أضيفت كان الجاوش باشا يرأس الجلسات التحضيرية فى المحكمة توفيراً لوقت الصدر الأعظم فيعد ملخصا للقضايا التى على الصدر الأعظم أن يفصل فيها (١٥٦) .

وكانت مهمة الجاوشية الخاضعين لأمرته هي ادخال الشاكين والمدعين والمتهمين الى محكمة المصدر الأعظم وعمل الرسائل وتنفيذ أحكام معينة ويقرر الجاوش باشى أى القضايا تقدم الى محكمة الديوان وأيضا يقدم أمام محاكم أقل أهمية (١٥٧) .

التذكرجية :

وقد أدى تطور أعمال الجاوش باشى الى الاشراف على أعمال اثنين من الموظفين يسميان التذكرجية ويقصد بالتذكيرة هذا عرض الدعاوى المقدمة وكان يطلق على أحد هذين الموظفين «بيوك تذكرجى» أى التذكرجى الكبير بينما يطلق على الآخر « كجوك تذكرجى » أى التذكرجى الصغير وكانا يتناوبان مهمة قراءة الشكاوى المقدمة للمصدر الأعظم ثم كتابة القرار الذى يتخذه الأخير فى كل منها (١٥٨)

وعلى أية حال فان وضعهما الرسمى كان متواضعا ، بحيث أنهما فى قانون نامه محمد الفاتح يبدوان متمتعين بالأسبقية على كتبة الرئيس وحدهم ، وبالإضافة الى ماكان عليهما عمله فى محكمة الوزير كان عليهما أن يصوغا الأوامر التى كان يتولى إصدارها الى الإدارات الحكومية المختلفة (١٥٩) .

يتضح من ذلك أن الدولة العثمانية كدولة شتية فى أوج قوتها عملت على الاهتمام بنشر العدالة بين رعاياها ، والاهتمام بحضور السلاطين ومن بعدهم المصدر العظام فى رئاسة جلسات الديوان وهو أكبر محكمة قضائية فى الدولة ولاريب فى أن ذلك أضفى مزيدا من المهابة على أحكام هذه المحكمة التى يصدرها السلطان أو نائبه المصدر الأعظم مما أدى الى قمع المفسدين ونشر العدالة .

ولم يكن قضاء السياسة فى الدولة العثمانية مقصورا على السلطان والمصدر الأعظم بحكم رئاستهم للديوان فقد وجد قاض آخر للشئون المالية هو الدفتردار .

الدفتردار :

انشأت الدولة العثمانية فى أول الأمر وظيفتين شغل احدهما دفتردار شمل اختصاصه بلاد البلقان وبقية الأقاليم الأوربية التى خضعت للسيادة العثمانية ويسمى دفتردار الرومىلى وكذلك الآخر اهتم بالشئون المالية للأناضول ويسمى « دفتردار الأناضول » وكان دفتردار الرومىلى أعلى مكانة من دفتردار الأناضول وقد أصبح يتولى المسئولية عن السياسة المالية للدولة كلها (١٦٠) .

وفى مقدمة قانون نامه « محمد الفاتح » ورد ذكر له بصفته وكيلا للسلطان فى الشئون المالية شأنه فى ذلك شأن الصدر الأعظم الذى كان هو يليه مباشرة بحيث أن الصدر الأعظم كان بمثابة مفتشه (١٦١) .

ونتيجة لخطورة واهمية عمل الدفتردار فقد وجد تحت امرته جهاز هائل من الموظفين الاقتصاديين والمحاسبين يناظر فى حجمه الجهاز الذى يعمل فى الباب العالى نفسه وكان هذا الجهاز ينقسم الى قسمين احدهما يختص بالموازنة والمراجعة والمحاسبة ، والقسم الآخر هو قضائى عبارة عن محكمة تفصل فى المنازعات التى تثار بين المواطنين والحكومة حول مستحقات الدولة من العائدات والضرائب (١٦٢) .

وبذلك فقد رأس الدفتردار محكمة تفصل فى المنازعات التى كانت تحدث بين الحكومة والأفراد فيما يتعلق بالمسائل المالية ، كما كانت هذه المحكمة تختص بالنظر فى الشكاوى التى يتقدم بها الأفراد ضد الدولة على سبيل المثال فيما يخص الضرائب وبهذا فقد عرفت الدولة العثمانية فى هذه الفترة المحاكم المختصة التى يختص كل منها بالنظر فى نوع معين من القضايا .

موازنة بين القضاة فى الدولتين المملوكية والعثمانية :

رأينا نظم القضاة فى الدولة المملوكية وكيف ان السلاطين اهتموا باستغلالهم كواجهة دينية لحكمهم لاكتساب الشرعية فى نظر الناس ، فى نفس الوقت الذى انهارت فيه نظم التقاضى ولاسيما قضاة الشرح الشريف ، وتعددت جهات التقاضى من كبار موظفى الدولة مما أدى الى الانهيار التام للنظم القضائية ولأوضاع القضاة الشرعيين فى هذا العصر وانتشار الفساد والرشوة سواء عند التعيين فى مناصب القضاء أو عند اصدار الأحكام القضائية .

أما فى الدولة العثمانية فقد قامت على أساس دينى كامارة مجاهدين لذا اهتمت اهتماما بالغا بالنظم القضائية وتحسين أوضاع القضاة ، وكان من أهم اختصاصات الدولة عندهم نشر العدالة عن طريق إقامة جهاز قضائى قوى لذا فقد كان على القضاة أن يملوا بطريق دراسى صعب وطويل لدراسة العلوم الإسلامية ، وقرتب على ذلك أن العثمانيين عملوا عند دخولهم مصر على تحسين النظام القضائى وربطه بهيئة القضاء الإسلامى فى استانبول ومنع الفوضى والمهاوى الأخلاقية التى وجدوا عليها أحوال قضاة مصر عند الفتح العثمانى لها .

هوامش الفصل الأول

(١) المماليك . ينتمى المماليك الى الرق وكان الخلفاء الممباسيون هم أول من استخدم المماليك أو الرقيق البيض واعتمدوا عليهم فى توطيد نفوذهم . وفى مصر فى العصر الايوبى زادت اعداد المماليك زيادة كبيرة ذلك لأن ورثة صلاح الدين من أبنائه وأخوته اقتسموا فيما بينهم تلك الدولة الواسعة ونتيجة لازدياد الاضطرابات وسوء العلاقات بين هؤلاء الحكام لم يجد امراء المسلمين من أيوبيين وغير أيوبيين وسيلة يقفون بها فى وجه خصومهم سوى المماليك فاكثروا من شرائهم وعنوا بتدريبهم وتنشئتهم ليكونوا عدة وسندا لهم وسرعان ما غدا لأولئك المماليك كلمة مسموعة نرى الأحداث حتى تولوا حكم البلاد بعد مقتل توران شاه . انظر د/قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى - عصر سلاطين المماليك . دار المعارف . القاهرة ١٩٨٣ ط ٢ ص ١١ .

(٢) د/سعيد عبد الفتاح عاشور - العصر المماليكى فى مصر والشام دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٦ . ج ٢ ص ١١ .

(٣) بيبرس البندقدارى . تولى الحكم فى ٢٣ أكتوبر ١٢٦٠م لمدة سبعة عشر عاماً استطاع فى فترة حكمه أن يظهر قوة الشكيمة فى تصريف الأمور وظهر بطولات كثيرة فى صد أخطار الصليبيين والتتار عن بلاد الشام . وعمل على تخفيف الأعباء الملقاة على كواهل الأهالى ووضع النظام الإدارى فى مصر والشام فى العصر المملوكى . انظر د/سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق . ص ٣٧٨ .

(٤) محمود بن محمد بن عرنوس . تاريخ القضاء فى الاسلام - المطبعة الأهلية د/ت . ص ١٠٥ .

(٥) جلال الدين السيوطى - حسن المحاضرة فى اخبار مصر التامة -
تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٦٨
ج ٢ ص ١٦٦ .

- د/ على ابراهيم حسن - دراسات فى تاريخ الممالك البحرية
- مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٤٤ . ج ٤ ص ٣٢٥ .

- د/ حسن ابراهيم حسن و د/ على ابراهيم حسن - النظم الاسلامية
- مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٧٠ . ص ٣٠٧ - د/ محمد جمال
الدين سرور - الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره - دار الكتب -
القاهرة ١٩٣٨ . ص ١٣٨ .

(٦) د/ عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى
مصر - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٤ . ج ١ ص ٩٥ .

(٧) جمال جرجس يوسف - القضاء فى العصر المملوكى - رسالة
ماجستير غير منشورة - كلية الآداب جامعة عين شمس . ص ١٣٩ .

(٨) محمود رزق سليم - عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى
والادبى - القسم الثانى . مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٧٩ .

(٩) جلال الدين السيوطى - مصدر سابق . ج ٢ ص ١٦٤ .

- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق . ص ٣٧٨ .

(١٠) د/ محمد جمال الدين سرور - مرجع سابق . ص ١٣٧ .

- د/ حسن ابراهيم و د/ على ابراهيم - مرجع سابق . ص ٣٠٧ .

(١١) السلطان برقوق . هو أول سلاطين المماليك الجراكسة (١٢٨٢م :
١٥١٧م) اختص المماليك الجراكسة بالاقطاعات والولايات الكبيرة على
حساب المماليك الترك . وأدت هذه السياسة الى نشوب خنزير من الثورات
التي اتصف بها عهده حتى عزل فى احداها ولكنه نجح فى العودة الى
السلطنة مرة أخرى فى ١٣٩٠ : ١٣٩٩ م وأوصى بالمعرش لأولاده فرج
وعبد العزيز و ابراهيم على التوالي كما أنه اختار مجلس الوصاية عليهم .
انظر د/ سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق . ص ١٦٥ .

(١٢) ابن حجر العسقلانى - انباء الغمر بأنباء العمر - تحقيق
د/ حسن حبشى . لجنة احياء التراث الاسلامى - القاهرة ١٩٦٩ . ج ٢
ص ٦٨ .

- (١٣) محمد بن أحمد بن إياس - بدائع الزهور فى وقائع الدهور - تحقيق محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٨٤ ج ٥ ص ٢٥ .
- (١٤) د/ أحمد عبد الرازق - البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٩ ص ١٠٥ .
- (١٥) ابن إياس - مصدر سابق - ج ٤ ص ١٧١ .
- (١٦) نفسه ونفس الجزء - ص ٩١ .
- (١٧) ابن حجر العسقلانى - مصدر سابق ج ١ ص ١٧٢ .
- (١٨) نفس المصدر والجزء - ص ٣٣١ .
- (١٩) على بن دواد الجوهري الصيرفى - نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان - تحقيق د/ حسن حبشى - القاهرة ١٩٦٩م ج ١ ص ٤١٠ .
- (٢٠) د/ أحمد عبد الرازق - مرجع سابق ص ١٠٥ .
- (٢١) سقط مخلق . والسقط هو ولادة الولد لغير تمام وقد اسقطته أمه . والمقصود هنا سقوط الجنين غير كامل وموته لأنه سقط قبل تمام مدة الحمل .
- (٢٢) ابن حجر العسقلانى مصدر سابق - ج ١ ص ١٠٤ .
- ابن الصيرفى فى - مصدر سابق - ج ١ ص ٩٧ .
- (٢٣) ابن إياس - مصدر سابق ج ٥ ص ٧٤ .
- (٢٤) د/ على إبراهيم حسن - دراسات فى المماليك البحرية مرجع سابق - ص ٣٠٤ .
- د/ عبد المنعم ماجد - مرجع سابق - ج ١ ص ١٠٢ .
- (٢٥) د/ عبد المنعم ماجد - مرجع سابق ص ٩٨ .
- (٢٦) ابن إياس - مصدر سابق ج ٤ ص ٦٦ .
- (٢٧) د/ على إبراهيم حسن - دراسات فى تاريخ المماليك مرجع سابق ص ٣٥٥ .
- (٢٨) د/ عبد الخالق حسين - النظم القضائية فى عصر سلاطين المماليك - رسالة دكتوراه غير منشورة كلية دار علوم - جامعة القاهرة ١٩٨١ ص ٢٥٦ .
- أبى العباس أحمد بن على القلقشندى - صبح الأعشى فى صناعة الانشاء - وزارة الثقافة والإرشاد القومى - القاهرة د/ت ج ٤ ص ٤٢ .

- (٢٩) جمال جرجس يوسف - مرجع سابق ص ٨٢ .
- (٣٠) د / قاسم عبده قاسم - مرجع سابق ص ٢٦ .
- (٣١) ابن حجر العسقلاني - رفع الاصر عن قضاة مصر ، مخطوط
 بدار الكتب المصرية رقم ١٣١٦ تيمور - ص ٥١١ - كذلك انظر لنفس المؤلف
 انباء الغمر - مصدر سابق ج٢ ص ١٠٢ .
- (٣٢) ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر - مصدر سابق ج١ ص ١١٣
- (٣٣) د / عبد الخالق حسين - مرجع سابق . ص ٢٧٨ .
- (٣٤) د / احمد عبد الرازق - مرجع سابق . ص ١٠٤ .
- د / عبد الخالق حسين - مرجع سابق . ص ٣٢٢ .
- (٣٥) ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر . مصدر سابق ج١ ص ٢٩٠
- (٣٦) ابن حجر العسقلاني - رفع الاصر . مصدر سابق - ص ١٧٦ .
- (٣٧) د / على ابراهيم حسن - دراسات - مرجع سابق ص ٢٦٧ .
- (٣٨) ابن اياس - مرجع سابق - ص ٢٦٧ .
- (٣٩) د / على ابراهيم حسن - دراسات مرجع سابق . ص ٣٦٧ .
- (٤٠) د / عبد الخالق حسين - مرجع سابق - ص ٢٩٥ .
- د / احمد عبد الرازق - مرجع سابق - ص ١٠٥ .
- (٤١) ابن اياس - مصدر سابق ج٤ ص ١١٣ .
- (٤٢) د / سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق ص ١٥٩ .
- (٤٣) محمود رزق سليم - مرجع سابق ص ١٠٣ .
- د / على ابراهيم حسن - مصر في العصور الوسطى مرجع سابق
 ص ٣٥٢ .
- (٤٤) جلال الدين السيوطي - مرجع سابق . ج٢ ص ١٦٨ .
- (٤٥) ابن حجر العسقلاني انباء الغمر - مصدر سابق ج١ ص ٥٣ .
- (٤٦) جمال جرجس يوسف - مرجع سابق - ص ٦٥ .
- (٤٧) د / عبد الخالق حسين - مرجع سابق ص ٢٦٥ .
- (٤٨) الأتابك : مقدم العسكر والقائد العام للجيش المملوكي . انظر
 د / سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق ص ٢٨٧ .
- (٤٩) ابن اياس - مصدر سابق . ج٤ ص ٣٨ .
- (٥٠) نفس المصدر - ونفس الجزء ص ٢١١ .

- (٥١) د/ قاسم ميه قاسم - مرجع سابق . ص ٢٤ .
- (٥٢) جلال الدين السيوطي - مصدر سابق . ج٢ ص ١٦٨ .
- ابن حجر العسقلاني - ربح الأهرن مصدر سابق . ج١ ص ٢٩٠ .
- (٥٣) د/ سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق ص ٣٧٨ .
- (٥٤) د/ عبد الخالق حسين - مرجع سابق . ص ٥٢٩ .
- د/ محمد جمال الدين سرور - مرجع سابق . ص ١٣٩ .
- د/ علي ابراهيم و د/ حسن ابراهيم - مرجع سابق ص ٣١٩ .
- (٥٥) ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر مصدر سابق . ج١ ص ١٢١ .
- (٥٦) نفس المصدر ونفس الجزء . ج١ ص ١١ .
- (٥٧) من القواعد التي توجد في قانون الياسه ان من زنى قتل ومن أعان احد خصمين على الآخر قتل ومن بال في الماء قتل ، وبها حدود ربما وافق القليل منها الشريعة الاسلامية وأكثرها مخالف . انظر . المقلشندي مصدر سابق ج٤ ص ٢١١ .
- (٥٨) تقى الدين المقرئى - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - مكتبة الثقافة الدينية القاهرة - ١٩٨٧ ط٢ ج٢ ص ٢٣٠ .
- المقلشندي - مصدر سابق . ج٤ ص ٣١٠ .
- (٥٩) د/ عبد المنعم ماجد . مرجع سابق . ج١ ص ٩٢ .
- (٦٠) د/ عبد الخالق حسين . مرجع سابق . ص ٤٠١ .
- (٦١) د/ حكيم امين عبد السيد - قيام دولة المماليك الثانية - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٧ ص ١١٩ - محمود رزق سليم . مرجع سابق . ص ٥٤ .
- (٦٢) عبد الخالق حسين . مرجع سابق . ص ٤٠٢ .
- د/ حكيم امين - مرجع سابق . ص ١١٩ .
- (٦٣) جلال الدين السيوطي - مصدر سابق . ج٢ ص ١٣٣ .
- د/ علي ابراهيم حسن - دراسات في عصر المماليك . مرجع سابق ص ٣٥٥ .
- (٦٤) د/ عبد المنعم ماحد - مرجع سابق . ج١ ص ١١١ .
- (٦٥) المقرئى - مصدر سابق . ج١ ص ٢٢١ وما بعدها .
- (٦٦) د/ احمد عبد الرازق مرجع سابق ص ٥٥ .

(٦٧) ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر مصدر سابق . ج١ ص ١٩٤ .

(٦٨) د/ عبد الخالق حسين - مرجع سابق . ج٢ ص ١٤٢ .
- ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر مصدر سابق ج٢ ص ١٤٢ -
وعن جهل الحاجب بالأمور الشرعية انظر ابن اياس - مصدر سابق . ج٤ ص ٣٤٠ .

(٦٩) جمال جرجس يوسف - مرجع سابق . ص ٥٠ .

(٧٠) الأستاذ دار : وموضوعها التحدث في أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب خاناه والغلمان وهو الذي يمشى بطلب السلطان ويحكم في غلمانها وباب داره وله حديث مطلق وتصرف تام في استدعاء ما يحتاج اليه كل من في بيت السلطان من النفقات والكساوى - انظر القلقشندي . مصدر سابق . ج٤ ص ٢٠ .

(٧١) ناظر المخاص : هو من كبار الموظفين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله ومهمة ناظر الخاص أن ينظر في خاص اموال السلطان .
انظر د/ سعيد عاشور . مرجع سابق ص ٤٨٠ .

(٧٢) المشير : الوظيفة من الوظائف الكبرى في الدولة المملوكية جعلها القلقشندي في الترتيب بعد نيابة السلطنة والوزراء ومع ذلك لا نجد تحديدا لاختصاص صاحب هذه الوظيفة في المراجع المعاصرة وان كان من الثابت أنه ترلاها عادة بعض كبار رجال الماليك وان صاحبها كان يحضر مجلس المشورة . انظر د/ سعيد عاشور مرجع سابق ص ٤١٢ .

(٧٣) الدوا دار : أى ممسك الدواة والوظيفة اسمها الدوا دارية وصاحبها يحمل دواة السلطان أو الأمير ويقوم بإبلاغ الرسائل عنه ويقدم القصص والشكاوى اليه . انظر د/ سعيد عاشور - مرجع سابق . ص ٤٣٨ .

(٧٤) ابن اياس - مصدر سابق . ج٤ ص ٧٦ .

(٧٥) ابن حجر العسقلاني - انباء الغمر مصدر سابق . ج٢ ص ١٤٢ .

(٧٦) ابن اياس - مصدر سابق . ج٤ ص ٢٠٩ .

(٧٧) ابن اياس - مصدر سابق ج٤ ص ٤٤ ، قال فيه ابن اياس :
أقول له اذا طيشته رياسته رويدك لا تعجل فقد غلط الدهر
تفرق يراجع فيك دهرك رأيه فما سرت الا والزمان به سكر

(٧٨) يذكر المؤرخون أن أول من أفرد يوماً خاصاً لقضاء المظالم هو الخليفة عبد الملك بن مروان وكان إذا وقف منها على أمر يحتاج إلى مراجعة راجع فيه قاضيه أبا إدريس الأودي .

(٧٩) المارودي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية دار الفكر . القاهرة ١٩٨٣ . ص ١٥١ .

(٨٠) المقرئى - مصدر سابق ج٢ ص ٢٠٧ .

(٨١) د . حسن إبراهيم ود . على إبراهيم - مرجع سابق . ص ٢٩٤

(٨٢) السلاحدار : حامل السلاح بين يدي السلطان .

(٨٣) الجمدارية : وهو الذى يتصدر لالباس السلطان أو الأمير ثيابه وأصله جاما دار فحذفت الألف بعد الجيم وبعد الميم استثقلا وقيل جمدار وهو فى الأصل مركب من لفظين فارسيتين أحدهما جاما ومعناها الثوب والثانى دار ومعناها ممسك كما تقدم فيكون المعنى ممسك الثوب . انظر القلقشندي . ج٥ ص ٤٥٩ .

(٨٤) د/ سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق . ص ٣٨٠ .

(٨٥) د . عبد المنعم ماجد ، مرجع سابق . ج١ ص ١١٣ .

(٨٦) ابن الصيرفى . مصدر سابق . ج١ ص ٤١٠ .

(٨٧) د . محمود رزق سليم - مرجع سابق . ص ٥١ .

(٨٨) ابن اياس - مصدر سابق - ج٤ - ص ٣٢٩ .

(٨٩) نفس المصدر ونفس الجزء . ص ٢٦٨ .

(٩٠) القرآن الكريم . آل عمران آية ١٠٤ .

(٩١) د . حسن إبراهيم ود . على إبراهيم حسن - مرجع سابق .

ص ٣١٣ .

- د . سعيد عبد الفتاح عاشور - مرجع سابق . ص ٣٨١ .

(٩٢) د . عبد المنعم ماجد - مرجع سابق ج١ ص ١٢٨ .

(٩٣) د . على إبراهيم حسن - دراسات فى تاريخ الممالك مرجع

سابق . ص ٣٥٢ .

(٩٤) د . عبد المنعم ماجد - مرجع سابق - ج١ ص ١٢٩ .

(٩٥) نفس المرجع ونفس الجزء . ص ١٢٧ .

(٩٦) هو السلطان فرج بن برقوق الذى جعل شرب الخمر من شعائر المملكة وذلك منذ عام ٧٩١هـ - ١٣٨٩ م .

(٩٧) الهيئة الاسلامية الحاكمة كانت هذه الهيئة تضم بين صفوفها جميع رعايا الدولة المسلمين الاحرار بما انضم اليهم من مسيحيين اعتنقوا الاسلام طوعا قاصبحوا بدورهم مسلمين احرارا . وأفراد الهيئة الاسلامية متساوون جميعا . وهيئات لهم الدولة مبدءا تكافؤ الفرص بمعنى ان الذين حصلوا منهم على قسط وافر من التعليم فى علوم الشريعة وأصول الدين وما يتصل بها من دراسات كانوا يشغلون المناصب فى سلك القضاء والافتاء والتدريس وما الى ذلك ، أما افراد الهيئة الاسلامية الذين لم يصلوا فى تعليمهم لنهاية الشوط فكانوا يشغلون المناصب المصغرى فى القطاع الدينى وفى وظائفه الادارية - انظر د/ عبد العزيز الشناوى - الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها - الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٠ . ج١ ص ٣٩٦ .

(٩٨) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ج١ ص ٣٩٨ .

(٩٩) هاملتون جب . ومارولديريون - المجتمع الاسلامى والغرب ترجمة د/ احمد عبد الرحيم مصطفى - دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ . ج١ ص ١٧٠ .

(١٠٠) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ج١ ص ٤٠١ .

(١٠١) كارل بروكلمان - تاريخ الشعوب الاسلامية - ترجمة نبيه أمين غارس منير البعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت د/ت ص ١٠١ .

(١٠٢) Ismail Hakki, uzuncarsili Osmanli Dvltinin
Ilmiye Teskilate, Ankara, 1984, C, P. 459.

(١٠٣) د/ عمر عبد العزيز - تاريخ المشرف العربى ١٥١٦/١٩٢٢م .
دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٥ . ص ٥٩ .
- جب وبووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٧١ .

(١٠٤) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ج١ ص ٣٩٩ .

(١٠٥) عين على الهندى - قوانين آل عثمان - ترجمة وتعليق خليل ساحلى اوغلو - مجلة دراسات - عمان - المجلد ١٤ - شعبان ١٤٠٧ هـ
ص ١١٣ .

(١٠٦) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٤٠٨ .

(١٠٧) على همت اقسكى - العادل العثماني ابو الفتح السلطان محمد الثاني وحياته المدنية - ترجمة محمد احسان عبد العزيز - مطبعة السعادة القاهرة ١٩٥٣ ص ١١٠ .

Ismail Hakki, Uzuncarsili, P. 14.

(١٠٨)

(١٠٩) السلطان مراد الاول هو ابن السلطان اورخان تولى الحكم في عام ٧٦١ هـ ١٣٦٠م وكانت فاتحة أعماله احتلال مدينة انقره قتل اثناء قتاله مع الصرب في موقعة قوصوه عام ١٣٨٩م وبذلك فقد كانت مدة حكمه ثلاثين سنة نجح خلالها في مد رقعة الدولة العثمانية في اجزاء كثيرة من أوروبا . انظر محمد فريد - تاريخ الدولة العثمانية - دار الجيل - بيروت ١٩٧٧ . ص ٤٨ .

(١١٠) على همت اقسكى - مرجع سابق ص ١٠٥ .

(١١١) أحمد جودت - تاريخ حودث - ترجمة المجلد الاول عبد القادر الدنا - جريدة بيروت - لبنان - ١٣٠٨ هـ . ص ١٢٢ .

(١١٢) الطوغ « ذيل الحصان » استعمل للدلالة على الرتبة والنفوذ - وهو تقليد قبلي استمده الاتراك من بيئتهم الاصلية وكان الوزراء وحكام الولايات يحمل كل منهم « طوغ » والبكوات وشيخ الاسلام كان له اثنان وقضاة العسكر يحملون طوغ انظر :

S.J. Shaw. Ottoman Egypt In Eighteenth Century Harvard, 1962 P. 38.

(١١٣) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ص ١٢٢ .

(١١٤) جب / يويين - مرجع سابق ج١ ص ١٦٨ . د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ص ٤١ : ٤٢ .

- على همت اقسكى - مرجع سابق ص ١٠٦ .

(١١٥) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ج١ ص ٤٢٥ .

(١١٦) جب / يويين - مرجع سابق ج١ ص ١٧٥ .

(١١٧) كان قاضى عسكر الرومبلى اعلى راتبا من قاضى عسكر الاناضول فقد كان يحصل على ٥٧٢ اقجة يوميا بينما قاضى الاناضول يحصل على ٥٦٣ اقجة - انظر عين على افندى - مرجع سابق ص ١١٣ .

(١١٨) على همت اقسكى - مرجع سابق ص ١٠٦ .

- (١١٩) جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٧٤ .
 (١٢٠) على همت اقسكى - مرجع سابق . ص ٩٣ .
 S.J. Show Op. Cit. P. 38

- (١٢١) جب / بووين مرجع سابق ج١ ص ١٧٩ .
 (١٢٢) د/ عبد العزيز الشناوى مرجع سابق ج١ ص ١٧٩ .
 - عين على افندى مرجع سابق ص ١١٣ .
 (١٢٣) السلطان محمد جلبى الاول - بعد هزيمة السلطان بايزيد الاول
 فى موقعة انقرة امام تيمور لك عام ١٤٠٢ م وبعد وفاته فى الاسر حدثت
 المنازعات بين أبنائه الثلاثة على العرش الى ان استطاع السلطان محمد
 جلبى الاول القضاء عليهما وتولى أمور البلاد . وكانت مدة حكم السلطان
 محمد كلها حروبا داخلية لارجاع الامارات التى استقلت فى مدة الفوضى
 التى اعقبت موت السلطان بايزيد وتوفى السلطان محمد جلبى فى شام
 ١٦٢١م - انظر محمد فريد - مرجع سابق ص ٥٣ .
 (١٢٤) على همت اقسكى - مرجع سابق . ص ١٣٤ .
 (١٢٥) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٤٢٩ .
 (١٢٦) نفس المرجع والجزء . ج١ ص ٤٣٢ .
 (١٢٧) طبقة القبوقولارى - وهى تعنى عبيد السلطان وكانوا فى
 نشاطهم الاولى مسيحيين أنتزعهم الدولة من ضمن أسرى الحرب وحولوا
 الى الاسلام لا يعرفون لهم أبا الا السلطان ولا حرفة الا الجهاد فى سبيل الله
 وكانوا هم أدوات الحرب والحكم فى الدولة بدأ ذلك منذ عهد السلطان
 اورخان . انظر محمد فريد - مرجع سابق . ص ٤٢ .
 (١٢٨) عثمان الاول : هو المؤسس الحقيقى للدولة العثمانية ، تولى
 الحكم بعد وفاة أبيه أرطغرل فى ١٢٨٨م منحه الملك علاء الدين لقب بك
 وأجاز له ضرب العملة وان يذكر اسمه فى الخطبة وبعد وفاة علاء الدين
 بـ (باديشاه آل عثمان) وجعل مقر ملكه مدينة « يكي شهر » انظر محمد
 فريد مرجع سابق - ص ٤٠ .
 (١٢٩) د/ محمد نور فرحات - التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر
 الحديثة - القاهرة ١٩٨٦ . ص ٢١ .
 (١٣٠) د/ عمر عبد العزيز - مرجع سابق . ص ٥٧ انظر ايضا .

- (١٣١) د/ عبد العزيز المشناوى مرجع سابق ج١ ص ٤٠٢ .
- (١٣٢) قانون نامه مصر : وضع هذا القانون فى عهد السلطان سليمان القانونى ١٥٢٥م لتنظيم امور ولاية مصر وهو ينظم الادارة العثمانية فى مصر واختصاصات الموظفين بدءا من الباشا والديوان وكيفية انعقاده . وترجى نسخة محفوظة من هذا القانون بالتركية - دار الكتب المصرية تحت رقم ١٤ طلعت - وقام د/ احمد فؤاد متولى بترجمته ونشره بالعربية - انظر قانون نامه مصر - ترجمة د/ احمد فؤاد متولى - الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٨٢ .
- (١٣٣) د/ عمر عبد العزيز - مرجع سابق ص ٥٨ د/ محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٩٦ .
- (١٣٤) جب / يورين - مرجع سابق . ج١ ص ٣٦ .
- (١٣٥) د/ عبد العزيز المشناوى - مرجع سابق ج١ ص ٣٩٤ .
- (١٣٦) جب / يورين - مرجع سابق - ج ص ١٦٠ .
- (١٣٧) كارل بروكلمان - مرجع سابق . ص ٤٧٧ .
- (١٣٨) على همت انسكى - مرجع سابق . ص ٤٩ .
- (١٣٩) د/ محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٢٣ .
- (١٤٠) كارل بروكلمان - مرجع سابق - ص ٤٧٦ .
- (١٤١) على همت اقسكى - مرجع سابق . ص ٥٤ .
- (١٤٢) د/ محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٤٦ .
- (١٤٣) على همت اقسكى - مرجع سابق . ص ٥١ . جب / يورين - مرجع سابق . ج١ ص ١٦٦ . كارل بروكلمان - مرجع سابق . ص ٤٧٧ .
- (١٤٤) د/ عبد العزيز المشناوى - مرجع سابق . ج ص ٣٩١ . جب / يورين - مرجع سابق . ج١ ص ١٦٠ .
- د/ محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٢٢ .
- (١٤٥) د/ عبد العزيز المشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٣٥٩ .
- (١٤٦) د/ عبد الكريم رافق - بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت - دمشق د/ ت . ج١ ص ٦٣ .
- (١٤٧) كارل بروكلمان - مرجع سابق . ص ٤٧٤ .
- د/ عبد العزيز المشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٣٦٢ .

- (١٤٨) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٣٩٣ .
 - د / محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٣٣ .
- (١٤٩) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٣٩١ .
 - د / محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٤٨ .
 (١٥٠) جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٧٣ .
- (١٥١) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٤٢٥ .
- (١٥٢) يقصد بالقضاء الجالس أى القضاء المستقر فى المحاكم بعكس القضاء اثناء السير مثل قضاء المحتسب اثناء جولاته أو قضاء الصلح الاعظم فى جولاته .
- (١٥٣) د / محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٣٣ - جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٦٠ .
- (١٥٤) جاوش باشى - تولى قيادة فرقة الجاوشية وكانت تقسم هذه الفرقة الى خمس عشرة فصيلة يقود كل منها ضابط وكان قوام كل فصيلة ٤٢ رجلاً وكانوا يشتركون فى مواكب السلطان العامة بصفاتهم جزءاً من الحرس السلطانى ويصحبونه حين يخرج الى ساحات الحرب - انظر د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٢٨٢ .
- (١٥٥) جب / بووين - مرجع سابق - ج١ ص ١٦٩ .
- (١٥٦) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق - ص ٥٢ .
- (١٥٧) على همت اقسكى - مرجع سابق . ص ٥٢ جب / بووين - مرجع سابق - ج١ ص ١٧٠ .
- (١٥٨) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق - ج١ ص ٢٨٢ .
- (١٥٩) جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٧١ .
- (١٦٠) د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٢٨٤ .
- (١٦١) جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٨٤ .
- (١٦٢) د / محمد نور فرحات - مرجع سابق . ص ٤٤ .
 - جب / بووين - مرجع سابق . ج١ ص ١٨٢ .
 - د / عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج١ ص ٣٨٥ .

الفصل الثاني

الاختصاصات القضائية للقضاء

- ١ - قاضي العسكر
- ٢ - قضاة الأقاليم
- ٣ - القسام
 - (أ) القسام العسكري
 - (ب) القسام العربي
- ٤ - قضاة الأخطاط في القاهرة
- ٥ - الباشا واختصاصاته القضائية
- ٦ - الحصار المولاي القضائية للقضاة
 - (أ) الأشراف
 - (ب) الانكشارية
 - (ج) أهل الذمة
 - (د) الأجانب

الامتصاصات القضائية للقضاة

تمهيد :

عندما فتح العثمانيون مصر وجدوا الاضطرابات تسيطر على كافة الأمور في البلاد سواء أكانت في النواحي السياسية أم الاقتصادية أم القضائية . غير أن الناحية القضائية كانت أكثر هذه الأوضاع تردياً وسوءاً ، فقد حدثت اعتداءات كثيرة على القضاة في نهاية العصر المملوكي وضاعت سلطات قضاة الشرع نتيجة لتدخل قضاة السياسة في اختصاصات قضاة الشرع حتى لم يعد هناك فاصل بين الاثنين . لذا عمل العثمانيون على ادخال بعض الإصلاحات على هذا النظام المتهاك بغية اصلاحه .

ومن طبيعة الحكم العثماني الإبقاء على الوضع القائم في البلاد للاستفادة من خبرة من سبقوهم في تسيير الأمور ، ثم بعد ذلك يقومون بوضع النظام بشكل تدريجي ومنظم .

ولم يبلغ السلطان سليم الأول قضاة المذاهب الأربعة نقد أبقاهم في مناصبهم (١) وإن كان قد أخذ يعمل على تقليل سلطاتهم بأن أدخل من جانبه قاضياً سماه قاضى الحرب كان بمثابة الرقيب على قضاة مصر ونوايها ، ولا يستطيع أحدهم القيام بأمر من الأمور إلا بعد العرض عليه (٢) .

وأستمرت هذه الإصلاحات فى طريقها المرسوم حتى ربيع الأول ٩٢٤هـ ١٥١٨م وجد «محضر» كان يجلس على دكة بباب المدرسة الصالحية وحوله جماعة من الانكشارية فكان لايقضى امر من الأحكام الشرعية حتى يعرض عليه وكان يزعم أنه مستوف على القضاة فى الأمور الشرعية(٣) .

وبعد ذلك تتابعت الخطوات الإصلاحية فى مصر وأدخلت نظم جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل القسم العسكرى ، غير أن أهم خطوة فى هذا المجال كانت إلغاء القضاة من المذاهب الأربعة والعمل بالذهب الحنفى وجمع السلطة القضائية فى شخص واحد هو قاضى العسكر الذى يعين من قبل السلطان العثمانى مباشرة .

قاضى عسكر واختصاصاته القضائية

تعيين قاضى العسكر :

كان قاضى العسكر هو رئيس الهيئة القضائية فى القاهرة فى العهد العثمانى فهو صاحب الولاية القضائية على قضاة محاكم القاهرة ، وإن لم يكن له سلطة على قضاة الأقاليم .

ويأتى قاضى عسكر مصر فى البروتوكول العثمانى من حيث الترتيب بعد قضاة استانبول ومكة المكرمة والمدينة وادرنسة وبروصة .(٤) بذلك يتضح أنه كان فى مقدمة قضاة الدولة العثمانية .

وكان قاضى العسكر يعين بموجب براءة سلطانية بناء على ترشيح قاضى عسكر الأناضول وهو بالتالى مسئول أمامه ، ويسجل

قرار تعيين قاضى العسكر فى سجلات المحاكم على النحو التالى
« يوم اربعاء (١٦ شهر شوال سنة ١٠٠٤ هـ مايو ١٥٩٦ م) وفيه
ورد الأمر الشريف الخاقانى ٠٠٠٠ بتولية شيخ الاسلام ٠٠٠٠
حضرة سيدنا ومولانا أحمد أفندى الانصارى قاضى العسكر
المنصورة بروم اىلى سابقا ادام الله تعالى معدلته نظارة الأمور
الشرعية بالديار المصرية جعل الله قدومه مباركا وحفظه فى حركته
وسكناته » ٠٠٠ (٥)

وبعد صدور البراءة السلطانية بتعيين قاضى العسكر (٦)
كان يرسل الى قائم مقام يحل محله حتى وصوله ، وأحيانا كان يختاره
من بين العلماء المصريين مثل القاضى « عثمان بن محمد باشا »
الشهير بقادن زادة فى ولايته الثانية عندما أرسل للشيخ « البدر
القرافى » يقول له فالمرجو من مكارمكم انجاز الوعد الموعود والقيام
بنفسكم فى استماع كلام الخصام والشهود (٧) .

وفى حالة وفاة قاضى العسكر وهو فى الخدمة أو عند انتهاء
مدته كان الباشا يصدر فرمانا بتعيين قائم مقام عنه حتى يصل
القاضى الجديد من استانبول فعندما توفى شيخ الاسلام
« السيد محمد أمين » جالس عرضا عنه « محمد أفندى قرىمى »
بموجب فرمان من « أبو بكر باشا حاكم مصر » (٨) وفى هذه الحالة
كان القائم مقام يطلع الى الديوان ويلبسه الباندا كرت استابا غير مخ
احمر وينزل ويتولى اعمال القايمقامية حتى قدوم قاضى العسكر الى
مصر (٩) .

وعندما كان يقدم قاضى العسكر يأتى معه أهله وأولاده وغالبا
ما يتولون أعمالا قضائية بجانبه مثل قاضى العسكر فى عام
(١١٣٨ هـ - ١٧٢٥ م) الذى كان له من الأولاد ثلاثة أحدهم قسام
عسكرى والثانى قسام عربى والثالث نايب الباب العالى (١٠) .

وفى حالات السفر أو الغياب يختار قاضى العسكر من يحل محله حتى يعود مثل « أحمد أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية بالخانقة السرياقوسية أصالة وبالديار المصرية خلافة (١١) وكذلك « محمود جلبى الناظر فى الأحكام الشرعية بمدينة بلبس أصالة والديار المصرية خلافة » (١٢) .

ويختار قاضى العسكر له نائبا وهو دائما يأتى معه من استانبول ويكون تعيين النائب دائما مصاحبا لتعيين قاضى العسكر نفسه ويتمتع بمكانة كبيرة فقد كان يقوم بأعمال قاضى العسكر فى حالة عدم تواجده .

وأحيانا ما يتولى بعض النواب منصب قاضى العسكر مثل « موسى أفندى » الذى كان نائبا بالباب فى زمن « قاسم أفندى الكردى » (عام ١٠٣٤ هـ ١٦٢٤ م) وتولى قاضى عسكر مصر فى (١٠٥٣ هـ ١٦٤٣ م) (١٣) .

وأضافة الى النائب فقد كان فى المحكمة أربعة من النواب على المذاهب الاسلامية الأربعة حتى يلجأ اليهم اتباع مذاهبهم وان كان فى بعض الأحيان وجد بعض قضاة العسكر الذين منتموا للعمل بالمذاهب الأربعة الا من محكمة الباب العالى (١٤) .

مدة تولية قضاة العسكر :

يلحظ أنه فى بداية الفتح العثمانى له يكن هناك مدة محددة لتولية قضاة العسكر فقد تولى « مصطفى أفندى الرومى » من عام ٩٢٩ هـ - ١٥٢٢ م حتى ٩٣٦ هـ - ١٥٢٩ م ومنذ نهاية القرن السادس عشر كانت المدة التى يقضيها قضاة العسكر تتراوح بين عام وثلاثة أعوام . وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى

كانت المدة غالبا عاما واحدا مثل « كمال أفندى » بل وصلت تولية بعض القضاة الى ثلاثة أشهر مثل «مصطفى أفندى محمد البكرى» .

وكثيرا ما كان يتولى قاضى العسكر مرتين أو ثلاثا فى فترات مختلفة . وعلى ذلك فلم تكن هناك مدة محددة لتعيين قضاة العسكر فقد تدرجت هذه المدة الطويلة حتى قصرت فيما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر الذى وصلت فيه مدة القاضى أدناها مما ترتب على ذلك العديد من المساوىء(١٥) .

مقر قاضى العسكر :

ويبدو من خلال كتابات ابن اياس المعاصر لبدايات الفتح العثمانى لمصر أن أول قاضى عسكر عثمانى وهو « جابى أفندى » قد جلس فى محكمة الصالحية النجمية وهى التى يصفها بقلعة العلماء والتى كان لها الصدارة والأهمية خلال العصر المملوكى(١٦) ولكن يبدو أن فترة اتخاذ قاضى العسكر للصالحية كمقر له لم تكن فترة طويلة فقد انتقل الى مقعد(١٧) ماماي أزيك السيفى .

وتوجد كتابة تاريخية على ازار خشبى أسفل السقف تدل على أن الأمير ماماي السيفى كان يشغل وظيفة عسكرية كان أمير مائة مقدم ألف وهى تعنى أن صاحب هذه الوظيفة من حقه أن يكون مالكا لمائة من الممالك ويتقدم ألفا من العسكر فى حالة الحرب ، ويطل المقعد على فناء من المرجح أنه كان يحتل حوش القصر نفسه وتتكون واجهة المقعد من خمسة عقود مدببة على شكل حدوة(١٨) .

وأحيانا كان قاضى العسكر يجلس بالديوان العالى للنظر فى القضايا التى تعرض عليه .

الاختصاص القضائي النوعى لقاضى العسكر :

يقصد بالاختصاص النوعى تحديد أنواع معينة من القضايا دون غيرها .

وكان لقاضى العسكر اختصاصات نوعية وكذلك اختصاصات قيمى . وكانت المراسيم تصدر من قاضى العسكر الى قضاة أخطاط القاهرة تحدد الاختصاص النوعى لهم . ولكن يلاحظ أن هذه المراسيم كانت قليلة فى القرن الـ ١٦م وأول مرسوم يقابلنا فى ٨ ذى القعدة ٩٨٨هـ (ديسمبر ١٥٨٠م) (١٩) .

وان كان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قد زادت هذه المراسيم والتحذير من الاعتداء على هذه الاختصاصات ، ويفهم من ذلك وجود اعتداءات على اختصاصات قاضى العسكر من قبل قضاة محاكم القاهرة .

وهذه الاختصاصات هى :

ابطال العقود : فأمام قاضى العسكر أبطل عقد التواجر المتصادق عليه للشيخ « يحيى بن الشيخ محبى الدين » من جهة وقف السعدى على مدرسته الكائنة بحدرة البقر وما هو موقوف عليها من قبل السلطان « الظاهر جقمق » أن عقد التواجر المتصادق عليه بالحجة المؤرخة فى ٢٦ ذى القعدة فى عام ١٠٠٣ هـ . لم يسند إلا بموجب العقد المعين وبمقتضى مضى معظم استيفا المنفعة فى المدة المؤجرة ولكون الأرض اشتغلت بزراعة الغير ولكون الأجرة المعينة بالنحبة دون أجرة المثل ابطالا شرعيا وذلك لما وضع لديه (٢٠) .

الكتابة على الأرض الرزقة (٢١) :

اختص قاضي العسكر بالنظر في الأمور الخاصة بالأراضي الرزقة . فقد أبقى قاضي العسكر على « علي بن حسن الحمامي » من اهالي منية عفيف بالمنوفية على تواجده في جميع الرزقة الطين السوداء الكائنة بالناحية المذكورة ومساحتها عشرون فدانا والمؤجرة عليه لواجب (سنة ١٠٠٣ هـ - ١٥٩٤ م) بستة وعشرين دينارا (٢٢) .

كتابة التواجر الطوية :

فقد استأجر « أحمد أوده باشا » طايقة مستحفظات بمصر المحروسة الشهير بالعنتبلى بن درويش محمد بن المرحوم الدرويش يوسف شيخ تكية قصر العيني وناظرها حالا جميع الحاصلين المتلاصقين لبعضهما بعضا لينتفع المستأجر بالحاصلين المذكورين سكنا واسكانا وأجرة وأجارة . وكيف شاء الانتفاع الشرعى لمدة ثلاثين عقدا عدة كل عقد في ذلك ثلاث سنوات مشتملة على تسعين سنة (٢٣) .

الاسقاطات في القرى (٢٤) :

ولم يكن يسمح بالاسقاطات في القرى وتوثيقها الا أمام قاضي العسكر « فلديه أشهود على نفسه فخر الأكابر الأمير عمر أغا كتحدا البجاويشية بمصر الاشهاد الشرعى انه فرغ ونزل وأسقط حقه لفخر الأماثل الأمير « حسين أفندى بن المحترم الأمير عمر أفندى كاتسب خليفة المتفرقة في التصرف والتحدث والالتزام بجميع الحصص التي قدرها الربع سبعة قراريط شايعا ذلك في كامل أراضي ناحية كفر بوريح (٢٥) تابع ولاية الغربية المعلوم ذلك عندهما شرعا والجارى

الحصة المذكورة فى الناحية المرموقة فى تصرف وتحدث والتزام
الأمير « عمر أخا المسقط المرتوم عن حلوان قسده خمس أكياس
مصرية كل كيس منها ٢٥ ألف نصف (٢٦) » .

الاستبدال فى الأوقاف :

وحفاظا على الأوقاف ولنع التلاعب فيها كانت أمور الاستبدال
(أى بيع جزء من الأوقاف مقابل ثمن نقدى أو استبدالها بأوقاف
أخرى) لا تتم الا بين بدى قاضى العسكر وبإذنه فعندما طلب
الأمير مامائ بك أن المتضمن بيده وتصرفه وملكه النصف من كامل
المكان الخرب المتهدم المسلوب المنفعة الكاين خارج بابى زوينه
والخرق بخط حدره الكما حين وقف المرحومان الأخوان عبد الفتاح
وكمال الدين المناديل على أولادهما وذريتهما وقد سألوا فى استبدال
ذلك لفقرهم وعجزهم عن عمارة ذلك وليس فى الوقف ما يعمر به
وثبت ذلك أيضا لدى شيخ الاسلام ، لذا سمح لهم بالاستبدال (٢٧) .

الحكم على الغائب :

ولا يسمح بنظر الأمور بالفسخ على الغائب (أى فسخ زواجه)
الا أمام قاضى العسكر وذلك لمنع التلاعب فى هذه الأمور المبائنة
الحساسية . « فعندما ادعت الحرمة ستية بنت حجازى أن زوجها
عيسى بن محمد البلاصى سافر وغاب عنها انغيبه الشرعية المسوغه
لسماع الدعوى والحكم على الغائب وتركها بلا منفق ولا نفقة مدة
تزيد على عشرة أشهر وهو مستمر الغيبة وعلى متضرة عن ذلك
وحلفت بالله العظيم على جميع الصفات المشروحة أعلاه . وسألت
أن يمكنها من فسخ عقد نكاحها وخيرها مرارا فأبت الا الفسخ ثم
سألها ثانيا فقالت بصريح لفظها شخنت نكاحى من عصمة عيسى
المذكور لوجود المسوغ المشرح أعلاه الحكم الشرعى (٢٨) . »

كما اختص قاضي العسكر بالنظر في قضايا ذات اختصاص نوعي إضافة الى ما سبق :

هى :

١ - فسخ الانكحة (الطلاق) .

٢ - مبايعة الانقاض .

٣ - الكتابة على الواقف بما له من الشرط .

٤ - الكتابة على أوقاف الدشمايش (٢٩)(٣٠) .

وكان القضاة يراعون القواعد الفقهية فى أحكامهم . فكان سلوكهم خاضعا لنوعين من الرقابة أحدهما خارجى والآخر داخلى ، وكان الخارجى لا توفره الاجراءات الرسمية الخاصة بالرقابة سواء كانت على أيدي السلطات المدنية أو الموظفين فى الادارة القضائية فقد ما توفره المنافسة الفورية من جانب منافسيهم المحتملين من العلماء (٣١) .

أما عن الرشوة فى الأحكام (المقدمة لقضاء العسكر) فلم تدلنا المصادر الا على مثال واحد من هؤلاء القضاة (٣٢) لذا لا يصح أن نعمم عليه، أن المغالبية كانوا مرتشين فقد كانت السمة المغالبة على هؤلاء القضاة التقوى والورع وغلبة الدين عليهم والعمل بالقواعد الفقهية التى أرساها الفقهاء من قبل والتحرى فى القضايا التى تعرض عليهم اخية اظهار الحق فيها .

دور قضاء العسكر فى القضايا الجنائية :

يلاحظ ان القضاة فى القضايا المدنية كقضايا الدين مثلا كانوا يستخدمون القاعدة الشرعية « أن المعسر يسجن » وأمدتنا الوثائق

بالكثير من هذه الحالات وان كانت لم توضح مدة السجن ولا كيفية قضائها . أما القضايا الخاصة بالجنايات فنحن أمام رأيين أولهما : ان القاضى كان يملك سلطة التعزيز كما تمدنا الوثائق لكنها لا توضح كيفية تنفيذ التعزيز ولا من ينفذها . والرأى الآخر : ان تنفيذ الحدود والأمور الجنائية كانت فى أيدي الباشا (٣٣) بحكم اختصاصه القضائى . وبذلك يقتصر دور القاضى فى هذا المجال على التحقيق فقط ، وهى ما نميل اليه .

الاختصاص القيمى لقاضى العسكر :

أختص قاضى العسكر كذلك باختصاص قيمى وهو الذى ترجع قيمة الدعوى موضوع النزاع فيه وتحديد بها بقيمة مالية معينة . فقد حدد قانون ثامه سليمان فى المادة « ٣٥ » ذلك بقوله « والقاضى فى مصر مخول سماع قضايا بيت المال التى تقل عن ١٠٠٠ ر. ١٠٠٠ اقجة والفصل فيها (٣٤) » .

كما حددت الأوامر الصادرة من قاضى العسكر الى تضاة محاكم القاهرة الاختصاص القيمى لقاضى العسكر فى مختلف القضايا ، وفى قضايا التواجر (الايجار) مازاد على ثلاثة آلاف نصف خاص بقاضى العسكر وأقل من ذلك خاص بالقضاة فى المحاكم الأخرى (٣٥) أما ايجارات الأوقاف فهى كذلك محددة بثلاثة آلاف نصف (٣٦) غير أن هذا التحديد لم يكن ثابتا فقد خضعت القيمة المالية للتغير فقد صدر أمر آخر بتحديد القيمة الايجارية التى توثق أمام قاضى العسكر بستة آلاف نصف (٣٧) .

وربما يكون مرد هذا التغير هو الانخفاض فى قيمة العملة وتغيرها تبعا للحوال الاقتصادية فى البلاد .

أما فى المبيعات فقد حددت بأنه ما زاد على خمسمائة ريال لا يوثق الا أمام قاضى العسكر (٣٨) كذلك فقد خضعت هذه القيمة للتغير بعد ذلك فحددت بـ ٨٠٠ ريال حجر بطاقة بدلا من ٥٠٠ ريال (٣٩) أما الاسقاطات فى القرى فقد حددت بما زاد على خمسة أكياس (٤٠) والاستبدال بما زاد على مايتبين (٤١) .

ويتضح من ذلك اختصاص قاضى العسكر بالنظر فى العزود ذات النصاب المالى الكبير حماية للمتعاقدين ومنعا للتدليس والغش فى هذه المعاملات وكذا حماية الأوقاف وأموالها . كما نلاحظ أن قاضى العسكر هو الذى كان يخش نفسه بهذه الاختصاصات وذلك بحكم ما له من ولاية قضائية على قضاة أحياء القاهرة . وكانت هذه القيمة متغيرة من وقت لآخر تبعا لتغير القيمة النقدية .

الطعن فى الأحكام القضائية :

بعد أن أبرزنا أهم الاختصاصات المنوطة بقاضى العسكر يمكننا التساؤل عن أحكام القضاة وهل كانت تنقض أو يمكن استئناف الأحكام أو الطعن فيها أمام قاض آخر ؟ .

اتفق الفقهاء عامة على أن قضاء القاضى لا ينقض حتى اذا قضى القاضى قضاء ثم ظهر له خطؤه لا يرجع عن القضاء الأول وعللوا ذلك بأن تبدل الرأى كنسخ النص لا يظهر أثره الا فى المستقبل وعلى ذلك اذا قضى القاضى المجتهد فى حادثة برأى أداه اليه اجتهاده ثم رفعت اليه حادثة مماثلة لها وكان قد رأى خير الرأى الأول فأنه يقضى بالرأى الثانى ولا ينقض القضاء الأول لأنه بنى على اجتهاد صحيح (٤٢) .

وفى مصر فى العصر العثمانى لم يكن لأية محكمة من الناحية النظرية وضع يفوق وضع المحكمة الأخرى (٤٣) .

ولم نعثر فى وثائق المحاكم الشرعية - التى اطلعنا عليها - على أى حكم ينقض حكم قاض آخر أو إعادة الحكم فى قضية حكم فيها مرة سابقة أمام قاض مختلف . كما أن القضاة لم يكونوا يميزون فى أحكامهم بين القضايا المتعلقة بشخصيات الطبقة الحاكمة وقضايا الرعايا المصريين فكثيرا ما حكم لصالح أحد الرعايا ضد خصمه من العسكريين وعالية القوم (٤٤) .

وبذلك نجد أن عدم وجود نظام للطعن القضائى فى هذه الفترة يعود الى المفهوم الاسلامى الذى يفترض فى القاضى أن يحكم وفقا لتعاليم مفهومة واضحة ، وهى مصادر التشريع الاسلامى ، والاستعانة بفتاوى المفتين . أما عندما تتحكم الأهواء وتتعدد القوانين وتتداخل فيما بينها فعندئذ تظهر الأحكام الخاطئة والنقض فى أحكام القضاة .

ينقض من ذلك الآتى :

١ - خضع القضاة فى أحكامهم - التى كانت معتمدة بصفة أساسية على الشريعة الاسلامية - لمراقبة العلماء ، لذا فلم يكن هناك ضغط فى الأحكام . وكذلك وفرت هذه الرقابة نوعا من الحرص والحذر من الوقوع فى الأخطاء مثل قبول الرشاوى وغيرها .

٢ - تمتع قضاة العسكر فى هذه الآونة بمكانة عالية بين المصريين لما اشتهروا به من نزاهة وحرص على مصالح الناس وتسهيل إجراءات التقاضى وعدم الاجحاف بهم فى الرسوم القضائية .

٣ - تدرجت مدة قضاة العسكر من المداول إلى القصر ابتداء من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر الذى وصلت فيه مدة القاضى إلى أدنى مدة مما ترقب على ذلك العديد من المساوىء .

الاختصاصات القضائية لقضاة الشرع في الأقاليم

تعيين قضاة الأقاليم :

قسم الاقليم المصرى الى ستة وثلاثين قضاء يضم ست رتب ،
وكانت المرتبة الثانية فى كلا القسمين تسمى موصلة « تمهيدية » (٤٥)
وكان القضاة فى الأقاليم درجات اعظمهم قضاة المديريات البحرية
والثغور (٤٦) .

ويعين قاضى عسكر الأناضول قضاة الأقاليم ولا توجد سلطة
لقاضى عسكر مصر عليهم فهم مستقلون عنه تماما ، كما أن كل
إقليم مستقل من الناحية القضائية عن الآخر . وتسجل قرارات
التعيين فى سجلات المحكمة كالتى « مفاخر النواب ٠٠٠٠ نواب
الشرع الشريف بقضاء دمياط وما معه وفقهم الله تعالى ، نعلمهم
انه أحضر الى الديوان مكتوب من حضرة شيخ الاسلام ٠٠٠٠
مولانا محمد أفندى قاضى العسكر المنصور ولاية أناضولى خطابا
لأقضى قضاة المسلمين مولانا ابراهيم أفندى ٠٠٠ مؤرخ فى ١٢
شعبان سنة ١٠٢٨ هـ (يولية ١٦١٨ م) مضمونه أن الصداقات
الشريفة الخنكارية أنعمت عليه بقضاى دمياط والبريون وسلمون
ورأس الخليج والعادلية مع عملها ٠٠٠ وقد رسمنا أن يتقدم النواب
بالقضا المذكور مع القرى المذكورة ويجرون بذلك الأحكام الشرعية
والقضايا الدينية مع النظر فى المصالح السلطانية والتعلقات
الديوانية ويبادروا الى ذلك من غير تأخير ولا عذر ولا نقض قولا
واحدا وامرا نافذا جازما (٤٧) .

وقبل قدوم القاضى الى الاقليم الذى تولى قضاءه كان يرسل عنه « قائم مقام » « مسلما » ليتسلم قضاء الاقليم نيابة عنه ويقوم بتوجيه العمل فيه الى حين حضوره ويسجل ذلك فى الوثائق كالاتى « فى ١٦ ذى القعدة ١٠٢٨ هـ وفيه جلس مسلم سيدنا ومولانا قاضى القضاة شيخ الاسلام : مولانا ابراهيم افندى الحاكم الشرعى بثغر دمياط ادام الله تعالى ايامه الزاهرة ٠٠٠ هو فخر الأماثل والأعيان الأمير عمر جاويش بمصر المحروسة » (٤٨) .

وكان المسلم يحمل معه عند حضوره الى الاقليم خطابا من المديوان العالى بتولية القاضى الذى حضر مسلما عنه للاقليم (٤٩) وأحيانا أخرى كان القاضى يرسل الى نائب المحكمة يثبته فى نيابته عنه ويأمره بالعمل على تنفيذ الأحكام والنظر فى الأمور بمقتضى الشرع الشريف ، حتى حضور القاضى الى الاقليم (٥٠) .

كما يبدو من سجلات محاكم الأقاليم أن المحكمة الكبرى فى الاقليم التى كانت مقررا لقاضى الاقليم وهى غالبا فى عاصمته كان يطلق عليها محكمة الباب العالى (٥١) وكانت تتم حركة تنقلات قضائية بين قضاة الأقاليم على سبيل المثال : « نقل السيد عبد الفتاح افندى قاضى بلبيس الى قضاء دمياط وشيخى افندى قاضى دمياط الى بلبيس (٥٢) » .

وجرت العادة على أنه فى حالة فراغ اقليم من الاقاليم المصرية من قاضيه كان يتولى عليه النيابة من طرف ولاية مصر المحروسة الى حين يحضر القاضى من استانبول ، فعندما فسرغ ثغر دمياط من القاضى عين الباشا قايم مقام من طرفه ليتولى ضبط الأحكام الشرعية حكم المعتاد الى أن يحضر القاضى من استانبول (٥٣) . ويظهر أن هذه السلطة انتقلت الى امام الباشا فتذكر الوثائق ذلك كالاتى : ٠٠

« هو أن سيدنا ومولانا . . . محمد أفندى امام حضرة مولانا الوزير المعظم الواضع خطبة الكريم أعلاه قرر الفهامة الشيخ حسن بن المرحوم القاضى عبد الله الدمهورى فى منصب القضا والاحكام الشرعية بمدينة دمهور البحيرة وباقى ولاية البحيرة بما آل اليه حسب المعتاد وما جرت عليه العوايد بالديار المصرية ليكون نافذ الاحكام وحليه بتقوى الله تعالى فى جميع الأحوال (٥٤) » .

وعندما يشتكى الناس من قاضى اقليمهم الى قاضى عسكر الأناضول بوصفه رئيسه القضائى ، كان يتم عزله على الفور مثلما حدث مع « مصطفى أفندى بن تاج الدين أفندى قاضى دمياط » فقد زادت شكاوى الناس منه لأجل ذلك عزل وعين قاض آخر محله (٥٥) .

وأحيانا كثيرة كان يتولى قضاء الشرع بالأقاليم بعض كبار القضاة الذين سبق توليتهم فى قضاء أقاليم كبيرة مثل الروم ايلى ، بل منهم من تولى أعمال المفتى فى السلطنة العثمانية نفسها ، وبعد ذلك تولى قضاء الجيزة (٥٦) .

ووجد بكل محكمة من محاكم الأقاليم أربعة نواب من المذاهب المختلفة بجانب قاضى الاقليم الرئيسى وكان النائب الحنفى يتميز بكونه نائبا للقاضى ، ويعين هؤلاء النواب من قبل قاضى الاقليم (٥٧) ولكن لا ينظر النواب فى القضايا الا بعد الاذن من القاضى الحنفى وهو القاضى الرئيسى للاقليم (٥٨) فبعد الحكم فى القضية من جانب النواب تعرض على القاضى الحنفى ليمضيها ويلزم العمل بمقتضى ما جاء فيها (٥٩) ويظهر من خلال أسماء النواب أنهم كانوا جميعا من العلماء المصريين طوال فترة الحكم العثمانى مثل الشيخ « عبد السلام الفارسكورى » (٦٠) والشيخ « جمال الدين عبد الله البيروطى المالكى » (٦١) .

الأقاليم القضائية :

كان يتبع كل إقليم من هذه الأقاليم عدد من النواحي التابعة له ، وكان القاضي يمارس عمله من عاصمة الإقليم ويعين نوابا عنه للنظر فى القضايا فى هذه النواحي فتذكر السجلات « العمدة الفاضل السيد على نايب الشرع الشريف بناحية سنهور بولاية البحيرة (٦٢) وكذلك « علم الأنكحة التى وردت عن أهالى ومال أبى قير من يد مولانا الشيخ على الخطيب والامام بجامع قلعة أبى قير » (٦٣) .

وكثيرا ما كان يحدث خلاف بين قضاة الأقاليم على القرى المختلفة ومدى تبعيتها لكل منهم ، وقد تنازع القاضي على بن صافى قاضى محلة أبى على والقاضى « محمد بن سنان » قاضى النحرارية بسبب بلدة جناح ومنية جناح وسباس شهدا ومنسلين وشيرابيون وصا الحجارة ، وذكر القاضى محمد أن ذلك متعلق بقضائه المذكور وعارضه على أفندى بن صافى بأن ذلك موجود فى تمسكاته المعمول بها شرعا ، واتضح أن النواحي المذكورة تتعلق بقضاء محلة أبى على وكفر جعفر ما عدا ناحية صا الحجارة وكفرها ، فإن الأمر أستقر بينهما على أن محمد أفندى بن سنان يتصرف لهما فقط ويدفع من محصول تقرير شهودها ثمانماية نصف وتراضيا على ذلك . وكان هذا فى ٣٠ ذى القعدة ١٠٠٣ هـ . يولية ١٥٩٥ م (٦٤) .

كما حدث خلاف بين أحمد أفندى بن تاج الدين قاضى بنى سويف ومصطفى أفندى بن محمد القاضى بقمن العروس ، بسبب النواحي التابعة لقضاء قمن المذكورة ، وطال الخصام بينهما وتدخل المصلحون من قضاة الأقاليم الأخرى وتصادقا على البلاد التابعة لكل منهما وتم تحديدها بينهما (٦٥) .

وفى حالات الحاق بعض البلاد الى أحد قضاة الاقاليم كان ينص على ذلك قرار التعيين لقاضى الاقليم مثل « القاضى بثغر دمياط وفارسكور ومضافاتها » وأحيانا يطلق عليها « وتوابعها » أو القاضى « بالثغر المرقوم ولواحقه » (٦٦) وتتم هذه المضافات بقرار صريح من قاضى عسكر الأناضول مثلما حدث عندما أضيف الى قاضى دمياط « قرى السروى » (٦٧) وبرمون المضافتين اليه فصال ورود هذا الأمر عليه بالتصرف فى الناحيتين المذكورتين وتجهيز الأحكام الشرعية والقضايا الدينية بهما « (٦٨) .

ويتضح من ذلك عدة أمور هي :

١ - أن الأقاليم القضائية كانت مختلفة عن الأقاليم الادارية فأحيانا مكان الاقليم القضائى يجمع بين أماكن فى اقليمين اداريين ، فهى فى الأغلب الأعم أوسع من الأقاليم الادارية .

٢ - أن قضاة اقاليم عرفوا الولاية المحلية لمساكنهم على الأقاليم والقرى التابعة لهم بدليل ما كان يحدث من خلافات بينهم على حدود اقاليمهم ومدى تبعية البلاد لهم .

٣ - أن هذه الأقاليم القضائية لم تكن ثابتة فقد حدث فيها تغيرات كثيرة على مدى الحكم العثمانى ، وربما كان ذلك بسبب المضافات والتوابع واللواحق التى كانت تضاف لهذا الاقليم أو ذلك .

الاختصاصات القضائية لقضاة الأقاليم :

نظر قضاة الشرع فى الأقاليم فى كافة أنواع القضايا التى تعرض عليهم ، فلم تكن هناك قضايا مخصصة لهم ومرد ذلك أن القاضى فى الاقليم كان رئيس الهيئة القضائية بهذا الاقليم ، لذا فلم

تكن هناك نوعية محددة من القضايا أو اختصاص قضائي نوعي .
ومن حق الناس اللجوء الى المحاكم في أى وقت ورفع الدعوى على
خصومهم وطلبهم أمام الشرع . فقد « ذهب لمجلس الشرع الشريف
السيد عبد الله جوريجى الجركسى بالثغر والتمس احضار الشيخ
رجب بن اذنيخ محمد بن عبد الكريم لدعوى شرعية تسدع منه عليه
كونه تعدى عليه بالسب وتناوله بالفاظ قبيحة ، فأرسل القاضى
اليه قصدا لالزع فلم يجدره وعلق عليه الدعوى بذلك لحين حضوره
وصدورها وجهه » (٦٩) . ويقدم مقدمو الأدراك - وهم المسئولون
عن الأمن فى الأقاليم - من يقبضون عليه من المفسدين الى القاضى
الذى يقوم بالنظر فى حالته أو الأمر بسجنه حتى يظهر من أمره
ما تكشف عنه التحريات (٧٠) .

واعتمد القضاة على البيئة كدليل لاقامة الدعوى عملا بقول
الرسول الكريم : « البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر » ،
واذا لم يستطع المدعى احضار البيئة الدالة على صحة دعواه أمهل
ثلاثة أيام فان لم يحضر بما يثبت هذه الدعوى يمنع المدعى المذكور
من معارضة المدعى عليه المنع الشرعى . وفى حالة البيئة فى الدعوى
كان ينص على ذلك فى آخر الدعوى بقوله : « وحكم بموجب
ما قامت به البيئة الحكم الشرعى المستوفى لشرايطه الشرعية
والواجبات المحررة المرعية » (٧١) ومن حق المدعى أن يلتمس يمين
المدعى عليه ويقوم القاضى بسماع يمينه (٧٢) .

ونى حالة ما اذا ادعى شخص على خصمه أمام القاضى
وأرسل اليه قصدا الشرع ثم تبين أن هذا مجرد افتراء عليه لاحضاره
وتغريمه حق الطريق للقصاص وفى هذه الحالة يقوم القاضى بتأديبه
الشرعى . (٧٣) لمنع تكرار مثل هذا الأمر حماية للمتقاضين من
الحيل التى قد يلجأ اليها بعضهم لتغريم خصومهم .

ووجد سجن تابع للشرع الشريف فى الأقاليم يطلق عليه
« سجن الشرع الشريف » وله أوقاف خاصة به (٧٤) وكذلك وجد
مستودع شرعى تابع للشرع الشريف وذلك لوضع المواشى المسروقة
والغلال المتنازع عليها فيه حتى يتم الحكم فيها وتسليمها لمن له
الأحقية فى ذلك (٧٥) .

ولم يكن القضاة يقبلون الأمر على علته بل يقومون بالتحقيق
فى أمور تبعا لموافقتها للشرع الشريف ، فعلى سبيل المثال فى حالة
تضارب شهادة الشهود تسقط الدعوى ولا تقبل شهادتهم . وفى
أحدى القضايا ردها القاضى « لأن شاهدا شهادة مردودة غير
مقبولة لاختلاف اللفظ والمعنى والمكان » (٧٦) وطلب منهم القاضى
أحضار شهود آخرين كشرط لصحة الدعوى .

واختص قضاة الشرع بالطب الشرعى والكشف عاى الجثة
قبل دفنها وذلك بمساعدة الجراحيه (٧٧) .

وكان القاضى يلزم أرباب الإدراك متضامنين برد قيمة الأشياء
المسروقة فى حالة سرائقتها فى أثناء خفارتهم (٧٨) وفشلهم فى البحث
عن السارق .

أما عن أهل الذمة فى الأقاليم فتعج سجلات محاكم الأقاليم
بوجود العديد من أنواع القضايا الخاصة بهم حتى فى أخص
أمورهم المرتبطة بإجراءات كنسية معينة مثل الزواج (٧٩)
والطلاق (٨٠) وكذلك كانوا يلجأون الى القاضى المسلم فى تقسيم
مواريثهم بالفريضة الشرعية (٨١) وفى هذه الحالات كان القاضى
المسلم يحكم بينهم تبعا للشرع الإسلامى والقواعد الفقهية
الإسلامية .

يتضح من هذا الآتى :

١ - يقوم قاضى عسكر الأناضول بتعيين قضاة الأقاليم ولا يتدخل قاضى عسكر مصر فى ذلك اطلاقا لعدم وجود سلطة قضائية له عليهم . أما فى حالة فراغ المنصب لأى سبب يقوم الباشا (حاكم مصر) بتعيين قائمقام على الاقليم حتى يصل المعين الجديد من استانبول .

٢ - تمتع قضاة الأقاليم بالولاية القضائية على اقاليمهم وتوثيق كافة أنواع القضايا التى تعرض عليهم دون تحديد لها .

٣ - تعرض قضاة الأقاليم للعزل فى حالة اساءة استخدام مناصبهم وشكوى الناس منهم .

٤ - كانت الأقاليم القضائية تختلف عن الأقاليم الادارية ففى بعض الأحيان كان الاقليم القضائى يضم بلادا تقع فى أكثر من اقليم ادارى .

٥ - كان قاضى الاقليم يعين نوابا عنه فى البلاد المختلفة التابعة لاقليمه ويحدد لهم اختصاصاتهم القضائية من الناحية النوعية والقيمية .

الققسام (٨٢)

وجد فى مصر فى العصر العثمانى قاضيان عرف كل منهما بالقسام . أحدهما هو القسام العسكرى ، والآخر هو القسام العربى .

والقسام هو القاضى المختص بقسمة التركات وتعيين الأوصياء على القصر من أبناء المتوفى وبيع التركات ومحاسبة الأوصياء على القصر . ولكن اختلف عمل كل من القسام العسكرى عن القسام العربى من ناحية الاختصاص الفتوى (٨٣) لكل منهما وان اتفقا فى الاختصاص القضائى لكليهما .

ولم يكن عمل القسام معروفا من قبل فى مصر ابان الدولة المملوكية . وان كان هذا المنصب قائما فى الدولة العثمانية وطبق فى مصر امتدادا لما هو قائم فى الدولة العثمانية وكذلك لربط قضاة مصر بهيئة قضاة استانبول .

كذلك فان القسامين سواء العسكرى أو العربى فى ممارستهم لأعمالهم - وخاصة قسمتهم التركات - كانوا يتبعون القواعد الشرعية التى أقرها الفقهاء من قبل وكانت لهم رسوم مالية لا يتعدونها .

واختلف تعيين القسام العسكرى عن القسام العربى فالأول كان يعين بقرار من قاضى عسكر الأناضول بينما يعين الآخر بقرار من قاضى عسكر مصر ، وبذلك فالقسام العسكرى أعلى درجة من زميله القسام العربى .

أولا : القسم العسكرى واختصاصاته القضائية :

نشأة منصب القسم العسكرى (٨٤) :

يعتبر القسم العسكرى من مستحدثات الحكم العثمانى فى مصر فلم يكن معروفا من قبل فى الدولة المملوكية . وأول اشارة ترد عنه فى (جمادى الآخرة ٩٢٨ هـ إبريل ١٥٢٢ م) فيذكر ابن اياس ذاك بقوله « أشيع أن حضر صحبة العسكر شخص من العثمانة ، يزعم أنه قاض من قضاة ابن عثمان ، وعلى يده مراسيم من السلطان سليمان بأن يستقر متحدثا على جميع الترك قاطبة ، الأهلية وغير الأهلية ولا يعارضه أحد من الناس فى ذلك وأن يأخذ ما يتحصل من كل تركة العشر لبیت المال ، أهلية كانت أو غير أهلية ، وأن فى مراسيمه أن أحدا من الممالك الجراكسة وأولاد الأتراك قاطبة وأرياب الدولة والأصبهانية (٨٥) والانكشارية لا يعقدون عقد نكاح بكر وثيب قاطبة الا عند ذلك القسم (٨٦) . »

تعيين القسم العسكرى :

يبدو من الوثائق أن قرار تعيين القسم العسكرى يصدر من قاضى عسكر الأناضول مثل قاضى عسكر مصر تماما وفى ذلك دلالة على أهميته ومكانته المرموقة وتنص على كونه نائبا لقاضى عسكر الأناضول .

ويسجل قرار تعيينه فى سجلات المحكمة على النحو التالى « لما كان فى اليوم المبارك ٢٣ من شهر محرم الحرام ٩٨٠ هـ (١٥٧٢ م) حضر الى المحكمة الشرعية المشهورة بالقسمة العسكرية سيدنا ومولانا قاضى قضاة المسلمين . . . مولانا شمس الدين ابن سيدنا ومولانا الياس وجلس بالمحكمة المشار اليها أعلاه قساما نايبا

عن سيدنا ومولانا أقضى قضاة الاسلام ٠٠٠ مولانا أفندى محمد
بن نور الله قاضى العسكر المنصور بأناضولى « (٨٧) » .

كما كان قرار التعيين ينص على تولية « النظر فى أمور
القسمة العسكرية بمصر المحمية ونواحيها » (٨٨) وينص كذلك على
كونه « خادما الى جانب أعلم العلماء الموحدين ٠٠٠ قاضى القضاة
بمصر » (٨٩) وشغل القسم العسكرى الى جانب عمله كقسام
أعمالا قضائية فى محاكم أخرى من محاكم أخطاط القاهرة مثل
« خضر أفندى قاضى الديوان العالى والقسم العسكرى بالديار
المصرية » (٩٠) ومولانا « عبد الله أفندى القاضى بالخانقاة
السرياقوسية والقسم العسكرى بمصر المحمية » (٩١) وشغل القسم
كذلك بجانب عمله رئاسة القضاء فى مدن أخرى بعيدة عن القاهرة
مثل « محمد أفندى القسم العسكرى والقاضى بمنف العليا
مؤقتا » (٩٢) و « محمد أفندى القاضى بالمحلة الكبرى مؤقتا والقسم
العسكرى بمصر المحروسة » (٩٣) و « محمد أفندى القسم العسكرى
بمصر المحروسة حالا وقاضى ولاية المنصورة مؤقتا » (٩٤) .

ولكن لاندري ما اذا كان القسم فى هذه الحالة يقيم فى القاهرة
ليمارس عمله كقسام أو يقيم فى الاقليم لرئاسة قضائه . وربما
يكون السبب فى تعيين القسم العسكرى لرئاسة القضاء فى الأقاليم
إضافة الى عمله أن قرار تعيين قضاة الأقاليم والقسم كان يصدر من
قاضى عسكر الأناضول لذا فهو يعينه حتى قدوم قاضى الاقليم من
استانبول .

وبعد صدور قرار تعيين القسم العسكرى يقوم بإرسال خطاب
الى قائمقام محل عمله الى حين وصوله مثل « محمد أفندى رفاعى »
الذى أرسل خطابا لـ ٠٠٠ « قاسم أفندى قاضى المحمل بالنظر فى
مصالح المحكمة لحين حضوره » (٩٥) .

ويلاحظ في بعض الحالات أن قاضي عسكر الأناضول كان يرسل الى أحد العلماء المصريين لضبط أمور القسمة العسكرية الى حين حضور القسم ولاسيما في حالات الصداقة بينهما مثل « حسين أفندي قراجلي قاضي عسكر الأناضول الذي أرسل الى صديقه الشيخ البدر القرافي ليقوم بضبط أمور القسمة العسكرية الى حين حضور القسم العسكري » (٩٦) .

وأحيانا يوجه النظر في أمور القسمة العسكرية بمصر الى نجل قاضي عسكر مثل « اسحاق أفندي بن مولانا اسماعيل أفندي قاضي عسكر مصر » (٩٧) و « أسعد محمد أفندي القسم العسكري بمصر ونجل شيخ الاسلام عبد الله أفندي قاضي عسكر مصر حالا » (٩٨) ولكن يجب أن نعلم أن هذه المناصب لا توجه الى نجل قاضي العسكر بوصفه ابنه بل بوصفه أحد العلماء المؤهلين لتولى هذا المنصب القضائي بحكم تعليمهم .

وابتداء من أول القرن الثامن عشر بدأ قاضي عسكر مصر يتولى مهام القسم العسكري الى جانب أعماله القضائية ، وأول اشارة تقابلنا في الوثائق عن ذلك في (عام ١١٣٨ هـ ١٧٢٥م) عندما وجه « صالح أفندي القاضي بعساكر الأناضول أعمال القسم العسكري الى عبد الرحيم أفندي قاضي عسكر مصر » (٩٩) .

ويتضح من خلال سجلات المحكمة أن قضاة العسكر بمصر قد تولوا أغلب فترات القرن الثامن عشر النظر في أمور القسمة العسكرية وأصبح يضاف الى ألقابهم « الناظر في الأحكام الشرعية وأمر القسمة العسكرية بمصر قاضي القضاة يومئذ » (١٠٠) وساعدهم على تولية أعمال القسم بمصر في هذه الفترة :

(١) كثرة النزاعات المملوكية والمنازعات داخل الفرق العسكرية العثمانية وبذلك فقد كثرت رسوم القسم العسكري عن

ذى قبل مما جعل قاضى العسكر يتطلع الى الرغبة فى الحصول على هذا الدخل الكبير والسعى لتوليته هذا المنصب بما له من علاقات داخل استانبول .

(ب) كذلك ساعد على ذلك ما تمدنا به المصادر المعاصرة لهذه الفترة عن قلة ورود القضاة خاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر من استانبول ، فأراد قاضى العسكر نظرا لأهمية أعمال القسم أن يسعى فى توليه بنفسه .

وفى هذه الآونة عندما كان قاضى العسكر يرسل الى قائمقامه ليحل محله الى حين حضوره كان ينص على توليه أعمال القسم العسكرى (١٠١) .

مقر القسم العسكرى :

وكان مقر القسم العسكرى فى المدرسة الظاهرية (١٠٢) . وهذه المدرسة بالقاهرة من جملة خط بين القصرين كان موقعها من القصر الكبير يعرف بقاعة الخيم ، وقد أمر بهدمها السلطان الظاهر بيبرس البندقدراى وبنى موضعها مدرسة فابتدأ بعمارته فى ٢ ربيع الآخر ٦٦٠ هـ ٢٥ فبراير ١٢٦٢م وفرغ منها فى ٦٦٢ هـ ١٢٦٣م ووجد بها خزانة كتب تشمل أمهات الكتب فى سائر العلوم وبنى بجانبها مكتبا لتعليم ايتام المسلمين كتاب الله (١٠٣) .

الاختصاص الفتوى للقسم العسكرى :

وقد اختص القسم العسكرى بالنظر فى قضايا وأمور فئات معينة . والفئات التى اختص بالنظر فى أمورها هى :

١ - الفرق العسكرية السبعة وأتباعهم وأيتامهم ومن يلون

بهم .

٢ - السادة الأشراف وأتباعهم وأيتامهم .

٣ - أرباب الوظائف والعلماء وحفظة كتاب الله العظيم .

٤ - أرباب العلوفات والجرايات والعثمانة (١٠٤) .

ولكن ابتداء من النصف الثانى من القرن السابع عشر بدأت تزيد الفئات المنضمة الى اختصاص القسم العسكرى . وهم من أصحاب العلوفات . فقد أدت زيادة بيع العلوفات على اقبال أهل الحرف من أصحاب الدخول المتواضعة ومن مختلف الحرف على شراء العلوفات لتكون موردا مهما لتحسين أوضاعهم ولقد انتسب أرباب العارفات الى مختلف الأوجاقات دون مشاركة فعلية فى العمل العسكرى ، وهم ينتمون الى فئات اجتماعية مختلفة (١٠٥) ، وفي القرن الثامن عشر يبدو حدوث خرق لهذه الفئات فنلاحظ وجود حالات لتركات من التجار وغيرهم دون اشارة الى فتويتهم ، او أنهم من أصحاب العلوفات أو العسكريين « مثل ضبط وتحرير وتقويم مخلفات الحاج سعد العقاد فى البلدى الشهير بالحداد » (١٠٦) .

وبالتدريج فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت تحوى قضايا لكافة الطبقات من المسلمين حتى وصل الأمر الى ذروته فى المرسوم الذى أصدره قاضى العسكر الى العاملين بمحاكم مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة فى (١٠ ذى الحجة سنة ١٢٠٨ هـ ١٧٩٣ م) « انكم تنسبون جميع التركات والكتابات الموثوقة وما يتبعها المتعلقة بالرجال المسلمين من الأدنى للأعلى للقسمة العسكرية لأننا تجاوزنا عن بعض تعلقاتنا فى القسمة العربية وهى تعلقات الرعايا وعامة الفلاحين الذين لم ينسبوا للعلماء والأشراف وجهة الديوان والوجاقات بأن تنسب تعلقات الرعايا المذكورين من الذكور المسلمين للقسمة العسكرية على طريق التجاوز من قبلنا

لتعب الوقت «(١٠٧) بذلك فقد ضمت اختصاصات القسام العسكرى من هذا الوقت كل فئات الشعب تقريبا فيما عدا النساء المسلمات وأهل الذمة .

الاختصاص القضائى النوعى للقسام العسكرى :

كما اختص القسام العسكر بالنظر فى أمور فئات معينة فقد كان له أيضا اختصاص نوعى فى قضايا محددة هي :

١ - ضبط التركات والأيلولات

٢ - التصايدات والأشهاد والوصايات .

٣ - الكتابة على المريض من لشهاد واسقاط ووقف وبيع وشراء واستبدال ووصايا وعتق .

٤ - الكتابة على الوصى والوارث ووكيل الوارث .

٥ - الكتابة على القيم وما يتعلق بالقصر (١٠٨) .

٦ - عقد عقود الأنكحة وسائر الوقائع العسكرية (١٠٩) .

ومن أهم الاختصاصات المنوطة بالقسام العسكرى تقسيم التركات بين الوارثين بالفريضة الشرعية وكان القسام اذا توفى انسان وليس فى ورثته قاصر ولم يطلبوا القسام فلا يطالبهم القسام بقسمة بخير سؤالهم ولا بخير رضاهم اما فى حالة وجود قاصر فيضبط التركة ويعين وصيا على القاصر (١١٠) .

وينزل القسام الى محل سكن المتوفى ويضبط مخلفاته بحضور وكلاء الورثة . فعندما قتل سليم أفندى أحد قادة الانكشارية عام ١١٠٠ هـ بعد دفنه ضبط كامل ما وجد فى منزله بمعرفة القسام

وسد ما عليه من ديون (١١١) . وعندما توفي « محمد بن أحمد »
بمكة المشرفة نزل القسم العسكري « خير الدين بن محيي الدين »
وصحبه عدد من المسلمين الى حانوت المتوفى وضبط ما فيها
وكتب ضبطا للواقع في ٢ ربيع الآخر سنة ٩٨٢ هـ ١٢٠٠ يولية
١٥٧٥م (١١٢) .

وفي التركات كان القسم العسكري يقوم بتحديد من له حق
الوراثة في المتوفى بعد أن يثبت له ذلك بمعرفة شهوده ، فعندما
توفي محمد أفندي قاضي ولاية المنصورة وانحصر ارثه في زوجته
المصونة صالحة خاتون بنت عبد الله البيضاء وبناته منها الست
فاطمة البكر البالغ من غير شريك ولا حاجب ثم تم تقويم ما وجد
من مخلفات المرحوم التي بيعت بمبلغ قدره ١٣٦٦٥ نصفاً (١١٣)
والنقدية التي وجدت ١٣٩٨٣٥ نصفاً فيكون جمعه عن المخلفات
مع المضاف ١٥٣٥٠٠ نصف ، وبعد ذلك وقبل تقسيم الميراث بين
الورثة كان يتم تجهيز المتوفى وتكفينه وإداء الديون التي عليه
وكذلك دفع مؤخر الصداق للزوجة ومصاريف القسمة والدلالة
وبعض المصاريف ثم توزع الأنصبة فحصلت الزوجة على حقها بحق
الثلث من التركة ١٩٥٩٩ نصفاً وحصه لبناتها الباقي ١١٩١٧٨
نصف فضة (١١٤) .

وبذلك نلاحظ أن القسم كان يراعى الشروط الفقهية التي
وضعها الفقهاء كحقوق الممتوفى على التركة وهي حسب الترتيب :

- ١ - نفقات تجهيز البيت وتكفينه ودفنه .
- ٢ - قضاء ديون المتوفى .
- ٣ - تنفيذ وصاياه .
- ٤ - انصبة الورثة ، وهي حقوق مرتبة في الأداء بحيث او

استغرق الحق صاحب الأداء كل التركة ، فلا يتبقى شيء لأصحاب بقية الحقوق الأدنى منه في مرتبة امتياز الأداء (١١٥) .

أما في حالات المتوفين دون وارث فكان بيت المال يرثهم ولا تضبط تركتهم الا بمعرفة أمين بيت المال (١١٦) وفي هذه الحالة كان يحضر أمين بيت المال القسمة في المحكمة هو أو مندوب عنه ، وبيت المال في العصر العثماني هو الجهة القائمة على تخصيص الرسوم المفروضة على التراكات وجميع أنصبة بيت المال من الموارث وهو ينقسم الى قسمين ، الأول هو : « بيت مال الخاصة » وهو يختص برجال الجهاز الحاكم سواء كانوا من رجال الادارة أو المالية أو الأجناد والثاني هو : « بيت مال العامة » وهو الخاص بطبقة المحكومين (١١٧) . وفي حالات وجود الورثة خارج البلاد مثل حالات العسكريين كان يتم بيع الممتلكات بوجود الوصى المختار من قبل المتوفى بعد وفاته فهو في غالب الاحوال من طائفته أو بحضور سردار الطائفة وبعد أن يتم استيفاء الحقوق التي على التركة بوضع المبلغ المتبقى بيد الوصى وعليه الخروج من عهدة ذلك لجهة المستحقين (١١٨) .

وبعد تقسيم التركة يعين القسام وصيا على القصر من قبله وذلك لينظر في مصالحهم وأحوالهم وتنص حجة الوصاية امام القسام العسكري أن يقوم الوصى بالتصرف بالبيع والشراء والأخذ والعطاء والقبض والصرف بسائر وجوه التصرفات الشرعية الى حين بلوغ القاصر رشيدا صالحا لدينه وماله (١١٩) .

وغالبا ما كان يختار المتوفى قبل وفاته وصيا على ثروته وأولاده من بعده مثل « فاطمة بنت عبد الله عتاقة الخواجة عز الدين الحموي » (١٢٠) كما كان الوصى يتنازل عن الوصاية لشخص آخر

إذا أراد ذلك تحت أى ظرف من الظروف التى تطرأ عليه • أما فى حالات النزاع على الوصاية ، فكان يتم الفصل فى الأمر بين يدي القسم ويكلف المتداعون باثبات دعواهم وفى النهاية يفصل فيها لصالح من تثبت صحة دعواه ويوليه الوصاية ويكلفه بالقيام بما تقتضيه واجباتها (١٢١) •

ولم يكن الأمر يقتصر على تعيين الوصياء بل كان القسم المسترى يقوم بمحاسبته فى كل فترة عما أنفقه الوصى على القاصر وعما آل اليه كذلك من أرباح من مال سواء من تجارة أو التزامات زراعية ، وهذه المساسبة تشبهه فى الوقت الحاضر ما يسمى بالمجلس الحسبى على الأوصياء (١٢٢) •

وبين يدي القسم العسكرى كانت تتم الاشهادات فقد أشهد عنى نفسه الأمير حمزة بن عبد الله من طائفة الكوملية بك ١٩ وعلوفة (١٢٣) ٢٤ شهادة الاشهاد الشرعى وهو فى صحته وسلامته وجواز الاشهاد عليه شرعا انه قبض وتسلم ووصل اليه من قدوة الأكابر ٠٠٠ الأمير سليمان أمين بيت المال الخاصة بمصر مبلغا قدره من الفضه العدديّة معاملة تاريخه بمصر الف نصف فضة واحدة وسبعماية نصف وست عشر نصف وأقر بأنه لم يتأخر له شيء قل ولا جل (١٢٤) •

الولاية القضائية للقسم العسكرى فى الأقاليم :

تؤكد الوثائق على وجود نائب للقسم العسكرى فى الأقاليم فيوجد « العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد الحنفى نايب القسم العسكرى بثغر دمياط » (١٢٥) كذلك فقد كان القسم العسكرى يرسل الى قضاة الأقاليم - أحيانا - بالتفويض لهم فى

تحرير تركات العسكريين بالأقاليم » مثلما أرسل الى الحاكم الشرعى بثغر دمياط بتحرير تركات العسكريين وقبض الرسوم التى جرت بها العادة ويأخذ لنفسه الخمس منها فى مستهل ذى القعدة (١١٠٩ هـ ١٦٩٧ م) .

ولكن فى غالب الأوقاف كان القسم العسكرى يعين وكيله عنه ويطلب من الحاكم الشرعى بالأقاليم مساعدة وكيله فى ضبط أعماله ، فقد أرسل القسم العسكرى بمصر حسين بن نور الدين الى الناظر الشرعى بدمياط بنياً توليه القسمة العسكرية وأنه أقام الشيخ العمدة شمس الدين الدنجيهى نايباً فى الأمور العسكرية بدمياط وما يتعلق بذلك من العتق والنكاح والحجة والسجل والرسم والدعوى وغير ذلك على الوجه الشرعى المعتبر المرضى وأن يتعاطى فعل ذلك وأن يضبط ما يقع وما يتحصل من ذلك . يكتب بذلك دفترًا شهرًا بشهر ٠٠٠ والأموال من همة مولانا معاونة الشيخ محمد على ما هو بصدده ومنع ورفع من يتعرض له فى ذلك ، واسط ذى الحجة ٩٨٣ هـ ١٥٧٦ م (١٢٦) .

يتضح من هذا وجود نائب للقسم العسكرى كان يقوم فى الأقاليم بالنظر فى أمور العسكريين وتوثيقها وتقييد ذلك فى سجلات خاصة بهم وإرسالها الى القسم العسكرى فى القاهرة ، ولكننا مع ذلك لا ندرى ان كانت تقيد فى سجلات القسم بعد ذلك أم لا .

ويبدو أن القسم العسكرى كان يقوم فى بعض الأحيان بالسفر الى الأقاليم للاطمئنان على وكلائه والاشراف عليهم وتذكر السجلات على سبيل المثال « سفر القسم العسكرى حسين بن نور الله فى يوم الأحد ١٨ ربيع الآخر ٩٨٤ هـ يولية ١٥٧٦ م الى المنصورة وغيرها من جهات الوجه البحرى (١٢٧) كما تسجل كذلك عودته

فى يوم الجمعة ٧ جمادى الآخرة ٩٨٤هـ سبتمبر ١٥٧٦م من
المنصورة والمحلة بالوجه البحرى (١٢٨) .

وبذلك يتضح أن الولاية القضائية للقسام العسكرى كانت
تشمل مصر وأقاليمها فيما يخص الفئات المندرجة تحت اختصاصه
ولذا كان ينص قرار تعيينه على تولية أمور القسمة العسكرية بمصر
ونواحيها بينما كان اختصاص القسام العربى مقصورا على القاهرة
فقط ، وبذلك فتد كان القسام العسكرى هو القاضى الوحيد فى
مصر - فى هذه الآونة - الذى كانت سلطاته وولايته القضائية
ممتدة على مصر بكاملها فيما يختص بالفئات المندرجة تحت
اختصاصه . وبذلك فقد كان من حقه أن ينبى عنه نوابا فى أقاليمها
المختلفة .

وبعد أن عرضنا لأعمال القسام العسكرى يمكن أن يرد على
ما يقال « بأن سبب انشاء هذه الوظيفة يرجع الى تنبه العثمانيين
منذالسنوات الأولى لفتحهم مصر الى أهمية احكام القبضه والرقابة
على ايلولة التركات ومايتفرع عنها من حقوق باعتبار أن ذلك هو
مقدمة ضرورية للتحكم فى مصادر الثروة وخاصة ثروة الطبقة
الحاكمة (١٢٩)) فالقول بذلك مجاف للحقيقة لأن العثمانيين انشأوا
هذه الوظيفة فى بداية حكمهم، للبلاد اتبعا لما هو قائم فى الدولة
العثمانية ، وكنوع من الاصلاح القضائى للوضع المتردى الذى
وصلت اليه الحالة القضائية فى أواخر العصر المملوكى . كما أن
الخلافات بين الأمراء المالك أو فى القوى العثمانية لم تظهر على
سطح الحياة السياسية الا مع بداية القرن السابع عشر ، وكما
رأينا فان القسام يقوم بتقسيم الميراث بالفريضة الشرعية بين الورثة
وله أجر معين لايتعداه ، فكيف يصل عائد الايلولات الى الحد الذى
يجعل منه مصدرا من مصادر الثروة ؟ .

ويتضح مما سبق :

١ - عرف القضاة فى هذه الآونة التقسيم الفئوى القائم على تقسيمهم تبعاً للفئات المندرجة تحت اختصاصهم . بعكس التقسيم القائم على درجات القضاة .

٢ - كانت الولاية القضائية للقسام العسكرى شاملة مصر بكاملها ومن حقه أن ينيب عنه نواباً فى الأقاليم لينظروا فى أمور الفئات المندرجة تحت اختصاصه .

٣ - يقوم القسام العسكرى بتقسيم الموارىث بين الورثة تبعاً للقواعد الفقهية التى نصت عليها الشريعة الإسلامية وهو فى ذلك له أجر محدد لا يتعداه .

٤ - فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر جمع قاضى العسكر الى جانب عمله القيام باختصاصات القسام العسكرى .

٥ - فى نهاية القرن الثامن عشر زادت الفئات المندرجة تحت اختصاص القسام العسكرى وذلك تبعاً للأوامر الصادرة بذلك حتى غدا يشمل اختصاصه كل فئات السكان ما عدا النساء المسلمات وأهل الذمة من اليهود والنصارى الذين بقوا تحت اختصاص القسام العربى .

(ب) القسام العربى واختصاصاته القضائية :

نشأة منصب القسام العربى :

لا نعرف على وجه التحديد البداية الزمنية لنشأة هذه الوظيفة فلم يرد لها ذكر فى المصادر المعاصرة لتلك الفترة ، مما أدى الى ارجاع الباحثين لنشأتها الى بداية التدوين الزمنى لسجلات هذه

المحكمة التي يبدأ السجل الأول منها بعام ٩٧٠ هـ - ١٥٦٢ م ،
ولكن هذا السجل مكمل لما قبله فهو لا يوجد فيه ما يبرر بداية عمل
المحكمة ولا بداية تعيين القسام العربى . ولكن استطعنا العثور
فى وثائق المدشت على وثائق ترجع الى القسام العربى وتعود الى
قبل ذلك التاريخ منها : « فى يوم الخميس رابع جمادى الثانية
سنة ٩٦٥ هـ ٢٥ مارس ١٥٥٨ م جلس القاضى داود قاضى الخانقاه
بالكاملية » (١٣٠) .

كما وجدت اشارات فى ثنايا المحاكم الأخرى عن القسام
العربى فتذكر احدى القضايا الصادرة بمحكمة جامع « بدلالة مستند
الايصال المسطر بالمحكمة الشرعية بالمدرسة الكاملية المؤرخ برابع
عشر شوال سنة ٩٦٥ هـ يولية ١٥٥٨ م » (١٣١) .

وبذلك يتضح خطأ القول بأن نشأة هذه الوظيفة ترجع الى
بداية التسجيل الزمنى لسجلاتهم ، كما انا عثرنا بين سجلات
محكمة القسمة العسكرية على سجلات تابعة للقسام العربى
ووضعت خطأ فى سجلات القسمة العسكرية ومن بينها سجل كامل
يتناول الفترة من ٩٦٨ هـ ١٩٦٢ م ويعتبر هذا السجل اول سجل
كامل للقسام العربى » (١٣٢) .

تعيين القسام العربى :

ويعين القسام العربى من قبل قاضى العسكر ويسجل قرار
تعيينه فى سجلات محكمة القسمة العربية كالاتى : « يوم الأربعاء
المبارك ٣ جمادى الآخرة من شهور سنة ألف واثنين وأربعين هـ جلس
سيدنا ومولانا قخر ٠٠٠٠ أفندى على بن محمد أيد الله تعالى
أحكامه وأحسن اليه قساما عربيا بالقسمة العربية بالقاهرة المحمية
بموجب التذكرة الواردة له فى شأن ذلك من سيدنا ومولانا أعلم

العلماء المتبحرين ٠٠٠٠٠ مولانا موسى أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية جعل الله جلوسه مباركا « (١٣٣) .

وتلقب الوثائق القسم العربى بنائب قاضى القضاة ومخدومه (١٣٤) وجمع القسم العربى الى جاذب عمله كقسم أعمالا قضائية أخرى مثل « الحاج على الرومى الحنفى قاضى الديوان العالى قساما عربيا » (١٣٥) وفى هذه الحالة كان عليه رئاسة القضاء فى الحكمتين وهناك أيضا من تولى « قساما عربيا وقاضيا للديوان العالى وقاضى الصالحية النجمية » (١٣٦) . وفى هذه الحالة كانت الأمور الخاصة بالقسم العربى تنظر فى غالب الأحيان بالصالحية النجمية وتذكر الوثائق « بالمحكمة الشرعية بالصالحية النجمية المتعلقة بالقسمة العربية وكذلك بمحكمة الصالحية النجمية القسمة العربية » (١٣٧) .

وأحيانا كثيرة كان قاضى العسكر يعهد الى أحد أبنائه بالقيام بأعباء القسم العربى مثل « قاضى عسكر عبد الله أفندى الذى عهد بذلك الى نجله يحيى أفندى » (١٣٨) .

وكثيرا ما كانت تحدث حركة تنقلات قضائية بين محاكم أخطاط القاهرة وبين محكمة القسمة العربية فقد انتقل « مصطفى أفندى قساما عوضا عن صالح أفندى الذى انتقل بدلا منه الى محكمة بولاق » (١٣٩) . ويبدو أن هذا كان أمرا مفيدا للمتقاضين ولأعمال القضاء بوجه عام .

وكان من حق القسم العربى أن يعتزل عمله اذا ما أراد ذلك لأى ظرف من الظروف التى يمر بها مثل : « عبده أفندى بن ابراهيم الذى عزل نفسه من القسمة اختيارا لتزايد المرض عليه » (١٤٠)

و « سعد بن حسن الرومى الحنفى الذى تولى عوضا عن مولانا أفندى درويش لارادته السفر الى الديار الرومية » (١٤١) .

ووجد بجانب القسام العربى الحنفى نواب من المذاهب الأخرى يخضعون لرئاسته وذلك كعادة المحاكم فى تلك الأونة من وجود قضاة على المذاهب الأربعة حتى يلجأ اليهم اتباع مذاهبهم ، وكان العمل يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيه يوم الجمعة بلا عطلة حتى لا يتم تعطيل أعمال الناس .

ويلحظ ان قائم مقام قاضى عسكر كان يتولى القيام بأعمال القسم العربية لحين حضور قاضى عسكر (١٤٢) الذى يعين قساما بعد عزل المقسام المعين من قبل القاضى السابق وفى النادر كان يبقيه فى عمله ويرسل اليه تذكرة بذلك .

وقد تولى قاضى عسكر القيام بأعمال القسام العربى ، اضافة الى أعماله القضائية وأول حالة تقابلنا فى الوثائق عندما تولى « عثمان أحمد أفندى قاضى القضاة أعمال القسام العربى فى رمضان ١١٣٥ هـ يونية ١٧٢٣م » (١٤٣) وتنص الوثائق أنه « بمحكمة القسم العربية بمصر المحمية لدى متوليها سيدنا قاضى القضاة بمصر المحمية » (١٤٤) ولكن ابتداء من عام ١١٨٢ هـ ١٧٦٨م تولى قاضى القضاة القيام بأعمال القسام العربى بصفة مستمرة حتى الفترة نهاية الدراسة . وأصبح لقبه الناظر فى الأحكام الشرعية وأمور القسم العربية ، وربما يكون السبب فى ذلك قلة ورود القضاة من استانبول فى هذه الفترة فأراد قاضى عسكر أن يسيطر على المناصب القضائية المهمة التى تدر دخلا كبيرا ويجمعها فى شخصه .

مقر القسم العربى :

وكان مقر القسم العربى فى المدرسة الكاملية (١٤٥) وهذه المدرسة بخط بين القصرين من القاهرة وتعرف بدار الحديث الكاملية انشاها السلطان الملك الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبى بكر بن ايوب بن شادى بن مروان فى سنة اثنتين وعشرين وستماية وهى ثانية دار عملت للحديث فان أول من بنى دارا للحديث الملك العادل نور الدين محمود بن زنكى بدمشق • ثم بنى الكامل هذه الدار ووقفها على المشتغلين بالحديث النبوى ثم من بعدهم الفقهاء الشافعية وكان موضع المدرسة سوقا للرقيق ودارا تعرف بابن كستول (١٤٦) •

ويبدو أن هذا المقر لم يكن ثابتا فقد أصدر قاضى عسكر مصطفى أفندى أمرا الى القسم العربى يحىى أفندى فى غرة محرم ١١٣٧ هـ ٢١ سبتمبر ١٧٢٤م • بأن يجلس مع كتبه باودة الخياط المجاور لباب الدخول لحوش منزل شيخ الاسلام لتعاطى القسمة العربية والنظر فى ضبط الموارد لاربابها وسماع الدعوى المتعلقة بالقسمة العربية (١٤٧) •

مدة عمل القسم العربى :

تميزت مدة القسم العربى بالقصر وفى الغالب تتراوح ما بين شهر وأربعة شهور • وكان يتم تعيين القسم بصورة دورية ومستمرة ، ففي عام ٩٨٨ هـ ١٥٨٠م تولى خمسة من القسامين العرب وبلا شك كان ذلك يؤثر على العمل القضائى فى محكمة القسمة العربية كنتيجة للتغيرات السريعة فى منصب القسم العربى •

كما وجد من تولى منصب القسم العربى عدة مرات مثل
« أحمد أفندى بن جلبى » الذى تولى أمور القسمة مرتين و « جمال
الدين عبد الله بن محمود الرومى » .

وربما يرجع السبب فى قصر مدة القسم العربى مقارنة
بالقسم العسكرى هو أن قاضى عسكر مصر هو الذى يعين القسم
العربى أما القسم العسكرى فيعين من قاضى عسكر الأناضول
وكان بعد المكان سببا فى ذلك أيضا (١٤٨) .

الاختصاص القضى للقسم العربى :

اختص القسم العربى بالنظر فى قضايا الرعايا وعامة
الفلاحين الذين لم ينتسبوا للعلماء والأشراف وجهة الديوان
والأوجاقات وأهل الذمة من النصارى واليهود الذين يبدو أن عمل
القسم كان منصبا عليهم حتى قيل أن محكمة القسمة العربية
خصصت لأهل الذمة فى العصر العثمانى (١٤٩) .

وأتسعت أعمال القسم العسكرى بمرور الوقت على حساب
القسم العربى وذلك لصدور مرسوم من قاضى عسكر بأن ينسب
الرعايا وعامة الفلاحين من المذكور المسلمين من الأدنى للأعلى
للقسمة العسكرية وبقي اختصاص القسم العربى بالنظر فى الأمور
المتعلقة بالنساء المسلمات جميعهن من الأدنى للأعلى وكذلك أهل
الذمة رجالا ونساء من الأدنى للأعلى (١٥٠) .

الاختصاص القضائى النوعى للقسم العربى :

اختص القسم العربى بالنظر فى القضايا ذات الاختصاص
النوعى وهى :

١ - قسمة المواريث بين أهل العرب من المسلمين والنصارى واليهود .

٢ - التصادقات والاشهادات .

٣ - الوصايات على الأيتام .

٤ - الكتابة على القاصر وما يتعلق به من بيع وشراء وغيره .

٥ - الكتابة على المريض من اشهادات وغيره (١٥١) .

ويبدو أن اختصاصات القسم العربى قد تعرضت للاعتداء من قبل قضاة محاكم الأخطاط إذا كان قاضى عسكري يصدر التحذيرات لهم من تعاطى هذه الأمور وتهديدهم بالعزل والعقاب وفى أحيان أخرى كان القسم العربى يخاطبهم طالبا منهم ألا ينظروا فى القضايا المتعلقة باختصاصه ان وردت عليهم ويردوها اليه (١٥٢) .

وفى حالة الوفاة كان القسم العربى ينزل بنفسه الى دار المتوفى أو حانوته لضبط المخلقات ، فقد توجه القسم العربى الى بيت سكن المرحوم أحمد بن مرعى الأمواسى الكاين بالمربع الذى بخط الراكن الملحق وفتح الصندوق الذى كان مختوما بختم الحاكم المشار اليه وضبط ما فيه من مخلقات المتوفى المذكور (١٥٣) .

واذا ما خالط القسم شك فى سبب الوفاة بأنها جنائية كان يتوجه للتحقيق فى سبب الوفاة على الفور ، وضبط المخلقات وحوزها وتقسيمها بين الورثة ، فقد توجه الى حمام الصاغة الكاينة بين القصرين للكششف عن سنان بن عبد الله الرومى المتوفى بالحمام المذكور وذكر المعلمين بالحمام بان سنان المذكور مات

بقضا الله وقدره ، ثم ذكر جميع الم خلفات الخاصة بسنان
المذكور (١٥٤) .

ومن أهم الاختصاصات المنوطة بالقسام العربى قسمة
التركات « فعندما توفى خليل بن نصير النصرانى الملكى الطورى
وانحصر ارثه الشرعى فى زوجته عمايم بنت اسحاق وأولاده منها
خليل وبدر الدجى المرأة زوجة بركات وستيله البكر البالغ وتاج
المراهقة من غير شريك ولا حاجب فتم حصر جميع م خلفات المتوفى
وديونته وحساب المصاريف التى أنفقت فى تجهيزه ورسم القسمة
والديون التى على المتوفى وبعد ذلك قسمت التركة بالفريضة
الشرعية كل حسب نصيبه » (١٥٥) .

وعندما توفى « الحاج محمد بن الحاج حسن الصمىدى
وانحصر ارثه فى زوجته الحرمة شعبانية ووالده الحاج حسن
من غير شريك ولا مانع فتم ضبط ما وجد للمتوفى المذكور بطاحون
سكنه ببولاق وقوم ذلك بمعرفة أهل الخبرة بمبلغ ٣٥٠٠
نصف فضة وأضيف الى ذلك ما وجد بالطاحون ٤٨١ نصف
يكون جميع ذلك ٣٩٨١ نصف وضع من ذلك فى التجهيز والتكفين
وكافة المصاريف ١٩١٤ نصفاً ، فتصبح حصة شعبانية بحق
الربع من قبل زوجها ٤٧٨ نصفاً وحصة الحاج حسن الأب
من قبل ولده ١٤٣٥ نصف فضة (١٥٦) .

. وبذلك فقد كان القسام العربى يقوم بتحديد الورثة طبقاً لما
وضعه الفقهاء المسلمون .

ولقد تعرض أهل الذمة لبعض المظالم نتيجة لطمع فى
الجوالى (١٥٧) فصدرت الأوامر من الباشا برفع ذلك الظلم وبيان

يفصل المتوفى من أهل الذمة ويكفن ، وبعد ذلك تحضر جماعة القسام ويضبطون التركة ثم يقسمونها بين الورثة بالفريضة الشرعية (١٥٨) وفي الحالات التي يكون بيت المال فيها هو الوارث يحضر مندوب عنه ويقوم بضبط وبيع المخلّفات بعد الاذن من القسام العربي (١٥٩) .

وينظر القسام العربي في حالات النزاع حول الميراث ويقوم بالتحقيق في سبب الخلافات وعندما يثبت الحق لأحد الأطراف يمنع الطرف الآخر من معارضته ويعطيه حقه (١٦٠) .

ويبدو من الوثائق أنه بعد نظر النزاع كانت تعطى حجة بالمنع لطرف صاحب الحق يستخدمها كدليل في يد صاحبها في حالة إذا ما تجدد النزاع مرة أخرى واستخدمها في كافة المحاكم وتقابل بكل التبجيل والاحترام ، وكانت أدلة الإثبات المستخدمة في كافة المحاكم هي اليمين والشهادة . ويكلف القسام المدعى ببيان ما ادعاه فان عجز عن ذلك يمهّل وفي حالة مرور المهلة ولم يستطع الاتيان ببينة تسقط الدعوى ، ويعطى القسام العربي للمدعى عليه حجة بعدم جواز تعرض المدعى له في الأمر موضع الدعوى .

كما اختص القسام العربي بتعيين الوصى للأنظر فيما آل الى الأيتام من مال وينظر في مصالحهم ويتصرف لهم وعليهم بالبيع والشراء وسائر التصرفات الشرعية وأن يفعل بالأوصياء ما يجوز فعله شرعا الى حين بلوغهم رشدا (١٦١) .

ولا يقتصر عمل القسام على مجرد الوصاية بل يقوم بتقرير المنفقة اللازمة للموصى عليه ، فقد قرر لمنفقة القاصرة ابنة المرحوم درويش التاجر بسوق الشرب كان عن طعام ولوازم شرعية خلا

الكسوة عن كل يوم من الفضة السليمانية معاملة تاريخه نصف واحد وأذن القسام للوصية عليها بصرف ذلك من مالها الآيل إليها بالارث الشرعى من قبل والدها ، (١٦٢) ثم بعد ذلك يقوم القسام العربى بمحاسبة الأوصياء عما أنفقوا على القصر وعما آل اليهم من مال سواء من تجارة أو زراعة ويقدم الوصى الحجج الشرعية الشاهدة له بصدق ما أنفقه وما آل اليه من أموال (١٦٣) وعند بلوغ القاصر سن الرشد يتسلم التركة من الوصى عليه ويقر أمام القسام العربى بخلو يد الوصى المذكور وبراءة ذمته من جميع ما دخل تحت يده (١٦٤) .

واختص القسام العربى بتعيين القيم ، فقد أقام الحاج سليمان بن أيوب قيما شرعيا على ولد عمه أحمد الغايب بطرابلس الغرب ليضبط ويحرر ويقبض ما هو للغايب المذكور بالارث الشرعى من قبل أخيه على بن المرحوم ابراهيم المغربى المتوفى قبل تاريخه ويبقيه تحت يده الى حين وصول ذلك اليه بالطريق الشرعى (١٦٥) .

وبين يدي القسام العربى كانت تجرى الاشهادات الشرعية : فبين يديه أشهد على نفسه المعلم على أبى الصباغ شهادة الاشهاد الشرعى وهو بحالة الصحة والسلامة والطواعية أن فى ذمته بحق صحيح شرعى للمسمى محمد بن هاشم من الذهب السلطاني ٦ دنانير على الحلول فصدق على ذلك المعلم على أبى العذب المذكور التصديق الشرعى (١٦٦) .

وكانت تجرى بين يدي القسام العربى التصادقات . « فقد تصادق المعلم يوسف بن داود بن بهنا النصراني الرومى الأرمنى الخمار بخطط قناطر السباع الوصى الشرعى على أيتام الهالك

سنان بن بهنا النصراني هن بهنا وروم وخاتون على أن الذي ترثب
يذمة مراد المذكور لـ بهنا وخاتون وروم ما جملة من الذهب
السلطاني الجديد مائة دينار واحدة وثمانية وأربعون دينارا وربع
دينار، (١٦٧) •

واختص القسم العربي بالمكتابة على المريض (١٦٨) وكذلك
توثيق عقود الشراء (١٦٩) والعق (١٧٠) وتوثيق أمامه هذه
التصرفات وينظر فيها طبقا للشريعة الإسلامية أيا كانت ديانة
المتقاضين •

وكان من حق الناس أن يتقدموا بقضاياهم مباشرة الى
القسم العربي للأنظر فيها ، ولا ينزل القسم الى ضبط التركة
الا باستدعاء أما لو كان فيها قاصر فيقوم بضبط التركة وتعيين
الأوصياء عليهم • وكانت بعض القضايا تحول الى القسم العربي
ببببر لدى (١٧١) من الباشا وبعضها يحول اليه عن طريق قاضي
العسكر (١٧٢) •

وبذلك يتضح أن القسم العربي اختص بقضايا ذات
اختصاص نوعي وفي نفس الوقت فقد كان له اختصاص فتوى ،
وانحصر الاختصاص المكاني للقسم العربي في القاهرة وتابعيتها
بولاقي ومصر القديمة ، وكان له أجرة معين لايتعداه ، وهو في
أحكامه وتوثيقه للأمور كان يراعى القواعد الشرعية المعمول بها •

قضاة الاخطاط (١٧٣) في القاهرة

تعيين قضاة الاخطاط (١٧٤) :

انتشرت المحاكم في القاهرة في العصر العثماني وخصصت لها أماكن خاصة بها ولم يكن ذلك معروفا من قبل في العصر المملوكي . وكان لقضاة محاكم أخطاط القاهرة مكانة كبرى في ذلك الوقت ، فقد قسمت المراتب القضائية الى ست درجات اعلاها هي محاكم مصر المحروسة وتابعتها بولاق ومصر القديمة ، وكان القضاة لا يتوصلون الى هذه الرتبة الا بعد المرور في الرتب الأقل منها والترقى والوصول اليها (١٧٥) .

وربما كان الهدف من هذا التقسيم هو ضمان ازدياد خبرة القاضى بالأمور الشرعية وتمرسه على الحكم في الأمور القضائية حيث نجد أنهم طبقا لهذه المراتب أصبح القاضى لا يصل الى منصب القضاء في محاكم الأخطاط بالقاهرة الا بعد مروره بخمس مراتب أدنى من محاكم القاهرة (١٧٦) .

وقد اعتبر قضاة الأخطاط في القاهرة نوابا لقاضى عسكر مصر وهو الذى يصدر قرارات تعيينهم وعزلهم من مناصبهم وتسجل في السجلات بداية عمل القاضى كالاتى من حضرة سيدنا ومولانا . . . الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة . . خطابا لفخر الأشراف المكرمين السيد الشريف يوسف أننا أذناكم وأقمناك نايبا حنفيا بمحكمة الصالحية النجمية بمصر لتتعاطى الأحكام الشرعية وامضاء التمسكات وسماع الدعاوى على مذهب الامام أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه من تاريخه أدناه وعليك فى ذلك بتقوى الله العظيم وطاعته فانه من سلك طريق الحق نجا

ومن يثق الله يجعل له مخرجا . تحريرا فى ١٠ ذى القعدة الحرام
سنة ١١٧١ هـ ١٧ يولية ١٧٥٨ م .

وكان قضاة الأخطاط يجمعون العمل فى أكثر من محكمة فى
وقت واحد مثل « مصطفى أفندى نايب الباب العالى ونايب محكمة
باب الشعرية » (١٧٧) و « السيد الشريف عبد الله أفندى القاضى
بالمنصورة مؤقتا نايبا حنفيا بمحكمة بولاق » (١٧٨) و « فيض الله
عفيف أفندى الذى تولى نايبا حنفيا فى محكمة الصالحية النجمية
ومحكمة باب الشعرية ومحكمة جامع الزاهد ومحكمة جامع
الصالح بخط باب زويلة ومحكمة طولون ومحكمة قناطر السباع
بمصر المحروسة ومحكمة مصر القديمة » (١٧٩) و « محمد أمين
أندى نايبا حنفيا بمحكمة الصالحية النجمية ومحكمة باب الجامع
الحاكمى ومحكمة باب الجامع القوصونى ومحكمة باب الجامع
الطولونى ومحكمة قناطر السباع ومحكمة مصر القديمة » (١٨٠)
و « عارف منلا زاده أفندى نايبا حنفيا بمحكمة الصالحية النجمية
ومحكمة جامع الصالح بباب زويلة ومحكمة الجامع القوصونى
ومحكمة قناطر السباع كل منها بمصر المحروسة » (١٨١) .

وما لاشك فيه أن الجمع بين هذه الأعمال القضائية فى وقت
واحد كان يؤدى الى خلل فى الأعمال القضائية واجراءات التقاضى
لأنه لا يعقل أن يتولى قاض واحد العمل فى سبع محاكم فى وقت
واحد وأدى ذلك بالتالى الى ازدياد سلطة الكتاب والباش كتبة
فى نظر الدعاوى القضائية وأعمال المحاكم نظرا لأنشغال القاضى
فى أعمال المحاكم المختلفة وفى الحقيقة لم يكن ذلك بصفة مستمرة
وان ظهرت بصورة واضحة فى القرن الثامن عشر .

وكان قائم مقام قاضى عسكر يرسل الى المحاكم قبل وصول
شيخ الاسلام يعلمهم بقدوم قاضى عسكر مصر الى الاسكندرية

وبقاء النواب الحنفية في مناصبهم لحين وصوله (١٨٢) وعذ قدومه كان يقوم بتغيير قضاة الأخطاط ويولى آخرين من طرفه أو يبقينهم .

وكان يوجد بكل محكمة من محاكم الأخطاط ثلاثة من القضاة على المذاهب الأخرى بجانب القاضي الحنفى حتى يلجأ اليهم اتباع مذاهبهم وكان قاضى عسكر هو الذى يعينهم وكانوا فى الغالب الأعم طوال فترة الحكم العثمانى يختارون من بين العلماء المصريين ، وكانت تقيد قرارات تعيينهم فى السجلات . وهى تصدر من قاضى عسكر مصر (١٨٣) .

وأحيانا كان يعين القضاة فى المحاكم بناء على طلب الكتاب والعاملين بالمحكمة وفى هذه الحالة ينص مرسوم تعيينهم « على عفته وفصيلته وحسن سيرته » (١٨٤) ويتعرض النواب للعزل اذا ما بدت منهم أمور مخالفة مثلما حدث عندما عزل الشيخ « محمد الشرنوبى المالكى من الريادة والقضا من محكمة جامع الحاكم ومن غيرها لأمر ظهرت منه غير لائقة ومن الآن لا أحد يجالس السيد أحمد المذكور ولا يرافقه ولا يكاتبه » (١٨٥) .

وتمتع القاضي الحنفى برئاسة المحكمة فيذكر قاضى عسكر فى أحد مراسيمه « انا لا نعرف اصلاح كل محكمة الا من نايبها الحنفى فانه قايم بمقامنا فيها وأمرها منوط بسه » (١٨٦) وكان الشهود لا يتوجهون لقضاء المصالح خارج المحكمة ، الا بعد الاذن من القاضي الحنفى (١٨٧) كما كان أمر الموظفين فى المحكمة مفوضا لنايب الحنفى فكل من اعتقد فيه اصلاح من الشهود والخدم ابقاه بها واكل من يراه على غير ذلك طرده عنها (١٨٨) وان عجز عن تأديب المخالف وعقابه يرفع ذلك لقاضى العسكر ليعاقبه بما يستحق من

الزجر والتأديب • وبذلك يتضح أن رئاسة المحكمة كانت منوطة بالقاضى الحنفى وهو المسئول عن موظفيها من الكتاب والشهود •

وبالرغم من وجود أماكن محددة للمحاكم فقد يمكن أن يأذن قاضى عسكر لأحد القضاة بالجلوس فى زاوية أو غيرها لنظر القضايا لتسهيل أمور المتقاضين ، فقد أذن قاضى العسكر لقاضى قناطر السباع بالجلوس فى زاوية عبد الجواد رأس نوبة للنظر فى الأحكام الشرعية بين البرية (١٨٩) •

وغالبا ما كان يحدث خلاف بين أئمة الباشوات وقضاة العسكر على أحقية كل منهما فى نيابة محكمة الصالحية النجمية ، وربما كان الخلاف على هذه المحكمة بالذات بسبب أنها من كبريات المحاكم فى تلك الآونة وتناقسا على إيرادها العالى ، ولم يكن هذا النزاع فى صف الأئمة دائما فقد نجح علمى أحمد أفندى قاضى عسكر مصر فى انتزاع نيابة الصالحية من أمام الوزير أبى بكر باشا وينصح علمى أفندى قضاة العسكر القادمين بعده ألا يوجهوا للأئمة نيابة المحكمة المذكورة لما فيه من راحة المسلمين وذلك لأن الأئمة كانوا يستندون الى الباشوات يتشبث بهم أرباب التزويرات فيظهرون الفساد ويضرون المسلمين (١٩٠) •

ويبدو أن هذا المنع لم يستمر طويلا لأن قاضى عسكر مصر محمد سعيد أفندى أرسل خطابا لنيابه فى المحكمة - الصالحية النجمية - وهو عبد الله أفندى النايب الحنفى بها يأمره بدفع المحصول حكم المعتاد لامامى حضرة قايمقام الحاج محمد بك مير اللوا بمصر هما فخر السادة الأشراف المكرمين السيد الشريف مصطفى أفندى ورفيقه الشيخ أحمد أفندى على وجه الاشتراك فى كل شهر والحذر من المخالفة (١٩١) •

ووجدت المسئولية الجماعية للعاملين فى المحكمة عن أعمالها فعندما يخطئ أحدهم يجب أن يمنعوا ولا تعرضوا للعقاب ، فيذكر قاضى عسكر « انه ان لم يمنع أهل المحكمة المخطئ منهم لتحصل عليهم مالم يكن فى حسابهم ومالا يستدركون فارطه » (١٩٢) .

الولاية المحلية لقضاة الاخطاط : (١٩٣) .

وقد وزعت المحاكم فى القاهرة توزيعا عادلا من الناحية الجغرافية ، فأدى ذلك الى سهولة اجراءات التقاضى وكثرة لجوء الناس الى المحاكم فى اخص وأدق أمورهم اليومية لقربها منهم (١٩٤) .

ولكن يتبادر الى المذهن سؤال عن الولاية المحلية لهذه المحاكم وهل كانت كل محكمة خاصة بالحى التى توجد فيه ؟

ان الاوامر الصادرة من قاضى عسكر الى قضاة الاخطاط تؤكد وجود الاختصاص المحلى لأعمال المحاكم وعدم الكتابة من حى الى حى وتلزم الكتاب فى المحكمة بالألا يعضوا أو يخطموا المواد الشرعية من محكمة غير التى يعملون بها (١٩٥) وتتعهد الكتاب الذى يفعل ذلك بالطرد وتوقيع العقاب عليه وأن لا أحد من كتبة المحاكم يتعاطى كتابه من حى الى حى وأنه اذا وردت على أى ريس كان بمحكمة من المحاكم حجة من كاتب من غير كتبة محكمته الجالس بها فلا يعضيها ويردها له (١٩٦) . وزيادة فى التأكيد منع القضاة من امضاء الاشهادات من خارج محاكمهم وكل نايب سمع شهادة شاهدين من غير شهود مجلسه بقضية ما وأمضى له حجة بغير خط شهود محكمته وشهادتهم كان معزولا (١٩٧) .

وعلى الرغم من هذه الأوامر فانها من الناحية الفعلية لم تنفذ تماما فقد كانت محاكم اخطاط القاهرة تنظر وتوثق القضايا

التي ترد إليها والتصرفات المختلفة ممن يلجأ اليهم ضاربين عرض الحائط بالأوامر السابقة بغض النظر عن أماكن إقامة المتداعين وبذلك نجد أنه لم يكن لحل إقامة المتقاضين اثر في تحديد أى المحاكم تختص بالفصل والتوثيق فيظهر من الوثائق العديد من الأمثلة على صحة ما نقول ، ففي محكمة الصالحية النجمية « استأجر الحاج أحمد المعروف بمجلس الوكالة الكاينة ببولاق القاهرة بحارة المقدم طعيمة بخط المواز » (١٩٨) وفيها أيضا « حضر الى المجلس الشرعى المشار اليه المكرم الأستى محمد الخياط بوكالة الخياطين بالغورية » (١٩٩) وكذلك « أقر محمد بن يحيى الشهير بابن الترجمانى الدميلى الحلوانى القاطن ببولاق اقرارا شرعيا ٠٠٠ » (٢٠٠) وبها أيضا « أشتريت الحرمة فاطمة بنت أحمد كوسه من بايعها شقيقها الأمثل الأستى محمد المدعو السفراوى الحلاق ببولاق جميع الحصة ٠٠٠٠ من كامل المكان الكاين ببولاق بحارة النقلي » (٢٠١) .

ولم يكن الأمر مقصورا على أهالى القاهرة بل كان يلجأ إليها الكثير من سكان الأقاليم مثل « لدى المحنفى أشهد على نفسه الشيخ منصور الرفاعى من أهالى ناحية منية حسان بولاية الشرقية » (٢٠٢) و « أشهد على نفسه شيخ العرب هيكى بن بدلان شيخ ناحية كفر جمره بالقليوبية » (٢٠٣) وكذلك « أشهد على نفسه الحاج منصور بن المرحوم نصار شيخ ناحية سسنديون بولاية القليوبية » (٢٠٤) بذلك نجد أن القضاة ينظرون ما يعرض عليهم من قضايا أفراد خارج دائرة محاكمهم ويتلشى بذلك ما يعرف الاختصاص المحلى للمحاكم فى هذه الآونة رغم قرارات قاضى عسكر التى تلزم بذلك .

الضعيف أو الشخص العادي ضد الأمير أو لصالح امرأة ضد زوجها • وكان ذلك بالأخص الدافع للأشخاص العاديين للجوء الى المحاكم في كثير من الاحوال بلا تردد (٢٠٩) •

ويلاحظ أن اختصاصات القضاة كانت منظمة منذ بدايات العصر العثماني وكان لكل قاض اختصاصات خاصة به مثل القسم العسكري والقسم العربي وقاضى العسكر ، حيث كان قضاة الأخطاء يستأذنون من قاضى العسكر في نظر القضايا التي كانت خاصة به مثل الحكم على الغائب والاستبدال وغيره (٢١٠) •

وهناك قرارات يصدرها قاضى عسكر الى قضاة الأخطاء بعدم النظر في بعض التصرفات الخاصة عندما يكون هناك نزاعات - وهي مثل القرارات التحفظية في الوقت الحالي - مثل عدم بيع مكان كاين بالجامع الأزهر لأن عليه نزاعا (٢١١) وعدم كتابة المبايعات الخاصة بحانوت في خان الخليلى والمكان بحارة برجوان تعلق ورثة الحاج على لاشين لحدوث نزاع بين الورثة (٢١٢) وعدم كتابة التواجد في المكان المعروف بالمبنوفرى الكاين بالمديدار بخط الأزهر (٢١٣) وعدم كتابة الاجارة المتعلقة بالأمير محمد بن بغداد (٢١٤) وكان هذا الايقاف حتى يتم فصل النزاع في هذه القضايا •

أما عن كيفية سير العمل في محاكم الأخطاء فقد كانت القضايا تمضى وتختتم كل ثلاثة أيام من قاضى عسكر (٢١٥) وإذا تأخرت عن ذلك لا تمضى ولا تقيد بتاريخين (٢١٦) وكانت هذه التمسكات الشرعية تدفع الى باشكاتب التقارير ليمنضها من قاضى عسكر (٢١٧) وكانت سجلات محاكم الأخطاء تخضع للتفتيش من قبل موظف خاص تابع لقاضى عسكر حتى يتأكد من خلوها من

الاختصاصات القضائية لقضاة الأخطاء :

اختص قضاة الأخطاء بالنظر فى القضايا التى تخرج عن الاختصاص النوعى لقاضى عسكر والقسام العسكرى وكذلك القسام العربى وهى بذلك الزواج والبيع والشراء .

ولكن كان من حق قضاة الأخطاء أن ينظروا فى الأمور الخاصة بقاضى عسكر بعد استئذانه أو فى حالة توجيهها اليهم من قاضى عسكر نفسه مثل « لدى سيدنا الحاكم الحنفى بعد الاذن الكريم من حضرة سيدنا أعظم قضاة الاسلام ٠٠٠ الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية لنايبه المشار اليه فى فعل ما سيذكر فيه ٠٠٠٠ وامثل النايب أمر مستنبيه المشار اليه » (٢٠٥) .

وفى حالة الدعوى على أحد سكان الحى الموجود به المحكمة فى الديوان كان الباشا يرسل بيورلدى الى قاضى الحى ومحافظ الأمن فيه الى منزل المدعى عليه والختم عليه وضبط وتسليم الأبواب الى حين حضوره والدعوى عليه بالديوان » (٢٠٦) .

ويعطى قاضى العسكر الى قضاة الأخطاء فى القاهرة الأوامر بتنظيم أعمالهم ، فقد أرسل اليهم فى ١٦ ربيع الآخر ١١٢١هـ ٢٦ يونية ١٧٠٩م « بعدم تعاطى عقد الأنكحة الا بعد التأمل واحتياط الكلى والنظر فى الكفاءة والولاء ومهر المثل عند عقد الصغيرة وتوافر الشروط الشرعية والتحذير من الخلل بها » (٢٠٧)

كما أمر قاضى العسكر قضاة الأخطاء « بعدم كتابة التواجر فى الأبنية الا بعد الكشف بمعرفة الشرع الشريف وثبوت تخرب العين التى يصدر فيها التواجر » (٢٠٨) .

ومع أن السلطة التى يتمتع بها البعض كانت تضعهم فوق القانون فان تحليل القضايا يبين أن المحكمة كثيرا ما تحكم لصالح

القضايا المتنوع تعاطيهم اياها (٢١٨) وكان من حق قاضى عسكر ان يطلب احضار هذه السجلات له فى أى وقت (٢١٩) وتحفظ هذه السجلات فى الخزانة الخاصة بالباب العالى تحت مسئولية موظف خاص بقيد وحفظ السجلات حتى يسهل استخراجها بسهولة (٢٢٠) .

وتقابلنا فى سجلات محكمة الباب العالى قضايا صادرة عن محاكم الأخطاء ولكنها مقيدة بهذه السجلات وتفسير ذلك ان سجلات محكمة الباب العالى أكثر حفظا ونظاما وأضبط من محاكم الأخطاء وبعيدة عن التلاعب فيها (٢٢١) .

ومن حق الناس استخراج صور من المستندات الخاصة بقضاياهم حتى تكون مستندا فى أيديهم وعندما تتعرض بعض هذه السجلات للحرق مثلما حدث فى سجل المصالحية النجمية عام ١١٥٩ هـ ١٧٤٦ م فصدر أمر من قاضى العسكر بأن من يأتى من الناس لطلب حجة كانت مقيدة بالسجل المحروق فان باشكاتب المحكمة يأتى بها الباب العالى ويعرضها على النائب ويعمل الصبح عليها وتقيد بهذا السجل (٢٢٢) .

وبحكم رئاسة قاضى العسكر كان يرسل الى قضاة الأخطاء يوصيهم بالرفق بالرعية ورحمة الفقراء وعدم الالتفات الى العرض الفانى والمشى بالانصاف وعدم الاجحاف واجتناب ما فيه الضرر على الناس (٢٢٣) فان المقصد والغاية هو النظر فى مصالح المسلمين وامور الرعايا على الوجه القويم والنهج المستقيم مع غاية الشفقة عليهم والنظر بعين الرحمة والرافة اليهم (٢٢٤) كما يطلب منهم اجراء الشرع على النهج المستقيم والنظر فى امور الرعية والتحرى فى القضايا الدينية وملاطفة الفقراء فان المقصد النهائى هو الرفق بالمسلمين استجلابا لمصالح دعواتهم (٢٢٥) .

يتضح من هذا مدى حرص قاضى العسكر بصصفته رئيس
الهيئة القضائية فى القاهرة آنذاك ، على الرفق بأمور المتقاضين
وعدم الاجحاف بهم . وانطلاقا من هذا الحرص على مصالح
الناس وسهولة اجراءات التقاضى كان قاضى عسكر يوقع العقاب
على أى مخطيء من العاملين بهذه المحاكم اذا ما شكك منه
الناس (٢٢٦) وكذا كان يحذر من الحيل التى يلجأ اليها بعض
المتقاضين مثلما يحدث عندما تكون لخصمين دعوى شرعية
بديون ومعاملات ونحو ذلك فيبادر أحدهما ويدعى على الآخر بما
يوجب التغريم أو نحوه دفعا للخصومة المالية لذا صدر الأمر
بالا ينظر الى الدعاوى الموجبة للتعزير قبل تمام الدعوى المالية
وبعد ذلك ينظر فى الدعوى الموجبة للتعزير (٢٢٧) .

وعندما شكك الناس من الشهود لأنهم يكتبون القضايا
بالسجلات ولا يكتبون رسم شهادتهم أدناها وفى هذا ضياع لأموال
المسلمين عندما يقع التنازع فيها مرة أخرى فلا يجدون شاهدا
يشهد بها ، لذا فقد أمر قاضى العسكر بعدم حدوث ذلك بل تهديده
النواب بالعزل فى مثل هذه الحالات (٢٢٨) .

وبذلك فقد كان قضاة محاكم القاهرة يخضعون لمراقبة شديدة
هم والعاملون معهم من شهود وكتاب من قاضى العسكر بغية
تسهيل اجراءات التقاضى وكان لهذا وقع على الناس الذين كانوا
يلجأون اليها فيجدون فيها بغيتهم وهذا ما يفسر لنا أن الناس كانوا
يلجأون الى القضاة فى أدق الأمور اليومية .

كذلك دفعت المراقبة الشديدة من قاضى العسكر لقضاة
الأخطاط الى نزاهة القضاة فى هذه الآونة فلم يكن هناك أحد فوق
قانون الشريعة الذى يحكم به ، ولم تكن مناصب المتقاضين ذات

أثر على طبيعة الحكم فكثيرا ما حكم لصالح فرد من الرعية ضد آخر من الطبقة الحاكمة .

ولم يكن قضاة الأخطاء يحصلون على نسبة أعلى مما حدد لهم من رسوم القضايا المختلفة التي حددت بمراسيم من قاضى العسكر .

كان قضاة الأخطاء فى معظم فترات الحكم العثمانى - ولاسيما فى القرنين السابع عشر والثامن عشر - من العلماء المصريين بعد أن قل ورود القضاة من استانبول ولهذا كان القضاة من خريجي الجامع الأزهر . بعد أن كانوا فى بداية الفتح من الاتراك .

الاختصاصات القضائية للباشا العثمانى :

كان القضاة منذ صدر الاسلام جزءا من الولاية العامة للخليفة وكان من حق صاحب هذه الولاية أن يخص القاضى ببعض أنواع القضايا دون غيرها ، ولذا فإن عمر بن الخطاب حينما فصل القضاء عن الولاية جعل القضاء مقصورا على فصل الخصومات المالية ، أما الجنايات وما يتعلق منها بالقصاص أو بالحدود فإنها بقيت فى أيدي الخلفاء وولاية الأمصار (٢٢٩) .

وفى مصر فى العهد العثمانى كان الباشا يجلس فى الديوان وبجانبه قاضى العسكر للنظر فى الخصومات التى تعرض عليه وكان هذا امتدادا لاختصاصه القضائى فى النظر فى الأموال والدماء ، وكذلك امتدادا للتقليد العثمانى الذى كان يجعل السلطان ثم من بعده الصدر الأعظم يجلس فى الديوان للمحاكمات بين الناس وبجانبه أحد قضاة العسكر ، ويعتبر هذا التقليد فى حقيقته امتدادا لقضاء المظالم فى العهد الإسلامى .

ومنذ بداية العصر العثماني وفي عهد الحاكم الأول خاير بك كان يجلس للمحاكمات « ويجهر النداء في القاهرة بأن كل من ظلم أو قهر عليه بباب ملك الأمراء » (٢٣٠) وكان هذا قبل صدور قانون نامة مصر الذي صدر بعد ذلك في عصر السلطان سليمان والذي قنن حكم الباشا في أمور خاصة لايتعداها مثل الدماء والخراج كالنقليد الاسلامي تماما .

فعلى الرغم من أن قانون نامه « منع الوالى من فصل الخصومات ما لم يكن ذلك بمعرفة القاضى والا يقدم على تنفيذ عمل دون علم القاضى ومن يصير على مخالفة ذلك بعد هذا التنبيه يعزل » (٢٣١) .

ولكن قانون نامه أعطاه الحق فى معاقبة ناظر الأموال فى حالة اختلاسه الأموال السلطانية (٢٣٢) وفى حالة التقصير من جانب الكشاف فى الأموال السلطانية أو عدم تجهيز الأرض للزراعة أو خراب القرى من أثر الظلم يعطيه القانون الحق فى الحكم عليه بأشد العقوبات وهى الاعدام (٢٣٣) وهذا يدلنا على أن قانون نامه أعطى صلاحيات قضائية للباشا فى أمر الخراج ، بل أنه أعطاه الحق فى معاقبة المذنب بأشد العقوبات « الاعدام » .

ووجد من الباشوات من عرف بتفحصه للامور ومراجعتهم للاخصام المرات عديدة . وفى عهد أحمد باشا الدفتردار (ربيع الثانى ١٠٢٤ / صفر ١٠٢٧ هـ - مايو ١٦١٥ / يناير ١٦١٩ م) كان يفحص فى الأمور ويراجع الخصم المرات عديدة فاذا رأى ثباته حكم بما يراه من الحق . وكان يجلس فى أيام الديوان الكبير الى ما بعد الظهر ومع ذلك يعمل ديوان العصر فى مقعد قايتباى ويقف اصحاب الشكاوى امامه فى آخر الديوان وكل منهم قصته فى يده .

وامامه شطر من الجاوشية بعرض الديوان ويطلقونهم واحدا بعد واحد . فيتفق كثيرا اذان المغرب قبل فراخ الناس فيأمر بانصرافهم وفى غد يحضرون (٢٣٤) ومما حمد به هذا الوزير أنه كان يجرى الأحكام على مقتضى الشريعة . ويعطى لكل صاحب حق حقه حتى لو كان خصمه أحد كبار الصناديق (٢٣٥) .

ومن الباشوات من كان ضعيف العلم بالشرع مما يؤدي الى وقوع اخطاء فى محاكماتهم من ذلك ما حدث فى عهد داود باشا الخادم (١٧ محرم ٩٤٥ / ربيع الأول ٩٥٦ هـ ١٦ يونيه ١٥٣٨ / ابريل ١٥٤٩ م) فقد حدث أن قتل صبي امرء من أولاد المتعممين وكان يقيم الأب رجلا فقتله ، فأمسكه أهل المقتول وعرضوه على الباشا فلما رآه اشفق عليه لأجل والدته فارضى الورثة بثلاثماية دينار دية المقتول ، ثم ان الوزير قال للغلام هل تحفظ القرآن ؟ فقال الغلام نعم فقال اقرأ ما تيسر ، فاستفتح الغلام بقوله تعالى « يا داود انا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق » فقال الوزير صدق الله العظيم وأمر بقتل الغلام فقتلوه . وهذا خطأ شرعى بعد رضا الورثة بعدم القتل (٢٣٦) .

كما يظهر أن بعض الباشوات كان يلجأ قبل اتخاذ الحكم الى أخذ حجة على المتهم بما فعله أمام القاضى ثم يصدر هو الحكم . وعلى ذلك يكون القاضى هنا هو أداة التحقيق والباشا هو سلطة تنفيذ الأحكام واصدارها (٢٣٧) .

واشتهر بعض الباشوات بالتعصب فى أحكامهم وعدم التحرى عن القضايا المختلفة والقسوة فى اصدار الأحكام ، مثل محمود باشا (شوال ٩٧٣ هـ - جمادى الأول ٩٧٥ هـ / ابريل ١٥٦٦ - نوفمبر ١٥٦٧) . فيذكر عنه « أنه اراق دماء كثيرة بحيث اذا وصل

اليه الصدوباشى فى الديوان وعرض عليه من معه من المتهمين يشير اليه بمروحة فى يده الى الصليب او التوسيط او رمى الرقبة وغير ذلك من أنواع العذاب والقتل باشارات خاصة من غير ان يتكلم بلسانه «(٢٣٨) .

كما كان بعض الباشوات يصدرون حججا بأحكامهم ، واتخذ بعضهم افتتاحيات خاصة بهم فى بداية الحجة مثل سليم باشا الخادم . فقد كان يأمر كتبة المراسيم بأن يكتبوا على الأحكام «أنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم تفلحون ، اجتهدوا فى دين الله واعملا بشريعة الله »(٢٣٩) .

ونتيجة لأن معظم الحكام العثمانيين على مصر كانوا ينتمون لطبقة القبولقولاوى كانت تحدث خلافات بينهم وبين العلماء المصريين وذلك لعدم جواز اصدار الرقيق الأحكام . من ذلك ما حدث من خلاف بين الشيخ ابن عبد الحق وداود باشا فى عام ٩٥٠ هـ ١٥٤٣ م ، فقد اتهم الشيخ الباشا بأنه لا يجوز له اصدار الأحكام لأنه رقيق(٢٤٠) .

وعندما ارسل الباشا الى السلطان ارسل اليه السلطان أنه اعتقه . وأوصاه بالرعية وأن يعدل فى الأحكام ولا يقتل الا بعد التأكد من اقتراف الذنب(٢٤١) .

وكنتيجة لتداخل الاختصاصات القضائية بين الباشا وقاضى العسكر كانت تحدث الخلافات بينهما من ذلك ما حدث بين قاضى القضاة قاسم الكردى أفندى والباشا من خلاف حول سجن أحد الجند فقال الباشا للقاضى حكمك فى الطلاق والزواج والارث أما الدماء والخراج فمن حق الباشا(٢٤٢) .

وبهذا يتأكد لنا أن الاختصاصات الجنائية كانت هي والنزاع في أموال الخراج من اختصاص الباشا طبقا لحدود الولاية العامة التي يتمتع بها بحكم نيابته عن السلطان العثماني بوصفه سلطان المسلمين ، وقد قابلنا في الوثائق جرائم قتل وكانت سلطة القاضي فيها مقصورة على التحقيق فقط ، أما سلطة إصدار الأحكام فقد كانت مخولة للباشا وامتد هذا بالتالي الى حكام الكاشفيات في مصر .

فعندما « تقدمت السيدة الشريفة مكية زوجة السيد الشريف أحمد بن عطا الله وأنهت أن مرقوق زوجها بلال الأسود وضع السم لسيدة في الطعام فمات من أثر ذلك واعترف بلال المذكور بذلك طائعا مختارا من غير اكراه ولا اجبار » وذلك لأنه زوجه بجارية له وكان يطؤها بعد زواج بلال منها . فعند ذلك سلم العبد بلال الى الأمير على كتحدا ليخرج من حقه بالسياسة ليرتدع أمثاله (٢٤٣)

ولكن في القرن الثامن عشر وازاء الضعف في كل النظم العامة بسبب تعدى السلطة العسكرية اتسعت سلطاتهم باستمرار بشكل ضار ، فقد كان القادة العسكريون وضباط البوليس وأحيانا صغار الموظفين يأمررون بتوقيع العقوبات وحكم الاعدام دون أى محاكمة ولو صورية ، ولم تكن توجه اليهم أى مساءلة في أعمالهم في الأغلبية العظمى من القضايا (٢٤٤) .

وفي القرن الثامن عشر ونتيجة لزوال السلطة الفعلية للباشا وبزوغ سلطة الأمراء المماليك الذين بدأوا يحلون محل الباشا في المحاكمات الخاصة . فقد كانوا يعقدون مجالس للحكم في قصورهم وكان ذلك مرتبطا بمكانتهم العالية وقدراتهم على استخلاص الحقوق تبعا لمكانتهم السياسية .

من هؤلاء « عثمان بك ذو الفقار » الذى يذكر عنه انه انتهت اليه الرئاسة وسمح على امراء مصر ، ونفذ احكامه عليهم قهرا عنهم وعمل فى بيته دواوين لحكومات العامة وانصاف المظلوم من الظالم ، وجعل لحكومات النساء ديوانا خاصا ولايجرى احكامه الا على مقتضى الشريعة ولا يقبل الرشوة ويعاقب عليها (٢٤٥) .

ومن هؤلاء ايضا اسماعيل بك بن ايواظ « وكان يحضر اليه الناس حتى من الأقاليم وكان يقوم بالتحقيق فى الشكاوى التى تقدم اليه (٢٤٦) » .

وهذا النوع من المحاكمات هو النتيجة الحتمية لازدياد سلطة الأمراء المماليك على حساب السلطة الشرعية للباشا . التى ضعفت بحيث لم تعد قراراته ملزمة للأمراء والجند ، وحكم الأمراء هذا كان سائدا فى الدولة المملوكية من قبل .

كذلك يتأكد لنا أن الباشا العثمانى فى مصر تمتع بسلطات قضائية فى الأمور الخاصة بالخراج والدماء ، وهذا امتداد للتقليد الاسلامى . كما نخلص من ذلك أن الحكم العثمانى لم يخالف القواعد التى وضعها الفقهاء فى أصول التقاضى وحدود الولاية الخاصة والولاية العامة .

انحسار الولاية القضائية للقضاة :

يتضح من المصادر المعاصرة للحقبة العثمانية فى مصر أن السلطة القضائية للقضاة لم تكن ممتدة على جميع فئات السكان فى مصر . وأدى هذا بالتالى الى وجود فئات تخضع قضائيا لسلطة أخرى غير قضاة الشرع مثل رؤسائهم ، بل فى حالات الأجانب الى قوانينهم الخاصة وترتب على ذلك خرق لمبدأ اقليمية الشريعة الاسلامية وانحسارها . وهذه الفئات هى :

(أ) الأشراف ،

(ب) الانكشارية •

(ج) أهل الذمة •

(د) الأجانب •

البيان

(أ) الأشراف :

والأشراف هم الذين ينتمون لآل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وكانوا يتجمعون في نقابة خاصة بهم ، وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوى الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحبى وأمره فيهم أمضى (٢٤٧) والنقابة على ضربين : خاصة وعامة ، فأما الخاصة : فهي أن يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكم ، وإقامة حد • فلا يكون العلم معتبرا في شروطها ، أما في الولاية العامة فمن حقه أن يقوم بالحكم فيما تنازعوا فيه والولاية على أيتامهم وإقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه وتزويج الأيتام وإيقاع الحجر على من سفه منهم وفكه إذ أفاق ورشد ولا بد في ولايته هذه أن يكون عالما من أهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ قضاؤه (٢٤٨) •

وفي هذه الحالة يجوز للقاضي والنقيب الحكم بينهم فيما تنازعوا فيه وفي تزويج أيتامهم • ولم يكن لأحدهما نقض حكم الآخر وإن اختلفا متنازعا فدعا أحدهما إلى حكم النقيب ودعا الآخر إلى حكم القاضي فيكون الداعي إلى حكم النقيب أولى بخصوص ولايته (٢٤٩) •

وقد منح العثمانيون للأشراف امتيازات شخصية أو فردية أكثر منها مالية كتمتعهم بعدم الخضوع للعقاب الشديد كما كانت لهم محاكمهم الخاصة وكان نقيب الأشراف يعين من قبل السلطان مباشرة ويرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف كما كانت له سلطة مطلقة على هؤلاء الأشراف (٢٥٠) .

وكان نقيب الأشراف في استانبول يتمتع بسلطة على كل نقيب الأقاليم وهو الذى يعينهم (٢٥١) وانتظم الأشراف فى مجموعات قوية ولكن فى نفس الوقت ضعيفة التنظيم . وتمتع الأشراف عموما بالانتفاع بالامتيازات التى منحها العثمانيون لهم احتراماً لأسرة النبى وأيضاً لتثبيت مراكز العثمانيين أنفسهم باعتبارهم من أنصار السنة وخول نقيب الأشراف سلطات قضائية (٢٥٢) .

ويعد نقيب الأشراف فى مصر من كبار مصر ومن أصحاب الكلام ، وحكمه ماض على الأشراف وكل من وقع منه ذنب يقاضيه بقدر ذنبه وله بلاد اعطاها له السلطان ومكنه فيها لأجل معاشه واعانته على ذلك (٢٥٣) .

وفى حين كانت ولاية نقيب الأشراف فى مصر عامة فقد كان يعين نقيب الأقاليم نقابة خاصة وعلى ذلك فلم يكن يحق لهم القضاء بين الأشراف فى الأقاليم وان كان من حقهم إقامة الحدود والتعزير فيذكر فى قرار تعيينه « ليتقيد بأمور السادة الأشراف وينظر فى مصالحهم ومهماتهم واذنه بفعل ما يراه من حبس وإقامة حدود وتعزير بموجب الشرع الشريف خلا ما يتعلق بأمر ثبوت الأنساب كسماع الدعاوى وإقامة البينة ... » فانه لم يؤذن له فى ذلك لكون أن المتصرف فيه مختص بحضرة نقيب أفندى المومى اليه ولم يفوض الأمر فى ذلك لاحد قط « (٢٥٤) .

(ب) الانكشارية :

اعتبرت فرقة الانكشارية أهم الفرق العسكرية فى مصر وهى المنوط بها حفظ القلعة كذا اطلق عليها فرقة مستحفظان • ونيط برجالها حفظ الامن فى القاهرة •

وقد خصت الدولة الطوائف الانكشارية بعدة امتيازات منها منحهم حصانة تمنع القبض عليهم أو قيام السلطات المدنية بتوقيع العقاب عليهم • وكان ضباط الانكشارية دون سواهم يقومون بتنفيذ العقوبات التى يحكم بها عليهم • كانت العقوبات تتفاوت بين الجلد والسجن والاعدام (٢٥٥) •

وعندما يقبض على انكشارى فى احدى القضايا يقول أنا انكشارى فيطلق سراحه •

وقد أدى دخول العسكريين من هذه الفرق الى الطوائف الحرفية الى تعقد اجراءات العقوبة فبالرغم من انهم كانوا جنودا بالاسم فقط فانه عندما يمثل احدهم امام القاضى فى المحكمة متهما ببعض الاتهامات فان القاضى كان مضطرا لتسليمه الى ضباطه فى فرقته الأصلية وكانت العقوبة غالباً للمذنبين هى الضرب ، فكان المذنب يجلد على الفور امام حازوته وذلك فى الذنوب البسيطة أما بالنسبة للذنوب الكبيرة والتى تكرر وقوعها من العضو فقد كان العقاب هو السجن مع الأشغال اليدوية أو بدونها لمدة شهرين أو ثلاثة أو بدون تحديد (٢٥٦) •

وبذلك فقد كان لهذا الامتياز ضرره الكبير وخاصة خلال القرن الثامن عشر حيث انهارت الفرق العسكرية بما فيها فرقة الانكشارية وأدى ذلك الى دخولهم الطوائف الحرفية وبالتالي

استخدام كافة أساليب التلاعب والغش لتأكيدهم من اعفائهم من
المثول أمام القاضى الشرعى ، ومجاملة رؤسائهم لهم فى حالة
محاكمتهم أمامهم .

(ج) اهل الذمة :

لما كان الشرع الاسلامى خاصا بالمسلمين فقد خلت الدولة
الاسلامية بين اهل الملل الأخرى ومحاكمهم وكانت هذه المحاكم
محاكم كنسية ، وكان رؤساء المحاكم الروحيون يقومون فيها مقام
كبار القضاة أيضا ، وقد كتبوا كثيرا من كتب القانون ولم تقتصر
أحكامهم على مسائل الزواج بل كانت تشمل الى جانب ذلك مسائل
الميراث وأكثر المنازعات التى تخص المسيحيين وحدهم (٢٥٧) .

وقد اعترف العثمانيون بالطوائف الملية الأخرى بحقها
القضائى فعندما دخل السلطان محمد الفاتح القسطنطينية جمع
أئمة دينهم (النصارى) لئىنتخبوا بطريركا لهم فاختاروا جورج
سيكولادىوس واعتمد السلطان هذا الانتخاب وجعله رئيسا لطائفة
المسيحيين ومنحه حق الحكم فى القضايا المدنية والجنائية بكافة
أنواعها المختصة بالاروام وعين معه فى ذلك مجلسا مشكلا من
أكبر موظفى الكنيسة وأعطى هذا الحق فى الولايات للمطارنة
والقسوس (٢٥٨) .

وفى مصر منذ بداية العصر العثمانى كان البطارقة ينظرون
ويحكمون فى مسائل الأحوال الشخصية بين أفراد الطائفة كما
كانوا ينظرون ويحكمون فى المسائل المدنية والادارية والجنائية
فكان لهم حق الحبس وحق الشفى (٢٥٩) وبذلك فقد قامت الكنيسة
على كافة مستوياتها بدور قضائى مهم فى حياة الأقباط . فعلى
مستوى البابوية وصفت بعض الوثائق القبطية البابا بأنه (الناظر

فى الأحكام الشرعية لثلاثة المسيحية اليعتوبية) وهو نفس الملقب الذى كان يتخذ القاضى المسلم (الناظر فى الأحكام الشرعية) فكان البابا يقوم بتطبيق أحكام الشريعة المسيحية على المتقاضين أمامه . كما لعب الأسقف نفس الدور بين أهالى الأسقفية (٢٦٠) .

لكن حكم البطريرك لم يكن نهائيا إذ يمكن للطراف المتنازعة ، باتفاق فيما بينها ، أن ترفع الأمر الى القاضى الذى يقر عادة حكم البطريرك ، أما الجرح والجرائم فتعامل بطريقة أخرى فالبطريرك لا يفصل الا فى الجرائم الصغيرة التى لا تتطلب الا عقابا اصلاحيا (٢٦١) .

وتقوم الكنيسة بجهود على كافة مستوياتها فى اجراء المصالحات بين المتخاصمين وفض المنازعات بينهم . ولم يستنكف البابا النظر الى بعض الأمور المخالفة للشريعة المسيحية مثل حالات الطلاق التى كان يحاول فيها اصلاح ذات البين واعادة الأمور الى نصابها وهى من الأمور التى تميزت فيها الكنيسة بدرجة عالية من المرونة (٢٦٢) .

ومن أشهر البابوات الذين اشتهروا بالعدل فى قضائهم البابا يوانس الخامس عشر سنة ١٦١٩م وكان هذا البابا لا يحابى الناس وكانت لا يحد عن الحق مهما كان مركز المتقاضين أمامه ، ولذلك نال بجدارة واستحقاق لقب القاضى العادل (٢٦٣) وايضا البابا متاوس الرابع سنة ١٦٦٠م الذى جلس على الكرسي المرقسى داخل القلاية البطريركية بكنيسة السيدة العذراء بحارة زويلة وبدا فى الأحكام الشرعية والأمور البيعية (٢٦٤) .

وفى حالة ترفع أهل الذمة أمام القاضى المسلم فانه كان يحكم بينهم طبقا للشروع الاسلامى ، وهم غير مجبرين على اللجوء

للقاضي المسلم الا بمحض ارادتهم . وقد حافظ الحكم العثماني على التقليد الاسلامي بالحفاظ لأهل الذمة على كياناتهم الدينية الخاصة واحترام احكامهم فيما لا يضر بالنظام السائد في البلاد في نفس الوقت فقد كانت احكام البابا تنفذ على رعاياه الذين يلجأون اليه ، وكذلك الاحكام اليهودي الذي كان له دور مماثل لدور البطريرك على رعاياه من اليهود .

(د) الأجانب :

عندما نزح التجار الأجانب بكثرة الى مصر عمل حكامها منذ الدولة الايوبية على منحهم امتيازات خاصة لتشجيعهم على البقاء في البلاد وممارسة تجارتهم ولاسيما بعد فترة الحروب الصليبية واستمرار العداء بين الشرق والغرب ، ومن هذه الامتيازات التي حصل عليها الأجانب الحق في التقاضي امام قناصلهم وتبعاً للقوانين السائدة في بلادهم لا القوانين السائدة في مصر . وفي هذا قضاء على مبدأ اقليمية القانون . وعندما دخل العثمانيون مصر وجدوا هذا الوضع السائد فلم ينكروه بل عملوا على استمرار الامتيازات الأجنبية وعملوا على تشجيعهم من جانب الفاتح الجديد حتى لايعاملوا بشدة فيهربوا ويؤدي ذلك الى خسارة اقتصادية .

وقد قام السلطان سليم الأول بتجديد الامتيازات التي كانت تتمتع بها جمهورية البندقية في العصر المملوكي وذلك في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧م وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة أن قنصل البندقية هو الذي كان يحق له وحده محاكمة مواطنيه ، وليس للقاضي المسلم أن يتدخل في هذا الشأن (٢٦٥) وإذا رفض أحدهم الانصياع الى حكم القنصل ولجأ الى القاضي المسلم للطعن في هذا الحكم أو لكي يستشكل في تنفيذه فان القاضي المسلم لا يستمع

الى دعواه ، وعليه أن يحيل الموضوع الى القنصل وعلى القاضى
مساعدة القنصل مساعدة قوية (٢٦٦) .

غير أن أهم المعاهدات التى عقدت مع الدولة العثمانية هى
معاهدة سنة ١٥٣٥م المعقودة بين السلطان القانونى وفرانسوا
الأول ملك فرنسا ، ومن أهم ما جاء بهذه المعاهدة من الناحية
القضائية أن يكون لقناصل فرنسا سلطة قضائية واسعة ، فهم
يستمعون لشكاوى مواطنيهم ويقتضون فى شؤونهم المدنية والجنائية
بحسب دينهم وقانونهم ودون أن يمنعهم من ذلك حاكم أو قاض
وإذا لم يستطع تنفيذ القرارات التى يصدرونها على رعاياهم ،
فعلى الصوباشية وغيرهم من الموظفين الأتراك أن يستخدموا
سلطتهم ويقدموا المساعدة اللازمة وإذا ما قضى قضاة الدولة
العثمانية فى خلاف حدث بين رعايا الملك الفرنسى ، فإن حكمهم
يعتبر ملغى وغير ذى قيمة حتى لو كان التجار أنفسهم هم الذين
طلبوا ذلك (٢٦٧) .

ويلاحظ أن الدولة العثمانية عندما منحت هذه الحقوق للملك
فرنسا كانت فى أوج قوتها ويتقرب اليها ملوك الدول الأخرى ولم
يكن هذا المنح الا جريا على المنح والامتيازات التى كانت سائدة من
قبل - بل من قبل نشأة الدولة العثمانية ذاتها - وكذلك لتشجيع
التجارة والتجار . وسعت الدول الأخرى الى عقد معاهدات مع
الدولة العثمانية على فترات مختلفة للحصول على مثل هذه
الامتيازات لرعاياها ، فى الوقت ذاته كان هناك بعض التجار
التابعين للحماية الفرنسية داخل البلاد التابعة للدولة العثمانية مما
أدى الى حصولهم على نفس المزايا الخاصة بالفرنسيين .

وقد كانت الامتيازات الى عام ١٧٣٩م امتيازات مؤقتة
يمنحها السلاطين وتنتهى بموتهم أو بتركهم العرش . ولكن فى عام

١٧٣٩م وقفت فرنسا الى جانب تركيا تعضدها أدبيا فى دفع نتائج اعتداء دهمها به الروس والنمساويون وساعدت على حصول تركيا على صلح شريف ، فى نظير هذه الوساطة حصلت على امتيازات نصت صراحة على أن تبقى أحكامها نافذة المفعول غير محتاجة الى اجازة كل سلطان(٢٦٨) .

ولقد كان من بين معاونى القنصل فى القاهرة القضاة الذين يعملون معهم وكانت مهمتهم الرئيسية هى الاشراف على التجار(٢٦٩) ومن المؤكد أن وجودهم كان بغرض تقديم المشورة للقنصل فى القضايا التى تعرض عليه .

واستخدم القناصل سلطاتهم القضائية على أتباعهم ومعاقبهم اذا لزم الأمر مثل القنصل بيليرون الفرنسى الذى أمر بترحيل الطبيب الفرنسى « شاربير » لأنه اتصل بجارية سوداء عمرها خمسة عشر عاما ، كذلك قام القنصل « مورفى » عام ١٧٨٤م بطرد التاجر الفرنسى « لازار ماتين » لاقامته علاقة مع جارية مسلمة(٢٧٠) .

وقد ارتبط بالامتيازات الأجنبية ما يعرف بالبراءات فالفرنسيون والأمم الأخرى التى دخلت فى مواد المعاهدة كان يسمح لها ببيع أوراق خاصة تدعى براءات للافراد العثمانيين المحليين وبناء عليه تمنحهم نفس الامتيازات التجارية والحصانة القضائية باعتبارهم أجانب ودخل عديد من غير المسلمين تحت هذه الحماية (حماية السلطات الأجنبية) (٢٧١) .

ويجب أن نعترف بأن هذه المعاهدات لم يكن لها أى اثر مادامت الدولة العثمانية قوية ومحافظة على نظمها أما فى حالة الضعف فقد استغل الأجانب كل ما اثر فى هذه المعاهدات من

شروط وفسروها كيفما يحلو لهم . وكان هذا هو الاساس الذى قام عليه القضاء القنصلى الذى برز بوجهه القبيح فيما بعد فى القرن التاسع عشر ، غير أننا يجب الا نتجاهل هذا التساهل العثمانى فى المعاهدات والذى لم يهتف على الأقل ببعض الحقوق التشريعية والقضائية بخصوص الأجانب المقيمين على الأراضى العثمانية مما أدى الى القضاء شبه التام على مبدأ اقليمية الشريعة الاسلامية . وكذلك أدى الى الخلل التشريعى والقضائى .

* * *

هوامش الفصل الثاني

- (١) ابن اياس - مصدر سابق . ج ٥ ص ١٦٥ .
(٢) نفسه ونفس الجزء . ص ١٦٦ .
(٣) نفسه ونفس الجزء . ص ٢٤٤ .
(٤) Yilmaz Oztuha, Osmanli Devlet Turihi Istanbul, P. 2. ١٩٨٦

- (٥) المشهور العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٦٤ ص ٤٤ .
س ٣٧ ص ٣ . س ٨٤ ق ١٢١٥ ص ٣٠٢ . س ١٤٩ ص ٩ .
(٦) يذكر ابن اياس أن أول من ولى قضاء عسكر مصر هو جلى افندى
فى رجب ٩٢٨ هـ ١٥٢١م وذلك بعد المناء فضاة المذهب الأربعة . بينما يذكر
ابن أبى السرور أن أول من ولى قضاء عسكر مصر هو مصطفى افندى
الرومى فى محرم سنة ٩٢٩ هـ ١٥٢٢م وعلى الرغم من تناقض الروايتين
فإننا نعيل الى رواية ابن اياس لأنه معاصر للأحداث إضافة الى اهتمامه
بتسجيل المتغيرات التى أدخلها العثمانيون على النظام القضائى . انظر
ابن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى اخبار مصر المحروسة .
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦١ تاريخ ورقة ٤٤ .
(٧) أحمد الديبرى - قضاة مصر فى القرن العاشر والرابع الأول من
القرن الحادى عشر الهجرى مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٤٦٣ تيمور
ص ١١٠ .
(٨) المشهور العقارى سجلات محكمة القسمة العسكرية - ش ١٣٠
ص ١٦٧ . سجلات تقارير النظم س ١٨ ص ٢١٦ - سجلات محكمة
الصالحية النجمية - س ٥٣٤ ص ٣٢٤ .

(٩) أحمد شلبي عبد الفتى - أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة
من الوزراء والباشات - تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن - مكتبة
الخانجي - القاهرة ١٩٧٨ . ص ٤١٩ .

(١٠) نفس المصدر - ص ٤٥٣ .

(١١) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى س ٧٠ ف ٤٥٢
ص ١٠٩ .

(١٢) الشهر العقارى - سجلات الباب العالى س ٤٦ ف ٦٦١
ص ١١٥ .

(١٣) محمد بن ابي السرور البكرى - مصدر سابق ورقة ٤٧ .

(١٤) الديميرى - مصدر سابق ص ١٠١ .

(١٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - تعيين قضاة
العسكر انظر ملحق رقم ١ تعيين قاضى العسكر ونائبه .

(١٦) ابن اياس - مصدر سابق ج ٥ ص ٤١٨ .

(١٧) يسمى هذا المقعد بيت القاضى ويعتبر مقعد بيت القاضى أجمل
مثال للمقعد فى العمارة الاسلامية وهو فى الأصل جزء من قصر انشاء
الأمير مامائ السيفى سنة ٩٠١ هـ ١٤٩٥م كما هو منقوش على العضادة
اليسرى للمدخل وذلك فى عهد السلطان الناصر ابن قايتباى . وكلمة المقعد
تطلق عادة على المكان المخصص لاستقبال الرجال فى البيوت فى مصر منذ
العصور الوسطى . كما أطلق على الميدان التى أمامه ميدان بيت القاضى
بالمنحاسين التابع لقسم الجمالية . انظر د/ سعاد ماهر . القاهرة القديمة
واحياؤها : سلسلة المكتبة الثقافية رقم ٧٠ القاهرة - ١٩٦٢م ص ٩٣ .

(١٨) تمت بزيارة لمقعد بيت القاضى بالمنحاسين وهو مازال يحتفظ
ببنائه ومنظره الى حد كبير ولكنه تعرض للاهمال الشديد ولا يلقى العناية
الملائمة .

(١٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة مصر القديمة . س ٩٤ ق ١١٢٥
ص ٢٣٠ عام ٩٨٨ هـ - ١٥٨٠ م .

(٢٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى س ٦٣ ف ١٦٨٥
ص ٤٠٦ ، س ٨٤ ف ١٤٩٨ ص ٣١٧ ، س ١٤٩ ف ٩٠٥ ص ٢٤٢ ، س ٢٦٧
ف ١ ص ١ .

(٢١) اراضى الرزقة - هى مساحات واسعة من الأراضى فى جهات عديدة من البلاد وأنعم بها السلاطين السابقون على بعض الناس وأصبح حق الانتفاع بها ينتقل بالميراث للورثة وهى معفاة من الضرائب ولا يدفع عنها للورثانمة الا ضريبة رمزية باسم « مال حماية » نظير حماية رجال الادارة لهذه الأراضى من العبث بها - انظر د/ عبد الرحيم عبد الرحمن - الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - مكتبة مديولى القاهرة ١٩٨٦ ص ٨٧ .

(٢٢) الشهر العقارى - سجلات الباب العالى س ٦٣ ف ١٦٠٣ ص ٣٨٥ س ٨٦ ف ٢٩٢ ص ٥٨ .

(٢٣) الشهر العقارى سجلات الباب العالى س ٢٠٩ ق ٢٧٠٠/س ٧٨ ق ١٠٦ ص ٦٣/٢٢ ق ١٠٩٠ ص ٢٤٧ .

(٢٤) يقصد بالاسقاطات فى القرى المتنازل عن حق المنفعة بالارض من ملتزمها لشخص آخر فى مقابل مبلغ مال يسمى الحلوان وكانت الاسقاطات بكثرة فى القرن الثامن عشر لدرجة اضطرت قاضى العسكر لتخصيص سجلات خاصة للاسقاطات فقط والسجلات الخاصة بفترة الدراسة تبلغ ٢٨ سجلا تبدأ من عام ١١٤١هـ - ١٧٢٨ م .

(٢٥) كفر بوريح . قرية قديمة من اعمال مديرية الغربية ومنذ عام ١٢٣٦ عرفت باسم قرية بوريح . انظر محمد رمزي - القاموس الجغرافى للبلاد المصرية - الجزء الثانى . القسم الثانى - دار الكتب . القاهرة ١٩٥٨ م - ص ٩٧ .

(٢٦) الشهر العقارى - سجلات اسقاطات القرى س ١ ق ٢ ص ٣ - ق ١٢٧ ص ٣٤ . ق ٢٥٩ ص ٦٧ .

(٢٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى س ١٢٣ ق ١٣٢ ص ٢٥/س ٢١٤ ق ٧٤ ص ٢٥/س ٤٦ ق ٩١٨ ص ١٥٦ . س ٢٠٩ ق ١٣٤ ص ٤٧ . س ٦٣ ق ٩٩٤ ص ٢٢٠ .

(٢٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى س ٧٨ ف ١٠ ص ٣٢ ، س ٧٨ ق ٧٨ ص ٢٣٥ ، ق ٢١٩ ص ، س ٩٤ ق ١٥٤٥ ص ٣٦٨ س ١٥٣ ق ٣٦٦ ص ٩٥ . ق ٩٤ ص ١٨٩ . س ٨٦ ق ١٥٩ ص ٢٦ . س ٣٠٧ ق ٨٩٤ ص ٥٢١ .

(٢٩) المدشايش . هي الأوقاف المرصودة في مصر على أسمى الحرير الشريفين . وهذه الأوقاف سابقة للعصر العثماني . والدشيشة حسو يتخذ من بر مرضوض . انظر حسين افندي المروزنامجى - ترتيب الديار المصري في عهد الدولة العثمانية تحقيق الأستاذ محمد شفيق شريال - مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مايو ١٩٣٦م المجلد الرابع ج١ ص ٤٥ .

(٣٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٦٤٩ ف ١٠ ، س ٢ ، س ٦٣٩ ق ٩ ص ٢ ، ق ١٥ ص ١٤ . سجلات محكمة بولاق - س ١٦ ص ٨٠ ، س ٣٢ ق ١٧٨٢ ص ٥٦٦ .

- سجلات محكمة القناطر السباع - س ١٣٣ ق ٢٧٨ ص ٦٤٥ ، ف ٢٧٢ ص ٦٤٥ .

- سجلات محكمة الزاهد - س ٦٩٠ ق ١ ص ١ ، س ٦٨٦ ق ١٠١ ص ٣٧٦ .

- سجلات محكمة جامع الحاكم - س ٧٣٣ ق ١١ ص ٢ ، ق ١٧ ص ٣ ق ٦ ص ١ .

- سجلات محكمة المقسمة العسكرية - س ١٤٦ ق ٢١ ص ٢١ / سجلات محكمة المقسمة العربية - س ٩٤ ق ٢ ص ٣ .

(٣١) هاملتون جب / هارولد بووين - مرجع سابق ج١ ص ٢٥٦ .

(٣٢) أحمد شلبى عبد الغنى - مصدر سابق ص ٣٨٠ .

(٣٣) انظر الباشا واختصاصاته القضائية في آخر هذا الفصل .

(٣٤) قانون نامه ماده ٣٥ ص ٧٦ .

(٣٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة مصر القديمة - س ٩٨ ق ٢ ص ٣ سجلات محكمة الصالح - س ٣٢٦ ص ١ .

(٣٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة مصر القديمة - س ٩٨ ق ٢ ص ٣ . سجلات محكمة البرمشية - س ٧١٠ ص ١ من الغلاف .

(٣٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٣٢ ق ١٧٨١ ص ٥٦٦ .

(٣٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة طولون س ٢٣١ ص ١ . محكمة بولاق - س ٧٦ ص ١ ، سجلات قناطر السباع - س ١٥٢ ص ١ .

(٣٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع - س ١٥٧ ص ١ .

— الريال حجر بطاقته — عملة تعرف بتالير ترجع الى الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وسمى بذلك نسبة الى الصورة التي ترى على أحد وجهي التالير ومنذ عام ١٧٥١م بدأ التالير في تسيد أسواق المتداول النقدي بمحس على حساب القرش الاسباني لامتيان سبب كته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها للتآكل من اطرافها . انظر د/ احمد السيد محمد الصاوي . النقود المتداولة في مصر العثمانية . رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية آثار القاهرة ١٩٩١ . ص ١٩١ .

(٤٠) الكيس يقدر بـ ٢٥ ألف نصف فضة .

(٤١) الشهر العقاري — سجلات محكمة الجامع الحاكم — س ٥٧٨ ص ١ .

(٤٢) محمود بن محمد بن عرفوس — مرجع سابق . ص ٢٨ .

(٤٣) هاملتون جب وهارولد بووين — مرجع سابق ج١ ص ٢٥٤ .

(٤٤) يذكر د/ حسن عثمان « انه كان يمكن نقض الاحكام التي يصدرها القضاة والمتعلقة بالشخصيات الكبيرة بعد الرجوع الى المفتى » وكما رأينا ان هذا الرأي ينقصه الكثير من الأدلة . كذلك لم نجد مثل هذا الرأي في الوثائق التي استطعنا الاطلاع عليها ، في نفس الوقت نجد انه مخالف لما استقر عليه الفقهاء من أن قضاء القاضي لا ينقض . انظر د/ حسن عثمان المجلد في التاريخ المصري في العصر العثماني ١٥١٧ : ١٧٩٨م مطبعة البابي الحلبي — القاهرة — ١٩٤١ م — ص ٢٥٨ .

(٤٥) هاملتون جب وهارولد بووين — مرجع سابق ج١ ص ٢٣٥ .

(٤٦) على مبارك — المخطط التوفيقية الجديدة . مطبعة بولاق القاهرة ١٣٠٥ هـ ج١ ص ٨٨ وما بعدها .

— الشيخ احمد العريشي — رسالة في علم وبيان طريق القضاة بمصر واسماؤهم — مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٩٤٦ تاريخ ورقة ٢ .

(٤٧) دار الوثائق القومية — سجلات محكمة دمياط — س ٦٠ ق ١٤٥ ص ٧٤ . س ٤٥ ق ١٦٧ ص ٧١ س ٥١ ق ٢٦١ ص ١٠٢ س ٢٧ ق ٦٢ ص ٣٤ — انظر ملحق رقم ٢ .

(٤٨) دار الوثائق — سجلات محكمة دمياط . س ٦٠ ق ١٤٧ ص ٧٤ / س ٦٤ ق ١٢٠ ص ٥٧ / س ١ ق ٢٦٢ ص ١٠٢ س ١٥٠ ق ١٢٢ ص ١١٤ .

- (٤٩) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٣٩ ق ٥١٨ ص ١٦٦ .
 (٥٠) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٢٧ ق ٦٣ ص ٣٤ /
 و دار المحفوظات - سجلات محكمة الاسكندرية - س ٣ ق ٧٧٨ ص ١٩٨ .
- (٥١) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ١٦ ق ٢٨ ص ٨ ، ص
 ٧١٤ ، ص ٧١٦ ، ص ١٣٥ .
- (٥٢) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٥١ ص ٢٦ ق ١٠٢ .
 (٥٣) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٢٧٨ ق ١٥ ص ١٣ .
 (٥٤) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة . س ٣٧ ق ١٤٧ ص ٩٩ .
 (٥٥) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٤٥ ق ٦٧ ص ٧١ .
- (٥٦) محمد الامين فضل الله بن محب الله المحبى - خلاصة الاثر فى
 اعيان القرن الحادى عشر . المطبعة الموهبية . القاهرة . ج ٢ ص ٣٥٦ .
 (٥٧) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٣٩ ق ٥٨ ص ٢٤/س ١٦
 ق ٣٤١ ص ٦٨ .
- (٥٨) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة - س ٣٥ ق ٦٩٨ ص ٢١٧/
 سجلات دمياط س ١٦ ق ٣١٩ ص ٦٦ ، س ٢٦ ق ٩٤ ص ٥٢ .
- (٥٩) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة - س ٣٥ ق ١٢١ ص ٥٦ .
 (٦٠) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٥١ ق ٢٩ ص ١٠ .
 (٦١) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ١٦ ق ٥٧٤ ص ١٠٤ .
 (٦٢) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة - س ٤٠ ق ٤٤٠ ص ٢٠٢ .
 (٦٣) دار المحفوظات - سجلات محكمة الاسكندرية - س ٧ ق ٣٩١
 ص ١١١ .
- (٦٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٦٣ ق ٧١٣
 ص ١٤٩ .
- (٦٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٦٣ ق ١٥٣١
 ص ٤١٧ .
- (٦٦) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ١٥٠ ق ٣٥ ص ٣٤ /
 س ١٥١ ص ١ / س ٢٧٩ ص ٣٤١ .
- (٦٧) قرية المسرو - من القرى القديمة اسمها بحجا وعرفت فى عهد
 العرب باسم المسرو وهى من القرى القديمة وكانت تابعة للدقهلية والان تتبع

- محافظة دمياط - انظر محمد رمزي - مرجع سابق القسم الثاني - الجزء الأول - ص ٢٤١ .
- (٦٨) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٥٧ ق ١٥٢ ص ٨١ / س ٥٧ ق ١٣ ص ٩ .
- (٦٩) دار المحفوظات - سجلات محكمة الاسكندرية - س ١ ص ٩٩٠ ص ٣١٠ .
- (٧٠) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٣١ ق ٤٨ ص ١٣ .
- (٧١) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٣٨ ق ٤٧ ص ٣١ .
- (٧٢) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٣٩ ق ١٠٦ ص ٤٢ .
- (٧٣) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٣٠ ق ٢٨٩ ص ١٣٦ .
- (٧٤) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٦٢ ق ١٦ ص ١١ .
- (٧٥) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٢٩ ق ٦٥١ ص ٢٣٨ .
- (٧٦) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة - س ٢٧ ق ٢٢ ص ٩ .
- (٧٧) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٢٧٩ ق ٣٣٩ ص ٢٦٥ / س ١٥١ ص ١٥٩ ص ١٣٧ .
- وسجلات محكمة البحيرة س ٢٧ ق ٤٢٩ ص ٢٣٤ .
- (٧٨) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٥٧ ق ١٢٠ ص ٦٧ .
- (٧٩) دار المحفوظات - سجلات محكمة دمياط - س ٦ ق ٨٣ / س ٤ ق ٨ - سجلات محكمة الاسكندرية - س ٥٢٦ ق ١٥٠ .
- (٨٠) دار المحفوظات - سجلات محكمة الاسكندرية - س ١٥ ق ٢١٤ ص ٤٨ .
- (٨١) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ٥٧ ق ٢٢٠ ص ١١٣ .
- ق ١٤٥ ص ٧٦ / س ٢٧ ق ٣٦ ص ٢٠ / س ٦٤ ق ٤٥٨ ص ٢٣٦ .
- (٨٢) القسام : الذى يقسم الدور والأرض بين الشركاء فيها . وفى المحكم : الذى يتسم الاشياء بين الناس قال لبيد
- فارضوا بها قسم المليك فانما قسم المعيشة بيننا قسامها
- انظر ابن منظور . لسان العرب . دار المعارف القاهرة د / ت . ج ٥ ص ٣٦٣ .

(٨٣) الاختصاص الفتوى - يقصد به الفئات التى تندرج تحت اختصاص
القاضى دون غيره من القضاة .

(٨٤) بالرغم من الرواية التى أوردها ابن اياس فاما نقع فى حيرة بين
ما أورده ابن اياس عن نشأة القسم العسكرية وما وصلنا من سجلات
محكمة القسم العسكرية فالسجل الأول منها يرجع لعام (٩٦١ هـ ١٥٥٣ م)
وبذلك تغيب السجلات بين هذا التاريخ والتاريخ الذى أورده ابن اياس
(٩٢٨ هـ ١٥٢١ م) لذا فنحن أمام احتمالين لغياب هذه السجلات وهما .

(أ) انه لم يوجد نسجيل فى المحكمة فى هذه الفترة التى تصل
الى ٣٣ عاما وهو أمر مستبعد لما عرف عن طبيعة الحكم العثمانى من تسجيل
لكافة الامور ؛ كما أن المحاكم الأخرى عرفت التسجيل ووصلتنا سجلاتها
فى هذه الفترة وهذا يعنى وجود تدرين فى هذه الفترة .

(ب) ان هذه السجلات قد فقدت ولم تعد موجودة - احترقت مثلا
كما حدث فى سجلات بعض المحاكم مثل الصالحية النجمية - وهو احتمال
قائم لأننا لم نعثر فى الوثائق التى أمكننا الاطلاع عليها على أوراق خاصة
بمحكمة القسم العسكرية فى هذه الفترة . ومما يدعم هذا الرأى أن السجل
الأول الذى يحمل رقم واحد من سجلات القسم العسكرية مكمل لما قبله ،
وذلك لأن من المفترض أن السجل الأول يوجد به سبب انشاء المحكمة وكذلك
اختصاصاتها ، لذا فأننا نعتقد ان هذا السجل مكمل لما قبله ، ويدلنا ذلك
على صحة التاريخ الذى أورده ابن اياس ولا سيما انه معاصر للاحداث .

(٨٥) الأصبهانية . وتكتب كذلك الأسباهية . وهى تعنى فرق الخيالة
او الفرسان وهم « الجمليان - وتفكجيان - والحرائسة » وكان يناط بهم
مساعدة كشاف الأقاليم فى ادارة البلاد وحفظ الجسور ودعم الجهاز الإدارى
فيها . ولكن كان قادة هذه الفرق فى القاهرة وكانت لهم عوائد مالية على
البلاد التى يعملون بها وكذلك على الباشا ، فى نفس الوقت كانوا يحصلون
على ممتلكاتهم العسكرية . انظر حسين افندى الروزنامجى . مصدر سابق
ص ٣٠ .

د/ حسن عثمان - مرجع سابق - ص ٢٥٥ وما بعده .

(٨٦) ابن اياس - مصدر سابق - ج ٥ ص ٤٥١ .

(٨٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسم العسكرية - ص ٨
ص ١٥٤ ق ٦٨ / ص ٤٢ / ص ١ / ص ٢٥ / ص ١ - ص ٩١ ص ٩٣ .

- (٨٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٩٨
ص ٢٥٥ .
- (٨٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٧ ص ٧
انظر ملحق رقم ٣ تعيين القسام العسكرى .
- (٩٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٦١
ص ٢ .
- (٩١) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٧٩
ص ١ .
- (٩٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٦٥
ص ١ .
- (٩٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٩٨
ص ١ .
- (٩٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٩٤
ص ١ .
- (٩٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٦٢
ص ٥٣٩ .
- (٩٦) الديميرى - مصدر سابق س ١٩ .
- (٩٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٩٨
ص ١٠٩ .
- (٩٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٣٥
ص ١ / س ١٦٨ ق ١٦٦ ص ١١٠ .
- (٩٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٢٤
ص ١ .
- (١٠٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٤٤
ق ٢٧٩٠ ص ١٨١ / س ٢١٦ ص ٤٩٣ .
- (١٠١) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٦٨
ق ٧٩ ص ٢٢ .
- (١٠٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ٩٤
ص ١ .
- (١٠٣) تقى الدين المقريزى - مصدر سابق - ج ٢ ص ٣٧٨ وما بعدها .

(١٠٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٥٢
ق ١ / س ١٤٤ ق ٥٢٦ ص ٣٦٩ ، س ١٥٨ ص ١ محكمة بولاق س ٨١ ص ١ /
محكمة الصالح س ٣٤٨ ص ١ ، محكمة مصر القديمة - س ١١٠ ق ١٠٠
ص ١ .

(١٠٥) د/ عراقى يوسف محمد . الوجود العثمانى المملوكى فى مصر .
دار المعارف . القاهرة ١٩٨٥ ص ٧٠ .

(١٠٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العسكرية - س ١٤٣
ص ٣٩٦ ، ق ٤٤٨ ص ٢٧٤ .

(١٠٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩٤
ص ١ .

(١٠٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٢١٩
ص ٢ - ومصر القديمة - س ١٠٩ ق ٦ ص ١ والصالحية النجمية - س ٥٣٤
ق ١١ ص ١٧ - ومحكمة بولاق - س ٧٣ ص ٢ و س ٧٩ ص ١ و س ٨١ ص ١ -
ومحكمة جامع الصالح - س ٣٥٠ ص ١ ، س ٣٥٥ صفحة الغلاف - القسمة
العسكرية س ١٣٠ ص ١ س ٢٥ ص ١ ، س ٢٠٢ ص ١ .

(١٠٩) على مبارك - مرجع سابق - ج ١٦ ص ٨٨ .

(١١٠) نفسه ج ١٦ ونفس الصفحة .

(١١١) مصطفى المداح القينالى - مجموع لطيف يشتمل على وتاريخ
مصر القاهرة فى سنة ١١٠٠ الى آخر تاريخ المجموع . مخطوط بالمكتبة
الوطنية بفيينا . نسخة اهدانى اياها د/ محمد عفيفى عبد الخالق .

(١١٢) الشهر العقارى - سجلات القسمة العسكرية - س ٩ ق ٥٣
ص ٢٤ .

(١١٣) كانت المخلفات تباع فى الاسواق المختلفة بحضور الدلائل الذين
كانت لهم نسبة معروفة على التركة وهى على الالف عشرون نصفا فوسمة
وتصدر الفرمانات مؤيدة لذلك من الباشا وبمنع المعارضة لهم فى حتم -
انظر الشهر العقارى - سجلات القسمة العسكرية - س ١٩١ ص ١ ، س ٢٠١
صفحة الغلاف .

(١١٤) الشهر العقارى سجلات القسمة العسكرية س ٤٤ ق ٢ ص ٣ ، س
٧٩ ق ٦٣ ص ٣٩ ، س ٧ ق ٣٨٠ ص ١٧٧ ، س ١١٥ ق ٦٠٣ ص ٤٠٨ ، س ٤٤
ق ١٢ ص ١١ .

(١١٥) د/ حسن صبحى عبد اللطيف - أحكام المواريث فى الشريعة الاسلامية - النهضة العربية القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٤ .

(١١٦) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية س ٩٨ ص ١ .

(١١٧) عراقى يوسف محمد : الاوجاقات العثمانية فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر - رسالة ماجستير غير منشورة اداب عين شمس ص ١٩٠ .

(١١٨) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٧٩ ق ١١٨ ص ٧٩ ق ٤٧ ص ٣٠ ، س ١٢٠ ق ١٦٦ ص ١٢٨ ، س ١١٥ ق ٤٩ ص ٤٢ .

(١١٩) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٧٩ ق ١٠٠ ص ٦٦ ، س ٤٨ ق ٥٣٣ ص ٣٢١ ق ٢٠٢ ص ١٢٢ ، ق ٢٠٤ ص ١٢١ ، س ٧٩ ق ٧٥ ص ٤٦ . س ٦٢ ق ١٤٣ ص ٩٢ .

(١٢٠) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٧ ق ١ ص ٤ ، س ٧٩ ق ٤٧ ص ٣٥ ق ١٣٩ ص ٩٠ .

(١٢١) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٧٩ ق ١ ص ١ .

(١٢٢) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٧٩ ق ٦ ص ٣ ، س ٤٣ ق ٢٣٦ ص ١٥٤ . ق ٢١٩ ص ١٣٦ ، س ٨ ق ٢٥٤ ص ١٣ .

(١٢٣) العلوفة هى مرتبات كان يحصل عليها ارباب الفرق العسكرية - واصبحت تباع بعد ذلك لأفراد من خارج الأوجاقات وبذلك ينسبون للفرق ، مما ادى الى تمتعهم بنفس الامتيازات ، كذلك يرتبط بالعلوفات المنقذية ايضا حصول اربابها على جرايات من الأتبار المشريفه وهى تجعل لصاحبها الحق فى قدر معين من القمح شهريا او سنويا - ولا شك ان هذه العمليات كانت تجرى بتدخل الدفتردار - وقد اتجه البعض الى جعلها وقفا خيريا ينفق منه على وجوه الخير كالأسبلة والمقابر وغيرها - انظر د/ عراقى يوسف مرجع سابق ص ٧٣ وما بعدها .

(١٢٤) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ٤٣ ق ١٦٥ ص ٩٧ . ق ٦٠ ص ٩٩ ، س ٧٩ ق ٩ ص ١٢ .

(١٢٥) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط الشرعية - س ١٦٠ ق ٥١٨ ص ١٥ .

(١٢٦) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط - س ١٦ ص ٧١٢ ص ١٣٤ .

(١٢٧) الشهر العقارى - سجلات القسم العسكرية - س ١١ ص ٩٤ .

- (١٢٨) الشهر العقارى - سجلات القمة العسكرية - س ١١ ص ١١٦ .
- (١٢٩) د/ محمد نور فريحات - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى - سلسلة تاريخ المصريين - رقم ١٧ هـ - م - ع - القاهرة ١٩٨٨ ص ٦٢ .
- (١٣٠) الشهر العقارى - محافظ الدشت - محافظة رقم ٥١ لعام ٩٦٥ هـ ١٥٥٧ م .
- (١٣١) الشهر العقارى سجلات محكمة جامع الحاكم س ٥٤٠ ق ٧٧٢ ص ١٧٢ .
- (١٣٢) عند مراجعة سجلات محكمتى القسمة العسكرية والعربية وجد سجلات تابعة للقسمة العربية وضعت خطأ فى التصنيف فى القسمة العسكرية ويعتبر المسجل رقم ٤ قسمة عسكرية هو الاول لسجلات القسمة العربية .

الفترة الزمنية	رقم السجل	
	فى مكانه الخطأ بالقسمة للعسكرية	فى مكانه الصحيح بالقسمة العربية
من ٩٦٨ / ٩٧٠ هـ ، ١٥٦٢ / ١٥٦٠ م	٤	١
من ٩٩٤ / ٩٩٦ هـ ، ١٥٨٧ / ١٥٨٥ م	١٥	١٤
من ١٠٣٢ / ٩٩٦ هـ ، ١٦٢٣ / ١٦٢٢ م	٣٦	٢٦
من ١٠٥٦ / ١٠٥٧ هـ ، ١٦٤٧ / ١٦٤٦ م	٥٣	٤٠
من ١١٣١ / ١١٣٢ هـ ، ١٧٢٠ / ١٧١٩ م	١١٦	٨٨
من ١١٥٩ / ١١٦٠ هـ ، ١٧٤٧ / ١٧٤٦ م	١٥٥	١٠٦
من ١١٦٣ / ١١٦٤ هـ ، ١٧٥٠ / ١٧٤٩ م	١٦٠	١٠٩
من ١١٦٧ / ١١٦٨ هـ ، ١٧٥٤ / ١٧٥٣ م	١٦٦	١١٢

- (١٣٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٣٣
 ص ٤ ، س ٦ ق ١٧ ص ١٢ ، س ١٠ ق ٥٧٢ ص ٣٦٩ .
- (١٣٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٧٥
 ص ١ .
- (١٣٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١٤
 ص ٥٧٣ ، س ٣ ق ٣١٩ ص ١٨٧ .
- (١٣٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٣ ق ٣٣٤
 ص ١٩٢ .
- (١٣٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٣ ق ٣٥٤
 ص ٢٠١ .
- (١٣٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩٦
 ص ١ ، س ٩٧ ص ١ .
- (١٣٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية س ١٧ ، ص
 ٣٠٨ .
- (١٤٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية س ٦ ص ٢٦٥ .
- (١٤١) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية س ١٢
 ص ١٩٩ .
- (١٤٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية س ٣٢
 ص ٤١٣ .
- (١٤٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩٠
 ص ١ .
- (١٤٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩٠ ق ٧
 ص ١ .
- (١٤٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١٣ ق ٥١
 ص ٤٢ . ق ٦٤ ص ٥٧ .
- (١٤٦) المقرئى - مصدر سابق ، ج ٢ ص ٣٧٥ .
- (١٤٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩١
 ص ١ .
- (١٤٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - الصفحات
 الاولى من السجلات .

(١٤٩) د/ سلوى على ميلاد - وثائق اهل الذمة فى العصر العثمانى
واهميتها التاريخية - دار الثقافة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٣
ص ١٦ .

(١٥٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٨١ ص ١ .

(١٥١) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية . س ٦٠٦
ق ٧٥ ص ٣٢٤ ، محكمة الزاهد . س ٦٨٧ ق ٣ ص ١٦ ، وسجلات محكمة القسمة
العسكرية - س ١٤٦ ق ٣١ ص ٢٧ .

(١٥٢) الشهر العقارى - محافظ الدشت . محفظة رقم ٥١ عام ٩٦٥ هـ
محكمة الزاهد . س ٦٨٧ ق ٣٠ ص ١٦ .

(١٥٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٧ ق ٧٤٨
ص ٤١٢ .

(١٥٤) الشهر العقارى - س ٤ قسمة عسكرية وهو الاول من سجلات
القسمة العربية - س ٤ ق ٨٩٦ ص ٤١٦ .

(١٥٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١٣
ق ٦٢٨ ص ٤٢٨ ، س ٨٨ ق ٥٦٨ ص ٣٠١ ، ق ٣٥٦ ص ١٧٦ .

(١٥٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٨٨
ق ٣١٤ ص ١٥٥ ، س ١٣ ق ٧٤ ص ٥٧ ، س ٦ ق ٧٩٩ ص ٤٨٢ ، س ٦٠ ق ١٠٨
ص ٧١ .

(١٥٧) الجوالى : يرجع انشاء ضريبة الجوالى الى العصر الاسلامى
حيث فرضت ضريبة الجزية على اهل الكتاب (اليهود والنصارى) الذين
لم يتحولوا للإسلام لكنه اعترفوا بالسيادة الاسلامية - وبعد الفتح العثمانى
لمصر وكل جمع ضريبة الجزية او الجوالى الى مقاطعة كانت ادارتها تستند
الى امين الجوالى . وكانت ضريبة الجوالى تقسم قسمين جزء يدفع كمكافاة
لاهل الجوالى ، والجزء الآخر يرسل الى الخزانة السلطانية فى استانبول .
وفى القرن السابع عشر سيطر امراء مصر المماليك على التزام مقاطعة
الجوالى كما سيطروا على المقاطعات الأخرى واصبح امين الجوالى وهو
ملتزمها يدفع للخزانة مبلغا سنويا بالاضافة لضريبة الكشوفية الكبيرة
للخزانة أيضا ، والكشوفية الصغيرة للبasha ويحتفظ بباقى الجزية المحصلة
لنفسه - انظر د/ ليلى عبد اللطيف . الادارة فى مصر فى العصر العثمانى .
مطبعة جامعة عين شمس . ١٩٧٨ ص ٣٢٦ .

- (١٥٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٩٣
 ق ١١٢٤ ص ٥٢٨ .
- (١٥٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٦٠
 ق ١٠٩ ص ٧١ .
- (١٦٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٦٠
 ق ٢٠٠ ص ١٣٧ . ق ١٣٨ ص ٣ .
- (١٦١) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١٣
 ق ٣٤ ص ٣٣ ، س ١ ق ٣٨ ص ٢٢ ، ق ١٦٨ ص ١١٠ ، س ١٣ ق ١٠ ص ١٣ ،
 س ١٤ ق ٦٥٤ ص ٤٢٤ ، ق ٣٢٦ ص ٢٢٤ ، س ٩٥ ق ٣ ص ٢ ، س ٩٣ ق ٣٥٠
 ص ٢١٩ . ق ٩٣ ص ٢٨٥ ، س ٨٨ ق ٤٣٩ ، س ٦ ق ٢٥٠ ص ١٧٧ ، س ٩٥
 ق ٤ ص ٣ .
- (١٦٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١ ق ٤٠
 ص ٢٢ ، ق ١٤٣ ص ٩٣ . ق ١٦٩ ص ١١٠ . ق ١٧٥ ص ١١٢ ، س ١٣ ق ٢٥١
 ص ١٧٤ .
- (١٦٣) الشهر العقارى - سجلات القسمة العربية - س ١٣ ق ٢٨ ص ٢٩
 ق ٥٤ ص ٤٤ . ق ٣٥ ص ٣٤ .
- (١٦٤) الشهر العقارى - سجلات القسمة العربية - س ٦٠ ق ١٢٣
 ص ٨٢ ، س ١٢ ق ٤٠ ص ٣٦ ، س ٦ ق ٢١٠ ص ١٣٤ .
- (١٦٥) الشهر العقارى - سجلات القسمة العربية س ٨٨ ق ٤٢٣
 ص ٢١٤ .
- (١٦٦) الشهر العقارى - سجلات القسمة العربية ، س ١ ق ٣٢ ص ٢٠ .
 ق ٢٢ ص ١٥ ، س ٨٨ ق ١٥ ص ٩ ، س ٦٠ ق ٧١٥ ص ١٢٧ . ق ١٥١ ص ٦٤ ،
 س ١٢ ق ٤٣٩ ص ٣١٦ . ق ٥٠٧ ص ٣٥٧ .
- (١٦٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١٣ ق ٥٣
 ص ٤٣ ، س ٨٨ ق ٥٠ ص ٢٣ ، ق ٣٢٨ ص ١٦٢ ، س ١ ق ٦٠ ص ٣٦ .
- (١٦٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ٧ ق ٧٩٩
 ص ٣٩٦ .
- (١٦٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية س ٩٠ ق ٤٨
 ص ٢٤ ، س ١٣ ق ٦٨ ص ٥٣ ، ق ١٣٤ ص ١٠١ .

(١٧٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة القسمة العربية - س ١ ق ١٢٧ ص ٨٥ .

(١٧١) كلمة ببيورلدى - فعل ماض مبنى للمجهول من المصدر التركى بيورمق بمعنى ان يامر (امر بـ) وتحولت هذه الصيغة الفعلية الى الاسمية وصارت علما على الامر المكتوب بالرسم الهيايوى الصادر من الصدر الاعظم او احد الولاة . وظل هذا الاصطلاح يطلق فى مصر حتى سنة ١٩١٥ م .
انظر د/ احمد السعيد سليمان - تاصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل - دار المعارف . القاهرة ١٩٧٩ . ص ٤٩ .

(١٧٢) الشهر العقارى - سجلات القسمة العربية - س ١٣ ق ٣٠٢ ص ١١١ ، ق ٤٥٢ ص ٣٢٥ .

(١٧٣) الخط : الطريقة المستطيلة فى المشى ، او الطريق الخفيف فى السهل . والطريق الشارع . والخط الطريق - انظر الفيروز آبادى .
القاموس المحيط . دار الرسالة بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م . ط ٢ - ص ٨٥٨ .

(١٧٤) اطلق على محاكم اخطاط القاهرة فى تلك الاونة محاكم مصر المحروسة ، وقد اتخذت سجلات هذه المحاكم ارقاما تسلسلية مما يدعو الى القول انهم اعتبروا هذه المحاكم كيانا واحدا . انظر الشهر العقارى - سجلات محاكم اخطاط القاهرة .

(١٧٥) الشيخ احمد العريشى - مصدر سابق ص ٣ .

(١٧٦) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن - القضاء فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ - بحث منشور ضمن كتاب فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى - سلسلة تاريخ المصريين العدد ٣٨ . هـ - م - ع . القاهرة ١٩٨٩ . ص ٣٣٥ .

(١٧٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥٢٢ ص ١ ، س ٥١٩ ص ٣٢١ ، س ٥٣٤ ق ٤٣٤ ص ٢٠٤ - محكمة باب الشعرية .
س ٦٤٤ ق ١ ص ١ - بولاق . س ٧٦ ق ٤٠٧ ص ١١٨ ، - محكمة الزاهد س ٦٨٧ ص ١ - جامع الحاكم ق ٥٧٦ ص ١ .

(١٧٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة جامع الحاكم - س ٧٣٣ ق ٥ ص ١ .

(١٧٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥٢٦ ص ١ ، سجلات محكمة الصالح . س ٣٦١ ص ٢ .

- (١٨٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة مصر القديمة - س ١١٠ ق ٦٩٢
ص ٦٢ .
- (١٨١) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع - س ١٥٢
صفحة الغلاف .
- (١٨٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة البرمشية - س ٧١٠ ص ٦
من الغلاف .
- (١٨٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالح - س ٣٤٧ ص ١ .
- (١٨٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٦٢٧ ق ٦
ص ٢ - سجلات جامع الحاكم ، س ٧٣٣ ق ٥ ص ١ - وسجلات محكمة الصالحية
النجمية س ٤٧٧ ص ١ .
- (١٨٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٦٢٤ ق ٦
ص ١ .
- (١٨٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع - س ١٢٢
ق ١٦٤٥ ص ٤٧٩ .
- (١٨٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة البرمشية - س ٧١١
ص ١ .
- (١٨٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٦٥ ص ٤ من
الغلاف .
- (١٩٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٢٠٩ ص ١
مرسوم من قاضى عسكر الى قضاة الاخطاط فى / ذى الحجة سنة ١١٤١ هـ -
- (١٩١) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥١٧
ف ١٨٦ ص ٦٦ - مرسوم بتاريخ عام ١١٤٦ هـ .
- (١٩٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٥٩٠ ف ٣
ص ١ .
- (١٩٢) يقصد بالاختصاص المحلى : يقتضى تقريب القضاء للمواطنين
ان تتعدد المحاكم على ارض الدولة وبؤدى تعدد المحاكم التى تتكون من
طبقة واحدة الى ضرورة توزيع الاختصاص بينها على اساس اقليمى او
جغرافى او مكانى . انظر د/ عزمى عبد الفتاح . قانون القضاء المدنى
المصرى . الكتاب الاول دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٣ س ٣٧٧ .
- (١٩٤) وجد فى القاهرة فى العصر العثمانى خمس عشرة محكمة وزعت
على انحاءها توزيعا عادلا كما يظهر من هذا الجدول :

٢	اسم المحكمة	مقر المحكمة	الموقع الجغرافى
١	محكمة الباب العالى	فى مقعد ماهىء أزيك السيفى	بالنحاسيين التابع لقسم الجمالية فى الوقت الحاضر من جملة خط بين القصرين بخط بين القصرين فى جبل يشكر بالمسك فى خارج باب الفتوح فى شاطيء النيل بساحل مصر القديمة
٧	محكمة باب سعادة والخرق	محله أصبح الآن ميدان باب الخلق	ميدان باب الخلق فى الوقت الحاضر
٨	محكمة جامع الصالح	فى جامع الصالح طلائع بن رزيك	خارج باب زويلة
٩	محكمة باب الشعرية	فى جامع المحكمة بخط باب الشعرية	فى ميدان باب الشعرية فى الوقت الحاضر
١٠	محكمة قناطر السبيع	فى جامع برد بك الأشرفى	عند قنطرة الموسكى
١١	محكمة البرهشية	فى جامع تغرى برهش	فى الشارع خارج باب زويلة
١٢	محكمة بولاق	فى مسجد القاضى يعنى بن زين الدين	من جملة القصر الكبير الشرقى
١٣	محكمة قوصون	فى جامع الأمير قوصون	بخط بين القصرين
١٤	محكمة الصالحية النجمية	مدرسة الصالح نجم الدين أيوب	بخط المقس خارج القاهرة
١٥	محكمة الزاهد	فى جامع أحمد الزاهد	

- (١٩٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ٣٠٧ ص ٣
وسجلات محكمة باب الشعرية س ٦٣٩ ق ١٧ ص ٤ ، جامع الحاكم س ٥٧٦
الغلاف ؛
- (١٩٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٧٣ ص ٢ - سجلات
محكمة الباب العالى . س ٣٠٧ ص ٣ .
- (١٩٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٤٩٢
ق ٤٥١ ص ١ - سجلات محكمة بولاق . س ٨٠ ص ١ .
- (١٩٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية . س ٤٥٣
ق ٤٥١ ص ١٥٤ .
- (١٩٩) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية . س ٥٢٦ ق ٣٥
ص ٢٠ .
- (٢٠٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية . س ٤٥٣ ق ٣
ص ١ .
- (٢٠١) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية . س ٥٢٦ ق ٦٥
ص ٣٧ .
- (٢٠٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة الزاهد . س ٦٨٠ ق ٢١٦٥
ص ٧٧٨ .
- (٢٠٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة الحاكم . س ٥٧٣ ق ١٧٨٩
ص ٧٢٣ .
- (٢٠٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة الحاكم . س ٥٧٣ ق ٧٢٣ -
البرمشية . س ٥٧٠ ق ٢٠٠٥ ص ٤٢٦ - الصالح . س ٣٢٧ ق ٤٨ ص ١٤ ،
س ٣٢٧ ق ٤١ ص ١٢ .
- (٢٠٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة الزاهد . س ٦٦٢ ق ٩٧ ص
١٣٣ . قناطر السباع . س ١٢٢ ق ٨٦٣ ص ٢٣٩ . ق ٨٦٥ ص ٢٤٠ -
الصالحية النجمية . س ٤٨٨ ق ٢ ص ١ . ق ٣٤٢ ص ١٠٣ ، س ٤٧٨ ق ٤١
ص ٧ .
- (٢٠٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع . س ١٣٨
صفحة الغلاف .
- (٢٠٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٣١ ق ٥
ص ١ .

(٢٠٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق . س ٧٣ ص ٢ .
(٢٠٩) د/ نللى حنا - بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ترجمة بشير طوسون . مكتبة العربى للنشر - للقاهرة ١٩٩٣ . ص ٣٩ .

(٢١٠) تذكر بعض الدراسات انه كان مباحا لمحاكم الاخطاط فى القاهرة ان تتناول كافة انواع القضايا التى كانت خاصة بقاضى العسكر وذلك قبل عام ١١١٥ هـ ١٧٠٣م ولكننا نجد ان ذلك مخالف لما جاء بالوثائق حيث وجدت العديد من الاوامر التى صدرت قبل هذا التاريخ بكثير فيعود بعضها الى ٩٨٨ هـ ١٥٨٠م (مثل الامر الوارد فى سجلات محكمة مصر القديمة س ٩٤ ق ١١٢٥ ص ٢٣٠ المؤرخ بعام ٩٨٨ هـ) وربما يعود السبب فى قلة هذه الاوامر فى هذه الآونة ان الدولة كانت فى اوج قوتها وتنظيمها ولم يكن هناك تعد من قبل القضاة على اختصاصات غيرهم ، وبدأت هذه الاوامر تزداد منذ بداية القرن السابع عشر مما استلزم صدور التحذيرات من الاعتداء على هذه الاختصاصات .

(٢١١) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع . س ١٤٢ ص ١ .

(٢١٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٣٥ ق ١٦ ص ٤ .

(٢١٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥١٥ ق ٢ ص ١ فى الغلاف .

(٢١٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٥٩٦ صفحة الغلاف .

(٢١٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٦٢٩ ق ١٦ ص ٤ .

(٢١٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥١٩ ص ١ من الغلاف .

(٢١٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥٢٤ ق ٧٦ ص ٤٠ . ق ٤٣٥ ص ٢٠٤ ، س ٥٣٧ ق ٢ ص ١ .

(٢١٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى - س ١٦٧ مكرر ق ١٦٤ ص ٥٠ .

- (٢١٩) د/ نللى حنا - مرجع سابق . ص ٣٦ .
- (٢٢٠) الشهر العقارى - سجلات مصر القديمة - س ١٠٥ ق ١٤٩٢
ص ٤٨٠ .
- (٢٢١) الشهر العقارى - سجلات محكمة اباب العالى - س ١٢٣ ق ٢١
ص ٤٤٤ .
- (٢٢٢) الشهر العقارى - سجلات محكمة الصالحية النجمية - س ٥٢٠
ص ١ .
- (٢٢٣) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٢٦ الصفحة
الآخيرة .
- (٢٢٤) الشهر العقارى - سجلات محكمة البرمشية س ٧١٠ ص ١ .
- (٢٢٥) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٣٦ الصفحة
الآخيرة - قناطر السباع - س ١٢٢ ص ١٦٤٥ ص ٤٧٩ .
- (٢٢٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة بولاق - س ٣٢ ق ١٧٨٠
ص ٥٦٦ .
- (٢٢٧) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٥٩٦ ص ١ .
- (٢٢٨) الشهر العقارى - سجلات محكمة باب الشعرية - س ٥٩٧
ص ٤٨٨ .
- (٢٢٩) عبد الرحمن القاسم - النظام القضائى الاسلامى - مطبعة
السعادة القاهرة ١٩٧٣ س ٤٥ .
- (٢٣٠) ابن اياس مصدر سابق ج ٥ ص ٢٤٢ وعن محاكمات ملك
الامراء انظر نفس الجزء ص ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٣٧ ، ٢٩٠ ،
٣٠٤ ، ٤٧٨ .
- (٢٣١) قانون نامة ص ٤٢ .
- (٢٣٢) قانون نامة ص ٤٢ .
- (٢٣٣) نفسه - ص ٣٠ .
- (٢٣٤) محمد بن ابى السرور البكرى - مصدر سابق - ص ٢٧ .
- (٢٣٥) احمد شلبى عبد الغنى - مصدر سابق . ص ١٣٥ .
- (٢٣٦) احمد شلبى عبد الغنى - مصدر سابق . ص ١١٠ .
- (٢٣٧) محمد بن عبد المعطى الاسحاقى - اخبار الاول فيمن تصرف فى
مصر من ارباب الدول . المطبعة العثمانية - القاهرة ١٣٠٤ هـ ص ١٧٢ .

– احمد شلبى عبد الغنى – مصدر سابق . ص ١٣٥ .
– محمد بن ابي السرور البكرى – المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة
العثمانية – مخطوط بدار الكتب المصرية – رقم ٥٤٢٤ تاريخ . ورقة ٩٩٦
(٢٣٨) محمد بن ابي السرور البكرى – المنزهة الزهية فى ذكر ولاية
مصر والقاهرة المعزية – مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ
ورقة ٢٦ .

(٢٣٩) محمد بن ابي السرور البكرى – المنح الرحمانية مصدر سابق
ورقة ١٠٤ .

(٢٤٠) احمد بن سعد الدين الانصارى : ذخيرة الاعلام بتواريخ الخلف
الاعلام وامراء مصر الحكام وقضاتها فى الاحكام من فتحها الاسلامى
العمري الى زمن الناظم (١٠٥٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم
١٠٤ . ورقة ١٥١ .

(٢٤١) نفسه – ص ١٥٢ .

(٢٤٢) نفسه – ص ١٩٧ .

(٢٤٣) دار الوثائق – سجلات محكمة دمياط . س ٥٧ ق ١٦٤ ص ٨٧ ،
س ٥٩ ق ٩٨ ص ٥٠ .

(٢٤٤) هاملتون جب وهارولد بووين – مرجع سابق ج ١ ص ٢٤٨ .

(٢٤٥) الجبرتى – مصدر سابق ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢٤٦) نفسه ونفس الجزء – ص ١٥٩ .

(٢٤٧) على بن حبيب البصرى الماوردى – مصدر سابق ص ٨٥ .

(٢٤٨) ابي يعلى الفرا – الاحكام السلطانية – مطبعة السيد مصطفى
الحلبى – القاهرة ١٣٥١ هـ ص ٧٦ .

(٢٤٩) الماوردى – مصدر سابق – ص ٨٧ ، ابي يعلى الفرا – مصدر
سابق – ص ٧٦ .

(٢٥٠) د/ محمد انيس – الدولة العثمانية والمشرق العربى – الانجلو
المصرية – القاهرة ١٩٨٦ ص ٩٩ – انظر كذلك جب / بووين – مرجع
سابق ج ١ ص ١٨٤ .

(٢٥١) جب ، وبووين – مرجع سابق ج ١ ص ١٨٥ .

- (٢٥٢) اندرية ريمون - المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى -
ترجمة لطيف فرج - دار الفكر للدراسات والتوزيع - القاهرة ١٩٩١ .
ص ٦٧ .
- (٢٥٣) حسين افندى الروزنامجى - مصدر سابق . ص ٢٥ .
- (٢٥٤) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة س ٢٧ ق ٤٦ ص ٢١ ،
ق ٤٦٨ ص ٣٦٢ ، س ٢٩ ق ٣٢ ص ١٤ .
سجلات محكمة دمياط الشرعية س ١٦٠ ق ٣٦٦ ص ٣١٢ .
- (٢٥٥) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق ج ١ ص ٤٧٩ .
- (٢٥٦) د/ ليلى عبد اللطيف - دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر
والشام ابان العصر العثمانى - مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٠ ص ٩٥ .
- (٢٥٧) ادم منز - الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى -
ترجمة محمد عبد الهادى ابو ريده - لجنة المتاليف والنشر - القاهرة
١٩٤٧ - ط ٢ ج ١ ص ٥٨ .
- (٢٥٨) محمد فريد - مرجع سابق . ص ٦١ .
- د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج ١ ص ٦٨ .
- (٢٥٩) عزيز خانكى - التشريع والقضاء قبل انشاء المحاكم الاهلية -
المطبعة العصرية القاهرة . د/ ت . س ٤٤ .
- (٢٦٠) د/ محمد عفيفى عبد الخالق - الاقباط فى مصر فى العصر
العثمانى . ه - م - ع القاهرة ١٩٩٢ م . ص ٢٨١ .
- (٢٦١) دى شايرول - « وصف مصر » المصريون المحدثون - الخانجى
القاهرة د/ ت ج ١ ص ٢٧ .
- (٢٦٢) د/ محمد عفيفى - مرجع سابق . ص ٢٨٢ .
- (٢٦٣) كامل صالح نخلة - سلسلة تاريخ بطاركة الكرسي السكندري -
الحلقة الرابعة . مطبعة دير السيدة العذراء - السرايات القاهرة ١٩٤٠ م
ص ٩٣ .
- (٢٦٤) نفسه - ص ١٣٠ .
- (٢٦٥) د/ ليلى الصباغ - الجاليات الاوربية فى بلاد الشام فى القرنين
١٦ ، ١٧ - مؤسسة الرسالة الكويت - ج ١ ص ٩٤ .
- (٢٦٦) د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج ٢ ص ٧٠٠ .

- (٢٦٧) د/ ليلى الصباغ - مرجع سابق . ج١ ص ١٤٣ .
 - د/ عبد العزيز الشناوى - مرجع سابق . ج٢ ص ٧١٠ .
 (٢٦٨) محمد عبد البارى - الامتيازات الأجنبية - لجنة التأليف والنشر
 القاهرة ١٩١٤ ص ٢٥ .
 (٢٦٩) د/ الهام ذهنى - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين
 فى القرن ١٨ . هم-ع . القاهرة ١٩٩٢ . ص ٣٠٦ .
 (٢٧٠) نفسه . ص ٣٠٦ .
 Richard. P. Milehell. The Modern Middle (٢٧١)
 East and North Africa. New York 1984. P. 69.

* * *

الفصل الثالث

الدور الإداري والسياسي للقضاة

أولا - الدور الإداري :

- الدور الإداري لقضاة العسكر :

- (أ) الإشراف على الحياة الدينية .
- (ب) الإشراف على التعليم .
- (ج) الإشراف على الطوائف الحرفية .
- (د) الإشراف على الموظفين .

- الدور الإداري لقضاة الشرع في الأقاليم :

- (أ) الإشراف على الري والزراعة .
- (ب) الإشراف على الجمارك .
- (ج) الإشراف على الطوائف الحرفية .
- (د) الإشراف على المؤسسات الدينية والعلمية .
- (هـ) الإشراف على موظفي الأقاليم .

الاختصاصات الادارية للقضاة

تمهيد :

منذ الفتح العثماني لمصر في عام ١٥١٧ م بعد هزيمة المماليك في معركة الريدانية ومقتل آخر سلاطينهم « طومان باي » تحولت مصر من دولة مستقلة ذات سيادة الى مجرد ولاية تابعة لدولة كبرى عظيمة الاتساع تضم بين جنبتها العديد من الولايات . وترتب على ذلك تغير الوضع الاداري ليوائم الظروف السياسية التي استجدت بعد الفتح .

ووضعت الدولة العثمانية اساس نظام الحكم والادارة في البلاد مركزا في سلطات ثلاث هي :

(١) الباشا العثماني بوصفه ممثل السلطان العثماني في حكم البلاد .

(ب) الديوان الذي يقوم بمساعدة الباشا في حكم البلاد وادارتها .

(ج) الحامية العثمانية . وهي مكونة من الأوجاقات العثمانية الستة ثم اضيف اليها أوجاق المتفرقة . وكانت المهمة الأساسية التي نيّطت بها هي الدفاع عن البلاد ونشر الأمن فيها ، في نفس

الوقت الذى أسندت اليها فيه العديد من الأعمال الأخرى ، مثل
المساهمة فى جمع الضرائب .

أما الادارة المحلية فى الأقاليم فقد أسندت الى الممالك حكام
البلاد قبل مقدم العثمانيين وذلك لأن الفاتح الجديد لم يسنأ أن
يقضى عليهم تماما بل عمل على الاستفادة منهم فى ادارة الأقاليم
بحكم خبرتهم واتصالهم بالشعب المصرى .

ووجد دور كبير للقضاة فى ادارة البلاد حتى عند قضى العسكر
المستول مع الباشا عن تطبيق الادارة العثمانية فى مصر وكثيرا
ما كان يتلقى قرارات ادارية من السلطنة لتطبيقها فى مصر . وقاضى
العسكر عضو رئيسى فى الديوان العالى . كذلك فقد اختص قاضى
العسكر بتقرير الموظفين وتعيينهم فى مختلف المجالات فى القاهرة .

غير أن من الجدير بالذكر أن منطقة الاختصاصات الادارية
للقضاة كانت محصورة فى نفس منطقة الاختصاص القضائى . وعلى
ذلك فاختصاصات قاضى العسكر الادارية انحصرت فى القاهرة . ولم
تتعدا الى الأقاليم لوجود السلطة الادارية لقضاة الأقاليم على
أقاليمهم .

الدور الادارى لقضاة العسكر

(١) الاشراف على المؤسسات الدينية :

أشرف القضاة على المؤسسات الدينية القائمة اشرافا واسعا
من تعيين موظفيها والاشراف عليهم . وكذلك الاشراف على المباني
كى تقوم باغراضها . وكان هذا الاشراف نابعا من اشراف القضاة
على الأوقاف التى ينفق منها على هذه المؤسسات . فمن المعروف

لة لم تكن تنفق على هذه المؤسسات من مال الخزانة ،
رك الانفاق عليها للأوقاف التي رصدت عليها .

يقوم القضاة بالاشراف على المساجد وتعيين الأئمة
ن فيها مثل « قرر مولانا شيخ الاسلام ... الشيخ مذكور
سلامة أولاد الشيخ مذكور الواطى فى كامل خطابة وامامة
المرحوم عبد الرحمن الجيعان بخط البندقيين » (١) و « قرر
البكوش فى الامامة والخطابة بوقف جامع المغاربة بقنطرة
، بما لذلك من المعلوم » (٢) .

ما كان يقوم القضاة بتعيين المؤذنين فى المساجد مثل « تقرير
... عبد الجواد على الدلال فى وظيفة الأذان بوقف الملك
، قانصوه الغورى (٣) فى نفس الوقت الذى يقوم فيه القضاة
بقية موظفى المساجد مثل الفراشتين والبوابين والوقادة
المطهرة والمزملة والميقاتى وخادم الساقية . وكان كل
لموظفين يخضعون فى عملهم لمراقبة قاضى العسكر فهو الذى
وهو كذلك الذى يعزلهم من اعمالهم لو بدرت منهم مخالفة
، عملهم (٤) .

يقوم قاضى العسكر بالاشراف على المساجد ومعاينة المتهدم
ما تحتاج اليه من نفقة ، ويتخذ الكشف عليها بواسطة
فى هذا المجال يرفعون تقريرهم الى القاضى الذى يأخذ
فيه . كذلك يقوم بتقرير النفقة التى تحتاج اليها العمارة فى
وقت الذى يشرف فيه على العمارة ويحاسب القائمين
(٥) .

يدخل ضمن الاشراف على الوظائف الدينية تعيين حفارى
وتغسيل الموتى ، وذلك لأن تغسيل الموتى من الناحية الدينية
للعلم بالشروط الفقهية الواجبة للغسل ، ولكن يلاحظ فى

تعيين المغسلين أن قرار القاضي بتعيينهم كان ينص على المنطقة الواجب ممارسة عملهم بها فهو تقسيم جغرافي (٦) .

كذلك يقوم قاضي العسكر بتعيين قاضي المحمل الشريف ، وذلك لأن من المعروف أن قافلة الحج المصري التي كانت تخرج في شوال من كل عام تعتبر أكبر قافلة حج اسلامية وذلك لأنها من حيث الحجم تضم بين جنباتها حجاج شمال افريقيا كذلك من حيث المكانة فهي تحمل الصرة والكسوة .

لذا فقد كانت قافلة الحج في حاجة الى قاض ليحل المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد أثناء الحج . ويقوم قاضي المحمل بحل هذه المنازعات وذلك تبعا للتفويض له بذلك من قاضي العسكر . من ذلك تعيين قاضي العسكر « المولى عبد الغنى بن ميرشاه الرومى الحنفى » « للشيخ البدر القرافى » فى قضاء الركب الشريف المصرى فى سنة ٩٨٩ هـ - ١٥٨٩ م (٧) كما يقوم قاضي العسكر بتعيين جميع الموظفين الدينيين المصاحبين لقافلة الحج فى سفرها الى الحجاز (٨) .

ويقوم قاضي العسكر بالاشراف على المقامات والزوايا وتعيين موظفيها وذلك بوصفها مؤسسات دينية لها اوقافها التى تدر عليها دخلا تنفق منه وهى بالتالى خاضعة لقاضي العسكر . ويقوم بتعيين مشايخ الطرق الصوفية وتعيين موظفى الأضرحة والتكايا مثل « قرر شيخ الاسلام . . . الحاج محمد بكتاش فى وظيفة المشيخة على تكية السادة الأعجام الكائنة بقصر العينى » (٩) وكذلك تعيين مشايخ الطرق الصوفية « قرر مولانا شيخ الاسلام . . . الشيخ الهمام زين الدين يحيى بن المرحوم الشيخ عوض من ذرية سعد الدين الشيبانى فى وظيفة المشيخة على طائفة السادة السعدية

بمصر المحمية وغيرها والجلوس على السجادة الشريفة بجامع الحاكم لأهليته لذلك» (١٠)

وبالرغم من الاشراف الكامل للقضاة على المؤسسات الدينية في القاهرة ، وهى منطقة نفوذهم القضائى . يبرز سؤال عن القضاة وكيفية توزيع هذه المناصب ، وماذا استفادت هذه المؤسسات من القضاة واشراقهم عليها ؟

ان تقرير القضاء للموظفين فى هذه الوظائف كان ينص فى اقرار التعيين على أنه تم بناء على أهلية المرشح لهذه الوظائف ولاسيما من الناحية الدينية . غير أن المصادر تمدنا بأنه وجد من القضاة من كان يبيع هذه الوظائف ويأخذ من متوليها قدرا من المال يتناسب مع قدر الوظيفة عند التعيين . كذلك وجدت بعض المصادر التى امتدحت فى بعض القضاة أنهم لا يأخذون مالا مقابل الوظائف ويمكن استنتاج أن بيع المناصب لم يكن قاعدة عامة وهى تختلف من قاض لآخر ، وان وجد من القضاة من باع هذه المناصب الدينية وبرز هذا الأمر بوضوح فى القرن الثامن عشر حيث بدأ الضعف يدب فى أوصال هذا الجهاز المهم . غير أن من الجدير بالذكر أن اشراف القضاة على هذه المؤسسات أعطاهم طابعا من الانضباط فى القيام بوظائفها وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليها من قبل القضاة .

الاشراف على التعليم :

كان التعليم فى مصر فى العصر العثمانى يبدأ بالكتاب وهو المرحلة التمهيدية الأولى التى تشبه فى وقتنا الحاضر المدارس الابتدائية ، ثم بعد ذلك يتجه الطالب الى الأزهر الشريف أو أحد المساجد الكبرى فى الأقاليم مثل المسجد الأحمدي فى طنطا . وهذا

هو التعليم المالى فى ذلك الوقت أو ما يمكن أن يطلق عليه كليات
المساجد .

كذلك لم تكن الدولة تنفق على التعليم بل ينفق على ذلك من
ربيع الأوقاف المرصودة لها . فى نفس الوقت الذى يقوم فيه قاضى
العسكر بالإشراف على التعليم وعلى المدارس والكتاتيب وتعيين
مدرسيها وموظفيها . كما كان له دور كبير فى الإشراف على
المجاورين فى الأزهر والمساجد المختلفة فى القاهرة .

ويقوم القضاة بتعيين « عرفاء المكاتب » أو « مؤدبى الأطفال »
كما تطلق عليهم الوثائق لتعليم الأطفال فى الكتاتيب من ذلك تقرير
« السيد الشريف محمد العشماوى . . . فى وظيفة تأديب الأطفال
بالمكتب الذى علو السبيل بباب مستحفظان » (١١) وتقرير
« على بنى محمد لطفى فى وظيفة تأديب أطفال . . . بوقف المرحوم
خاير بك » (١٢) .

كما كان يقوم قاضى العسكر بتعيين المدرسين فى مدارس
القاهرة من ذلك « تقرير السيد الشريف مصطفى أحمد البنوفرى
الحنفى فى كامل تدريس فقه حنفى بمسجد المغفور له السلطان
حسن » (١٣) و « تقرير الشيخ محمد الأزهرى فى كامل وظيفة
التدريس وقراءة العلم والحديث بجامعة وضريح . . . اسماعيل
الأيمنالى » (١٤) .

وفى حالة سفر أحد هؤلاء المدرسين يقوم باستنابة من يراه
مناسبا للقيام بأعباء عمله حتى يعود اليه مرة أخرى وعليه أن يحدد
أمام القاضى المدة التى سيقضيها فى سفره ، وكذلك يقر قدرة من
استنابهم للقيام بالأعمال التدريسية التى أناهم فيها (١٥) ويقوم
قضاة العسكر بالإشراف على مرتبات المدرسين ويأمرون نظار
الأوقاف بصرفها وعدم التأخر فى دفعها (١٦) .

وكانت هذه المدارس تخضع للتفتيش من قبل القاضي وعندما يتبين له أن المبالغ المخصصة للعناية بهذه المدارس وتلاميذها قد صرفت في غير أغراضها فإن له الحق في أن يرغم القائمين على إدارتها على الامتثال لرغبة مؤسسيها . وينبغي أن يكون المدرس الموكول إليه أمر التدريس قادرا على القيام بمهام وظيفته وإذا ما رأى أنه أقل كفاءة مما يقتضيه العمل فباستطاعته أن يرغم القائم على أمر إدارة المدرسة على أن يختار مدرسا آخر أكفا منه (١٧) .

ووجد في المدارس في هذه الآونة وظيفة المعيد الذي كان يجلس بجانب الطلاب أثناء الدرس يستمع إليه من الشيخ ثم بعد انتهاء الشيخ يعيد المعيد ما غمض من الدرس على مسامح الطلبة حتى يكونوا أكثر فهما واستيعابا له ، ويقوم القضاة بتعيين المعيد في الدرس من ذلك « تقرير الشيخ سلطان المزاحي الشافعي في إعادة درس الشافعي » (١٨) و « تقرير الشيخ سراج الدين عمر المغربي في وظيفة إعادة تدريس الفقه المالكي » (١٩) :

وكانت توجد بالمدارس مكاتب بها كتب يستفيد بها الطلبة ويستعيرونها للانتفاع بها . ويقوم قاضي العسكر بالإشراف عليها لحفظها من الضياع وتعيين موظف مسئول عن خزن الكتب وحفظها وإعادتها للطلبة (٢٠) .

وللقضاة دور كبير في الإشراف على مجاوري الأزهر والمدارس الملحقة به . فهو الذي يعين موظفي الأروقة مثل شيخ الرواق فبعد أن يخلو هذا المنصب يقوم المجاورون برفع الأمر إلى قاضي العسكر الذي يقوم بتعيين شيخ الرواق (٢١) .

كما وجد بنظام الأروقة التقسيم الدقيق إلى نظام الخلوات والخزانات والطاقات ولا يسمح للمجاور بدخول الرواق والانتساب

اليه الا بعد الحصول على اذن وتذكرة من قاضى العسكر بسكنه وانضمامه الى الرواق وكذلك يقر بمقدار الخبز الذى يحصل عليه ، من ذلك » تقرير الشيخ محمد بن سليمان أبو حسن الشايبورى فى السكن والانتفاع بالخزانة الكائنة بحارة (٢٢) السادة الحنابلة بالجامع الأزهر « (٢٣) .

ونتيجة لكون المدرسة ملحقة بأحد المساجد فيقوم قاضى العسكر بتعيين الموظفين الدينيين بالمدرسة وذلك لأن المدرسة فى ذلك الوقت كانت مؤسسة اسلامية كاملة تضم الكتاب لتحفيظ الأطفال القرآن الكريم وتعليمهم أوليات القراءة والكتابة ويوجد بها السبيل لسقاية الناس والدواب والمسجد لاقامة الصلوات (٢٤) .

مما سبق يتضح الآتى :

١ - يقوم قاضى العسكر بالاشراف على التعليم والمؤسسات التعليمية فى القاهرة وتعيين موظفيها من مؤدبى الأطفال والمدرسين لتعليم الطلاب . ويقوم القضاة كذلك بالاشراف على قبض مرتباتهم وهو الذى يملك امر زيادة مرتباتهم .

٢ - خضعت المؤسسات التعليمية لمراقبة قضاة العسكر اذا كانوا يقومون بواجباتهم كما ينبغى وعزل من يتهاون منهم فى القيام بأعباء عمله ، كذلك الاشراف على المواد التى يدرسونها للطلاب وان كانوا لا يتدخلون فى اختيار منهج الدراسة .

٣ - يقوم قضاة العسكر بالاشراف على المجاورين فى الأزهر ولا يسمح للمجاور بالانتساب الى أحد الأروقة الا بعد

الاذن من قاضى العسكر له فى ذلك ومعرفة ما اذا كان هناك مكان شاغر فى الرواق أم لا ، وكذلك تخصيص مقدار الجراية الذى يحصل عليه المجاور .

٤ - كان تعيين شيخ الرواق وموظفى الأروقة المختلفين مثل النقيب وخازن الكتب وغيرهم من اختصاص قاضى العسكر وليس من اختصاص شيخ الأزهر - طول فترة الحكم العثمانى - وفى ذلك انتقاص لدور شيخ الأزهر وازدياد هيمنة قاضى العسكر عليهم وترتب على ذلك بالتالى حدوث العديد من علاقات المودة والصداقة بين المجاورين ومشايخ الأزهر وقضاة العسكر .

الإشراف على الطوائف الحرفية بالقاهرة :

شكل أصحاب كل حرفة طائفة خاصة بهم يتجمعون فيها - ففى أشبه بالنقابات المهنية فى الوقت الحاضر - وللطوائف قوانينها الخاصة بها ولا يسمح بالعمل فى نفس الحرفة الا بعد اجراء مراسم معينة أمام أعضاء الطائفة وبحضور شيخها . وشيخ الطائفة بمثابة عامل الوصل بين الطائفة والسلطات الحاكمة فى البلاد ، كما أن عليه الحفاظ على تقاليد الصنعة ومنع الغش والتدليس فيها .

وقد بلغ عدد الطوائف الحرفية فى مصر فى ذلك الوقت « اثنتين وسبعين طائفة » (٢٥) ويبدأ إشراف القضاة على الطوائف منذ بداية ترشيح وتولية شيخها أمام الشرع الشريف من ذلك ما ورد فى السجلات « قرر مولانا قاضى القضاة . . . الحاج نصر الدين بن نجا فى المشيخة على طائفة المبسطين بمصر المحروسة إبقاء له فى ذلك على عادته ومستقر قاعدته » (٢٦) .

وينص قرار تعيين شيخ الطائفة على « كمال استحقاقه وحسن سيرته وعفته واستقامته وأمانته ومعرفته بأحوال الطائفة وقوانينها » (٢٧) وكان العلماء يتدخلون في بعض الأحيان لترجيح كفة أحد المرشحين لمشيخة الطائفة بأن يشهدوا له بالأخلاق الحميدة وبالأهلية والأمانة المؤهلة لتوليده مشيخة الطائفة (٢٨) وفي حالة حصول أحد الأشخاص على براءة سلطانية بتوليده مشيخة إحدى الطوائف كان لا يسمح له بممارسة عمله إلا بعد اقرار القاضي له في ذلك (٢٩) .

وفي حالة ترشيح أعضاء الطائفة لأكثر من واحد لتولية مشيخة الطائفة يقوم القاضي باختبار الاثنين في مواد صناعة الطائفة لاختيار الأقدر في أمور صناعة الطائفة ثم يقره من ذلك « لما حضر لدي مولانا قاضي القضاة . . . جماعة من التجار بسوق العطر بالبحرين بسبب مشيخة سوقهم المذكور وبعضهم طلب محفوظ الرزينخي وبعضهم طلب إبراهيم بن الجمال . . . وأشرف الأمر على الاختلال فأجبر قاضي القضاة بعض مفردات من العطر الموضوع بدكاكين أهل السوق ووضع بين يديه في المجلس وعرضه على محفوظ وإبراهيم المذكورين بحضرة أهل السوق فلم يعرفه واحد منهما . . . وكان في المجلس من جملة تجار السوق المذكور الشيخ نور الدين علي ابن الشيخ نور الدين فسئل منه عن المفردات فذكرها فردا فردا ثم اختبره حضرة قاضي القضاة وامتنحه فيما يتعلق بالعطور والأعشاب فأحسن الجواب وثبت أنه أحرى وأحق فعند ذلك قرره حضرة قاضي القضاة ونصبه وأقره شيخا على تجار السوق » (٣٠) .

وبذلك فقد كان من حق قاضي العسكر اجراء الاختبارات المختلفة للمتقدمين لمشيخة الطائفة لاختيار الأكثر معرفة ودراية بأمور الصناعة وكذلك حرصا عليها من الانهيار وحتى يمكنه الاشراف.

على أعمال طائفته واحوال صناعته لمنع الغش والتدليس في أعمال الطائفة .

ومن حق القاضي أن يعزل شيخ الطائفة اذا ما صدر منه أمر مخالف لوظيفته أو ثبت أنه جاهل بأمور صناعته أو أنه لا يراعى أهل طائفته ويكلفهم ما لا طاقة لهم به من أحداث المظالم عليهم (٣١) كما أننا نجد أن سلطة الطائفة في عقاب أفرادها الذين يخرجون على قواعد الطائفة المقررة . كانت مقيدة بسلطة القاضي فلا بد من رفع الأمر الى القاضي قبل اتخاذ قرار عقابه الذي يبدو أنه كان من حقه (٣٢) .

ويقوم قاضي العسكر بتجديد مشيخة شيخ الطائفة سنويا ما دام يمشى بين طائفته بالعدل ويراعى احوالها ، وما دام أعضاؤها راضين به شيخا عليهم (٣٣) ويأمر قضاة العسكر قضاة أحياء القاهرة بالإشراف على الطوائف الموجودة في أحيائهم كذلك يأمرهم بالإشراف على أعمالهم مثل الأمر الموجه اليهم بالإشراف على الخبازين الموجودين بأحيائهم حتى يكون الخبز موجودا باستمرار وإن حدث اختلال في ذلك فيقع العبء على قضاة الأخطاط (٣٤) .

وامتد اشرف القضاة على الطوائف الى الاشراف على أسعار وتحديداتها تحديدا دقيقا وارسالها الى قضاة الأخطاط للإشراف عليها كل في محلة الإلدى توجد به محكمته ، وإن كان هذا يبدو تعديا على أعمال المحتسب الذى لا يمر الا مرة في اليوم كذلك كان بعض قضاة الأخطاط يصاحبون المحتسب في جولاته .

ويقوم قاضي العسكر بتحديد أسعار البضائع التى تباع في القاهرة مثل الدقيق والخبز وغيرها من البضائع (٣٥) وفي حالة حدوث أزمة في بعض البضائع يقوم القاضي نفسه بالإشراف على

بيعها حتى لا يزداد سعرها ويؤدي ذلك الى أزمة تضر بالناس ،
من ذلك عندما حدثت أزمة في الصابون في عهد بيرم باشا في عام
(١٠٣٥ هـ - ١٦٢٥ م ، ١٠٣٨ هـ - ١٦٢٨ م) فعند ذلك قرر
قاضي العسكر عدم بيع الصابون الا تحت قصره وبورقة منه
شخصيا (٣٦) .

مما سبق يتضح الآتى :

١ - يقوم قاضى العسكر بالاشراف الكامل على الطوائف
الحرفية الموجودة فى القاهرة من تعيين مشايخها وكذلك
عزلهم اذا ما حدث منهم امر مخالف لمقتضيات عملهم
وللشروط التى اخذها عليهم عند توليهم مشيخة
الطائفة .

٢ - كان من حق قاضى العسكر القيام باختبار المتقدمين
لمشيخة الطائفة فى مواد صناعتهم ، حتى يرى ان كان
يستحق ذلك أو لا . وحتى يعين فى هذا المنصب من هو
أحق بل أكثر دراية بأمور الصناعة حفظا لها
من الغش

٣ - فرض قاضى العسكر رقابته الصارمة على الطوائف
الحرفية الموجودة فى القاهرة حتى لا تخرج عن مقتضيات
حرفهم . وادى هذا بالتالى الى قلة أعمال الغش فى
الصناعة خوفا من العقاب الصارم المفروض عليهم من
جاء مراقبة قاضى العسكر .

٤ - كانت سلطة شيخ الطائفة فى معاقبة أفراد الطائفة مقيدة
بسلطة القاضى فكما يبدو من الوثائق أنه لم يكن

من حق شيخ الطائفة أن يعاقب أحد أفرادها إلا بعد عرض الأمر على القاضي واتخاذ ما يراه القاضي من عقاب سواء بالتعزير أو بغيره من طرق العقاب .

٥ - اشراف قضاة الأخطاط في القاهرة على الحرفيين الموجودين في أحيائهم ولاسيما الذين تتصل أعمالهم مباشرة بالناس مثل الخبازين . وهذه السلطة مستمدة من أوامر قاضي العسكر لهم ، وإن لم يكن من حقهم تعيين مشايخ الطوائف أو عزلهم . فالسلطة التي حصلوا عليها في هذا المجال مقيدة بالأمر الصادر اليهم .

الاشراف على الموظفين :

اختص قضاة العسكر بتعيين الموظفين في القاهرة والاشراف عليهم في أعمالهم وحل منازعاتهم الوظيفية .

من ذلك « قرر مولانا شيخ الاسلام . . . شرف الدين محمد بن المرحوم الشيخ أبو زيني القباني زيد نفعة في كامل وظيفة الوزن بالقباني بوكالة المرحوم عباس أغا بخط الجمالية بمصر المحمية » (٣٧) و « قرر مولانا شيخ الاسلام . . . عبد الرازق بن الشيخ عبد الجواد الوقار الجرابي في وظيفة الجراحة بالبيمارستان المنصوري بمعلوم قدره في كل يوم نصف » (٣٨) .

بذلك يتضح أن قضاة العسكر كانوا يعينون الموظفين في مختلف المجالات في القاهرة سواء الأمناء على الغلال في موانئ القاهرة « بولاق ومصر القديمة » وكذلك تعيين الجراحين في البيمارستان ، وموظفي الوزن بالقباني وأعطى اشراف القضاة عليهم

نوعاً من الرقابة الشديدة على أعمال هؤلاء الموظفين وبالتالي أدى الى تقليل الخطأ في أعمالهم .

وكان أى من الموظفين لا يمكنه السفر خارج البلاد من ذلك الاشراف على الشئون السلطانية والكشف عما فيها من الغلال وكميتها وكذلك اذا كانت مخلوطة بغيرها من المواد مثل التبغ ، واذا حدث يقوم بالتحقيق فى سبب وجود ذلك (٣٩) .

وكان أى من الموظفين لا يمكنه السفر خارج البلاد حتى ولو لأداء فريضة الحج إلا بعد الاذن فى ذلك من قاضى العسكر . وفى حالة الموافقة على ذلك يقوم أمام قاضى العسكر باستنابة من يقوم عنه بوظائفه بعد الاقرار على قدرته على القيام بوظائفه ويقر بالمدة التى سيقضيها فى سفره (٤٠) .

وكان من حق قضاة العسكر عزل الموظفين الذين يقومون بالإخلال بواجبات ووظائفهم المقررة مثل عزل « الشيخ على الواطى من وظيفة الوزن بالقبان لكونه حادثاً فى الوظيفة المذكورة وصدر منه الغش والخيانة » (٤١) وكان القضاة يتلقون الشكاوى من الناس بخصوص الموظفين الذين يخرجون عن حدود ووظائفهم فيقومون بالتحقيق فى أسباب الشكاوى ومعاقبة الموظفين اذا ثبت نعتهم (٤٢) .

يتضح من ذلك الآتى :

١ - تمتع قاضى العسكر بسلطة تعيين الموظفين فى مختلف المجالات فى القاهرة والتأكد من قدرتهم على القيام بأعباء الوظيفة واهليتهم لذلك .

٢ - من حق قاضى العسكر القيام بعزل أى من الموظفين الذين يخرجون عن مقتضيات وظائفهم لأى سبب من

الأسباب ويتلقى شكاوى الناس ويعمل على التحقيق فيها والتأكد من مدى صحتها .

٣ - نتج عن اشراف القضاة على الموظفين قيامه بالفصل في قضاياهم الوظيفية ويشبه هذا في وقتنا الحاضر القضاء الادارى .

٤ - لا يحق لأى موظف أن يسافر خارج البلاد الا بعد الاذن له في ذلك من قاضى العسكر .

ثانيا - الاختصاصات الادارية لقضاة الشرع في الأقاليم

(١) الاشراف على أعمال الري والزراعة :

منحت لقضاة الأقاليم اختصاصات ادارية واسعة في مجال الزراعة فقد حدد قانون نامة في المادة ٣١ « أنه بعد رى الأراضي بكاملها ، تسلم التقاوى للكشاف وشيوخ العربان ويقوم القضاة والأمناء بتوزيعها على الفلاحين بمحضر كى يتمكنوا من تخضير الأطنان السلطانية كاملة وبعد ذلك يأخذ أحد القضاة والأمناء التقاوى كاملة والغلات على البيادر ويقومون بتحرير محضر عن جبايتها ثم يودعونها شون الخاصة » (٤٣) :

اضافة لذلك فقد وقع على عاتق القضاة الاهتمام بالرى والاشراف على الجسور وذلك بتكليف من الباشا العثمانى من ذلك المرسوم الذى أصدره الوزير « داود باشا » الى الفاضى باقليم المنوفية يطلب فيه منه « المرور على الجسور السلطانية والبلدية بالاقليم وتحرير كل جسر غرض وعمق وطول وما يخصل به النفع في جرفه . الذى عادة جرفه على الجرافة (٤٤) السلطانية والذى

جرفه على اهالى النواحي • ومقدار ما يصرف على الجسر السلطاني وما تحت كل جسر من البلاد • وكذلك هل المصلحة العامة والنفع في تساوى أهل الناحية في الجرف أم لا ؟ وكتابة كل جسر على حدته ••• وتبين ما في الأقاليم من الجسور التي تركت بغير جرف حتى انسدت وعميت والسبب الموجب لتركها بغير جرف ومدة ذلك وهل اذا عمرت هذه الجسور يعود نفعها ؟ « (٤٥) •

وبناء على هذا التكليف يقوم قاضى الاقليم بئدب نائبه وبعض شهود مجلسه للمرور على الجسور البلدية والسلطانية وعلى البلاد التابعة لاقليمه للاشراف على جرف الجسور جرفا يمنع المياه العالية • وذلك بالاستعانة بالخولة (٤٦) والجرافة السلطانية • وكذلك تكليف مشايخ النواحي بالحفاظ عليها وحراستها الى حين تمام الرى (٤٧) •

وفي حالة عدم جرف الجسور من مدة طويلة يتضرر الناس الى القاضى من أن ذلك يؤدى الى وجود خلل في الناحية وتشرق الاراضى الزراعية ، ويطلبون جرفه لأن في الجرف مصلحة للزراعة بالناحية كلها (٤٨). كما يقوم القضاة أحيانا في أثناء مرورهم على الجسور للاشراف عليها بالتوصية ببناء قناطر في بعض الأماكن على الجسور لفائدة الزراعة أيضا (٤٩) •

وبعد اتمام عمليات الجرف يقوم حاكم الولاية أمام القاضى بالاشهاد على نفسه أنه اجتهد وبذل الهمّة في جرف الجسور والخلجان وأنه سد المقاطع وكساها كسوة جديدة حتى صارت على أحسن حال • وفي هذه الحالة يلتمس حاكم الولاية من القاضى القيام بمعاينة ذلك بنفسه • فيقوم بذلك مصطحبا معه عددا من الخولة المختصين بهذه الأمور وبعد الكشف على ذلك يقوم بكتابة حجة تبعا لما هو موجود (٥٠) •

كما يقوم القاضى فى أثناء المعاينة بأشهاد أرباب الادراك: المسئولين عن الجرف بأنهم يحافظون على أدركهم بأنفسهم أو من يستعينون به الى حين تمام الرى وكمال المنفعة (٥١) وفى حالة وجود خلل بهذه الجسور يقوم بتوضيح ذلك والكشف عليه ومعرفة السبب فيه وكذلك حدوده ، ويتم الكشف على ذلك بحضور شيخ الناحية والخولة المختصين (٥٢) .

وعند وصول الموظف المسئول عن الرى الى الاقليم كان يحمل معه مرسوما الى القاضى من الديوان. يطلب منه تقديم المساعدة اللازمة له فى أعمال الرى المنوطة به ومساعدته فى تأجير المواشى اللازمة لهذه الأعمال وعدم التقصير حتى لا يقع عذر التعطيل على عاتق القضاة (٥٣) .

كما كانت تصدر الأوامر الى القضاة بالإشراف على قياس الجسور والترع ومطابقة مساحتها ، فعند قياس ترعة الشوكة المأخوذة من طين ناحية قرطسا وكنيسة الغيط بالبحيرة وجدت مساحة التربة تقدر بستة وعشرين فداناً وثلاث فدان ونصف قيراط عن كل فدان ثلثمائة قصبة حكم الأمر بذلك (٥٤) .

وعند قيام القضاة أو من ينيبونهم عنهم بالمرور على الترع والجسور كان يتم تحديد مساحة الجسر وموقعه وطوله وعمقه وعرضه ، فى نفس الوقت تحديد ما اذا كان هذا الجسر بلدياً أو سلطانياً ، وتحديد أماكن رى الناحية (٥٥) .

وفى حالات القرى التى تفرض عليها المظالم والضرائب الخارجة ويشتكى سكانها الى الديوان ففى هذه الحالة يرسل الديوان الى قاضى الاقليم بقراره برفع المظالم عن القرية وتسجيل ذلك فى سجلات المحكمة والأمر بالمناداة بذلك فى القرية مثلما حدث عندما رفعت المظالم الموجودة على قرية « لسة الطاهرية »

بالبحيرة (٥٦) وكذلك قرية « كفر المعصرة » وما عليها من المظالم
وهى بالبحيرة أيضا (٥٧) .

وتصدر الأوامر الى قضاة الأقاليم بالفحص عن الفلاحين
الهاربين من أقاليمهم أو ما تطلق عليه الوثائق « المتسحبين » الى
أقاليم أخرى هربا مما عليهم من ضرائب والتزامات مما يؤدي الى
تعطل أعمال الزراعة وبالتالي شكوى الملتزمين من ذلك . ويتم
إرسال كشف بأسماء « المتسحبين » من البلاد المختلفة الى القضاة .
وفي حالة العثور على أحدهم يتم سؤاله أمام القاضي اذا كان قد مر
على تسحبه أكثر من عشر سنوات بشهادة شهود يترك ولو أقل
من ذلك يعاد مرة أخرى (٥٨) .

يتضح من ذلك الآتى :

١ - تمتع قضاة الأقاليم باختصاصات الاشراف على الأراضي
الزراعية في الأقاليم التى تتبعهم ، تبدأ من توزيع
التقاوى حتى الاشراف على الرى والجسور التابعة
لهم مما يؤدي الى اضعاف مزيد من الجدية على هذه
الأعمال .

٢ - كان حاكم الاقليم مسئولاً عن أعماله أمام قاضى الاقليم .
فبعد أن يتم جرف الجسور كان عليه أن يشهد على
نفسه أمام القاضي أنه أتم أعماله على خير وجه ، وعلى
القاضى أن يقوم بالمرور عليها للتأكد من ذلك بنفسه
وأن يعطى لحاكم الاقليم حجة بذلك .

٣ - يفسر لنا اشراف القضاة على الرى والزراعة تلك
الرسوم التى كانوا يحصلون عليها من مال
الكشوفية (٥٩) على الأراضي الزراعية فى نظير ما يقومون
به من أعمال اشرافية فى هذا المجال .

(ب) الاشراف على الجمارك :

منع قانون نامة لقاضى الثغر الحق فى مكافحة التهرب الجمركى من الجمارك والاشراف عليها والقيام بالعديد من الواجبات فى الجمارك فتذكر المادة ٢٧ « هذا وقد يتصاحب بعض جنود السباهى أو أحد من اشراف الحجاج أو الأكابر مع من يلوذ بهم من التجار عند وصول سفينة أو اقلعها فيخلصون كل من بالسفينة من رسوم الجمارك ولا يأخذون منهم شيئا أو يساعدون على تقييم أمتعتهم بأبخس الأثمان ، فيدفعون رسوما زهيدة ، ويلحق الضرر والخسارة نتيجة لذلك بالأموال السلطانية . وعلى القاضى وأمين الجمارك أن يتحققا مما يقوله (التجار) عن بعض العبيد السود من الأسرى من أنهم من خدامهم تحاشيا لدفع رسوم عليهم (٦٠) .

واضافة الى منع التهرب الجمركى الذى تمتع به القاضى . فقد كان يسجل فى سجلاته الوارد الى الجمارك من كافة البضائع وكذلك البضائع المصدرة من الميناء ويأخذ على قابودان السفينة التعهدات اللازمة بأن يسلم البضائع الى اصحابها فى موانئ الشام والبلدان الأخرى كما لابد من تفتيش السفن بوجود قاضى الميناء ويسجل ما بها من بضائع وما يستحق عليها من رسوم جمركية (٦١) .

ومن حق قاضى الميناء التدخل فى كل ما يخص الأموال السلطانية التى تحصل لجانب الميرى وتصدر اليه الأوامر بذلك من الديوان العالى بالقاهرة وعليه أيضا أن يقوم بإحصاء كافة المراكب الواردة الى الميناء والأموال المحصلة منها وعليه أيضا يقع عبء التفتيش الفجائى على دفاتر مباشرة الجمارك ومقارنة ما سجلوه فى دفاترهم بما سجله هو فى سجلاته (٦٢) .

ويقوم القضاة كل عام بإحصاء المراكب والقوارب التي تعمل بالنيل سواء في الصيد أو في النقل . وأسماء العاملين بها . وكذلك أسماء الضامنين لهم لأنه لا بد من وجود ضامن لكل ريس مركب حتى يلجأ إليه وقت الحاجة (٦٣) .

وفي حالة غرق إحدى السفن يقوم قاضي الثغر بالتحقيق في سبب غرقها والاشراف على استخراج ما بها من بضائع وتسجيل ذلك في سجلاته حتى يعطى لكل ذي حق حقه (٦٤) .

وعند تعيين أمين الجمرك لا يسمح له بممارسة عمله إلا بعد اقرار تعيينه من جانب قاضي الثغر (٦٥) وفي حالة قدوم قناصل الدول الأجنبية يشارك قضاة الموانئ في استقبالهم عند وصولهم الى الميناء . كما أنه في حالة وصول أوامر من الديوان العالي في القاهرة الى القناصل في الثغر تصل أولا الى القاضي الذي يقوم بإبلاغها الى القناصل (٦٦) .

وقد امتدت سلطات قاضي الثغر من الاشراف على الجمرك الى الاشراف على القلاع الموجودة بالثغر وما بها من مدافع وآلات حربية وما يحتاج منها الى تعمیر واصلاح ، وكذلك الكشف الدوري على ذلك ومقدار ما تحتاج اليه من أموال للانفاق على تعمیرها ، وكذلك الاشراف على مرتبات الجند المحافظين بالقلمة والاقرار بتسلمهم رواتبهم (٦٧) .

ولكن في القرن الثامن عشر ونتيجة سيطرة البكوات المماليك على مقاليد الأمور في البلاد فقد القضاة في الثغور مكانتهم كمنصبي اشراف على الجمارك كما يظهر من نصوص بعض المعاهدات .

ففي معاهدة تروجية (٦٨) مراد المعقودة في ١٧٨٥ م . « انه ليس لقائد السويس أو لأي موظف آخر حق في تفتيش البضائع

وحق التفتيش محصور بالموظفين الذين يرسلهم باشا القاهرة
أو قادة القاهرة لهذا الغرض ، ولهؤلاء أن يحصوا الطرود ويختتموها
بختامهم الخاص ويضعوا كشفا بها يرسلونه الى القاهرة وحال
وصول الطرود الى القاهرة ودخولها الى مخازن التجار الفرنسيين
نقض أختامها بحضور من يمثلنا ويمثل الباشا وتفتح وتستوفي
الرسوم الجمركية المحددة فيما بعد (٦٩) .

يتضح مما سبق الآتى :

١ - نيط بقضاة النغور الاشراف على الجمارك ومنع التهريب
الجمركى ومراجعة دفاتر المباشرين للتأكد من عدم
مخالفتها للواقع وذلك حماية للأموال السلطانية من
الضياع .

٢ - كان قاضى النغر يحضر عمليات تفتيش السفن على
الأقل فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كما كان
يحضر استقبال القناصل العاملين بالثغرة وعند وصول
قرارات ادارية خاصة بهم من الديوان العالى كانت
ترسل الى قاضى النغر أولا ثم يرسلها الى القناصل
بعد ذلك .

٣ - يقوم قابودانات السفن المارة بالموانئ المصرية بتسجيل
شحناتهم بشبجلات القاضى الذى يأخذ عليهم اقرارات
بتوصيل هذه البضائع الى ذويها . كما يأخذ عليهم
اقرارات مماثلة فى حالة شحنهم شحنات من الموانئ
المصرية الى الموانئ الأخرى .

٤ - يقوم القضاة بالاشراف على العاملين بالمراكب النيلية .
فكذلك وبجوب وجودة هامين لهم حتى يمكن اللجوء اليهم

وقت الحاجة أو عند حدوث أى حادثة تقتضى مساءلة
رئيس المركب .

٥ - فقد قضاة الشغور الكثير من سلطاتهم الاشرافية على
الجمارك فى القرن الثامن عشر . وهو ما يبدو من
المعاهدات المعقودة بين الأمراء المماليك وممثلى الدول
الدول الأوروبية فى ذلك الوقت .

(ج) الاشراف على الطوائف الحرفية :

أشرف قضاة الأقاليم اشرافا واسعا على الطوائف الحرفية فى
أقاليمهم غير أن مما يجدر ملاحظته أن طوائف الأقاليم كانت معزولة
عن الطوائف فى الأقاليم الأخرى ، وفى القاهرة أيضا . ففى كل اقليم
طائفة مستقلة بذاتها فى كافة أمورها ولكن وجدت بعض الطوائف
فى الأقاليم المرتبطة بالقاهرة مثل طائفة « الجبجية » (٧٠) وما يتبعها
وشيخها فى القاهرة هو الذى يعين وكلاء عنه فى طوائف الأقاليم .

وكما يبدو من الوثائق يبدأ اشراف القضاة على الطوائف
منذ تعيين شيخ الطائفة أمام القاضى ولكننا نلاحظ أن هناك طوائف
كانت تابعة للشرع الشريف ، وهذه هى التى فوض تقرير أمر
شيوخها الى القاضى .

ومن أمثلة ذلك ما تمدنا به الوثائق « قرر الحاكم الشرعى . .
الاستى صفر ابن المرحوم شاكى جاويش الخطاب بالثغر شيوخا على
طائفة الخياطين بالثغر لينظر فى مصالحهم بالعدالة والانصاف من
غير حيف ولا اجحاف ويضبط عليهم صناعتهم ضبطا شافيا . . .
وذلك لأهليته وكمال استحقاقه لذلك ولرضا أفراد طائفته به » (٧١) .

وكان قرار التعيين ينص على تعيين شيخ الطائفة « لرضا
أفراد طائفته وأهليته ودرايته ومعرفته وكمال استحقاقه لذلك وأن

أهل طائفته راضون به وشاكرون من حسن صنع معروفه
معهم «(٧٢)» .

في نفس الوقت يشترط القاضي على شيخ الطائفة عدم احداث
مظلمة ولا احداث حادثة او فعل مخالف للشرع الشريف وأن يكف
الأذى عن أبناء طائفته . وأن كل من ورد من البلاد لا يمارس
الحرفة الا بعد الاذن له من شيخها (٧٣) .

غير أن الوثائق تمدنا أن الطائفة في أحيان كثيرة تكون على
مستوى الاقليم . وفي أحيان أخرى تكون على مستوى مدينة واحدة
من الاقليم . وبهذا يكون هناك انفصال ما بين الطائفة في المدينة
بتكوينها الخاص بها ، ونفس الطائفة في المدن الأخرى التابعة
لنفس الاقليم .

وإذا ما بدر من شيخ الطائفة أمر خارج عن تقاليد صناعته
او فقد شرط من الشروط التي وضعها عليه قاضي الاقليم يقوم
القاضي على الفور بعزله من ذلك « عزل عمر بن شمس المعروف بابن
الشاعر شيخ جماعة النشارين بالثغر من مشيخة الطائفة وذلك
لخيانته وقطعه الأشجار من بساتين الثغر بغير معرفة
أصحابها «(٧٤)» .

أما في حالة الطوائف التي تتبع طائفتها في القاهرة مثل طائفة
الجبجبية فقد كان شيخ الطائفة يعين وكبلا عنه لادارة أمور الطائفة
في الاقليم ويعطيه تفويضا بممارسة كافة سلطاته على من يتبعه
من صناع ويقوم القاضي في هذه الحالة باقرار ذلك التعيين ويطلب
من أفراد الطائفة عدم معارضته ومساعدته في القيام بواجباته (٧٥) .

ولم تقف سلطات قاضي الاقليم عند حد تعيين مشايخ الطوائف
والاشراف عليهم بل امتدت سلطاته الى الاشراف على الأسواق
والأسعار ومراقبة من يخالف من التجار والصناع (٧٦) .

وعندما اشتكى الناس في ثغر دمياط من غلاء أسعار البطيخ والتحريج على بيعه . جمع القاضي التجار وحدد الأسعار وأمرهم بعدم احتكاره . ولا يبيعه بزيادة عن الأسعار التي حددت له (٧٧) في نفس الوقت عمل القاضي على حماية الطوائف من تدخل العسكريين في أمورهم وحصولهم على اتاوات منهم (٧٨) .

كذلك فقد عمل القضاة على الاشراف على الطوائف الحرفية من ناحية عدم السماح لهم بالغش في صناعتهم والتدليس فيها من ذلك الأمر الصادر من الحاكم الشرعي بثغر دمياط لطائفة الصاغة « بعدم خلط الذهب والفضة وبيعه للمسلمين بغير ضرر ولا اجحاف وكل من عارض ذلك عوقب بأشد العقاب » (٧٩) .

ما سبق يتضح الآتي :

١ - فرض القضاة رقابة شديدة الصرامة على الطوائف الحرفية أدت الى العمل على تجسين انتاجها ومنع الغش والتدليس في الصناعة ومنع التجائهم الى العسكريين وركونهم الى حمايتهم ، وبالتالي ارتكاب الأخطاء العديدة وبذلك فقد قدمت هذه الرقابة فائدة كبيرة للناس وللصناعة في آن واحد .

٢ - يقوم القضاة بتعيين مشايخ الطوائف الحرفية وعزلهم اذا ما بدر منهم أى عمل مخالف للشروط التي اتخذت عليهم عند توليهم مشيخة الطائفة لاحداث مظلمة على اعضاء الطائفة .

٣ - كانت الطوائف الحرفية ، كما هو ثابت من الوثائق ، تضم بين اعضائها المسلمين وأهل الذمة بدون تفريق بينهما . ويقوم القاضي بالاشراف عليهم جميعا .

أشراف القضاة على موظفي الأقليم :

منح القاضي اختصاصات واسعة في الاشراف على موظفي الاقليم ، ولم يكن يسمح للموظفين بممارسة أعمالهم الا بعد اقرار القاضي لهم في وظائفهم . فعلى سبيل المثال يذكر المؤرخ ابن أبي السرور البكري « أن شخصا أبرز من بعد رجوعه من الشام حكما شرعيا من السردار الأعظم بمنصب دودارية الغربية ودفع اليه حكما شريفا بذلك خطابا للحاكم الشرعي بها . فلما ورد الداوادر المذكور بالحكم المذكور قرىء بالمحكمة الكبرى بالمحلة (٨٠) » .

كما ورد خطاب من مراد بك و ابراهيم بك الى الحاكم الشرعي بشفر الاسكندرية قائلا « اقضى قضاة الاسلام نعمات افتدى قاضي الشرع الشريف والامير عبد الله جوريحي سردار مستحفظات ... اعزهم الله امين بعد السلام لا يخفاهم أن الواصل الى عندكم الامر مصطفى اغات الخوالة تابع حضرة اخينا ميراللو قائم مقام مصر سابقا وبيده فرمان شريف من حضرة مولانا الوزير ... عن واجب سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٥٥ م والحال عند حضوره الى عندكم تجروه على حكم الخوال السابق وتكونوا انتم واياه حال واحد في كامل الأمور كلها » (٨١) .

ويأتى الى القاضي مراسيم تعيين الموظفين الآخرين مثل امين الاحتساب وسردار مستحفظات امن الجسوالى وغفنىرو الادراك (٨٢) .

ويقوم القاضي بالاشراف على الموظفين في الاقليم وكيفية ممارستهم لأعمالهم ويعزل منهم من يستحق العزل اذا خرج عن مقتضيات وظيفته (٨٣) في نفس الوقت الذي يشرف فيه القاضي على قبض الموظفين لمرتباتهم وتحديد عوايدهم (٨٤) .

وبعد اتمام عمل الموظفين وقبل انصرافهم عائدين الى القاهرة لابد ان يقوموا بالاشهاد على انفسهم امام القاضى انهم قد مارسوا وظيفتهم بأمانة شديدة وانهم حافظوا على البلاد واقاموا العدل بين الناس واهتموا بأمور البلاد(٨٥) .

(د) الاشراف على الحياة الدينية والتعليم :

لم تكن الدولة تنفق على المؤسسات الدينية والعلمية فى البلاد على أساس أنه لم يكن داخلا فى فلسفة الدولة فى ذلك الوقت الاهتمام بهذه الأمور وتركها لرعاية الأوقاف التى ترصد على وجوه البر والخير ومنها هذه المؤسسات الدينية والعلمية .

ويقوم القضاة بتعيين الموظفين فى هذه المؤسسات وكذلك الاشراف عليهم وعزلهم اذا اقتضى الأمر ذلك فى حالة خروجهم عن مقتضيات وظائفهم ، ولم يخرج الاشراف على هذه المؤسسات عن نطاق اختصاص القضاة طوال فترات الحكم العثمانى لمصر .

وكان الاشراف على الأمور الدينية من أهم اختصاصات القضاة فى هذه الآونة ومن القضاة من أضاف الى القابه لقب « الناظر فى الأحكام الشرعية والأهوال الدينية » (٨٦) .

ويقوم القاضى بتعيين موظفى المساجد المسئولين عن الخطابة والامامة مثل تعيين « الشيخ يوسف . . . فى وظيفة الخطابة كاملة وخطبتي العيدين الفطر والأضحى والأذان والتبليغ والفرش والوقود بجامع المخطبة بناحية محلة أحمد . . . وذلك لأهليته وفضيلته » (٨٧) .

ويقوم القاضى بتعيين قراء القرآن الكريم فى المساجد والزوايا والمقابر وذلك بالمرتب المحدد لهم فى استمارات الوقف وللقاضى أن يزيد فى مرتباتهم حسبما يرى ويحدد لهم مواعيد القراءة وما يرتبط بها من أعمال (٨٨) .

ويقوم القاضى بتعيين المؤذنين مثل تعيين « الشمسى محمد بن المرحوم ولى الدين الكربونى فى نوبة أذان بجامع الدكوى وجامع البحر بثغر دمياط بمعلوم قدره فى كل شهر من شهور الأهلة من الفلوس النحاس عشرة أنصاف » (٨٩) .

ويعين القاضى النظار على الأضرحة لجمع النذور وتعمير الأضرحة والتقيد بخدمتها (٩٠) وتنص قرارات تعيين الموظفين الدينيين على « أهليته واستحقاقه وعفته وأن ذلك وضع الشيء فى محله » (٩١) .

فى نفس الوقت الذى يقوم فيه القاضى بالنظر فى مرتبات الموظفين وإن كان بكفيتهم أم لا . ويتلقى شكواهم حول ذلك . ومن حق القاضى زيادة المرتبات إن رأى ذلك (٩٢) .

ويقوم القاضى بتعيين موظفى المؤسسات الدينية من الفراشين والوقادين والمؤذنين (٩٣) ويقوم القضاة بالكشف الدورى على المؤسسات الدينية وما تحتاج إليه من عمارة وغيرها حتى لا تتعطل عن القيام بمهامها (٩٤) وفى حالة ثبوت تدهورها واحتياجها للعمارة يأذن القاضى لناظرها بعمارتها والتقيد بذلك وعدم المخالفة ، وإقامة الشعائر بها (٩٥) .

أما فى أمور التعليم فيقوم القاضى بتعيين موظفى الكتاتيب ويطلق عليهم « مؤدبو الأطفال » لتعليم الأطفال ، من ذلك « تعيين الشيخ عبد الخالق بن سلامة الحساوى من أهالى ناحية محلة داود بولاية البحيرة فى وظيفة تأديب الأطفال بجامع الخطبة » (٩٦) .

ومن ذلك أيضا تعيين « الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ محمد وولدى عمه هما عبد المتعال ومحمود بالتفاضل بينهم فى وظيفة قراءة الأطفال بالمكتب » (٩٧) .

ويقوم القاضي بتعيين المدرسين في المدارس المختلفة « قرر قاضي
القضاة . . . الشيخ الامام . . . بدر الدين حسن بن مولانا الشيخ
زين الدين يوسف في وظيفة التدريس في العلم الشريف بالمدرسة . . .
المعروفة بالمسلمية الكائنة بثغر دمياط . . . لأهليته وفضيلته
واستحقاقه لذلك » (٩٨) .

ويقوم القاضي بتعيين الفراشين المسؤولين عن نظافة المدارس
والبوابين والوقادين وهو المسؤول عن تعيين النظار على أوقافها
للاهتمام بها وعدم توقف ريعها (٩٩) .

ويقوم القضاة بالاشراف على مباني المدارس وما تحتاج اليه
من عمارة حتى لا تتوقف عن أداء مهمتها في التعليم . وفي حالة
تهدمها يسمح لناظرها بالتعمير من مال الوقف المرصود عليه أو أن
يستدين على ذمة الوقف لتعميرها (١٠٠) .

مما سبق يتضح الآتي :

— يقوم القضاة في الأقاليم بالاشراف الكامل على العملية
التعليمية منذ المرحلة الأولى وهي الكتاب حتى يتم الطالب
دراسته كما امتد هذا الاشراف الى مباني المدارس نفسها
من حيث تعميرها والاهتمام بها .

— من حق القضاة عزل المدرسين الذين يثبت عليهم عدم
اهتمامهم بالدرس أو اهمالهم في أداء واجبهم .

— اشرف القضاة في الأقاليم على المؤسسات الدينية من
مساجد ومقامات وغيرها ، وتعين موظفيها ونظارها
ومحاسبتهم عما آل اليها من دخل وما أنفق . كذلك فقد
كانوا قوة رقابية على أداء هذه المؤسسات مما جعلها
تقوم بأداء وظيفتها التي وجدت من أجلها .

ثانيا : الدور السياسي للقضاة

- (أ) تمهيد : الحياة السياسية في مصر •
- (ب) دور القضاة في الوساطة السياسية •
- (ج) موقف القضاة من فتنة السباهية •
- (د) موقف القضاة من فتنة أفرنج أحمد •

الدور السياسى للقضاة

بعد الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧ م على يد السلطان سليم الأول عمل على الاحتفاظ ببقية القوى المملوكية وعدم القضاء المطلق عليهم وذلك للاستفادة منهم اداريا فى حكم البلاد ، وذلك لما لهم من خبرة فى هذا المجال ، وكذلك لجعلهم قوة عسكرية مساعدة لقوة الباشا العثمانى فى مصر وبالتالى الاستفادة منهم عسكريا فى القضاء على تمردات البدو فى مصر بحكم خبرتهم فى هذا المجال .

وقبل مغادرة السلطان سليم لمصر اتخذ بعض التدابير ، منها أنه عين خاير بك الأمير المملوكى الذى ساعد العثمانيين ضد أبناء جلدته المماليك حاكما على مصر فى يوم الاثنين ١٣ شعبان ٩٢٣ هـ ٣١ أغسطس ١٥١٧ م لقد أراد السلطان سليم أن يضمن ولاء مصر للحكم العثمانى ، لذا فقد ترك فيها حامية عثمانية تحت امرة بعض قواده ، وشكل مجلسا من أمرائه لمعاونة خاير بك فى ادارة البلاد حتى يضمن بقاء السيادة العثمانية على البلاد(١٠١) .

وبعد خروج السلطان سليم من مصر ، أعطى خاير بك الأمان للمماليك الهاربين وبعد ظهورهم أحسن اليهم ونادى عليهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزىي بزي المماليك لا العثمانيين كما أنه أنفق عليهم الجامكية(١٠٢) كما كانوا فى العصر المملوكى(١٠٣) .

بل أن خاير بك استعان بالمماليك في قمع الانكشارية والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإرسالهم من مصر الى الأناضول وتم إرسالهم بالفعل واستخدم المماليك في مصر لموازنة الانكشارية والسباهية وكثيرا ما كانت تقوم المنافسات والفتن بين الفريقين (١٠٤) .

وانضم المماليك الى الحامية العثمانية فكون العثمانيون « أوجاق الجراكسة » من المماليك الذين أظهروا خضوعا للسيطرة العثمانية وعملوا في خدمتها منذ بداية الفتح العثماني . وكان هذا الأوجاق من أوجاقات السباهية الذين عملوا في الريف . كما أن المماليك كانوا عصب أوجاق المتفرقة الذي كونه العثمانيون في عام ١٥٥٤ م وكان هذا الأوجاق يقوم بحراسة الباشا العثماني في مصر (١٠٥) .

ولكن لم يكن المماليك جميعا موالين للحكم العثماني في مصر . فقد كانوا فريقين : فريقا أعلن ولاءه للعثمانيين ولم يحاولوا الانتقام من الحكم العثماني وهؤلاء تولوا الوظائف العليا في البلاد من هؤلاء « خاير بك » الحاكم العثماني الأول على مصر . وفريقا آخر كان يكن العداء الشديد للعثمانيين ، وأعلنوا الولاء ريتما تواتيهم الفرصة للانتفاض ضد الحكم العثماني ومحاولة إعادة السلطة المملوكية مرة أخرى ، ومن هؤلاء من انتفض ضد العثمانيين .

ومن الذين انتفضوا ضد الحكم العثماني الأمير « اينال السيفي طراباي كاشف الغربية » و « جانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم » . فقد استغل فرصة وفاة « خاير بك » وتولية الوزير الأعظم « مصطفى باشا » الذي دخل مصر في (٢٣ ذى الحجة

١٣ تشرين ١٥٢٢ م) وقاموا بانتفاضتهم، ولكن استطاع « مصطفى باشا » القضاء عليها (١٠٦) .

وبعد ذلك ركن المماليك الى الهدوء والعمل في ظل العثمانيين كما أن البلاد ظلت تنعم بالهدوء والاستقرار بقية ذلك القرن تقريبا . ومما ساعد على ذلك قوة السلطة المركزية في استانبول وانعكاس ذلك على الأوضاع في مصر ، حتى تغيرت هذه الأوضاع في الربع الأخير من هذا القرن تقريبا نتيجة للعديد من العوامل التي بدت على سطح الحياة السياسية .

فمنذ نهايات القرن السادس عشر كانت مصر تعاني كانعكاس للأوضاع في الدولة العثمانية من انخفاض العملات المحلية ، وانخفاض القوة الشرائية لمرتبات الحامية وأعضاء الجهاز الإداري وشرع كل فريق (الحامية العسكرية والجهاز الإداري) يمارس إجراءاته لتعويض العجز في الإيرادات الراجع الى فساد العملة (١٠٧) .

وبعد القضاء على فتنة السباهية التي حدثت في عهد « أويس باشا » - (١٥٨٥ م - ١٥٩٠ م) بدأت تظهر على السطح من جديد القوى المملوكية ممثلة في الصناجق المماليك وذلك لملء الفراغ الناتج عن تدهور القوة العسكرية العثمانية وعدم ثقة الولاة فيهم نتيجة لتمردهم . وعمل الولاة (١٠٨) على التحالف مع الصناجق (١٠٩). إبان فترات الفتن العسكرية فقبل القرن السابع عشر لم يكن للبيكوات أى نصيب بارز في الأحداث (١١٠) .

ولكن بمضى الوقت تحول الصناجق الى منافسين للولاة ، وشرعوا في استغلال التناقضات الحادثة بين « الوالى » ورجال الحامية العثمانية لينصروا هذه الفئة على تلك ، حتى اذا ما أنصروا في أنفسهم « القوة » انفردوا وأصبحوا قوة مستقلة تقف في مواجهة الوالى . . . وفي مواجهة العسكر (١١٢) .

وبدأ البكوات يظهرون شجاعة وقوة متزايدتين ، ففي عام (١٠٣٢ هـ - ١٦٢٣ م) رفضوا قبول الوالى المرسل من قبل السلطان ، واصرروا على استمرار « مصطفى باشا » فى وظيفته . بل عملوا ايضا ما هو أكثر من ذلك جرأة عندما أزاحوا الوالى « موسى باشا » عن السلطة فى عام (١٠٤٢ هـ - ١٦١٣ م) لأنه قتل عددا منهم ولقى ذلك قبولا من السلطان (١١٢) .

وفى القرن السابع عشر بدأ يظهر شكل جديد من أشكال الحزبية ، كان وجود روابط التثام بين كل من البكوات الصناجق وكبار العسكريين والدور المهم الذى لعبه السادة المتحكمون فى مراكز قيادة الانكشارية أمثال « كوجك محمد وافرنج احمد » (١١٣) .

وهكذا ضعف نفوذ الولاة العثمانيين فى مصر وهو يرجع بالدرجة الأولى الى عدم ولاء الأوجاقات العسكرية العثمانية . وانصرف هؤلاء الى تنمية مواردهم فى العمل فى الحرف المختلفة مما أدى الى الضعف التام (١١٤) .

وبذلك نجح المماليك بعد عودتهم مرة أخرى عن طريق البيوت العسكرية والتحالف معهم من السيطرة على مقدرات الحياة السياسية المصرية فى القرن الثامن عشر حتى أصبحت سلطة الباشا معهم معدومة فقد كان شبه محجور عليه .

كانت هذه هى صورة الحياة السياسية فى مصر فى العصر العثماني . وكان قاضى العسكر والقضاة فى الأقاليم فى قمة النظام السياسى السائد فى البلاد . وقام قاضى العسكر بالعديد من الوساطات السياسية بين الأطراف المتنازعة فى البلاد . كما غدا قاضى العسكر مسئولاً رئيسياً بجانب الباشا العثماني فى مصر عن الحفاظ على السلطة العثمانية ضد انتفاضات العسكريين أو المماليك .

ومن الجدير بالذكر أن الأطراف المتنازعة كانت تحاول اكتساب قاضي العسكر الى جانبها حتى تكسب صراعها مع الطرف الآخر . أو حتى تضمن قبول طلباتها عند الباشا العثماني .

(أ) دور القضاة في الوساطة السياسية :

لعب القضاة دورا بارزا في الوساطة السياسية منذ الفتح العثماني لمصر . فقد قام القضاة بدور الوساطة بين طومان باي والسلطان العثماني سليم الأول (١١٥) حتى ان بعض القضاة قتلوا في أثناء هذه الوساطة ومن جرائها (١١٦) .

ولعب قاضي العسكر دورا مهما في الوساطة بين الأمراء والمماليك والباشا العثماني . فمن ذلك ما حدث في عهد موسى باشا (٧ ربيع الأول ١٠٤١ هـ - ١٦١٣ م ، ١٠٤٢ هـ - ١٦٣٢ م) . فقد حدثت مشكلات بينه وبين أحد الأمراء المماليك قيطاز بك فقتله ، وعندئذ ثار المماليك واجتمعوا بالرميلة ، وحضر قاضي العسكر الذي استمع لمطالب الأمراء الذين أصرروا على عزل الباشا وتعيين قائمقام (١١٧) .

كما قام قاضي العسكري بالوساطة بين الأمر وعابدي باشا (٢ ذى الحجة ١١٢٦ هـ - ١٧١٤ م ١٥ شوال ١٢٢٩ هـ - ١٧١٦ م) عندما عزل بعض الأمراء من وظائفهم وعين آخرين محلهم . فأصلح قاضي العسكر بين المعزولين والباشا ، وحلفهم على المصحف بعدم الخروج على الباشا (١١٨) .

وكان يقوم قاضي العسكر بجانب الباشا العثماني بالعمل على تثبيت نفوذ السلطان في البلاد وتنفيذ أوامره فيها (١١٩) .

ومن ذلك نجد أن قضاة العسكر كانوا يقومون بالوساطة السياسية في حالة الخلافات بين الباشا والأمراء المماليك . كما

قاموا بالوساطة بين الأطراف المتنازعة وهم في ذلك كانوا بمثابة صمام الأمان للبلاد في كثير من الأحيان . وجنبوا البلاد الكثير من الفتن فقد كانوا يقومون بالوساطة برضا الأطراف المتنازعة لما لهم من مكانة دينية وسياسية معترف بها بين كل أطراف الصراعات المختلفة في البلاد (١٢٠) .

(ب) موقف القضاة من فتنة (١٢١) السباهية :

تمتعت مصر بالهدوء السياسي والاستقرار في أوضاعها المختلفة بعد استقرار الحكم العثماني بها حتى العقد الأخير من القرن السادس عشر ، عندما بدأت تتجمع في الأفق العديد من العوامل التي أدت الى فتنة أوجاقات السباهية على السلطة الشرعية في البلاد ، ممثلة في شخص الباشا العثماني . ووجدت بعض العوامل التي أدت الى هذه الفتنة .

وأهم هذه العوامل :

العامل الاقتصادي ، فقد انخفضت قيمة العملة الفضية في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وذلك نتيجة لحاجة الدولة الى المال لدفع رواتب الجنود والموظفين المتكاثرين ، ولبسد النفقات المالية الأخرى ، كذلك أدى تدفق الفضة من أمريكا الى انهيار قيمة النقد العثماني . وقد حدث في مصر بالذات في عام ١٥١٨ م أن خفضت قيمة العملة المحلية التي تسمى البارة بمقدار النصف (١٢٢) .

واذا كان الموظفون المدنيون قد لجأوا الى الرشوة وذلك لمحاولة تعويض النقص في مرتباتهم . فقد لجأ العسكريون الى تعويض ذلك بالقوة ونتج عن ذلك ما يسمى « الطلبة » وهي

الضرائب الإضافية التي فرضوها على القرى مما نتج عنها أضرار
كثيرة وخراب البلاد وهروب الفلاحين منها (١٢٣) .

كذلك ساعد على هذه الفتنة التدهور العام في المركز السياسى
للدولة العثمانية الذى بدأ خلال العقد الأخير من القرن السادس
عشر . فقد انعكس هذا الأمر على مجرى الأحداث في مصر (١٢٤) .

كذلك ارتبطت بتلك الفتنة بداية دخول العناصر الاسلامية
الوافدة والعناصر العربية الى الأوجاقات العسكرية ، وصب الجند
جم غضبهم في أثناء هذه الفتنة على أولاد العرب . ومنعواهم من
دخول الأوجاقات وكذلك من التزوي بزى الأروام وقتلوا العديد
منهم (١٢٥) .

كانت هذه هي الأسباب التى أدت الى فتنة الجند في عهد
« أويس باشا » (٣١ مايو ١٥٨٦ - ابريل ١٥٩١ م) ففى
٢ شوال ٩٩٧ هـ - ١٥٨٨ م دخلوا الى الديوان وتعدوا عليه
ودخلوا حريمه وسرقوا بعض أمتعته وقتلوا ثلاثة من أتباعه . كما
تعدوا على منزل قاضى العسكر (١٢٦) .

وفى يوم الأحد ٨ شوال طلب الجند قاضى العسكر « الملا أحمد
الأنصارى » وكبار الشخصيات للاجتماع بهم . فأرسل « أويس
باشا » الى قاضى العسكر بيورلديا أن يفعل للجند المذكورين جميع
ما طلبوه حتى يعودوا للهدوء ويخلص ابنه الذى أخذوه رهينة
معهم (١٢٧) .

وبذلك نجد أن القضاة لعبوا دورا بالغ الأهمية في هذه
الفترة فيدل سياق الأحداث أن القضاة كانوا بمثابة عمدة وقادة
هذه الفترة العصيبة يظهر ذلك من خلال طلب « أويس باشا » من

قاضى القضاة تقديم التنازلات التى يطلبها المتمردون ، فى نفس الوقت الذى عجز فيه الأمراء عن اخضاعهم أو التعامل معهم سواء عسكريا أو بالوساطة السياسية ، وربما يكون مرد ذلك الى المكانة السياسية والدينية التى يتمتع بها قاضى العسكر ، ونظرتهم اليه باعتباره الرجل الثانى فى التنظيم السياسى والادارى فى مصر .

ولم يستطع « أحمد حافظ باشا الخادم » والى مصر (١٥٩٠ - ١٥٩١ م) ان يوقفهم عند حدهم كذلك فان « قورد باشا (١٥٩٥ - ١٥٩٦) لم ينجح فى الحد من طغيان الحامية العسكرية وتمردتها (١٢٨) .

وفى عهد « محمد باشا الشريف » (٣٠ مايو ١٥٩٦ - يولية ١٥٩٨ م) هجم الجند عليه ومن معه وهو فى نزهة وفرقوا عنه من معه من جند وطلبوا منه الاحتكام الى الشرع الشريف أمام قاضى العسكر ولكنه فر منهم الى القلعة (١٢٩) . أما فى عهد « خضر باشا » (٢١ يولية ١٥٩٨ م - يولية ١٦٠١ م) فقد زاد تمرد الجند عليه عندما عمل على تنظيم القمع الذى تمنحه الدولة للعلماء بعد ان فسد نظام توزيعه . فأجبر الجند المتمردون قاضى العسكر على الذهاب معهم الى الديوان لتعصيد مطالبهم بل تحقيقها (١٣٠) .

وقد بلغ عنف العسكر منتهاه فى عهد « ابراهيم باشا » المقتول (١٤ مايو ١٦٠٤ م - ٨ سبتمبر ١٦٠٤ م) فعندما خرج فى وفاء النيل لقطع جسر أبى المنجا اعترضوه واحاطوا به فقطعوا رأسه وعلقوها على باب زويلة . وكان ذلك منتهى التجبر منهم لأنها المرة الأولى التى يقتل فيها ممثل السلطان (١٣١) .

وبعد مقتل « ابراهيم باشا » نتج فراغ سياسى فى البلاد
ناتج عن مقتل الباشا وهو الحاكم الشرعى المعين على البلاد .
فولى العسكر المتمردون ، قاضى العسكر « مصطفى أفندى عزمى »
قائما على البلاد . ويظهر من ذلك مدى المكانة السياسية التى
كان يتمتع بها قاضى العسكر وكذلك فهى نوع من اسباب الشرعية
بتولية قاضى العسكر وعدم اختيار أحد من قادتهم لهذا المنصب .
وقبل قاضى العسكر هذا المنصب حفظا للبلاد من الفتن وبوصفه
مثل السلطان بعد مقتل الباشا واستمر قاضى العسكر يحكم البلاد
لمدة شهرين حتى وصل الباشا الجديد من جانب السلطنة .

واستمرت هذه الفتنة حتى قدوم « محمد باشا » قول قران
(محطم العبيد) (١٤ يونية ١٦٠٧ م - ١٢ يونية ١٦١١ م) الذى
نجح فى القضاء على الفتنة فى موقعة الخانقاه ١٦٠٩ م وقد هزم
المتمردين وقتل العديد من أفرادهم ووجد بينهم جماعة من غير
العسكر ولا يتقاضون أى علوفة وقد اندسوا بينهم لاثارة الشغب
وللفائدة الشخصية (١٣٢) .

وبعد الانتصار الذى حققه الباشا على المتمردين وانتهاء تمردهم
تدخل قاضى العسكر لحماية من بقى منهم على قيد الحياة وعدم
قتلهم ، وانفيهم الى اليمن وقبل الباشا هذه المشورة من قاضى
العسكر ونفى من بقى منهم الى اليمن (١٣٣) .

وقد ترتبت على هذه الفتنة امور خطيرة نتجت عنها لعل
اهمها بروز دور الصناجق المماليك وذلك بعد استعانة الباشا بهم
فى القضاء على هذا التمرد واحلالهم محل القوة العسكرية العثمانية
لملاء الفراغ الناتج عن انسحاب القوة العسكرية العثمانية وبذلك
فقد بدأ التحالف بين الباشوات والصناجق الذى ما لبث أن تحول
الى صراع بين الاثنين على الاستئثار بالسلطة فى البلاد .

من ذلك يتضح الآتى :

— لعب قضاة العسكر دورا بالغ الأهمية فى القضاء على هذه الفتنة ، فقد كانوا الفئة الوحيدة المهيأة للتعامل مع هؤلاء المتمردين بحكم ما لهم من مكانة سياسية ودينية ، ونظرة المتمردين لهم على أن قاضى العسكر الرجل الثانى فى التنظيم السياسى والادارى فى مصر .

— بعد مقتل « ابراهيم باشا » المقتول تولى قاضى العسكر قائمقام لمدة شهرين لحفظ البلاد من الفتن وللحفاظ على السلطة الشرعية فى البلاد متمثلة فيه بوصفه ممثل السلطان العثمانى بعد مقتل الباشا .

موقف القضاة من مقتل افرنج احمد :

بعد القضاء على قوة المماليك (الفقارية والقاسمية) فى عام ١٦٦٢ م عن طريق ضربهم ببعضهم (١٣٤) ظهرت البيوت العسكر التى تكونت حول بعض القادة العسكريين وكان ولاء اتباعهم موجهة للأشخاصهم . وبدأ هؤلاء القادة فى التدخل فى الأمور السياسية فى البلاد . وفى بداية القرن الثامن عشر بدأت هذه البيوت تتحالف مع الفرق المملوكية القديمة الفقارية والقاسمية مما أعادهم مرة أخرى الى الحياة السياسية .

وتعود جذور التنافس الذى أدى فى النهاية الى ذلك الصدام الدموى بين العزبان والانكشارية الى (الحقن الطبيعى) الذى تكون لدى أقوى طائفتين عسكريتين ، كانتا تتصارعان على امتلاك السلطة وبالتالي على المكاسب التى يمكن أن يجنيها من يمتلكها وأدت القوة المادية والاقتصادية للانكشارية الى إثارة الفئات العسكرية الأخرى الأقل حظا بكثير (١٣٥) .

وحدثت تطورات داخل أوجاق الانكشارية في خلال الفترة (١٦٩٧ م - ١٧٠٧ م) تمخض عنها ظهور شخصية منفذة جديدة « افرنج أحمد » باشى أودة (١٣٦) باشى ، ليتسلط على هذا الأوجاق خاصة بعد وفاة مصطفى كتنخدا (١٣٧) القازدغلى وامتدت دائرة الخلاف الى بقية الأوجاقات الأخرى ، فقد طالبت أوجاقات السباهية الثلاثة بالحقاق « افرنج أحمد » وزميله في صفوفها وساندتها في ذلك أوجاقات عزبان ، والمتفرقة والجاويشية ، وبذلك صارت الأوجاقات الستة في جانب ، وأوجاق الانكشارية في جانب آخر (١٣٨) .

وبدأت مقدمات هذه في عام ١٧٠٧ م وانفجر الموقف في عام ١٧١١ م فقد كان احتدام النزاع بين أوجاق الانكشارية والعزبان . وارتبط بهذه المعارك الداخلية في صفوف الانكشارية خلافات أخرى بين البكوات الفقارية والقاسمية كان من نتائجها الاخلال بالتوازن بين القاسميين والفقاريين ، ذلك التوازن الذى كان دعامة السلام المدنى في القاهرة (١٣٩) .

ولقد اتسمت هذه الفتنة باشتراك كل طبقات السكان فيها بمن فيهم العلماء والبدو وكان الفريقان كالآتى :

(١) الفريق « القاسمى - العزبان » :

ويضم زعماء القاسمية (ايواظ بك أمير الحج ، وابراهيم بك أبو شنب ، قانصوه بك ، الفقارية المنشقين) قيطاس بك الدفتردار وتابعه محمد بك الصغير ، عثمان بك بارم ديله - رجال أوجاقات السباهية الثلاثة - الكوملية - الجراكسة - التوفكجية - المتفرقة - الجاويشية ، والانكشارية المنشقين - عزبان السلطنة والهنادى) .

(ب) فريق افرنج أحمد ((سبب الفتنة)) :

ويضم زعماء الفقارية (أيوب بك ، محمد بك حاكم جرجا ،
أغوات السباهية ، أغا المتفرقة ، كتحدا الجاويشية — مؤيدي
افرنج أحمد من الانكشارية ، الباشا العثماني ، قاضي العسكر
عربان الهوارة — عربان أولاد حبيب) (١٤٠) .

ومما يلاحظ أن موقف قاضي العسكر كان مشاركا في أحداث
هذه الفتنة كعضو في النزاع وظل محتجزا في القلعة مع الباشا
وفريق افرنج أحمد مدة القتال ، التي استمرت أكثر من شهرين
كان كل فريق يستصدر الفتاوى التي يريدونها من العلماء
المؤيدين له .

غير أن الموقف الذي اتخذته الفريق القاسمي — عربان المناويء
للباشا وافرنج أحمد كان غير متوقع وشديد الصعوبة فقد عزلوا
الباشا وعينوا قائمقام ، كما عزلوا قاضي العسكر (١٤١) وعينوا
قاضيا آخر ليحل محله ، وكان ذلك هو السابقة الأولى من نوعها ،
بل الوحيدة التي تمدنا بها المصادر الخاصة بهذه الفترة . وربما كان
ذلك عقابا لقاضي العسكر على معاونته للفريق المهزوم . غير أننا
كذلك لا نعرف رد فعل السلطان من عزل القاضي . فإن كانت عادة
المماليك قد أصبحت عزل الباشوات وتعود الباب العالي على
ذلك ، فإنها المرة الأولى في عزل القاضي .

ولا ندري السبب الذي جعل قاضي العسكر يشارك فعليا في
أحداث الفتنة ، مما جعله يفقد القدرة على المصالحة بين الطرفين
كما حدث من قبل في فتنة السباهية . وربما يكون قاضي العسكر
قد احتجز مجبرا في القلعة من جانب فريق افرنج أحمد والباشا ،
وذلك حتى يمكن الاستفادة القصوى من مكانته في ترجيح كفة
هذا الفريق .



هوامش الفصل الثالث

- (١) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ١ ق ٦٧٧ ص ٧٤ .
- سجلات الباب العالي . س ٦٤ ق ٤٢ ص ١٣ .
- (٢) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ١٢٣ ق ١٧ ص ١٧ .
- سجلات تقارير النظر . س ٥ ق ٦٧٠ ص ١٠٨ ، س ١٢ ق ٤٤٢ ص ٦٥ .
- (٣) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٤ ق ٧٤ ص ١٤ .
- سجلات تقارير النظر . س ٥ ق ٥٤٥ ص ٨٦ .
- (٤) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٩ ق ٤٥٨ ص ٦٣ ،
ق ١٦١ ص ١٩ ، ق ٥٧ ص ٧ ، س ٣ ق ١٥٦ ص ١٤ ، س ١٥ ق ٤٧ ص ١١ ، س ٥ ق ٥١٥ ص ١١ ، س ٥ ق ٥١٥ ص ٨١ ، ق ٣٥٧ ص ٥٢ ،
س ٩ ق ٤٨٦ ص ٦٧ ، س ٧ ق ٧٥٣ ص ١١٤ ، س ١٢ ق ٥٣٥ ص ٧٩ .
- سجلات الباب العالي . س ٨٦ ق ١٥١ ص ٢٥ ، ق ١٥٦ ص ١٠٠ .
- (٥) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . ق ٣٠٨ ص ٢٨ .
- أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ٣١٠ .
- (٦) الشهر العقاري ، سجلات تقارير النظر . س ١٥ ق ٩١ ص ٢٠ ،
س ٥ ح ٥٧٧ ص ٩١ ، س ٧ ق ٧٧ ص ١١٨ ، ق ٢٠٣ ص ٤١ ، س ٩ ق ٤٤١ ص ٦٠ ، ق ١٠٣ ص ١٢ ، س ١ ق ٦٨٦ ص ١٤ ، س ٤ ق ٦٢٦ ص ٥٨ ،
س ١٨ ق ٢٢٣ ص ٣١ . سجلات الباب العالي س ٨٦ ق ٣٢٤ ص ٤٩ ،
س ١٧٣ ق ٣٧ ص ١١٢ ، س ٦٣ ق ١٢٦ ص ٢٦ .
- (٧) الدميري : مصدر سابق ، ص ٧٨ .

- (٨) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى س ٨٦ ق ٥٤٤ ص ٨٢ ،
س ٦٥ ق ٧٧١ س ٢٠٩ ، س ٦٣ ق ٣٧٢ ص ٧٦ .
- (٩) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ٣ ص ١ .
- (١٠) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٤ ق ٤٨١ ص ٤٤ ،
س ٣ ق ٤٥١ ص ٢٨ .
- سجلات الباب العالى : س ٥٤ ق ٧٠٧ ص ١٦١ .
- (١١) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٩ ق ٢٢٦ ص ٣٩ ،
س ٥ ق ٤٣٠ ص ٦٦ ، ق ٣٢٣ ص ٤٧ ، س ١٨ ق ٥٣٥ ص ٨٣ ، س ق
ق ٣٢٣ ص ٤٧ ، س ١٥ ق ١١٢ ص ٢٥ ، س ١٥ ق ١٢٥ ص ٢٨ .
- (١٢) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ١٥١ ق ٥٣٥
ص ١٢٦ ، س ١٢٣ ق ١٦٧ ص ١٦٠ .
- سجلات تقارير النظر . س ١ ق ٥٨٧ ص ٦٤ .
- (١٣) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٥ ق ٥٧٣ ص ٩١ ،
س ٤ ق ٨٥٣ ص ٧٦ ، س ١ ق ٨٤٣ ص ٩٠ ، س ١٧٣ ق ٢٩٦ ص ١٠٦ ،
س ٦٣ ق ١٣٢٣ ص ٣٠٨ ، س ٧٠ ق ٣٤٨ ص ٨١ .
- (١٤) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ١٥ ق ١٥٩ ص ٣٤ ،
س ١ ق ٣٠٣ ص ٣٤ .
- سجلات الباب العالى . س ٦٣ ق ٨٦٣ ص ١٨٤ ، س ٧٠ ق ١٠٣٨
ص ٢٧٥ ، س ١٧٣ ق ٤٢ ص ٣٨٠ .
- (١٥) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٥ ق ١١٢٦
ص ٣٢٢ .
- (١٦) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٥ ق ٩١ ص ٥ ،
س ٨٤ ق ١٥٨٠ ص ٣٢٨ .
- (١٧) د/ صلاح احمد هريدى على : التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر
دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٨٩ ، ص ٧٨ .
- (١٨) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ١٢٣ ق ٢٧٤ ص ٢٨ ،
س ١٧٣ ق ٢٩٥ ص ١٠٦ .
- (١٩) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . ١٥٧ مكرر ق ٧٢٤
ص ٢٠٦ .

- (٢٠) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٨٦ ق ١٧٣ ص ٢٨ ،
س ٩٤ ق ١٩٤ ص ٤١ .
- (٢١) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٧ ق ٣٧٨ ص ٦٣ ،
ق ٢١٠ ص ٤٢ .
- (٢٢) حارة : يقصد بها الطرقات التي بين الأورقة والمخصصة للمرور .
- (٢٣) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٥ ق ٤٠ ص ٦ ،
س ١٢ ق ١٥١١ ، س ١٨ ق ٤١١ ص ٦٢ ، س ٣ ق ٦١٩ ص ٥٧ ، س ٧
ق ٦١٠ ص ٩٥ ، س ٥ ق ٣١٣ ص ٤٥ ، س ٧ ق ٧١٧ ص ١٠٩ ، س ٩
ق ٣٥٧ ص ٤٩ .
- سجلات الباب العالي . س ٩٤ ق ٩١ ص ١٨ ، س ١٥٧ مكرر
ق ١٣٧ ص ٤١ ، س ١٢٣ ق ٢٤٥ ص ٤٨٠ .
- (٢٤) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ١٢ ق ٣٧٠ ص ١٤ ،
س ٩ ق ٣٨٧ ص ٧٢ .
- سجلات الباب العالي . س ٧٠ ق ١٠٣١ ص ٢٩٤ ، س ٦٣ ق ٣٦٤
ص ٧٥ ، س ٣١٦ ص ٦٦ .
- (٢٥) الجبرتي : مصدر سابق ، ج ٢ ص ٢٣٢ .
- (٢٦) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٦٣ ق ٢٣
ص ٤ .
- (٢٧) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٩ ق ٤٩٦ ص ٧٠ .
- سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٩٧٦ ص ٢٢٥ ، ق ٦٧٩ ص ١٤١ .
- (٢٨) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٤ ق ١٤٥
ص ٣٩ .
- (٢٩) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١٤ ص ٢٢ .
- (٣٠) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٦٣ ق ٣٧٩
ص ٧٧ انظر ملحق رقم ٤ .
- (٣١) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٦٣ ق ١٥٥٦
ص ٣٧١ .
- (٣٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ١٥٣ ق ٤٩٨
ص ١٧٥ .

(٣٣) الشهر العقارى : سجلات محكمة البرمشية . س ٧٠٣ ق ٤٢٩
ص ٢٤١ .

(٣٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة البرمشية . س ٧٠٣ ق ١
ص ١ .

(٣٥) الشهر العقارى : سجلات محكمة البرمشية . س ٧٠٣ ق ٢
ص ١ ، س ٧٠٣ ق ٩٣٥ ص ٢٤٢ ، ق ٩٢٨ ص ٢٤١ .

(٣٦) احمد شبيب عبد الغنى : مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(٣٧) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٤ ق ٢٧٩ ص ٢٧ ،
س ٣ ق ٤٣ ص ٤ ، ق ١٢٣ ص ١١ ، س ٩ ق ٤٦٩ ص ٦٤ ، س ٥ ق ١٥٥
ص ٢١ .

— سجلات محكمة الباب العالى . س ٧١ ق ١٢٥٠ ص ٣١٤ .

(٣٨) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٣ ق ١٩٣٢
ص ٦٤٣ ، س ٧٠ ق ١٢٣٩ ص ٣١٣ .

— سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ٢٦ ص ٣ .

(٣٩) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٣ ق ١٢٥
ص ٣٤ .

(٤٠) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٣ ق ٤٠٧
ص ٨١ .

(٤١) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٤ ق ١٠٨٧
ص ٩٦ .

(٤٢) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٥٤ ق ٣٤ ص ٩ .

(٤٣) قانون نامة مصر المادة ٣١ ص ٦٩ .

(٤٤) كانت الجسور آنذاك نوعين : جسور سلطانية أى أن جرفها
واتقانها ، وحمايتها كانت منوطة بالحكومة ، وأن كل ما تتكلفه على جهة
الخزانة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها واتقانها وحمايتها على اهل القرية
أو القرى الواقعة هذه الجسور فى رمامها ، وكل ما تتكلفه يكون على الملتزم
أو الملتزمين بهذه القرى ، وأن ثبت أن الملتزمين أصبحوا يكلفون اهل القرى
بكل هذه الاعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجار وحجج الاسقاطات .
انظر د/ عبد الرحيم عبد الرحمن . مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٤٥) دار الوثائق : الأحباس والمجنور السلطانية باقليم الغربية والمنوفية عام ١٠٩٠ هـ رقم ١٢٥٦ ص ١٧٢ انظر ملحق رقم ٣ .
 (٤٦) الخولى : الاصل فى عمل الخولى هو الاشراف على زراعة أراضي الوسية ولكن نظرا لأن الاموال الاميرية كانت لا تجنى الا على الأرض المروية التى تى زراعتها فعلا أصبحت عمليات المسح هذه تتم بمرور الزمن على يد الخولى فأصبح لكل ناحية خولتها وكان الخولى ملزما بمعرفة حدود القرية .
 انظر د/ عبد الرحيم عبد الرحمن مرقع يابى ص ٤٦ .

(٤٧) دار الوثائق : دفتر الجسور . رقم ١٣٥٦ ص ١٨٣ .
 (٤٨) دار الوثائق : دفتر الجسور . رقم ١٣٥٦ ق ١٤١ ص ٨٧ .
 (٤٩) دار الوثائق : دفتر الجسور . رقم ١٣٥٦ ق ٢٩ ص ٣٨ .
 (٥٠) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ٤١٩ ص ٢٣٠ .
 (٥١) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٣٣ ق ١٦ ص ٥٦ ،
 س ٢٧ ق ٢٤٦ ص ١٣١ .
 (٥٢) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٨ ق ٢٥ ص ١٥٠ .
 (٥٣) دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية . س ٢٢ ص ١٥٩ .
 (٥٤) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٣٥ ق ٢٣٤ ص ١١٣ .
 (٥٥) دار الوثائق : دفتر الجسور . رقم ١٣٥٦ ق ٣٠٥ ص ١٦٤ .
 (٥٦) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٥ ح ١٥٤ ص ٥٤ .
 (٥٧) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٣٩ ق ٢٤٤ ص ١٢٦ .
 (٥٨) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥١ ق ٣٨٠ ص ١٠٩ ،
 ق ٣٨١ ص ١٠٩ ، س ٣٠ ق ٢٤٨ ص ١٢٠ ، ق ٢٨٣ ص ١٣٢ ، س ٦٤ ق ١٤٩ ص ٧١ .

(٥٩) الكشوفية : هى الضريبة المخصصة لسد نفقات الادارة المحلية فى الاقاليم مثل مرتب الكاشف ، وترميم الجسور ، وشق الترع ، ومرتبسات العسكر المحليين ، وهذه الضريبة لم تسجل فى دفاتر الالتزام فى السنوات الاولى من تطبيق النظام ، ولكن بدأت تظهر فى الدفاتر ابتداء من ١٠٧٩ هـ ١٦٦٨ م واتضح من تتبع دفاتر الالتزام ان بعض القرى معفاة من الكشوفية واتضح كذلك من دفاتر الالتزام ان بعض القرى كانت تدفع نوعين من الكشوفية كشوفية قديمة وكشوفية جديدة . وتفسير ذلك أنها كانت تدفع ضريبة الكشوفية التى كانت عليها ورأت الادارة ان تزيد ضريبة جديدة . انظر د/ عبد الرحيم عبد الرحمن مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٦٠) قانون ثامة المادة ٢٧ من ٥٦ .

- (٦١) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٧٨ ق ١٤ ص ١٢ ،
ق ١٨٣ ص ١٤٣ ، ق ١٨٢ ص ١٤٤ ، س ٤٥ ق ١٣٣ ص ٥٧ ، س ٢٧٩ ق ٤٧٤
ص ٥٧ ، س ٢٧٩ ق ٤٧٤ ص ٣٧٣ ، س ٢٧٧ ق ٢٧١ ص ٢١٢ .
- (٦٢) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٦ ق ٧٤٥ ص ١٤٧ .
- (٦٣) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٦ ق ٤٥ ص ١٦ .
- (٦٤) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٧٩ ق ٤٤٠ ص ٣٤٢ .
- (٦٥) دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية . س ١٢ ص ٨٩ .
- (٦٦) دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية . س ١٢ ص ٨١ .
- (٦٧) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦٢ ق ٦٨ ص ٥٠ ،
س ١٥١ ق ١٢٩ ص ١١٣ ، س ٦٢ ق ٧٦ ص ٥٣ ، س ١٥٠ ق ٦٣ ص ٥٩ .
- دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية . س ١٠ ق ٢٦٨ ،
ص ٢١١ ، س ٢٦٦ .

(٦٨) تروجية : ضابط بحري فرنسي كان مبعوث المارشال دي كاستري
وزير البحرية الفرنسية وشوازيل جوقيه سفير فرنسا لدى السلطان العثماني
لعقد معاهدة تجارية مع المماليك بقيادة ابراهيم بك ومراد بك . ووقعت المعاهدة
في ١٧٨٥ م . انظر/ عبد الوهاب بكر . مرجع سابق ص ٩٠ .

(٦٩) د/ عبد الوهاب بكر : الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني
من القرن الثامن عشر — دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ — حيث وردت المعاهدة
كملحق ص ٢١٩ .

(٧٠) الجبجي : وهو الحاكم على البارودية وعليه القيام بتحصيل بارود
السلطنة المقررة على بلاد معلومة لأجل حفظ القلاع . وله عوائد على طرف الميرى
مرتبة من اصل المصاريف الميرية . انظر حسين أفندي الرونامجي . مصدر
سابق ص ١٨ .

- (٧١) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٥١ ق ٤٣ ص ٣٩ ،
س ٦٢ ق ٦٩ ص ٥٠ ، س ٥٦ ق ٣٥ ص ٢١ ، س ٢٧٧ ق ٢٦ ص ١٢
— سجلات محكمة البحيرة . س ٣٧ ق ١٤٤ ص ٩٧ .
- (٧٢) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٦٥ ق ٨٨ ص ٥٩ ،
- (٧٣) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٣٤ ق ١٢٣ ص ٥ ،
س ٣٩ ق ١١٣ ص ٥٩ ، س ٢٨ ق ٣٢ ص ١٩ .

- (٧٤) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦٤ ق ٢٨٣ ص ١٣٧ .
- (٧٥) دار الوثائق : محكمة دمياط . س ٥٩ ق ٢٨٦ ص ١٥٤ ، س ٦٤ ق ٤٣٣ ص ٢٢٦ ، س ٦٢ ق ٧٠ ص ٥٠ .
- (٧٦) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٤٥ ق ٣٤ ص ١٤ ، ق ٣٣٩ ص ١٣٤ .
- (٧٧) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٩ ق ٩٢ ص ٤٨ .
- (٧٨) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ٩٥ ص ٢٧ .
- سجلات محكمة دمياط . س ١٥٥ ق ٢٢ ص ٣٠ .
- (٧٩) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦٠ ق ١٨ ص ١٠ .
- (٨٠) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة برفع الطلبة . تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢٣ لعام ١٩٧٦ م ص ٣٤٧ .
- (٨١) دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية : س ١٢ ص ٤٢ و ص ١٠ ، س ١٣ ص ١٣ ، س ١٢ ص ٧٩ .
- (٨٢) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦٠ ق ١٨ ص ١٠ م
- (٨٣) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٦ ق ٧٤٨ ص ١٤٩ .
- (٨٤) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٦ ق ٢١ ص ١١ .
- (٨٥) حسين افندي روزنامجى : مصدر سابق ص ١٦ .
- (٨٦) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٣٠ ق ٢٨١ ص ١٣١ .
- سجلات محكمة البحيرة . س ١٦ ق ١١٤ ص ٦٩ ، س ٣٥ ق ١٩٣ ص ١٤٠ ، س ٣٧ ق ٩١ ص ٥٩ ، س ١ ق ٢١٩ ص ٢٤٨ .
- (٨٧) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ١٣٤ ص ٦٢ ، ص ٢٩ ق ٤ ص ٢ .
- سجلات محكمة دمياط . س ١٥٥ ق ٣١ ص ٣٧ .
- (٨٨) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٣٠ ق ١٩٥ ص ٩٣ .
- سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ٤٣٣ ص ٢٤٠ .
- (٨٩) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٧ ق ٥ ص ٥ .
- (٩٠) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٦ ق ٢٠ ص ١١ ، س ٥٩ ق ٦٢ ص ٣٢ ، س ٥١ ق ١٩٩ ص ٧٦ .
- (٩١) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ١٠٥ ص ٤٦ .

(٩٢) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٦ ق ٨٥٥ ص ١٩٠ ،
(٩٣) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٥٠ ق ٤٠ ص ٣٩ ،
س ١٦٠ ق ٢٠٣ ص ١٥٨ .

— سجلات محكمة البحيرة . س ٢٩ ق ٤٨ ص ٢٢ .
(٩٤) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ١٦ ق ٥٦ ص ٣٣ .
(٩٥) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٧ ق ٧٢ ص ٣٣ .
— سجلات محكمة دمياط . س ٥١ ق ٢٠٩ ص ٧٩ .
(٩٦) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٢٢ ق ١٣٠ ص ٦٤ .
(٩٧) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . س ٣٣ ق ٢٧ ص ١٢ .
(٩٨) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٩ ق ١١ ص ٦ ،
ق ٥٤ ص ١٩ ، س ٣٠ ق ١٣٨ ص ٦٨ ق ٢٧١ ص ١٢١ ، س ٥١ ق ٣٠٨
ص ١١٩ ، س ١٦٥ ق ٣٢ ص ٤٥ .
(١٠٠) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ١٥٦ ق ٣١٣ ص ٧٣ .
(١٠١) د/ أحمد فؤاد متولى : الفتح العثماني لمصر والشام . دار
النهضة . القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٣ .

(١٠٢) جامكية : من الفارسية (جامه) بمعنى اللباس ومعناها اللغوي
كما يرى دوزي ، هو مصروفات دولاب الملابس — والجامكية في الاصطلاح الجراية
الشهرية فهي من ناحية اجر ومن ناحية منحة . انظر د/ أحمد السعيد
سليمان — مرجع سابق ص ٥٩ .

(١٠٣) ابن اياس : مصدر سابق ج ٥ ص ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٥ .
(١٠٤) د/ عبد الكريم رافق : مرجع سابق ص ١٢٧ .
(١٠٥) هراقى يوسف محمد : الاوجاقات العثمانية مرجع سابق
ص ٧٥ .

(١٠٦) د/ عبد الكريم رافق : مرجع سابق ص ١٣٩ .
(١٠٧) د/ عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ص ١٤ .
P.M. Holt, the beylicate in attoman Egypt
during the seventeenth century Bulletins of school, of, oriental
and African. Studles, P. 218.

(١٠٨) الوالى : ينبغى ألا نخلط في الفهم بين الوالى والباشا فهنا
يقصد بها الباشا الحاكم العثماني على مصر . اما كلمة الوالى فقد اطلقت

على الموظف المسئول عن الأمن في القاهرة والذي تركت سلطته في معائبه المخالفين بالمرامات أو بعقوبات أشد . وكان يصحبه في جولاته النهارية والليلية عدد من الجنود وكان يسمى أيضا زعيما وبالتركية (صوباشي) . انظر أندريه ريمون - فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية - ترجمة زهير الشايب - مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٧٤ ص ٣٤ .

(١٠٩) الصناجق : صنّجق اصطلاح مستعمل في الادارة المصرية في العصر العثماني يدل على رتبة بك . والصنّجق بك في الاستخدام المصري كان أساسا متقلدا لرتبه وليس منقلدا لوظيفة أو عمل محدد . ولم تكن هذه الوظيفة مقصورة على المالبيك فقد شاركهم فيها الاتسراك . انظر P.M. Holt., beyloate. P. 219. وانظر د/ عبد الكريم رافق ، مرجع سابق ص ١٧٤ .

- (١١١) د/ عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ص ١٦ .
P.M. Holt. Op. Cit., P. 219. (١١٢)
P.M. Holt. Op. Cit., P. 218. (١١٣)

وعن الشخصيات المملوكية المتحكمة انظر لنفس المؤلف مقالة
The career of KUCUK Muhammad. 1676. 1694, P.S.O.A.S. XXVI. 1963.

- وأيضا انظر د/ عبد الوهاب بكر . مرجع سابق ص ٢٣ .
(١١٤) عراقى يوسف محمد : الاوجاقات مرجع سابق ص ٢٤١ .
(١١٥) ابن ابباس : مصدر سابق ج ٥ ص ١٥٩ .
(١١٦) نفسه ونفس الجزء ص ١٦٦ .
(١١٧) أحمد شلبي : مصدر سابق ص ١٤٣ .
(١١٨) محمد بن ابي السرور البكري : النزهة مصدر سابق ، ورقة ٥٧ .
(١١٩) الجبرتي : مصدر سابق . ج ١ ص ١٩٤ .
(١٢٠) أحمد شلبي : مصدر سابق . ص ٢٦٨ .
(١٢١) درج المؤرخون على استخدام لفظ « الثورة » عند حديثهم على فتنة السبائية ولكن المصطلح العلمى الدقيق للثورة لا ينطبق على هذه الحالة التى يصح أن نطلق عليها « تمرد » أو « فتنة » وذلك لانعدام التأييد الشعبى الذى يعد أهم ركائز الثورة .

- (١٢٢) د/ عبد الكريم رافق : مرجع سابق . ص ٢٤٤ .
- د/ عبد الوهاب بكر : مرجع سابق . ص ١٤ .
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق . ص ٧٩ .
- (١٢٣) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة . مصدر سابق . ص ٣١١ ولنفس المؤلف :
- النزهة الزهية — مصدر سابق . ورقة ٤٠ .
- محمد البرلسي السعدي الدمياني : بلوغ الأرب برفع الطلب — تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن — المجلة التاريخية المصرية العدد ٢٤ عام ١٩٧٧ . ص ٢٨٧ .
- P.M. Holt. Egypt, and the Fertile, crescent. (١٢٤) 1516, 1922 London 1966. P. 71.
- (١٢٥) محمد البرلسي السعدي : مصدر سابق . ص ٢٨٨ .
- محمد بن أبي السرور البكري : النزهة الزهية مصدر سابق ورقة ٣٠ . ولنفس المؤلف انظر كشف الكربة مصدر سابق ص ٣١٦ .
- د/ عبد الكريم رافق مرجع سابق ص ٢٤١ .
- (١٢٦) محمد بن أبي السرور البكري : المنح الرحمانية مصدر سابق . ورقة ١٠٨ . ولنفس المؤلف انظر :
- كشف الكربة مصدر سابق . ص ٣١٥ .
- النزهة الزهية مصدر سابق . ورقة ٣٠ .
- أحمد شلبي عبد الغني : مصدر سابق . ص ١٢٢ .
- محمد البرلسي السعدي : مصدر سابق . ص ٢٨٧ .
- عبد الوهاب بكر : مرجع سابق . ص ١٥ .
- عبد الوهاب بكر : مرجع سابق . ص ١٥ .
- محمد بن عبد المعطي الاسحافي : مصدر سابق . ص ١٥٧ .
- (١٢٧) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة . مصدر سابق . ص ٣١٧ .
- عبد الكريم رافق : مرجع سابق . ص ٢٤٢ .
- P.M. Holt. Op. Cit., P. 71.

(١٢٨) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة . مصدر سابق .
ص ٢٢٣ .

— د/ عبد الوهاب بكر : مرجع سابق . ص ١٥ .

(١٢٩) محمد بن عبد المعطي الاسحاقى : مصدر سابق . ص ١٦١ ،
احمد شلبى : مصدر سابق . ص ١٢٥ .

(١٣٠) جورجى زيدان : تاريخ مصر الحديث من الفتح الاسلامى الى
الآن مطبعة الهلال — القاهرة ١٩١١ م . ط ٢ ج ٢ ص ٢٥ .

— انظر كذلك محمد البراسى السعدى : مصدر سابق . ص ٢٩٣ .

— محمد بن أبي السرور البكري : النزهة مصدر سابق . ورقة ٣٤ .

(١٣١) الاسحاقى : مصدر سابق . ص ١٦٧ .

— محمد البرلسى : مصدر سابق . ص ٢٩٦ .

— احمد شلبى عبد الفنى : مصدر سابق . ص ١٢٩ .

— محمد بن أبي السرور البكري : المنح الرحمانية — مصدر سابق

ورقة ١٣٦ . P.M. Holt. Op. Cit., 73

(١٣٢) محمد بن أبي السرور البكري : المنح الرحمانية — مصدر

سابق — ورقة ١٤١ .

— ولنس المؤلف كشف الكربة — مصدر سابق . ص ٣٢٣ .

— محمد البرلسى السعدى — مصدر سابق . ص ٣٣٢ .

— احمد شلبى عبد الفنى : مصدر سابق . ص ١٣٢ .

— د/ عبد الكريم رافق : مرجع سابق . ص ٢٥١ .

— د/ عبد الوهاب بكر : مرجع سابق . ص ١٦ .

— جورجى زيدان : مرجع سابق . ص ٢٨ .

P.M. Holt. Op. Cit., P. 75.

(١٣٣) محمد بن أبي السرور البكري : المنح الرحمانية — مصدر

سابق — ورقة ١٤٤ ولنس المؤلف انظر الروضة المأنوسة — مصدر سابق .

ص ٢٦ .

— محمد البرلسى السعدى : مصدر سابق . ص ٣٣٣ .

— محمد بن عبد المعطي الاسحاقى : مصدر سابق . ص ١٧١ .

— جورجى زيدان : مرجع سابق . ص ٢٨ .

(١٣٤) إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوضي : تراجع الصواعق في واقعة الصناجق تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم . المعهد الفرنسي للآثار الشرقية . القاهرة ١٩٨٤ . ص ٩٨ وما بعدها .

(١٣٥) أندريه ريمون : فصول . مرجع سابق . ص ٢٢٥ .

(١٣٦) باش أودة باش : كان الأوجاق يتكون من عدد البكوات تضم جماعات من العسكر . ويحتوي البلوك على عدد من الأضات (أودة . أوضة) حيث يتجمع عدد من العسكريين في اطار واحد ويرأس كل أوضة رئيس يعرف باسم أودة باشي . ويرأس كل مجموعة من هؤلاء باشي أودة باشي - انظر عراقى يوسف محمد الأوجاقات مرجع سابق . ص ٩٢ .

(١٣٧) كتحدا . . بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء : وهي كلمة فارسية الأصل تعنى في الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين . انظر د/ محمد السعيد سليما مرجع سابق . ص ١٧٦ .

(١٣٨) الشيخ على بن محمد الشاذلى : الفراء ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة . (القاهرة ١١٢٣ هـ - ١٧١١ م) تحقيق د/ عبد القادر طليعات - المجلة التاريخية العدد ١٤ عام ١٩٨٦ ص ٣٢٧ انظر أيضا - عبد الرحمن الجبرتي - مصدر سابق ج ١ ص ٥٠ ، أحمد شلبي - مصدر سابق - ص ٢٣٨ د/ عراقى يوسف محمد - مرجع سابق - ص ١٠٢ ، د/ عبد الكريم رافق - مرجع سابق ص ٢٩١ .

(١٣٩) أندريه ريمون : فصول - مرجع سابق . ص ٢٢٩ .

(١٤٠) أحمد شلبي عبد الغنى : مصدر سابق . ٢٣٨ - الجبرتي - مصدر سابق . ج ١ ص ٤٨ .

- على بن محمد الشاذلى الفراء : مصدر سابق . ص ٣٥٨ .

(١٤١) أحمد الدمرداش كتحدا هربات : اندرة المصانة في اخبار الكنانة تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن - المعهد الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة ص ١٠١ .



الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية والاقتصادية للقضاة

أولاً - الحياة الاجتماعية للقضاة :

- (أ) الأصول الاجتماعية للقضاة .
- (ب) العلاقات الاجتماعية للقضاة بالطبقة الحاكمة .
- (ج) العلاقات الاجتماعية للقضاة بالشعب المصري .
- (د) تعليم القضاة وانتاجهم الأدبي .

الحياة الاجتماعية للقضاة

تمهيد :

كان المجتمع المصرى فى العصر العثمانى يتكون من فئات لكل فئة منه سماتها تميزها عن الفئات الأخرى فى الملابس والعادات بل مركوبها الخاص بها الذى لا تشاركها فيه فئة أخرى . ومع هذا ينبغى ألا نفهم من هذا أن كل فئة عاشت بمعزل عن الفئات الأخرى . فقد كان هناك العديد من أشكال العلاقات المتشابكة بينها .

وبصفة عامة فقد انقسم المجتمع المصرى فى هذه الأثناء الى طبقتين أساسيتين هما :

(أ) الطبقة الحاكمة وهى تتكون من رجال الادارة والحكم من العثمانيين والماليك .

(ب) الطبقة المحكومة وهى تتكون من الشعب المصرى .

ومما يجدر ذكره أن الشعب المصرى الذى كون الطبقة المحكومة كان ينقسم الى عدة فئات تدرجت تدريجا اجتماعيا من حيث المكانة والأهمية فهى بمثابة عدة فئات داخل الطبقة الواحدة . ووجد على قمة السلم الاجتماعى لهذه الطبقة العلماء بما يمثلونه من أهمية دينية واقتصادية يليها التجار والحرفيون من أبناء الشعب ،

ويندرج في هذه الطبقة أهل الذمة الذين شكلوا جزءا مهما من النسيج الاجتماعي للشعب المصري .

وقد تعددت العلاقات بين القضاة وهذه الفئات المختلفة فمن المعروف أن قاضي العسكر كان يمثل القوة الموازية للباشا العثماني في مصر وعلى ذلك تمتع بمكانة كبرى بين فئات الشعب المصري وخاصة فئة العلماء التي تميزت بخصوصية معينة - كما سنرى - في نفس الوقت كان لهم علاقات قوية مع طبقة الحكام بحكم انتمائهم الى نفس الطبقة .

وتمتع القضاة بمكانة كبرى بين الشعب المصري وذلك بحكم نظرتهم اليهم كعلماء دين أفاضل لهم مؤلفاتهم الدينية والأدبية ، ولهم دروسهم التي يعقدونها في المساجد المختلفة في أمور الدين . كما أنهم المدافعون عنهم ضد أي اعتداء يقع عليهم من رجال الإدارة في البلاد .

الأصول الاجتماعية للقضاة :

يذكر كل من تعرض لذكر الأصول الاجتماعية للقضاة بين ثنايا كتابتهم أن قضاة العسكر في مصر منذ فتحها العثماني في عام ١٥١٧ م حتى قدوم الحملة الفرنسية عام ١٧٨٩ م كانوا من بين الأتراك (١) القادمين من استانبول وان أول قاضي عسكر مصري هو الشيخ أحمد العريشي في عهد الحملة الفرنسية (٢) .

ولكن بالبحث في المصادر الخاصة بهذه الفترة اتضح أن مناصب القضاء المختلفة وعلى رأسها قاضي العسكر لم تكن حكرا على الأتراك إنما تولاه أيضا علماء من المصريين . وان قل عددهم ممن تلقوا تعليمهم في المدارس العثمانية في استانبول

واستوفوا الشروط العلمية الواجبة فيمن يتبوا هذا المنصب ،
ومن هؤلاء الشيخ أحمد بن محمد بن عمر الملقب بشهاب الدين أحمد
الخفاجي المصري الذي كان والده أحد علماء الأزهر وتلقى تعليمه
في استانبول . وتولى القضاء ببلاد روم ايلي مثل مدينة اسكوب
وغيرها في زمن السلطان مراد واشتهر بالفضل حتى تولى قضاء
سلانيك وبعدها تولى قضاء عسكر مصر (٣) .

ويحدثنا هو عن تعليمه الذي كان سببا في وصوله الى هذا
المنصب قائلا : « فبعد أن ذكر من اجازه من علماء مصر يقول :
ثم ارتحلت مع والدي للحرمين الشريفين وقرأت تنمة على الشيخ
علي بن جاد الله وعلى حفيد القصام وغيره ثم ارتحلت الى
القسطنطينية فشرفت بمن فيها من الفضلاء والمصنفين واستفدت منهم
وتخرجت عليهم وهي اذ ذاك مشحونة بالفضلاء والأذكياء » (٤) .

وربما كان السبب في قلة تولى المصريين لهذا المنصب الجليل
هو ان الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمد الفاتح وضعت
شروطا صعبة لتولى هذا المنصب منها انه لابد أن يمر بمراحل
تعليمية معينة في مدارس استانبول حتى تطمئن الدولة الى المستوى
العلمي لصاحب هذا المنصب الخطير . والمصريون في هذه الفترة
نتيجة لوجود الأزهر بين ظهرائهم وهو الذي تشد اليه رجال
طلاب العلم من مشارق الأرض ومغاربها ، لذا فلم يكن المصريون
مستعدين للرحلة من أجل العلم وعلى هذا فلم يتول هذا المنصب
الا من مر بهذه المراحل التعليمية بمدارس استانبول مثل الشهاب
الخفاجي - المذكور أعلاه - وقد ظلت هذه القيود تقليدا سائدا
حتى في أشد فترات الضعف التي مرت بها الدولة العثمانية .

ووجد من بين المصريين من تولى أعلى المناصب القضائية في
الدولة العثمانية مثل « القاضي أبو السعود بن عبد الرحيم

عبد المحسن بن علي المصري الذي ولد في مصر وتعلم فيها حتى دخل الروم ولازم في مدارس السلطان سليمان حتى تولى قضاء القضاة في الشام ثم قضاء القدس ثم بعد ذلك قضاء بروسة وأدرنة وقسطنطينية وأعطى أخيراً رتبة قضاء العسكر بأناضول « (٥) » ومنهم كذلك « الشيخ أبو بكر أفندي البكري الصديقي الأشعري الذي تولى قضاء حلب وعدة مدن أخرى » « (٦) » ووجد « محمد بن عمر بن محمد الملقب تقي الدين قاضي القضاة الفارسكوري المصري نزيل القسطنطينية الذي لازم في استانبول على قاعدة القضاء ونبغ وتولى القضاء في أماكن عديدة منها القدس » « (٧) » .

يتضح من هذا أن الدولة العثمانية لم تمنع أحداً من رعاياها المسلمين من الوصول إلى أعلى المناصب القضائية في الدولة العثمانية إذا حصلوا على التعليم الذي يسمح لهم بذلك وتوافرت فيهم الشروط اللازمة لتولي هذه المناصب الرفيعة التي كانت موضع تقدير واحترام الدولة .

وإذا نظرنا إلى الأصول الاجتماعية التي خرج منها القضاة نجدهم ينقسمون إلى ثلاثة اتجاهات هي :

(أ) قضاة ينتمون إلى أصول اجتماعية عثمانية راقية مثل أبناء الأشراف وأبناء العلماء والصدور العظام : من هؤلاء « محمد بن القوجي وكان عالماً بالتفسير والأصول وسائر العلوم الشرعية والعقلية وكان والده من كبار العلماء ببلاد (٨) الروم » « (٩) » وهناك القاضي « محمد بن محمد بن معلول وكان نقيباً للأشراف ثم أصبح شيخاً للإسلام في الدولة العثمانية في عام ١٥٨٠ » « (١٠) » :

(ب) أما الاتجاه الثاني فهو يتمثل في انتماء بعض هؤلاء القضاة إلى الأصول العربية وكان معظمهم ينتمي إلى بلاد الشام

ويعود ذلك إلى حب الشوام للرحلة وخروجهم إلى استانبول لتلقي تعليمهم بمدارسها وسلوك طريق القضاة وساعدهم على ذلك قرب بلاد الشام من استانبول : من هؤلاء القضاة « أحمد بن عوض العنتاوي الأصل الحلبي قاضي القضاة ولد بحلب وقرأ في مبادئ عمره بحلب ثم سافر إلى الروم وأقام بها مدة وسلك طريق الموالي » (١١) .

(ج) أما الاتجاه الثالث في وجود قضاة ينتمون في أصولهم الاجتماعية إلى الرقي واعتقوا ولازموا التعليم ونبتوا حتى تولوا المناصب القضائية ووصلوا إلى قضاء العسكر في مصر وهناك العديد من الأمثلة : من هؤلاء « أحمد بن عبد الله قره أوغلي وكان أبوه من عتقاء السيد إبراهيم الأماسي ودرس ونبع ولازم طريق الموالي حتى تولى المناصب القضائية المهمة ومنها قضاء عسكر مصر » (١٢) .

كانت هذه الاتجاهات الغالبة على الأصول الاجتماعية لقضاة العسكر في مصر الذين كان معظمهم ينتمون إلى طبقة العلماء والأشراف .

كذلك لم تضع الدولة العثمانية قيودا على تولي القضاة نتيجة لأصولهم الاجتماعية والا لما تولى هذا المنصب من كانت أصوله تنتمي إلى الرق . وعلى هذا فقد كانت الدولة تنظر إلى رعاياها جميعا على أنهم عثمانيون ولا تمنع أحدا من تولي أي منصب إذا توافرت فيه شروط هذا المنصب .

أما قضاة الشرع في الأقاليم فنجد أنه في معظم فترات القرن السادس عشر كانوا ينتمون إلى الأصول التركية ربما لقلة العلماء

المصريين الذين تعلموا في استانبول وسلكوا طريق القضاة ، ولكن في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان معظم قضاة الأقاليم من المصريين الذين تلقوا تعليمهم في استانبول ، ثم من علماء الأزهر بعد ذلك حتى أنه عند قدوم الفرنسيين في عام ١٧٨٩ م لم يوجد من الأتراك سوى خمسة قضاة في الأقاليم . وتميز هذان القرنان عموما بقلّة وفود القضاة من استانبول الى مصر .

ووجد العديد من قضاة الأقاليم الذين انضموا الى بلاد الشام والذين تلقوا تعليمهم في استانبول مثل « محب الدين أبو الفضل » الذى ولد في (٩٥١ هـ - ١٥٤٤ م) في حماة وتعلم في استانبول وتولى قضاء فوة بمصر (١٢) وهناك « محمد بن يحيى الحاضرى الحلبي الذى تولى القضاء في المنزلة (١٤) » (١٥) .

كما تولى الكثير من الأشراف هذا المنصب في أقاليم مصر فيوجد « السيد الشريف أحمد واعظ زادة قاضى المحكمة الكبرى بالغربية ونقيب السادة الأشراف بمصر المحروسة » (١٦) ويوجد « السيد أحمد الحنفى نقيب السادة الأشراف بمصر وقاضى الغربية » (١٧) .

يتضح من ذلك عدم قصر منصب القضاة على الأتراك وحدهم اذ تولاه المصريون أيضا ممن تلقوا تعليمهم في استانبول .

وضعت الدولة العثمانية شروطا علمية لتولى المناصب القضائية مثل قضاة العسكر حتى تطمئن الى شاغل هذا المنصب الدينى الجليل وحافظت على هذه الشروط حتى في أشد فترات الضعف التى مرت بها الدولة العثمانية فيما بعد .

العلاقات الاجتماعية للقضاة بالطبقة الحاكمة

احتل القضاة مكانة كبرى في مصر إبان العصر العثماني ، وغدا قاضي العسكر من موظفي الإدارة العثمانية في مصر وهو الحاكم الشرعي الموازي في المكانة والقوة للبasha « الحاكم السياسي » لذا فقد كانت هناك العديد من العلاقات التي تربط القضاة بالطبقة الحاكمة في مصر التي تمثلت في :

(أ) الباشا العثماني في مصر .

(ب) كذلك المالك وهم اصحاب مكانة سياسية واجتماعية متميزة .

وتشابهت هذه العلاقات وتداخلت في أحيان كثيرة مكونة علاقة ود وصداقات أدت الى علاقات تصاهر وفي بعض الأحيان كانت هناك علاقة شدة وقمع من قاضي العسكر لكبار الموظفين في حالة خروجهم عن مقتضى وظائفهم وتعديهم على الناس .

(أ) العلاقات بين القضاة والباشا العثماني :

من الممكن أن نميز خطين سارت فيهما العلاقات بين القضاة والباشوات ، أولهما أن العلاقة بينهما كانت تتسم دائماً بالود والمجاملة المتبادلة بين الطرفين في غالب الأحوال ، وثانيهما اتسمت في بعض الأحيان بالشدة والتنافر الناتج عن اختلافهم في الرأي حول بعض القضايا المعينة ، أو في محاولة اصطدام مصالحهم . أو في محاولة لردع الظالمين وردهم عن ظلمهم ويتوقف هذا على مدى الهيبة التي يتمتع بها القضاة في مواجهة رجال الإدارة والسياسة .

وقد تميزت العلاقة بين قضاة العسكر والباشوات غالباً بطابع الود والاحترام المتبادل ، فمنذ قدوم قاضي عسكر عثماني وهو

« جلىبى أفندى » الذى حضر الى مصر بطريق البحر الى بولاق
وذهب اليه ملك الأمراء خاير بك الى بولاق وقابله هناك وأرسل
له هدية حافلة (١٨) وفي حالات المرض كان ينزل اليه ملك الأمراء
لزيارته في بيته (١٩) .

كما أنه في الاحتفالات التى تقام للمناسبات المختلفة كان قاضى
عسكر يحضر بجانب الباشا وكبار رجال الادارة العثمانية ففي
الاحتفالات بوفاء النيل مثلا كان الباشا يأمر بتزيين المركب ويركب
هو والصناجق والأغوات وشيخ الاسلام من بولاق الى المقياس
حيث التنزه واقامة الحفلات التى تستمر فترة طويلة (٢٠) .

وعند خروج الباشا للتنزه كان يصطحب معه بجانب الأمراء
وكبار الموظفين قاضى العسكر فعند « خروج ابراهيم باشا المقتول
للتنزه كان معه بجانب الأمراء ١٠٠ مولانا مصطفى أفندى عزمى زادة
قاضى القضاة بالديار المصرية وحصل لهم الصفا والمباشطة قبل
الطعام » (٢١) .

وفي المناسبات الاجتماعية التى يقيمها الباشا كان يحضرها
قاضى العسكر والقضاة للمجاملة ففي « حفل ختان اولاد اسماعيل
باشا استمرت الولايم خمسة عشر يوما كل فئة يوما فكان اليوم
الاول لقاضى العسكر بقضاة المحاكم » (٢٢) .

وكان معظم حكام مصر يأتون عن طريق البحر الى الاسكندرية
فيقابلهم قضاة الثغر للترحيب بهم مما استتبع علاقات صداقة
وطيدة خاصة وان القضاة كانوا يصاحبونهم اثناء جولاتهم في
الاسكندرية كذلك يمدونهم بما يحتاجون اليه من معلومات عن احوال
البلاد بحكم استقرارهم بها قبل وصول الباشا (٢٣) .

وكثيرا ما كانت تربط القضية علاقات صديقة وطيدة بالسلطين
أنفسهم مثل قاضى عسكر مصر « محمد بن مصطفى المعروف أبوه
ببستان زادة الذى كان على علاقة صداقة مع السلطان مراد
خان » (٢٤) .

ولم تكن العلاقة بين الطرفين تسير على وتيرة واحدة من الود
المتبادل والمجاملات الاجتماعية فهناك على النقيض الآخر علاقة الشد
والمنافسة بين الطرفين وخاصة فى حالات خروج الباشا ورجال
الادارة على مقتضيات وظائفهم وتعديهم وظلمهم للناس ففى هذه
الحالة يقف قاضى العسكر لهم غالبا بالمرصاد مما يؤدى الى سوء
العلاقة بين الطرفين وهذه الحالة تتوقف على مدى ما يتمتع به
قاضى العسكر من هيبة وقوة شخصية وقدرة على التأثير
فيمن حوله .

فقد تميز بعض القضاة بالشدة على الحكام مثل القاضى
« حسين أفندى قرا جلى » فيذكر عنه أنه كان متبصرا فى الأحكام
ذا سطوة وشهامة على الحكام والتحرى الدائم الذى لا يعتريه فيه
خوف من لوم لايم حتى كان حكام السياسة فى قبضة قهره لا
يخرجون فى الأمور عن نهيه وأمره قمع فى مدته أهل الفساد وشتت
جموع أهل البغى » (٢٥) وهناك قاضى العسكر « محمد أفندى
شاه بن خرم » الذى كان الباشا فمن دونه تحت نهيه وأمره واقفين
عند قوله وزجره حتى ضرب بذلك المثل فى الأمصار (٢٦) .

كما حدث خلاف بين أئمة الباشوات وقضاة العسكر
حول أحقية كل منهم فى نيابة محكمة الصالحية النجمية وذلك لأنها
تدر دخلا كبيرا وكان الباشا يساعد امامه فى التغلب على القضاة
مما يؤدى الى سوء العلاقات بين الطرفين (٢٧) .

كما كانت تحدث أحيانا خلافات في الرأي تؤدي الى تازم العلاقات بين القضاة والباشوات من ذلك أنه في عهد « سليمان ياشا » ساعد اليهود في بناء معبد لهم فنصدي قاضي عسكر مصر « محمد بن الياس » لهدمه وأزيل في النهاية بالرغم من مساندة الباشا (٢٨) كذلك القاضي « صالح بن جلال » الذي تصدى للباشوات ورجال الادارة العثمانية في مصر في غالب الأحيان ومنع تعديهم على الرعايا حتى أنه ثبت على دفتر دار مصر أمور تؤدي الى قتله وقتل (٢٩) .

(ب) علاقة القضاة بالأمراء المماليك :

احتفظ الحكم العثماني لمصر غداة فتحها بالمماليك حكام البلاد السابقين وذلك للاستفادة من خبرتهم في حكم البلاد وجعلهم عنصر توازن بين الباشا والأوجاقات العسكرية العثمانية ، ولكن المماليك احتفظوا بوجودهم كقوة اجتماعية بجانب كونهم قوة سياسية في البلاد .

وبالرغم من مناوأة المماليك للباشا العثماني في مصر وتضاؤل سلطته لحد العدم شبه التام . فإن الأمر لم يكن كذلك . بخصوص القضاة فلم يكن في الأمر ما يتعارض مع رغبات المماليك أو ما يضعف من نفوذهم السياسي ، لذا فلم يحدث مطلقا أن عارض المماليك سلطات استانبول القضائية في حق تعيين القضاة بمصر وهم بذلك يهيئون لأنفسهم مزية تقديم الدليل على الولاء للسلطان (٣٠) .

ونشأت علاقات اجتماعية متعددة بين القضاة والأمراء فتعدنا المصادر المعاصرة لهذه الفترة بالكثير من الزيارات المتبادلة بينهم (٣١) .

كما نشأت علاقات صداقة قوية بين بعض الأمراء المماليك وقضاة العسكر من ذلك الصداقة بين « أحمد أفندي » قاضي

مصر و « محمد بك أبو شنب » فيذكر أنه كان في كل ديوان ينزل الى البيت محمد بك الذي عمل عزومة للقاضي ونام عنده ثلاث ليال وكان يطلع الى الديوان من بيته وينزل الى بيت محمد بك جرکس « (٣٢) » .

وفي المناسبات الاجتماعية التي يقوم بها القاضي كان الأمراء المماليك يهادونه ويحاملونه من ذلك ما تفصه المصادر التاريخية « عندما عمل القاضي حفيد افندى حفل ختان لأولاده في شعبان ١١٧٧ هـ - ١٧٦٣ م أرسل اليه على بك هدية حافلة وكذلك باقى الأمراء والاختيارية حتى امتلأ المقعد بفروق البن ووسط الحوش بالحطب الرومى وفي يوم الزفة أرسل اليه على بك ركوبته وجميع اللوازم من الخيول والمماليك ٠٠٠ وأركبوا الغلام بالزفة الى بيت على بك فألبسه فروة سمور ورجع الى المحكمة بالموكب « (٣٣) » .

كما تميزت هذه العلاقة في أحيان كثيرة بطابع من المصلحة والانتفاع من المماليك فنتيجة لمكانة قاضى العسكر كان الأمراء المماليك يطلبون شفاعته في كثير من الأمور ، حتى تجاب مطالبهم عند الباشا أو حمايتهم من الأمراء المناقسين لهم .

من ذلك أنه أثناء النزاع الفقارى القاسمى المعروف بواقعة الصناجق في عام ١٦٦٠ م توجه عدد من المماليك المحكوم عليهم بالنفى من جانب منافسيهم الى المسجد الأزهر يطلبون حمايتهم . فتسفع فيهم قاضى العسكر عند منافسيهم فقبلت شفاعته اكراما له (٣٤) .

وايضا في عام ١١٣٨ هـ - ١٦٢٨ م . ونتيجة لوجود شرط بان من يتولى اماره الحاج لابد أن يكون صنجقا وعندما وقع الاختيار على عمر اغا اميرا للحاج ولا توجد صنجقية فارغة له شرع محمد بك جرکس في عزومة قاضى العسكر وولده وقال له « مرادى

نشفع عندك وأنت تشفع عند حضرة الوزير أن يعطى صنجقية
كتخذاة الى عمر أغا الى حين تقع له صنجقية ٠٠٠ وفى نهاية
العزومة أفرغ جركس على القاضى كرك سمور وكذلك بولده « (٣٥) »

كذلك كان القضاة يقفون للأمرء بالمرصاد اذا ما أرادوا
أحداث مظلمة على السكان أو أمر مخالف للشرع فيهم يمنعونهم من
ذلك بالقوة ويتوقف هذا فى غالب الأحيان على هبة وشخصية
القضاة (٣٦) .

ويتضح من ذلك الآتى :

١ - أن علاقة القضاة بالباشا العثماني ورجال الإدارة
العثمانية فى مصر كانت تسير بالود والمجاملة ما دامت لم تحدث
خلافات فيما بينهم على المصالح المشتركة كالنزاع حول نيابة بعض
المحاكم وما داموا جميعا يعملون لصالح الرعايا ومصالح السلطان
العثماني . أما اذا حدث خلاف ذلك فتكون النتيجة الحتمية هي
سوء العلاقات بين الطرفين ، ولكن يمكن القول ان العلاقات بصفة
احتمالية تميزت بالود والمجاملات معظم فترة الحكم العثماني .

٢ - تميزت العلاقة بين القضاة والأمراء المماليك بالود المتبادل.
وضح ذلك من خلال العديد من العلاقات التى قامت بين الطرفين مثل
علاقات التصاهر . وكذلك المعاملات المالية بينهم من قروض.
وما الى ذلك غير ان هذا لم يحل دون أن يقف القضاة بالمرصاد
لمن يتعدى من الأمراء على الرعية .

٣ - فى الفترة التى سادت فيها القوة المملوكية فى القرن.
الثامن عشر استخدم الأمراء المماليك قاضى العسكر فى غالب الأحيان
كعامل مساعد لهم فى تحقيق مآربهم الخاصة سواء عند الباشا
أو فى ترجيح كفة فريق على آخر أثناء الصراع بينهم وضح ذلك
تماما فى بعض الأزمات مثل فتنة افرنج أحمد .

العلاقات الاجتماعية بين القضاة والشعب المصرى :

تباينت علاقات القضاة بالشعب المصرى تباينا واضحا .
وان كانوا فى معظم الأحوال قد كونوا علاقات ود واضحة وصداقة
مع العلماء المصريين ، بل وصل صدى هذه العلاقات الى بقية
طبقات الشعب الذين كانوا يشاركونهم فى الكثير من متاسباتهم
الاجتماعية . وتخكمت فى تحديد علاقة الشعب المصرى بالقضاة
عدة عوامل تجمعت لتكون فى النهاية الأساس الذى يتحكم فى
هذه العلاقة .

(١) علاقاتهم بالعلماء :

بدأت هذه العلاقة بموقف عدائى من القضاة تجاه أول قاض
عثمانى فى مصر وهو « جلبى أفندى » فقد قال فيه ابن اياس انه
قليل الرسمال من العلم ، أجهل من حمار ، لا يدرى فى الأحكام
الشرعية وأورد فيه قول بعض الشهود :

راينا مسيخا أعورا قبل موتنا
أتى من بلاد الروم يمنغ رزقنا
يقدم قانونا على شرع أحمد
فنسال رب العرس يكشف كربنا (٣٧)

بذلك فقد تميزت العلاقة بين العلماء والقضاة فى بداية العصر
العثمانى بالطابع العدائى من قبل العلماء لهؤلاء القضاة الوافدين
اليهم من استانبول وذلك لعاملين هما :

(١) انه ترتب على كون قاضى عسكر تركى يرد من
استانبول - فى بداية الفتح على الأقل - هو ونائبه أن حرم علماء

الأزهر من سفل هذه المناصب القضائية وإن كانوا قد عملوا كقضاة للمذاهب الأربعة تحت رئاسة قاضى العسكر فإن فى هذا اقلالا من أهميتهم وهيمنتهم على الأمور كما كان عليه حالهم قبل الفتح .

(ب) طبق العثمانيون منذ دخولهم مصر ما يعرف باسم اليسق العثمانى وهو عبارة عن مجموعة من القوانين والتشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية فى مجال الأحوال الشخصية ترتب على تطبيقها معارضة علماء الأزهر لها بحجة مخالفتها للشريعة . ولكن فى الحقيقة لم تكن هذه المعارضة موجهة ضد اليسق العثمانى بقدر ما هى موجهة أساسا ضد الانتقاص من مكانتهم ولاسيما أنها طبقت بدون استشارتهم أو اخذ رأيهم وهو ما لم يألوه من قبل خلال الحكم المملوكى .

وهذا الموقف العدائى من علماء الأزهر تجاه القضاء لم يستمر طويلا فقد قامت بينهم العديد من علاقات الصداقة الوطيدة وذلك نتيجة لبعض العوامل التى ساعدت على سرعة زوال الروح العدائية من العلماء للقضاة من أهمها أن العثمانيين لم يحاولوا فرض التدخل فى شئون الأزهر بفرض أحد علمائهم على رأسه كما فعلوا فى القضاء أو فرض المذهب الحنفى مذهبهم الرسمى عليهم ، ولم يحاولوا صبح الدراسة بالصيغة التركية أو اللغة التركية . وادى هذا اضافة الى ما أظهروه من احترام تجاه الأزهر وعلمائه أن ظهرت علاقات ود وصداقة واضحة بين العلماء والقضاة .

ولا نرى الطابع العدائى يسود هذه العلاقة الا فى حالات معينة مثل ابعاد قاضى عسكر للقضاة والعاملين فى القضاء المصرى واستبدال غيرهم بهم . وفى هذه الحالة يتعرض للهجاء والنقد اللاذع .

وقد مدح العلماء المصريون القضاة بالقصائد الرنانة التي تداولتها الألسنة من ذلك القصيدة التي قالها الشيخ برهان الدين إبراهيم المبلط في القاضي « عبد القادر بن العربي » كذلك يوجد العديد من القصائد التي تزخر بها المصادر المعاصرة لهذه الفترة وكذلك فقد وجد بينهم العديد من المساجلات الأدبية والشعرية (٣٨) .

وكان القضاة يقومون بزيارة العلماء ويبادلونهم الزيارة فيذكر الجبرتي أن القاضي حفيد أفندي اتحد بوالده فتردد كل منهما على الآخر كثيرا وحضر مرة في غير وقت ولا موعد في يوم شديد الحر فلما صعد إلى أعلى الدرج كان كثيرا فأستلقى من التعب على ظهره لهرمه فلما تروح قال له الشيخ حسن الجبرتي « يا أفندي لأي شيء تتعب نفسك أنا آتيك متى شئت فقال له أنا أعرف قدرك وأنت تعرف قدرى » (٣٩) .

ومن القضاة من جلس للتعليم واللقاء الدروس وإفادة الناس والطلبة من هؤلاء القاضي « عرب زادة قاضي مصر » (٤٠) وأيضا المولى « حفيد أفندي » الذي كان يجلس بجامع المشهد الحسيني لالقاء الدروس (٤١) .

وكان القضاة يقبلون شفاعة العلماء في تعيين أتباعهم أو من يلوذ بهم في أعمال الحكم مثل تعيين « الشيخ زين الدين أبي بكر الدميري » نايبا مالكيًا بمحكمة قناطر السباع لأجل خاطر سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العمدة . . مفتي المسلمين أبي عبد الله محمد الرملي الشافعي (٤٢) .

ويقوم القضاة بالتقريظ على مؤلفات العلماء المصريين فعل ذلك القاضي « محمد بن حسن القسطنوني » على مؤلف للشيخ عمر المالكي سماه « المصابيح على الجامع الصحيح » فقال في تقريظه :

كتاب الأنسواء المسائل جامع
وجمع الأشيات المباحث نافع

وفيه لطالب الحديث كفاية
كما فيه للشيخ النبيه منافع

جزى ربنا خيرا لجامعه غدا
بأذن من يوم الجزا هو شافع (٤٣)

ولم تكن العلاقات تسير بينهم على وقيرة واحدة فكثيرا ما تخطت
علاقات بغض شديدة اذا ما تعارضت المصالح المشتركة بينهم مثل
عزل العاملين في المحاكم من ذلك عندما عزل « قاض العسكر عزيب
زادة » القضاة والشهود واستبدل بهم غيرهم فهجاء « الشيخ
شمس الطلخاوى » (٤٤) كذلك النزاع الذى وقع بين قاضى العسكر
« عبد الباقي بن الغربى » والعلامة « شمس الدين الفارضى »
وهجاء العلامة « شمس الدين الفارضى » بقصيدة كبيرة (٤٥) .

ولم تقتصر علاقات القضاة بالعلماء على العلماء المصريين ،
فنتيجة للعلاقات العلمية بين العلماء المصريين وعلماء بلاد الشام
انعكس اثر ذلك على علاقات القضاة العثمانيين بوصفهم علماء
كبارا لهم مكانتهم بين علماء بلاد الشام وفى هذا تأكيد على الذاتية
الثقافية للبلاد الاسلامية فى هذه الآونة والالتحام بين علمائها .

ويلاحظ أن علماء الأزهر الشريف قد مثلوا قوة رقابية على
القضاة فقد كانوا بمثابة المراقبين لهم والأحكامهم فى القضايا المختلفة
وترتب على ذلك أن القضاة كانوا يحسبون للعلماء منافسيهم
التقليديين حسابا كبيرا فقلت نسبة الخطأ فى الأحكام ، كذلك
التصرفات التى تنعارض مع جلال هذا المنصب .

علاقة القضاة ببقية فئات الشعب المصرى :

بعد أن استعرضنا علاقات القضاة بالعلماء وهم الفئة العليا من الشعب المصرى نستعرض علاقة القضاة ببقية فئات الشعب الذى نلاحظه فى الأغلب الأعم كما تنبئنا المصادر الخاصة بهذه الفترة أن القضاة كانوا ذوى علاقات طيبة معهم .

وحددت العلاقات بينهم وبين الشعب المصرى من خلال تعليمات قول قاضى عسكر عثمانى فى مصر هو « جانبى أفندى » عندما أعلن عن رغبته فى جعل نساء مصر يمشين على طريقة نساء استانبول مع أزواجهن ، « فان عادتنا اذا دخل الرجل على امراته تعطيه نصف المهر الذى اعطاه لها وان الرجل لا يقرر لزوجه كسوة ولا نفقة فى صداقها بل يكسوها هو فى كل سنة جوخة وقميصين ويطعمها فى كل يوم بما يختار ، ففرح العوام بذلك وحزنت النساء » (٤٦) .

كما أنه منع النساء من الخروج الى الأسواق ومن ركوب الحمير ولا تدخل السوق الا العجائز مما دعا النساء بعد خروجهن للحج الى تصنيف رقصة خاصة وقالوا « قوموا بنا نقحب ونسكر قد خرج عنا قاضى عسكر » (٤٧) .

وبذلك فقد تباين موقفهم من قاضى العسكر تبعاً لقراراته وتأثيرها على مصالحهم المختلفة . وان كان فى غالب الأحوال تميزت العلاقات بين القضاة والشعب بالود المتبادل يتضح ذلك من المجاملات الاجتماعية المتبادلة بينهم .

وفى سحر ختان أولاد « حفيد أفندى » قاضى عسكر مصر اجتمع بالمحكمة ارباب الملاعب والملاهى والبهلوانات وغيرهم واستمر عدة أيام والناس تغدو وتروح للفرجة (٤٨) .

وكثيرا ما قرر القضاة لفقرائ المصريين نفقة رسوم محكمة الباب العالي لمساعدتهم على العيش وتعبج الوثائق بالعديد من هذه الأمثلة (٤٩) كما تشابكت العلاقات الاجتماعية بين القضاة والشعب المصري من علاقات قروض ومعاملات مالية وغيرها (٥٠) مما أدى الى نشوء العديد من العلاقات القوية بين الطرفين .

أما عن أهل الذمة فقد كانوا يلجأون الى القضاة المسلمين برغبتهم ودون اجبار ، رغبة في عدالتهم مما أدى الى وجود علاقات ود واضحة بين الطرفين مادام أهل الذمة لا يخرجون عن العهود المأخوذة عليهم ووجد العديد من المعاملات بين القضاة وأهل الذمة مثل البيع والشراء (٥١) والقروض (٥٢) .

غير أنه في المقابل كانت تحدث العديد من الخلافات بين القضاة وهذه الفئات من ذلك ما حدث في رمضان ١١٢٣ هـ - ١٧١١ م عندما جلس رجل رومى يعظ الناس بجامع المؤيد فازدحم عليه الناس وأخذ بعد ذلك في التشديد على المنكرات التي يفعلها الناس وشدد في أمر زيارة المقامات والأولياء فحدثت خلافات بينه وبين علماء الأزهر ، فما كان من العامة الا أن هجموا على القاضى في منزله وأخذوه مكرها الى الباشا بعد أن أكرهوه على أخذ حجة بما يريدون . فما كان من القاضى الا أن هدد بالخروج من القاهرة نتيجة لهذه الفعلة ولكن تدخل الأمراء المماليك ونفوا الواعظ من البلاد اكراما للقاضى (٥٣) .

كما تنازع القاضى « عبد السلام » قاضى دمياط سابقا مع « عبد الرحمن بن على بن محمد » لأنه سبه وجعله ظالما ومرتشيا ومزورا وآذاه بذلك وثبت ذلك على المدعى عليه بشهادة الشهود فأمر القاضى بتعزيز المدعى عليه (٥٤) .

يتضح من هذا أنه وجدت العديد من العلاقات الاجتماعية بين الشعب والقضاة ، وهذا يدحض الأقاويل القائلة باستعلاء القضاة وانعدام علاقاتهم بالشعب . كذلك من الممكن أن يكون القصد من التباعد عن عدم الألفة مع كل الناس مما يؤثر في سير العدالة وليس تكبرا .

تعليم القضاة ونتاجهم الأدبي

تعليم القضاة :

وضعت الدولة العثمانية شروطا علمية لتولي منصب القضاء ، لابد أن يمر بها طالب هذا المنصب ويجتاز مراحله المختلفة وهو ما تطلق عليه المصادر الخاصة بهذه الفترة « طريق المولوية » ووضعت هذه الشروط حتى تطمئن الدولة الى توافر الشروط الفقهية في القضاة من العلم بالكتاب والسنة والاجتهاد والقياس .

وفي بداية نشأة الدولة العثمانية أدرك السلاطين الأوائل أنه لابد من قيام المدارس والتعليم فعملوا على استقدام العلماء من البلاد الإسلامية مثل بلاد الشام ومصر والعراق بأذنين لهم الوعود والتشجيع بكافة أنواعه حتى يقودوا الحركة العلمية في الدولة الناشئة . وبعد ذلك ظهر العلماء الأتراك الذين تولوا التدريس في المدارس المختلفة والفوا الكتب الكثيرة بجانب العلماء المسلمين الوافدين من البلدان الإسلامية الأخرى .

ووضع الفقهاء المسلمون شروطا علمية لتولي منصب القضاء

وهي :

- ١ - العلم بكتاب الله على الوجه الذي تصح به معرفة ما تتضمنه من الأحكام .

٢ - العلم بسنة الرسول الكريم من أقواله وأفعاله .

٣ - العلم بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه
ليتبع الاجماع .

٤ - علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى
الأصول المنطوق بها (٥٥) .

وفي بداية نشأة الدولة العثمانية وجد نوعان من التعليم
الاسلامى بها هما :

(أ) المستوى الأدنى الذى كانت جرعات التعليم فيه قليلة
ومناهجها بسيطة تتكون من الأدب والقرآن الكريم .

(ب) المستوى العالى فكان يتكون من المدارس حيث العلماء
الطموحون الى اكمال تعليمهم ، وكان يدرس فيها كل
فروع التعليم الاسلامى شاملا العلوم الدينية مثل
التفسير وعلم الكلام والفقه والقانون وقواعد اللغة
العربية وعلم الخط كما يدرس فيها العلوم العقلية مثل
المنطق والفلسفة وعلم التنجيم (٥٦) .

ومع السلطان أورخان (٥٧١) بن عثمان خرج التعليم من المسجد
الى المدرسة فبعد فتح ازميد بنى فيها أول مدرسة فى تاريخ الدولة
العثمانية وبذلك خرج التعليم من المسجد الى المدرسة وكانت الكتب
المقررة فيها وبالتالى فى المدارس العثمانية هى فى مادة التفسير
كتاب « الكشاف عن حقائق التنزيل » ويعرف اختصار باسم
تفسير الكشاف لمؤلفة العلامة الزمخشري وكتاب « أنوار التنزيل
وتنزيل التأويل » والمعروف باسم « تفسير البيضاوى » وفى مادة
الحديث النبوى « الكتب الست الضحاح فى الحديث » وفى مادة

الفقه كان يدرس كتاب « الهداية » لشيخ الاسلام « برهان الدين علي بن أبي بكر المرغتاني » ، وكتاب « الوقاية » لبرهان الشريعة و « العناية في شرح الوقاية » لعلاء الدين علي بن عمر الأسود ، و « مختصر القدوري » لأحمد بن محمد القدوري البغدادي . كما درس عدد من الكتب في أصول الفقه وفي علم الكلام وقرر كتاب « تجريد الكلام » للطوسي وكتاب « طوابع الأنوار » للبيضاوي و « المواقف » للأيجي وفي علم البلاغة كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكي وتلخيص « المفتاح في المعاني والبيان » للقزويني وفي المنطق كتاب « الأيساغوجي » وكتاب « مطالع الأنوار » للقاضي سراج الدين الأرموي (٥٨) .

وفي عهد السلطان محمد الثاني أعاد تنظيم التعليم في الدولة العثمانية وفقا لمراحل محددة وذلك بعد أن بنى المدارس الثماني حول مسجده ثم ثماني أخرى . أي بنى ست عشرة مدرسة حول المسجد (٥٩) .

وكان الطالب يمر بأربع مراحل تعليمية هي :

- (أ) مرحلة أولى وتسمى الخارج .
- (ب) مرحلة ثانية وتسمى الداخل .
- (ج) مرحلة ثالثة وتسمى موصلة الصحن .
- (د) مرحلة رابعة وتسمى الصحن (٦٠) .

ومن المهم أن نذكر أن الدولة العثمانية لم تكن متكفلة بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم ، بل كانت هذه تدخل في اختصاص الوقف وكان ركنا أساسيا في اقتصاد الدولة العثمانية . وعن طريقه نشطت الحركة العلمية في جوامع استانبول فقد كان الجامع في ذلك الوقت مؤسسة اسلامية متكاملة تضم المسجد والمدرسة والمطعم الخيري (٦١) .

لذلك فقد اهتم السلاطين برصد الأوقاف على المدارس وأهم هذه المدارس هي التي بناها السلاطين « محمد الثاني » و « بايزيد الثاني » و « سليمان القانوني » وكانت كل المدارس في مسجد بايزيد مخصصة لدراسة القانون . وبعد بناء مدارس السلمانية نظم التعليم في كل هذه المدارس بصورة نهائية في ١٢ مرحلة وكان على كل تلميذ في مرحلة من المراحل الاحدى عشرة الأولى أن يحصل على اجازة يعلن أنه على علم تام بأى مؤلفات يكون قد درسها من الأساتذة المختصين قبل أن ينتقل الى المرحلة التالية (٦٢) .

واذا أراد الطالب أن يتخصص في مادة ، الحق بمدارس الصحن وتلقى فيها الدرس في تلك المادة وإذا لم يرغب في الالتحاق بالصحن مكثفيا بدراسة المراحل السابقة فكان يعين قاضيا في المدن ما عدا الكبيرة (٦٣) .

أما الطالب الذي يريد اكمال تعليمه في مدارس الصحن فيتولى التدريس ويختار قضاة العسكر بعد ذلك من بين الحائزين على رتب التدريس من كبار الأساتذة الذين امتازوا بكفاءتهم ومؤلفاتهم القيمة (٦٤) .

ولم تكن هناك سنوات محددة لمراحل الدراسة وكان المعيار في تحديد سنوات الدراسة هو الاستعداد العقلي للطالب وقابليته للدراسة ولكن كانت الدراسات العليا تنتهى في سن يتراوح بين الثلاثين والأربعين كما ان التعليم لم يكن اجباريا (٦٥) وكان الطلبة يحصلون على رواتب اضافة الى المسكن المجانى والطعام .

ولكن في القرن الثامن عشر نجتمع الكثير من الأسباب التي أدت الى انهيار التعليم في الدولة العثمانية وبالتالي انهيار تعليم القضاة ، وربما يكون السبب الأول لذلك هو حب العثمانيين للتقديم

ومحافظتهم عليه وبالتالي عدم التجديد في روح التعليم الذي أصابه الجمود في تلك الفترة .

وأيضا من أسباب ضعف التعليم في هذه الآونة التسامح في كل امر وكثرة التدخل في المصالح حتى قضت الأحوال بإعطاء المناصب الى غير من يستحقها فصار قضاة العسكر يعزلون بغير ذنب (٦٦) .

يتضح من ذلك الآتي :

١ - أن القضاة كانوا يخضعون لطريق دراسي صعب وطويل للوصول الى مناصبهم ومن الجدير بالذكر أن القضاة كانوا يتلقون تعليمهم باللغة العربية اذ كيف يدرسون كتب التفسير والفقه والبلاغة والنحو بغير اللغة العربية ؟ مما أدى الى تحديثهم بها بل كتابة مؤلفاتهم باللغة العربية وهذا يدحض الأقاويل القائلة بجهل القضاة باللغة العربية .

كما ترتب على الضعف العام في القرن الثامن عشر أن تدخلت عوامل الضعف والاضمحلال الى التعليم وتسربت اليه روح الجمود وعدم التجديد مما أدى الى بروز الوساطة في التعيينات وأصبحت الاختبارات التي تجرى للشخص المتقدم لاجتياز مرحلة تعليمية اختبارات شكلية . ففقدت هذه المناصب أهميتها وتطرق اليها الضعف .

الانتاج الأدبي للقضاة :

من المهم هنا أن نعرض للانتاج الأدبي للقضاة سواء كان هذا الانتاج أشعارا باللغة العربية أو كتباً أدبية وتراجيم ، كذلك كتب الدين والفقه . فقد خلف لنا قضاة تلك الفترة العديد من الكتابات التي مازالت موجودة الآن ما بين مطبوع ومخطوط يستفيد

منها كل في مجاله حتى الآن كما وجد لبعض القضاة كتابات في المجالات العلمية مثل الكيمياء . ولا غرابة في ذلك فقد كان القضاة علماء كبارا تلقوا تعليمهم كما رأينا من قبل في المدارس العثمانية وتعلموا أمهات الكتب الإسلامية في الفقه والأدب وعلم الكلام والعلوم المختلفة .

وكما يتضح من خلال كتب التراجم أن لمعظم القضاة أشعارا باللغة العربية . من هؤلاء قاضي عسكن مصر « فيض الله أفندي أحمد قاف زادة » الذي نظم القصيدة التبريزية بمناسبة انتصار السلطان « سليمان خان بن سليم » على الصفويين فقال فيها :

الله در جيوش الروم اذ ظهوروا
على الروافض قد صارت بهم عبر

ثم أبدعوا بدعى سيادة مظلمة
لهم قلوب يحاكى لينها الحجر

ويل لهم آمنوا من مكر وبهم
حتى بصحب رسول الله قد مكروا

فقد أضالوا يد الناس ظالمة
عن هتكها حرمان الله ما قصروا

فالناس تجار للرحمن من يدهم
والله يسمع منهم كلما جأروا

حتى اذا جاء وقت الموت واقتربت
آجالهم واتتهم بالأسى النذر

وعندما اقترب الجيش العرمرم من
تبريز ثم بدا جيشهم جورا (٦٧١هـ)

ووجد من قضاة الأقاليم من وجد له إنتاج أدبي رائع مثل
« تقي الدين التميمي » وله تصانيف منها طبقات الحنفية في مجلدات
وله أشعار (٦٨) .

ووجد من القضاة من له مؤلفات علمية مثل قاض عسكر مصر
« صالح بن اسحاق الشرواني » وله مصنفات حسنة الأسلوب تدل
على زيادة تبحره في العلم منها في الفقه تعليقات على تفسير
البيضاوي وله رسائل كثيرة كما أن له مؤلفات في الكيمياء
والعلوم (٦٩) .

ووجد « مصطفى بن محمد الشهير بعزمي زادة » له التأليف
التي ملأت سمع الزمان فائدة منها حاشيته على « الدرر والغرر » في
الفقه وحاشية « علي بن مالك في الأصول وغيرها » وله « الشعر
النضير » في العربية والتركية و « رباعياته » مشهورة مرغوبة وقد
جمعها في سفر مستقل وهي في التركية كرباعيات « سديد الدين
الأنباري » في العربية « وعمر الخيام » في الفارسية إليها النهاية في
القبول والتحسين وآثاره كلها لطيفة وأخباره جميعها ظريفة (٧٠) .

وهناك من قضاة الأقاليم من كانت له مؤلفات بارعة مثل
« محمد بن أحمد حسن الطنباوي » الشهير بالحتاتي المصري الحنفي
ذهب من القاهرة الى استانبول عام ١٠١٨ هـ - ١٦٠٩ م ومن
مؤلفاته العديدة :

- ١ - حاشية على تفسير البيضاوي .
- ٢ - الاسفار عن الاسفار وهي رحلة جامعة الفرائد .
- ٣ - تعليقات في فنون الحكمة .
- ٤ - له شعر قال فيه الشهاب الخفاجي في رياحيه انه يحط

قدر الحطيثة ويبلد ذهن لبيد ويدغ اياس منه في الذكاء في
اياس (٧١) .

ولو أخذنا مثالا من القضاة لنعرض أعماله سواء المطبوعة
أو المخطوطة لاخترنا « شهاب الدين الخفاجي المصرى » ومن أعماله :

١ - شفاء الغليل بما في كلام العرب من الدخيل جمع فيه
ما ذكره قبله وزاد عليه وصدر الكتاب بمقدمة في
التعريب وشروطه ثم أتى بالألفاظ المعربة ورتبها على
الحروف الأبجدية .

٢ - شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريرى طبع
بمصر عام ١٨٥٦ م .

٣ - طراز المجالس وهو من كتب الأدب واللغة قسمه الى
خمسين مجلسا .

٤ - حاشية على البيضاوى طبع بمصر عام ١٨٦٩ م في
ثمانية مجلدات .

٥ - شرح كتاب الشفا في تاريخ حقوق المصطفى طبع في
استانبول ١٨٥٧ م .

٦ - رياحين الدمان أو ذوات الأمثال .

٧ - خبايا الزوايا في الرجال من بقايا وهو من كتب الأدب .
وبه تراجم لأكثر من سبعين من العلماء .

٨ - ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا توسع في تراجم
الشعراء مع انتقادها وإيضاحها .

٩ - له ديوان شعر مخطوط بمكتبة الجامعة الأزهرية .

١٠ - له مجموعة من القصائد مجموعة في مخطوط بدار الكتب
المصرية (٧٢) .

وتدل مؤلفات الشهاب الخفاجي على تمكنه من الأدب العربي
وحفظه الكثير من شعر القدماء وإذا أورد في تراجمه لمعاصريه شيئاً
من شعرهم اتبعه في كثير من الأحيان بما يماثله من آثار السابقين
وهو ناقد بارع وكاتب لا يشق له غبار يناقش ويجادل كما نرى
في كتابه طراز المجالس وغيره من كتبه (٧٣) .

يتضح مما سبق الآتي :

١ - غزارة الانتاج الأدبي للقضاة ما بين كتب في الفقه
والتفسير واللغة والتراجم والأدب والتاريخ وهو
ما يدلنا ما يدلنا على مبلغ ما وصلوا اليه من علم بالعلوم
المختلفة وما زالت هذه الكتابات ما بين مخطوط ومطبوع
يستفيد منه الدارسون الى الآن .

٢ - كانت هذه المؤلفات باللغة العربية الفصحى التي تباروا
بالكتابة بها واستخدام الأساليب اللغوية والبلاغية
بالكتابة بها واستخدام الأساليب اللغوية والبلاغية
الطنانة للدلالة على مدى حذقهم اللغة العربية مما ينفي
الزعم بجهلهم اللغة العربية .



ثانيا : الحياة الاقتصادية للقضاة

أولا - الموارد المالية للقضاة :

- (أ) الرسوم القضائية للقضاة ومرتباتهم
- (ب) الأنشطة الاقتصادية للقضاة

ثانيا - الاختصاصات الاقتصادية للقضاة :

- (أ) الاشراف على الأوقاف

الحياة الاقتصادية للقضاة

تمتع القضاة في مصر ابان العصر العثماني بمكانة اقتصادية كبيرة ناتجة عن توليهم أعمالهم القضائية ولاسبما قضاة العسكر وقضاة الأقاليم وان كانت قد تراوحت المستويات فيما بينهم . فقضاة العسكر كنتيجة لتوليهم المحكمة الكبرى وما يترتب عليها من رسوم كثيرة وكذلك لاشرافهم على الأوقاف . في نفس الوقت يصرف لهم مرتبات مالية كبيرة ، ومرتبات عينية من الجراية والعليق . وقد أدت هذه العوامل الى تمتعهم بمكانة اقتصادية هائلة .

كما اشترك العديد من القضاة في المجالات الاقتصادية المختلفة في هذه الآونة من تجارة وزراعة اضافة الى تربية المواشي وان كان هذا منتشرا بين قضاة الأقاليم اكثر من قضاة العسكر الذين حالت كثرة مشاغلهم عن ذلك .

أولا - الموارد المالية للقضاة :

(١) الرسوم القضائية للقضاة ومرتباتهم :

قاضى العسكر - اعتبر القضاء جزءا من الولاية العامة لولى الأمر فهو من حقه عزل وتولية القضاة كما ان من حقه تفويض الأمر في معظم اختصاصاته القضائية أو حجبا وذلك بحكم ولايته

العامّة وعلى هذا اعتبر القضاء من أهم واجبات الدولة ، وعليه فقد حرصت الدولة الاسلاميّة على القائمين على القضاء وبذلت لهم المرتبات التي تكفيهم مؤنتهم ، وذلك خشية السؤال والانزلاق الى مهاوى الرشوة وفرضت المرتبات للقضاة منذ عصر الرسول الكريم وخلفائه واستمر هذا التقليد في الدولة العثمانية .

أما عن مرتباتهم فقد وجدت درجتان لأصحاب مرتبة المولوية أدناها من يتقاضى يومية مقدارها ٣٠٠ أقجة وأعلاها من يتقاضى خمسمائة أقجة ومنهم موالى مصر (٧٤) .

ويذكر ابن اياس أن القاضي « جليى القاضى » (أول قاضى عسكر عثمانى فى مصر) جعل على كل مجلس من مجالس القضاة شاويشاً من العثمانية يضبط ما يتحصل فى كل يوم من أجرة اشغال الناس ، فيقسم للقاضى من ذلك المتحصل شيئاً وللشهود شيئاً وله شيئاً ، ثم يأخذ الباقي ويضعه فى صندوق برسم السلطان سليمان يودع فى بيت المال (٧٥) .

وبهذا يتضح أن الرسوم القضائية التي تفرض على القضايا المختلفة كانت توزع ما بين القضاة والعاملين فى الجهاز القضائى ويخصص جزء منها كرسم للسلطان وعلى ذلك فقد كانت النسبة محددة ولكن لم تمدنا المصادر الخاصة بهذه الفترة بها .

وبالرغم من الحملة الشديدة التي واجه بها العثمانيون نتيجة لفرضهم الرسوم القضائية وهو أمر غير مألوف من قبل فاتها أدت الى فائدة كبيرة وهي أن الدولة منعت المتقاضين الذين يلجأون الى القضاة مكيدة فى خصومهم ، وذلك لفرض هذه الرسوم مما أدى الى فرض نوع من الجدية على اللاجئين الى القضاة .

ولقد أصبحت الرسوم القضائية في الوقت الحاضر جزءا متما من سيادة الدولة الحديثة تفرضه على وعاياها المتقاضين .

وعامة فقد حددت الرسوم القضائية في محكمة الباب العالي مقر قاضي العسكر وكذلك الديوان العالي بحوالى ٢٥٪ من قيمة الحق المتنازع عليه أو من قيمة موضوع التصرف القانونى الذى يجرى توثيقه ، وقد زادت هذه الرسوم زيادة كبيرة في القرن الثامن عشر ليصل الى ٨٪ و ١٠٪ (٧٦) .

أما عن المخصصات العينية فقد حدد لقاضى العسكر مرتب من الجراية وعليق من القمح والشعير يصرف له من الخزانة كل شهرين وقد بلغ هذا المرتب ٤٨٠ أردبا من الغلال في السنة منها ٢٤٠ أردبا من القمح و ٢٤٠ أردبا من الشعير وظل هذا المرتب دون تغير طوال الحكم العثمانى لمصر (٧٧) .

ووجد موظف يعمل بخدمة قاضى العسكر يطلق عليه « موظف جباية المحاسبة النقدية بخدمة قضاة العسكر » (٧٨) يبدو أنه كان مسئولاً عن جمع الرسوم الخاصة بقضاة العسكر من متحصل أموال محكمة الباب العالي .

قضاة الأخطاء في القاهرة :

حددت الرسوم القضائية التى يحصل عليها قضاة الأخطاء في مقابل نظر القضايا التى تنظر أمامهم تحديدا دقيقا ، كما يلاحظ من خلال الوثائق أن قضاة العسكر كانوا يفرضون رقابة شديدة على هذه المحاكم خشية تعديهم في أخذ الرسوم أكثر من المعتاد . وحددت رسوم الحجة في هذه المحاكم في القرن السادس عشر باثنى عشر نصفاً (٧٩) ولكن في أغلب فترات القرنين السابع عشر

والثامن عشر زيدت - كما يبدو من الوثائق - الى خمسة عشر نصفاً (٨٠) وكان قاضى العسكر يحذرهم من التعدى وأن القصد هو راحة الرعايا والشفقة على الفقراء (٨١) .

وكان القضاة من أولاد العرب (وهم قضاة المذاهب الشافعى والمالكى والحنبلى) يقومون بضبط محصل المحكمة طوال الشهر وفى آخره يرسلون دفترها الى قاضى العسكر بما ورد الى المحكمة (٨٢) .

ومن الواضح أن قضاة الأخطاط بعد تسليم السجلات الخاصة بضبط الرسوم القضائية الخاصة بمحاكمهم الى قاضى العسكر ، كانت تحدد النسبة الخاصة بهم والعاملين معهم من الشهود والكتاب وغيرهم ، وكذلك النسبة المخصصة لقاضى العسكر من هذه الرسوم - وتوزع عليهم - ثم بعد ذلك يوضع الجزء المحدد برسم السلطان الى بيت المال حتى يرسل مع حصيلة المحكمة الى السلطان .

القسام العسكرى :

نتيجة الآن القسام العسكرى كان تابعا لقاضى عسكر الأناضول رأسا ولم يكن هناك اشراف أو تبعية لقاضى عسكر عليه ، فقد حددت له رسوم معينة ويذكر على مبارك فى كتاب لم يقف على مؤلفه أن رسم الحجة أمام القسام العسكرى على كل ألف عثمانى خمسة عشر عثمانيا . كما أنه اذا قوم على الورثة عروضاً أو عقارات فلا يقوم بزيادة عن القسمة (٨٣) .

ولكن اتضح من الوثائق أن النسبة التى كان يحصل عليها القسام العسكرى لم تكن محددة دائماً فقد تراوحت بين ٢١ فى الألف و ٧١ فى الألف (٨٤) بل وصلت النسبة التى يحصل عليها

القسام العسكرى فى بعض الحالات الى ثلث التركة التى يتركها صاحبها دون وريث وذلك فى صافى التركة بعد خصم المصاريف (٨٥) .

وللدلالة على القيمة المالية التى يحصل عليها القسام نلاحظ أنه على سبيل المثال فى عام يبدأ من ذى الحجة عام ١١٥٨ هـ ١٧٤٥ م الى ذى الحجة عام ١١٥٩ هـ ١٧٤٦ م كانت الرسوم التى جبيت فى هذه الفترة هى ٣٤٥٠٠٠ بارة (٨٦) فلو افترضنا أن الرسم المحدد على كل ألف عثمانى هو ١٥ عثمانى فبدلك تكون رسوم القسام العسكرى عن ذلك هو ٢٣٠٠٠ بارة فى عام واحد وهو مبلغ ضخم .

قضاة الشرع فى الأقاليم :

حددت رسوم معينة على القضاة التى تنظر أمام قضاة الأقاليم وهذه الرسوم خصص جزء منها للقضاة وجزء منها للعاملين فى المحاكم فى نفس الوقت نعتقد أن جزءاً من هذه الرسوم قد خصص لقاضى عسكر الأناضول وذلك لأنه صاحب الولاية عليهم ولا دخل لقاضى عسكر فى هذه الرسوم لأنه لا سلطة له عليهم .

كما يتضح أن قضاة الأقاليم كانوا يحصلون على مرتبات يومية قدرها ٣٠٠ أقجة وينص على ذلك فى مرسوم التعيين الصادر من قاضى عسكر الأناضول (٨٧) .

كما تنوعت الموارد المالية للقضاة فى الأقاليم ، ولكنها اختلفت فى الأقاليم الريفية عن الثغور ، ففي الثغور خصص للقاضى كيس من النقود قدره ٢٥٠٠٠ بارة وذلك من قيمة الصادر الى الميناء (٨٨) .

أما فى الأقاليم الريفية فقد خصصت للقضاة مبالغ مالية كعائد لهم من ضمن العوائد المقررة للحكام فى أراضى الكشوفية (٨٩).

كما كانت تخصص لهم أجزاء من أراضى الرزقة الاحباسية للانتفاع بها فى مواجهة أمور الحياة . كما كانت تخصص لهم أجزاء من أراضى الأوسية (٩٠) للانتفاع بدخلها (٩١) .

يتضح من ذلك الآتى :

١ - تمتع قاضى العسكر بموارد مالية مهمة من حصيلة الرسوم القضائية سواء التى كانت تجبى من القضايا التى تنظر أمام محكمة الباب العالى أو الديوان العام . كما أن له جزءا من الرسوم على القضايا التى تنظر أمام محاكم الأخطاط فى القاهرة .

٢ - تمتع القسام العسكرى بالحصول على مورد مالى ضخم وذلك لضخامة الرسوم التى تجبى من المحكمة كنتيجة لضخامة ثروات العسكرين وكثرتهم .

٣ - كان قاضى عسكر الأناضول يحصل على جزء من الرسوم التى تجبى من محكمة القسمة العسكرية بل انها كانت تجمع فى كثير من الأحيان باسم قاضى عسكر الأناضول، وكذلك يحصل أيضا جزءا من رسوم محاكم الأقاليم بحكم ولايته العامة عليهم .

٤ - تنوعت الموارد المالية لقضاة الشرع فى الأقاليم فهم بالإضافة الى ما يحصلون عليه من رسوم مالية - نظير الرسوم القضائية - فقد خصص مورد مالى سواء على الأراضى الزراعية أو على الجمارك فى الثغور كما كانوا يحصلون على مورد مالى نظير تفويض القسام العسكرى لهم فى نظر قضايا العسكرين فى الأقاليم . إضافة الى رواتبهم التى يحصلون عليها .

٥ - يتضح من المصادر المعاصرة أن جزءا من الرسوم المالية التي فرض على القضايا خصص كرسوم باسم السلطان يوضع في بيت المال حتى يرسل مع الخزائنة السلطانية .

٦ - تشير بعض مصادر هذه الفترة ولاسيما مصادر القرن الثامن عشر الى شراء القضاة لمناصبهم ، وكذلك بيع المناصب القضائية للعاملين معهم ، ولكننا لا نعلم شيئا عن هذه من خلال السجلات الخاصة بهذه الفترة ، كما أننا نعتقد أن الدولة لن تسمح ببيع هذه المناصب القضائية المهمة لمن يدفع أكثر ففي هذا سماح لعديمي العلم والأهلية بدخول هذا المجال وهو ما يتناقض مع ما نعلمه من خلال نفس المصادر من اهتمام الدولة بالنظام القضائي . كما نعلم أن العاملين تحت اشراف القضاة مثل قضاة الأخطاط التزموا بدفع جزء من الرسوم الخاصة بمحاكمهم الى قاضي العسكر ، فيبدو أن الأمر اختلط عليهم فظنوا أنه بيع مناصب نظير رسوم مالية ..

الأنشطة الاقتصادية للقضاة :

شارك القضاة سواء قضاة العسكر أو قضاة الأقاليم في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ذلك الوقت من تجارة وزراعة وغيرها ، ولكن من الملاحظ أن قضاة الأقاليم قد قاموا بدور كبير في ذلك المجال بعكس قضاة العسكر - كما يتضح من خلال السجلات التي أمكننا الاطلاع عليها - وربما يكون السبب في ذلك هو أن قضاة العسكر كنتيجة لوجودهم في القاهرة وهي بؤرة الأحداث السياسية في البلاد وانشغالهم الدائم بالمشاركة في الديوان

إضافة إلى إشرافهم على الأوقاف ، لم تعطهم هذه الأحداث المتلاحقة الفرصة للمشاركة في هذه المجالات ، وقد نتج عن دخول القضاة في هذه المجالات تحسين مستواهم الاقتصادي .

التجارة :

بالرغم من تأثر الحالة التجارية لمصر بكشف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية العصر المملوكي . فإن الحالة التجارية لم تستمر في تدهورها كثيرا ، واستمر وجود التجار الأجانب بها وخاصة بعد تشجيع الفاتح العثماني لهم على المجيء إلى البلاد والتجارة بها للاستفادة من هذا الدخل .

وقد عمل الكثير من القضاة في الأعمال التجارية بالاشتراك مع التجار بل انهم أقاموا الشركات التجارية معهم مثل « القاضي أبو الثنا نصوح بن سليمان الرومي الحنفى الحاكم الشرعى بشفر دمياط الذى أقام شركة مع الزينى خير الدين بن المرحوم محمد المعروف بابن زعيتر التاجر وهو المسئول عن هذه الشركة ، ويرسل الربح إلى القاضي أبو الثنا كل فترة زمنية » (٩٢) .

كما اشترك القضاة في عمليات تجارية بعضهم مع بعض ، فقد اشترى القاضي عمر أفندى ٠٠٠ من القاضي أحمد الشهير بالزردار الناظر في الأحكام الشرعية بالمحلة الكبرى بالغربية اشترى منه ثلاثة وأربعين قنطار بن بالوزن المصرى وثمان ذلك كله ثلثمائة وخمسين دينارا » (٩٣) .

وكان « درويش أفندى القاضي بولاية الفيوم يتاجر هو الآخر في البن فقد اشترى من الخوجة عبد الرازق بن ياسين بن محمد العسكرى بنا يقدر ثمنه بثمانمائة دينار واثنتين وأربعين دينارا من الذهب الشريقى » (٩٤) .

ولم تقتصر تجارة القضاة على مواد محددة من البضائع بل تعددت هذه البضائع مادام الهدف منها في النهاية هو الربح ، وإن كانت قد تركزت حول تارة البن بصورة كبيرة وذلك لما كانت تدره من أرباح خيالية في هذه الآونة . فقد تاجر « القاضي أبو الجود محمد التميمي القاضي بدمياط في الحطب الرومي واشترى من الرئيس شحاتة بن الحاج عبد النبي الشهير بابن البياع الرئيس بمراكب بحر المالح ١٣٣٥ قنطار من الحطب الرومي بالوزن الدمياطي (٩٥) » .

وارتبط القضاة مع أفراد من الأوجاقات العسكرية بعلاقات تجارية مثل « القاضي محمد أفندي القاضي بإقليم المنزلة فقد ارتبط بالأمير أحمد بن مصطفى والزيني أحمد بن عبد الرحمن من المتفرقة ومصطفى بن إسكندر الينكجري والأسطى محمد والأسطى رجب من المتفرقة وهؤلاء من التجار في الطواقي ، ارتبط في علاقات تجارية كبيرة وخاصة بالوصلات من القماش القصب » (٩٦) .

وباع « محمد أفندي الرومي الحنفي الناظر في الأمور الشرعية بولاية البحيرة إلى السيد الشريف عبد السميع العلوي خنجرا فضة مطليا بألف نصف واحدة وسبعماية نصف فضة وكذلك مبخرة فضة بتسعمماية نصف فضة واثنين وسبعين وعن ظهريين ثلاثمائة نصف فضة واثنين وخمسين نصفاً وعن ثمن ستة ظهور أربعة وعشرين قرشاً أسدياً » (٩٧) .

كما ارتبط القضاة بعلاقات تجارية مع التجار من أهل الذمة وكذلك العاملون في القنصليات الأجنبية (٩٨) .

هذه نماذج من العمليات التجارية التي كان يقوم بها القضاة والتي كانت تدر عليهم قدراً من الربح ولكن هذه الأرباح كانت

غير محددة بالوثائق ، وقد قامت هذه العمليات التجارية بدور مزدوج في النواحي الاقتصادية ، فمن الناحية الاقتصادية أدت الى رفع المستوى الاقتصادي لهم وبالتالي عدم انزلاقهم الى مهاوى الرشوة ومن الناحية الاجتماعية ساعدت على اقامة العديد من العلاقات المتشابكة بين القضاة وطبقات الشعب المصرى .

كما يلاحظ أن النشاط التجارى للقضاة وان انحصر في قضاة الأقاليم فان هؤلاء قد اختلفوا فيها كثيرا فقضاة الأقاليم الريفية لم يظهر لهم دور تجارى كبير بالمقارنة بقضاة الثغور ويعود ذلك الى طبيعة الثغور وما بها من تجار أجانب وما يرد اليها من بضائع وغير ذلك .

(ب) الزراعة :

شكلت الزراعة المصدر الاقتصادي الأساسى لمصر منذ أقدم العصور وذلك لتوافر المقومات الأساسية التى تحتاج اليها من أراضى زراعية خصبة ومياه النيل وكذلك الأيدي العاملة ، وقد عمل العثمانيون على الاهتمام بالزراعة منذ دخولهم البلاد فاتحين لعلمهم أنها المصدر الأساسى للثروة وعملوا على ادخال بعض التحسينات عليها .

وعمل العديد من القضاة على تأجير الأراضى الزراعية واستغلالها اقتصاديا . ولكننا لا نعلم كيفية استغلالهم وادارتهم لها . هل كانوا يقيمون بها أو يرسلون من يديرها لهم ويحصلون هم على الأرباح ؟

إننا نرجح أنهم كانوا يرسلون من يديرها لهم ويحصلون هم على الأرباح ولاسيما أن القضاة فى كثير من الأحيان كانوا يقيمون

في اقاليمهم القضائية ويستأجرون اراضي زراعية في اقاليم بعيدة عنهم ، فلا يعقل أنهم يتركون أعمالهم الأساسية للتفرغ للإشراف على الأراضي الزراعية وزراعتها .

فقد استأجر القاضي « حسين أفندي بن نصر الدين جميع القطعة الطين السواد الكاينة بميت عقبة بالجيزة ومساحتها مائة فدان ، واستأجر جميع الطين الكاين بكفر منيل العطش بالمنوفية وجميع الطين المعروف بالبرك والقنصرة بجزيرة بنى مضر بن غمرين وبركى . وقدره ثلاثة وسبعون فدانا » (٩٩) .

كما استأجر « مصطفى أفندي جاويش زادة الناظر في الأحكام الشرعية بمدينة دمياط ونواحيها من مؤجره الأمير محمد بن عبد الله جميع اراضي ناحية العادلية وكفرها المعروف بالعادلية بولاية دمياط » (١٠٠) .

واستأجر القاضي « تقى الدين بن عبد القادر التميمي الداري القاضي في الأحكام الشرعية بمدينة الفيوم من الشيخ زين الدين عبد الجواد جميع القطعتين الأرض الطين السواد الكائنتين بناحية تاج الدول » (١٠١) واستأجر القسم العسكري « أحمد بن شعبان من الأمير محمد بن مصطفى عمر حجازي جميع القطعتين الأرض الطين السواد والرزقتين الأحباسيتين الكاين أحدهما بملقة زقين بالجيزة وعبرتها عشرة أفدنة والثانية بناحية المعتمدية بالخيرية أيضا وعبرتها عشرة أفدنة » (١٠٢) كما استأجر القاضي « محمد أفندي جلبى القاضي باقليم الدقهلية النصف حصة من أصل عشر حصص شايها ذلك بأرض ناحية سلنت بالدقهلية » (١٠٣) واستأجر القاضي حسن أفندي التميمي القاضي بدمياط جميع الحصة التي قدرها النصف شايها ذلك في القطعة الطين السواد الكائنة بناحية

أبنوب « (١٠٤) كما استأجر القاضي حسن أفندي قاضي ثغر دمياط جميع الطين المعروف بالجوراني الواقع فيها بين العدلية وفارسكور بالقرب من ثغر دمياط وهو جار في أوقاف الحرمين الشريفين للانتفاع به بالزرع والزراعة (١٠٥) . كما عمل بعض هؤلاء القضاة على تربية المواشي بجانب الزراعة وكذلك للاستفادة منها في عمليات الزراعة والمتاجرة فيها أيضا . من هؤلاء « عمر أفندي بن أحمد بن شعبان القسم العسكري بمصر » (١٠٦) .

من هذا يتضح التواجد الكبير للقضاة في الانتاج الزراعي عن طريق تأجير الأراضي الزراعية واستغلالها اقتصاديا للاستفادة بما تدره من ارباح كبيرة ولكن لم يدخل القضاة مجال الالتزامات الزراعية بعد تطبيق الالتزام في مصر وربما يعود ذلك الى عدم استقرارهم النهائي في البلاد فاكتفوا بتأجير الأراضي الزراعية فقط من ملتزمها .

ثانيا - الاختصاصات الاقتصادية للقضاة :

(١) دور القضاة في الاشراف على الأوقاف :

الوقف في الشريعة الاسلامية صدقة محرمة ، لا تباع ولا تشتري ، ولا توهب ولا تورث ويصرف ريعها الى جهة من جهات البر . وقسم الناس الوقف الى قسمين : الأول الوقف الخيري وهو ما يصرف فيه الربيع من اولى الأمر الى جهة خيرية كالفقراء والمساجد والملاجيء ونحو ذلك . والنوع الثاني : هو الوقف الأهلي وهو ما جعل استحقاق الربيع فيه للواقف نفسه أو لغيره من الأشخاص المعينين بالذات أو الوصف سواء أكانوا أقاربه أم من غيرهم - ثم من بعد ذلك يكون لجهة خيرية - وهذه التسمية حديثة (١٠٧) .

وقد ظلت الأوقاف في مصر مع كثرتها منذ دخول المسلمين مصر . في أيدي المستحقين أو نظار الوقف ، حسب شروط الوقف دون أي تدخل أو إشراف من الدولة حتى ولي قضاء مصر القاضي الأموي توبة بن ثمر « في زمن هشام بن عبد الملك » فقال ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين فأرى أن أضرح يدي عليها حفظا من البوار والتوارث ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوقاف تابعة للقضاة ، وصار من المتعارف عليه أن يتولى القضاة النظر في الأوقاف ، بحفظ أصولها واستثمارها وقبض ريعها في أوجه صرفه فإن كان عليها مستحق للنظر فيها حسب شروط الواقف ، راعاها القاضي ، وإن لم يكن هناك من ينظر فيها تولى القاضي النظر فيها (١٠٨) .

وتنوعت الأوقاف في العصر المملوكي حتى نظمت في عهد الظاهر بيبرس البندقداري فانقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية على الأقل بحسب رئاستها أو تبعيتها وهذه الأقسام هي الرزق التابعة لديوان الأحباس والأوقاف الخيرية على الحرمين وجهات البر وكانت تحت إشراف قاضي القضاة الشافعي وهي التي عرفت بالأوقاف الحكومية ثم الأوقاف الأهلية أو تلك الأوقاف التي امتزج فيها الوقف الخيري بالوقف الأهلي ، وكانت بيد نظار من أولاد الواقف (١٠٩) وكان قاضي القضاة الشافعي يتناول معلوما من ريع الأوقاف الحكومية نظير إشرافه عليها وهناك من القضاة من تنازل عن هذا المعلوم (١١٠) .

وعند مجيء العثمانيين إلى مصر كانت مساحة كبيرة من أراضي مصر أوقافا بلغت عشرة قراريط (على اعتبار أن مصر كلها ٢٤ قيراطا) كانت غالبية مباني القاهرة والفسطاط (١١١) وكانت سياسة السلطان سليم قائمة على أساس إبقاء القدر الأكبر من

الأمر على ما هو عليه وعدم أحداث تغيير جوهري في قوانين السلف وما تعارف عليه الناس ما دامت لا تتعارض مع بقاء سلطته العليا وتبعية الولاية له ، لذلك أصدر السلطان مرسوما في ٢٤ ربيع الآخر ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م إلى الكشاف والمباشرين والمتحدثين بعدم التعرض لجهات أوقاف الجوامع والمدارس والمساجد والزوايا والربط والمعابد وأنواع البر والقربات حتى الأوقاف الأهلية والرزق ليس هناك ما يدل على أن سليم قد تعرض لها بل الأغلب أنه ترك أمرها بيد ذويها (١١٢) .

وهناك قصة حول هذا الموضوع وردت في كتب المؤرخين تدل على مدى حرص السلطان سليم الأول على الحفاظ على الأوقاف وهي أنه عندما تقدم خاير بك بمفاتيح البلد إلى السلطان سليم ردها عليه وولاه عليها إلى أن يموت وشاوره على إبقاء أوقاف الجراكسة وهي نحو عشرة قراريط من أرض مصر فأجازه بإبقائها على ما كانت عليه فشوش وزيره « وقال فتى مالنا وعساكرنا ونسلمهم بلادهم وندخلهم في عساكرنا وتبقى لهم أوقافهم يستعينون علينا بذلك ؟ فقال السلطان سليم أين الجلاد ؟ ف ضرب عنق الوزير » (١١٣) .

وبدأ اشراف قاضي العسكر العثماني على الأوقاف في مصر منذ حضور أول قاضي عسكر لمصر « هو جلبي أفندي » الذي قرر القاضي شجاع العثماني وجعله قاضي عسكر متحدثا على أوقاف الجوامع والمدارس ومعاليمة النظار ، فطلب الجبابة وقال لهم « ارفعوا لي حساب الأوقاف وقدر معاليمة النظار وما تدرها كل شهر فشرعوا في أسباب ذلك في عمل الحساب » (١١٤) .

وللدلالة على الحفاظ على الأوقاف في مصر ، نلاحظ أن أحد خواص السلطان العثماني في مصر وهو «داود أغا» أرسل للسلطان مراد خان مصحفا شريفا مسطرا باللازورد والذهب محررا

بخط جميل ، بقلم السلطان بعد ذلك أنه موقوف ضمن أوقاف مصر
فأرسل الى قاضي القضاة الذي أخذ يبحث في كتب الأوقاف عن
وقفه حتى انتهى الى أن واقفه هو إمبرس جاشنكير على جامع
الحاكم فأعاده مرة أخرى (١١٥) .

وقد نص فقهاء المسلمين على أن من ضمن وظائف القاضي ان
كانت ولايته عامة مطلقة التصرف النظر في الأوقاف بحفظ أصولها
وتنمية فروعها والقبض عليها وصرفها في سبيلها (١١٦) .

ويبدأ دور القاضي في الاشراف على الأوقاف منذ تسجيلها
أمامه واقرار الواقف بوقفه وتصديق القاضي على ذلك الوقف وأنه
صحيح واصدار حجة بذلك الوقف (١١٧) ومن القضاة من تأثق
في استخدام العبارات الانشائية القوية البليغة في الامضاء على
الأوقاف من ذلك ما كتبه القاضي « عثمان أفندي بن محمد باشا
قادرين زادة » (على وقفية) الشيخ عبد المعطي شيخ الجرايحية
بالديار المصرية وهو قوله ما تضمنه فحوى هذا الكتاب من أصل
الوقف الواجب رعايته ما يجب رعايته من هذا المجاب حكمته لصحته
ولذويه حكما يعتد به عند ارباب الألباب واقفا على مواقف الخلاف
الواقع بين المجتهدين المستنبطين من السنة والكتاب « (١١٨) .

وبحكم مسئولية القاضي عن ادارة الأوقاف فقد كان من حقه
ان يعين الناظر على الأوقاف مع مراعاة شروط الواقف في ذلك ،
وينص قرار تعيين الناظر من قبل القاضي على اختياره لاستقامته
وحسن سيرته (١١٩) .

واضافة الى الناظر الأصلي على الأوقاف كان القاضي يعين
ناظرا آخر وهو ما يعرف باسم (الناظر الحسبي) وهو غالبا - كما
تمدنا المصادر - من العسكريين وتنص المصادر « على أنه عين

ليستعين به القائمون على الوقف على استخلاص مال الوقف ممن هو في جهته كائناً من كان » وغالباً ما يعين بناء على طلب الناظر الأصلي للوقف أو المستحقين في الوقف من القاضي تعيينه (١٢٠) ولا يحق للناظر الأصلي على الوقف أن يتصرف في شيء من أمور الوقف بدون معرفة الناظر الحسبي ومراجعته له (١٢١) وللحفاظ على الأوقاف من عبث المفسدين وحماية أموالها من القائمين عليها فقد كان يحق للقاضي عزل الناظر إذا خالف شروط الواقف أو إذا أقام شيئاً فيه ضرر على الوقف أو على المستحقين أو عدم قدرته على القيام بإدارة الوقف مما يؤدي إلى تعطيله عن القيام بواجباته فقد عزل قاضي عسكر « الحرمة زاهدة ناظرة وقف تمر بن عبد الله اليوسفي لأنها لم تعمل للوقف محاسبة مدة مديونة ولشكاية المستحقين بسبب معاليهم ولحصول الضرر لهم بسبب ذلك » (١٢٢) وعزل « حسن بن علي الرايحي الناظر على زاوية سيدي الى الدلائل بخط قناطر السباع ٠٠٠ وذلك لتقصيره ولتصرفه الفاسد وقطع أشجار الوقف واستغلال ريعها » (١٢٣) كما عزل « فخر الدين الناظر الحسبي على وقف المرحوم يرسباي الخليلي لقوته واساءته الأدب » (١٢٤) .

وفي الأقاليم كذلك كان لقاضي الاقليم بحكم ولايته على أوقاف اقليمه أن يقوم بعزل الناظر إذا ما حدث منه ما يخالف وظيفته فقد عزل « شاهين بن يحيى العثماني الناظر على مسجد بن وكيل السلطان بالجلعين ومسجد بن هارون وزاوية قاعة السلاح وذلك لأنه من حين توليته لم يحصل منفعة ولا عمارة بالمساجد المذكورة وآلت الى الخراب لأكله ريع ذلك وعدم صرفه في مصالح الأوقاف المذكورة ولم يوف معاليم المستحقين بالوقف فحصل لهم بذلك غاية الضرر وسيرته كذلك ذميمة وأفعاله غير مستقيمة » (١٢٥) .

بهذا يتضح مدى اشراف القضاة على نظار الأوقاف وحقهم في عزلهم تحت أى مخالفة كما يجدر القول أنه حتى في حالة حصول الشخص على براءة سلطانية بتعيينه ناظرا لأحد أوقاف القاهرة فلا بد من موافقة قاضى العسكر بحكم ولايته الخاصة على الأوقاف وهى مقدمة على الولاية العامة (١٢٦) .

أما في حالة الأوقاف المشروطة نظارتها بقاضى القضاة ، ففي أغلب الأحيان يوكل غيره في نظارتها عملا بالقاعدة الشرعية من ملك تصرفا شرعيا جاز له أن يوكل به غيره وللناظر أن يعزل من وكله بسبب أو بغير سبب لأن وكيله يستمد التصرف منه وله أن يوكل غيره بعزله وهكذا (١٢٨) فقد استناب قاضى القضاة « درويش أحمد في وظيفة النظر والتحدث على وقف السيد الشريف البروينى المشروط له نظارته » (١٢٨) كما أقام قاضى القضاة « البدرى حسن بلوك باشى طائفة الشراكسة بثغر دمياط وكيله عنه في التصرف في أوقاف المدرسة المعينية بثغر دمياط المشمولة بنظره بموجب شرط الواقف له » (١٢٩) كما قرر قاضى القضاة عيسى بن ناصرى محمد الشهير بكتخدا في نيابة النظر والتحدث على وقف المرحوم جانيه بهلوان المشروط نظارته لحضرة مولانا قاضى القضاة « (١٣٠) .

وبالرغم من ذلك فإن الوثائق لا تمدنا بمعلومات عن الأجر الذى يحصل عليه قاضى القضاة مقابل توليه أعمال النظارة كذلك الأجر الذى يحصل عليه مقابل اشرافه على الأوقاف وموظفيها وأعمالها والتفتيش عليها من آن لآخر .

كما أن من حق القاضى ابطال ما يستخدمه الناظر في الوقف من وظائف خاصة في حالة عدم تحمل الوقف لتلك الوظائف (١٣١) .

ووجد العديد من التصرفات التى لا يجوز لناظر الوقف ان يقوم بها الا بعد الحصول على اذن مسبق من قاضى العسكر - مثل

الديون والعمارة وكذلك زيادة مرتب العاملين بالأوقاف - فلا يحق لناظر الوقف القيام بها من تلقاء نفسه وأعطت هذه الحقوق للقضاة نوعاً من الرقابة الشديدة على الأوقاف وبالتالي أدت الى قلة حوادث الفساد فيها .

فقد اذن قاضى القضاة « لصالح جلبى » ناظر وقف يشبك ابن مهدي أن يستدين على جهة الوقف المذكور المبلغ المذكور المستحق على الوقف الآن وأن يدفع ذلك من مال الوقف عند حصوله (١٣٢) وبعد ذلك يقر الناظر المذكور أمام القاضى بأنه استدان على الوقف، ويحدد قيمة الدين الذى استدانته على ذمة الوقف (١٣٣) .

كما أن الفقهاء أجازوا للقاضى أن يزيد فى المرتبات اذا كان ما عينه الواقف أصبح لا يكفى وخشى القاضى تعطيل الشعائر بترك القائمين بها عملهم لقلة مرتباتهم وأجاز له فقهاء الحنفية مخالفة شرط الواقف فى ذلك (١٣٤) .

فقد قرر قاضى القضاء « الشيخ يوسف بن الشيخ شهاب الدين وشريكه مدين بن الشيخ حمادة الطرينى فى وظيفة أذان وملى فسقية وبوابة وفراشة ووقادة بمدرسة شيخ الاسلام البلقينى وقف بنته ألف على عاداتها . . . وزاد لها فى معلوم ذلك فى كل يوم نصفاً واحداً لاتساع الوقف وكفاية ريعه باخبار الواقف (١٣٥) .

وللقاضى أن يدخل من يشاء من المستحقين لمرتبات الأوقاف اذا ثبت له احتياجهم لذلك فقد قرر « قاضى القضاة صفية بنت الشيخ محمد الأيار فى مرتب قدره ثمانية أرادب قمح حنطة بوقف الشيخ شاهين بالجبل المقطم » (١٣٦) وقرر قاضى القضاة « أولاد الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن المرحوم سليمان فى ثلثى مرتب بالمدينة المنورة بوقف المرحوم سنان باشا » (١٣٧) . وقرر أيضاً

الشيخ شهاب الدين أحمد بن المرحوم الشيخ أحمد بن المرحوم
عبد الرحمن الشنوني في الريع ستة قراريط في مرتب بوقف المرحوم
قائم التاجر « (١٣٨) » .

أما عمارة الأوقاف فلا يجوز لناظر الوقف أن يقوم بها بدون
إذن القاضي وبعد أن ينبت له كشف الأوقاف الذي يرسله أن الوقف
متهدم وفي حاجة للترميم وفي بعض الأحيان يحدد القاضي المبلغ
الذي على العمارة ويشترط أن يكون الصرف بمعرفة مباشر الوقف
ويقوم القاضي بمحاسبة الناظر والعاملين بالوقف عما صرف على
العمارة من مال (١٣٩) .

وقد وصل الأمر بقاضي الاقليم الى الحد الذي منع فيه القاضي
ناظر الوقف ومباشره وشاهديه من قبض مرتباتهم الا بعد العمارة
وذلك لأنهم لم يعمروا الوقف ولحدوث الضرر الشرعي المقتضى
لذلك (١٤٠) .

ومما يحمد به القضاة ويمتدحون تعميرهم الأوقاف واهتمامهم
بها من ذلك ما مدح به « حامد جلبى » بأنه عفيف في ولايته مسارع
بالحق مجتهد في عمارة الأوقاف وأنها عامرة بالأنصاف (١٤١) .

ويقوم قاضي القضاة بتكليف قضاة الأخطاط كل في مكانه
بالكشف عن الأوقاف في منطقة اختصاصه ومعرفة ما يحتاج الى
عمارة وما هو متعطل منها والإشراف على أوقافها والتأكد في
اصلاحها وترميمها وتنظيمها حتى تكون صالحة للعمل تماما (١٤٢) .

أما عن الموظفين في الأوقاف فيقوم قاضي القضاة بتعيينهم
وتحديد مرتباتهم ان لم يكن الواقف قد حدد ذلك في حجة وقفه .
ويتبع التعيين ، الإشراف على الموظفين في الأوقاف بل ان بعض
القضاة استعملهم هذه الوظائف كالنعمات على المقربين منه (١٤٣) .

ولكن الأمر الجدير بالملاحظة هو الاستفادة من المذاهب الفقهية في المعاملات الاقتصادية واستغلال الاختلاف بين المذاهب الفقهية في بعض الأمور الاقتصادية لصالح الوقف أو لصالح المستأجر ومن هذا كثرة عقود الإيجار التي تبرم أمام القاضي الحنبلي « على المذهب الحنبلي » واصرار المستأجرين على ذلك ويرجع السبب الى الاستفادة المستأجرين من أحكام المذهب الحنبلي مما كان يضاف على المستأجرين من مزايا عديدة ، حتى ان بقية مدة الإيجار عند موت المستأجر كانت تورث الى ورثة المستأجر (١٤٤) .

وأمام القاضي كان يتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بأمور الأوقاف وذلك بغرض الحفاظ على أموال الأوقاف من التلاعب ، وفي حالات كثيرة كان الإيجار يتم أمام قاضي القضاة كطرف في الإيجار وذلك بحكم ولايته العامة على الأوقاف أما الأوقاف المشروطة نظارتها لقاضي القضاة فتتص على أنه أجراها بطريق نظارته الخاصة الكاملة (١٤٤) .

أما في حالة المنازعات على الأوقاف فيتم الفصل فيها أمام القاضي بعد الكشف على هذه النزاعات والتحقيق فيها بواسطة الكشافي الذي يوجهه قاضي عسكر الى محل النزاع للكشف والتحقيق واستماع الشهود ثم بعد ذلك يقضى قاضي العسكر في النزاع ويصدر حكمه في ذلك (١٤٦) .

ويتم محاسبة ناظر الوقف على مصروفات الوقف وأرباحه وما أدره كل عام أمام القاضي ويقدم الناظر كشفاً بالحساب في هذا الأمر فعندما تقدم « الشرفي يحيى » ناظر وقف الجوامع المعروف بالبدرى بثغر دمياط الى قاضي الولاية قدم كشف محاسبة مما جاء فيه ، قيم بيانا بما تحصيله من المسنحات في المدة المذكورة وكذلك

ما تحصل من البساتين ثم المصروف في ذلك في المدة المذكورة وما صرف بعد ذلك من مرتبات المستحقين والعمارة والمرمة وغير ذلك من الأمور الخاصة بالوقف (١٤٧) .

وكان يتم تفتيش دورى على الأوقاف كان في البداية بعناصر عثمانية وافدة ثم بعد ذلك أصبح يتم بواسطة عناصر ادارية محلية تحت اشراف القضاة . واشهر تفتيش تحدثنا عنه المصدر هو تفتيش عام « ٩٥٤ هـ - ١٥٤٧ م » وما أعقب هذا التفتيش من اعداد بيانات مفصلة عن الرزق والأوقاف في مصر ، يستوى في ذلك العقارات والأطيان الزراعية فقد تم تدوين وتنظيم هذه المعلومات في دفاتر عرفت بعد ذلك « دفتر المولى عبد الله الغزالي » مفتش الأوقاف المصرية وهو قاض أوكل اليه مهام التفتيش على الأوقاف المصرية (١٤٨) .

وما يجدر الاشارة اليه انه قد جرت بعض المحاولات بفرض خراج على الأرض الزراعية الموقوفة في مصر وابطال المرتبات والأوقاف . وصدر مرسوم بذلك من السلطان وفتوى من شيخ الاسلام ولكن السلطان طلب انه اذا عارض أحد من الأئمة في البلاد هذا الأمر يعول على رأيه (١٤٩) .

القضاة والاشراف على اوقاف أهل الذمة :

أما عن الأوقاف الخاصة بأهل الذمة فمنذ العصر الاسلامى كان القضاة ينظرون في اوقاف أهل الذمة ، ويجددون الشهادة بها ، وليس أدل على ذلك من الشكوى التى تقدم بها أحد النصارى الى أحمد بن طولون يشكو فيها القاضى بكار بن قتيبة قائلا : « ان هذا الذى كان يزعم انه كان قاضيا جعل ربيع أبى حبسا ، فقبال بكار

ثبت عندى أن أباه حبس هذا الريع ، وهو يملكه فأمضيت الحبس فجاء هذا متظلماً فضربته فخرج الى بغداد فجاءنى بكتاب هذا الذى يزعم أنه الموفق الا تمضى أحباس النصارى فعرفت أنه جاهل ، فلم التفت له « (١٥٠) » .

وفى العصر العثمانى أشرف القضاة على أوقاف أهل الذمة وأمامه كان يسجل الوقف ، من ذلك ما وقفه « المعلم أبو المناين عيسى النصرانى الصايغ » وشرط فى وقفه أن للذكر من أبنائه مثل حظ الأنثيين (١٥١) .

ويقوم قاضى عسكر بتعيين نظار الأوقاف النصرانية فقد قرر قاضى القضاة « الذمى رزق بن عبد السيد النصرانى اليعقوبى » على وقف جده « نصر الله بن ميخائيل النصرانى اليعقوبى العطار بالفحامين » (١٥٢) ومن حق القاضى كذلك عزل الناظر على الأوقاف الذمية فقد عزل « الذمى خير الله النصرانى » ناظر الكنيسة الكائنة بحارة الروم السفلى وذلك لعدم تقيده بخدمة الكنيسة ولا ينظر الى فقرائها والمنقطعين بها ولعدم رضا القسيسين به وأنهم يرضون المعلم عبد المسيح النصرانى المباشر ليتقيد بخدمتهم (١٥٣) كما حدثت نزاعات شديدة على الأوقاف الذمية من ذلك أن المعلم « مردفای بن خلف الله زكريا اليهودى » وقف وسبل وتصديق بوقف فى باب زويلة وبعد ذلك رجع عن الوقف وادعى على ناظر الوقف المذكور وطالبه بتسليمه الوقف ليتصرف فيه تصرف الملاك . ولكن قاضى العسكر حكم بصحة الوقف على قاعدة مذهبه وعدم جواز الرجوع عنه (١٥٤) .

بذلك يتضح أنه كان للقاضى المسلم على الأوقاف الذمية من الاشراف مثلما كان له على الأوقاف الاسلامية من حقوق الاشراف

تماما . كما أن أهل الذمة كعادتهم في تلك الفترة كانوا يلجأون إلى القاضي المسلم في كافة تصرفاتهم برضاؤهم رغبة في عدالتهم .

وقد حدثت بعض المحاولات لصرف القضاة عن النظر في الأوقاف من هذه المحاولات عندما حصل شخص من القاهرة وجه أنها للسلطان بأن القضاة ليسوا أمناء بل خونة أجلاف وحكم على كلهم بأنهم فقدوا الاستقامة والانصاف ولأجل هذا طلب من السلطان أن يتولى تقرير الأوقاف ومحاسبتها والإشراف عليها ، وصدر المرسوم للسلطان بتولية ذلك الشخص ، ولكن قاضي العسكر طلب الفتوى من العلماء على ذلك وهل يجوز تولية الإشراف على الأوقاف بدليل أن القضاة خونة وهو لم يأت في ذلك بدليل كما أنه بمراجعة كتب الأوقاف في مصر اتضح أن النظر بدد انقراض الموقوف عليهم من أولى الأمر إلى من يراه الحاكم الشرعي الحنفى في القاهرة . حتى أن من تقلد التولية في نظارة الأوقاف بمرسوم السلطان لا يتصرف فيها بمجرد المرسوم بل يمكن فيها بتقرير قاضي عسكر كما أن الولاية الخاصة للقضاة على الأوقاف مقدمة على الولاية العامة للسلطان (١٥٥) .

وأجاب العلماء على هذه الفتوى أن النظر في الأوقاف مشروط للقاضي وليس للسلطان وذلك لأن الولاية الخاصة للقاضي مقدمة على الولاية العامة للسلطان كما قال بذلك الفقهاء كما أن العرف الذي يعتبر قاعدة من قواعد الفقه قد جرى على تقليد سلاطين آل عثمان القضاة النظر على الأوقاف وبذلك فلا يحق للسلطان تعيين ذلك الرجل للإشراف على الأوقاف وسحب هذا الاختصاص من القضاة . لذا فقد طلبوا من السلطان عزل ذلك الرجل العباسي الجاهل بأمور الشرع عن النظر في أوقاف المسلمين . كما قالوا للسلطان أنه من علامات السعادة إذا وكل الأمر إلى غير أهله . وأبطلوا العمل بموجب المرسوم الذي أصدره السلطان .

كما سبق يتضح الآتى :

١ - مثل القضاة ادارة رقابية شديدة على الأوقاف ونظارها وموظفيها ومحاسبتهم عما أنفقوا وعما جبي من إيرادات الوقف وكذلك عزلهم في حالة خطئهم فأدى ذلك الى تقليل نسبة الفساد في الأوقاف الى حد بعيد واستمرار الأوقاف في القيام بواجباتها التي وقعت عليها من قبل الواقف .

٢ - كان القضاة يحصلون على مرتبات من أرباح الوقف نظير اشرافهم عليه ولكن الوثائق لا تمدنا بقيمة هذا المرتب ولكن من الواضح أن الأوقاف مثلت مصدرا رئيسيا لدخل القضاة في تلك الأيام ولاسيما لضخامة حجم الأوقاف في مصر في تلك الآونة وكذلك كثرة الأوقاف التي اشترطت في نظارتها الخاصة أن يكون قاضى القضاة ناظرا لها .

٣ - اشرف القضاة على أوقاف أهل الذمة ومحاسبة نظارها وعزلهم وكذلك النظر في المنازعات التي تحدث على هذه الأوقاف تبعا للشرع الاسلامي ووفقا لشروط الواقف والذي نلاحظه أنهم في غالب الأحيان يستخدمون القواعد الفقهية الاسلامية مثل اشتراط بعضهم في تقسيم ريع وقفه « وللمذكر مثل حظ الأنثيين » .

٤ - نلاحظ أن بعض الأوقاف التي اشترط واقفها أن يكون ناظرها قاضى القضاة ، كانوا يهدفون من وراء ذلك توفير نوع من الحماية الأوقافهم عن طريق ناظرها قاضى القضاة وما لهم من مكانة وقدرة على حماية الأوقاف

من أى معتد واستخلاص حقوقها من أى طرف كائنا
من كان .

هـ - جرت بعض المحاولات لإبعاد القضاة عن النظر في
الأوقاف ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع
لافتاء العلماء بعدم أهلية ذلك حتى لو أصدر السلطان
مرسوما بهذا الأمر وذلك لأن النظر الخاص للقاضي مقدم
على النظر العام للسلطان .

هوامش الفصل الرابع

(١) يتخذ البعض من ذلك ذريعة لوصم الحكم العثماني بالطابع العنصرى والتعصب بدليل قصر التعيينات على الأتراك فى هذا المنصب الجليل ويذكرون أنه نتيجة لهذا ولكون قاضى مسكر تركيا دائما فقد كان جاهلا باللغة العربية مما ترتب عليه قصر نظرهم فى الأحكام وعدم الانسجام بينهم وبين الشعب المصرى مما أدى فى النهاية الى تدهور النظام القضائى ولكن كما اتضح وجد من بين المصريين من تولى منصب قاضى المسكر . كما كان قضاة المسكر يجيدون اللغة العربية ولهم مؤلفاتهم بها .

(٢) الشيخ احمد العريشى مصدر سابق ص ٢ واعتمد عليه من درس هذا الموضوع من بين الباحثين والمؤرخين المحدثين عن هذا المنصب انظر أيضا :

- د/ ليلى عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .
 - دى شابرول ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
 - د/ محمد نور فرحات ، مرجع سابق ، ص ٣١ .
 - د/ عبد العزيز الشناوى . الأزهر جامعا وجامعة - الانجلو المصرية القاهرة ١٩٨٣ ، ج ١ ص ١٩٥ .
 - حسين افندى الروزنامجى ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
- (٣) الحسن بن محمد البورينى - تراجم الأعيان من أنباء الزمان تحقيق د/ صلاح الدين المنجد - المجمع العلمى دمشق ١٩٥٩ - ج ١ ص ١٢٧ .
- المحبى - مصدر سابق - ج ١ ص ٣٣٣ .
 - محمد بن أبى السرور البكرى - الروضة المأثوسة - مصدر سابق ص ٥٣ .

(٤) شهاب الدين الخفاجى - ربحانة الالباء ودهرة الحياة الدنيا . المطبعة البامرة ، القاهرة ١٢٧٣ هـ . ص ٣٦١ وما بعدها .

- (٥) المحبى - مصدر سابق ، ج ١ ص ١٣٠ :
- (٦) الشهر العقارى - سجلات تقارير النظر - س ٧ ق ٧١٨ ص ١١٠ .
- (٧) المحبى - مصدر سابق ، ج ٤ ص ٨٢ .
- (٨) ملاذ الروم - يطلق هذا الاسم على اسنانبول وما جاورها من البلاد التابعة للدولة العثمانية - والسبب في ذلك أنها كانت سابقا تابعة للدولة البيزنطية .
- (٩) نجم الدين الغزى - الكواكب السائرة في اعيان المائة العاشرة . تحقيق جبرائيل سليمان جبور المطبعة الأمريكية - بيروت ١٩٤٥ ج ١ ص ٢ ٢٠
- (١٠) الشهر العقارى - سجلات محكمة الزاهد . س ٦٨٧ ص ١ ، ص ٢٨٢ .
- سجلات محكمة القسمة العسكرية . ش ٤٣ ق ١٣ ص ٧ - انظر كذلك الدميرى - مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- الغزى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٩ .
- (١١) المحبى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٦٢ .
- (١٢) الغزى - مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٠٩ انظر كذلك نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠ .
- الحسن البورىنى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٦٧ .
- (١٣) مصطفى بن فتح الله الحموى - فوائد الاربعال ونتائج السفر في اخبار القرن الحادى عشر الهجرى . مخطوط بدار الكتب المصرية ٣١٨٧ تاريخ ج ١ ص ٦٤ .
- (١٤) المنزلة - من المدن القديمة سميت في العصر الرومانى بدار الضيافة - وهى موجودة في نهاية البحر الصغير من جهة بحيرة المنزلة وأصبحت مركزا بمحافظة الدقهلية منذ ١٦ مايو ١٩٢٩ . انظر محمد رمزى ، مرجع سابق ، القسم الثانى ص ٢٠٤ .
- (١٥) الغزى - مصدر سابق ، ج ٣ ص ٦٢ ،
- المحبى - مصدر سابق ، ج ٣ ص ٩ ، ج ١ ص ١٥٨ .
- (١٦) الشهر العقارى - سجلات محكمة الباب العالى . س ١٢٣ ق ١٩٧٥ ص ٤١٩ .

- (١٧) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ١٢٤
ق ٢١٨ ص ٣٨ .
- (١٨) ابن اياس - مصدر سابق ، ج ٥ ص ٤٥٨ .
- (١٩) نفسه ونفس الجزء ص ٤٦٠ .
- (٢٠) احمد شلى عبد الفنى - مصدر سابق ص ١٦٨ .
- (٢١) محمد بن أبى السرور البكرى كشف الكربة - مصدر سابق ،
ص ١٤٧ .
- الاسحاقى - مصدر سابق ، ص ١٤٧ .
- (٢٢) احمد الدمرداش - مصدر سابق ، ص ٣٢ .
- (٢٣) محمد البرلى السعدى - مصدر سابق ، ص ١٣٠١ .
- محمد بن أبى السرور البكرى - كشف الكربة - مصدر سابق .
- (٢٤) المحبى - مصدر سابق ، ص ١٨ .
- (٢٥) الدميرى - مصدر سابق ، ص ١٨ .
- (٢٦) نفسه ص ٢٣٢ .
- (٢٧) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . ص ٢٠٩ . ص ١ .
- (٢٨) الدميرى - مصدر سابق ، ص ٢٢٤ .
- (٢٩) نفسه ص ٢٨ .
- (٣٠) دى شابرول - مرجع سابق ، ص ١٩٣ .
- (٣١) مصطفى القينالى - مصدر سابق ، ورق ٦٦ .
- (٣٢) احمد شلى عبد الفنى - مصدر سابق ، ص ٣٩٠ .
- (٣٣) الجبرتى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٣٢٧ .
- (٣٤) ابراهيم الصوالحي - مصدر سابق ، ص ٨٦ .
- (٣٥) احمد شلى عبد الفنى - مصدر سابق ، ص ٤٦٥ .
- (٣٦) الدميرى - مصدر سابق ، ص ٩٣ ، ص ٢٢٨ .
- (٣٧) ابن اياس - مصدر سابق ، ج ٥ ص ٤٦٧ .
- (٣٨) الدميرى - مصدر سابق ، ص ٦٠ ، ص ١٦٩ .
- المحبى - مصدر سابق ، ج ٢ ص ٣٠٥ .
- (٣٩) الجبرتى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٣٢٧ .
- (٤٠) المحبى - مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٩٤ ، ج ٣ ص ١٨٤ ،
ج ٤ ص ١٩٠ .

- (٤١) الجبرتي - مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٢٦ .
- (٤٢) الشهر العقاري - سجلات محكمة قناطر السباع سن ١٢٣٠ ص ١٠٣ .
- (٤٣) المحبي - مصدر سابق ، ج ٣ ص ٤٣٦ ، ج ٢ ص ١٩٨ .
- الدميري - مصدر سابق ، ص ٧ .
- (٤٤) الدميري - مصدر سابق ، ص ٧ .
- (٤٥) المحبي - مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٩٨ .
- (٤٦) ابن اياس - مصدر سابق ، ج ٥ ص ٤٦١ .
- (٤٧) نفس المصدر والجزء ص ٤٦٨ .
- (٤٨) الجبرتي - مصدر سابق ، ج ١ ص ٣٢٧ .
- (٤٩) الشهر العقاري - سجلات تقارير النظر من ٤ ق ١٠١٩ ص ٩٠ ،
س ٢ ق ٧١٦ ص ٥٩ ، ق ٥٨ ص ٥ .
- (٥٠) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط س ٥٠ ق ٥٤ ص ١٩ .
- الشهر العقاري - سجلات الباب العالي س ٨٤ ق ١١٦ ص ٢٩ ،
س ٩١ ق ١٠٤١ ص ٤٥٣ في س ٦٧ ق ٢٢١ ص ٥١ .
- (٥١) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي س ٣ ق ٤٠٦ ص ٨١ ،
س ٨٤ ق ٤٨٢ ص ١٠٠ .
- (٥٢) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي س ٧٠ ق ١٢٣٧
ص ٣١٢ .
- (٥٣) احمد شلبي عبد الفتى - مصدر سابق ، ص ٢٥١ .
- الجبرتي - مصدر سابق ، ص ٦٤ .
- (٥٤) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي ، س ٦٣ ق ١٦
ص ٣ ، س ٢ ق ٤١٠ ص ٨١ .
- (٥٥) ابي الحسن بن حبيب الماوردي - مصدر سابق ، ص ٥٤ .
- (٥٦) Bernard G. Weiss and Arnold. H. Green Asurvey
of Arab History American University in Cairo, 1980. P. 397.
- (٥٧) السلطان اورخان بن عثمان - تولى الحكم بعد ابيه الغازي عثمان ،
قام بالكثير من الفتوحات ونقل مقر الحكم الى مدينة بورصة توفي في ٧٦١ هـ
١٣٦٠ م . انظر محمد فريد - مرجع سابق - ص ٤٤ .

(٥٨) د/ محمد حرب - العثمانيون في التاريخ والحضارة - المركز المصري للدراسات العثمانية - القاهرة ١٩٩٤ ص ٣١٥ .

(٥٩) عرفت المدارس الثمان الأولى منها باسم مدارس الصحن الثمان لوقوعها في وسط استانبول تماما . وتضم كل مدرسة منها تسع عشرة غرفة وثمانى غرف للمدرسين كل مدرس في غرفة منفصلة ، ويتقاضى ٥٠ اقجة يوميا ولكل مدرس من المدرسين الثمانيين معبد ، أما الثمانى الأخرى وتسمى موصلة الصحن أو التتمة ويدرس في كل حجرة منها ثلاثة طلبة ويخصص لهم يوميا ما يكفى حاجاتهم .
Ismail Hakki, Uzencarsili, P. 70.

(٦٠) على همت افسكى - مرجع سابق ، ص ٨٣ .

- جودت - مرجع سابق ، ج ١ ص ١٢٠ .

(٦١) د/ محمد حرب - مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

(٦٢) جب/ يويين - مرجع سابق ، دار المعارف - القاهرة - ١٩٧١

ج ١ ص ١٦٧ .

- جب/ يويين - مرجع سابق ، ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٦٣) على همت افسكى - مرجع سابق ، ص ٨٩ .

Bernad and Arnold, Op. Cit., P. 398.

(٦٤)

- د/ محمد انيس - مرجع سابق ، ص ١٠١ .

- جودت - مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

- دى همت افكى - مرجع سابق ، ص ٨٣ .

Bernad and Arnold, Op. Cit., P. 398.

(٦٥)

(٦٦) جودت - مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٦٧) الدميرى - مصدر سابق ، ص ١٠٣ ص ٢٣٨ .

(٦٨) الشهاب الخفاجى - مصدر سابق ، ص ٢٣٣ - للمزيد انظر أيضا

المحبى - مصدر سابق ، ج ٣ ص ٣ .

(٦٩) المحبى - مصدر سابق ، ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٧٠) نفسه - ج ٤ ص ٣٩٠ .

(٧١) مصطفى بن فتح الله الحموى - مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٤٥ .

(٧٢) جورجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية - مراجعة د/ شوقي

ضيف - دار الهلال - القاهرة د/ ت ج ٣ ص ٣٤٨ .

- محمد سيد كيلانى - الأدب المصرى في ظل الحكم العثمانى ١٥١٧ ،

١٨٠٥ - دار الفرغانى - القاهرة - ١٩٦٨ ص ٢٧٩ .

(٧٣) محمد سيد كبلاني - مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
Ismail Hakki. Uzuncarsili. P. 57.

(٧٤)

(٧٥) ابن اياس - مصدر سابق ، ج ٥ ص ٤٦٦ .

(٧٦) دي شلبرول - مرجع سابق ، ص ١٩٧ ، د/ محمد نور فرحات -

مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٧٧) د/ عبد اللطيف - مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

(٧٨) الشهر العقاري - سجلات تقارير النظر س ٣ ق ٦٩٣ ص ٥٧ .

(٧٩) الشهر العقاري - سجلات محكمة قناطر السباع س ١٢٢ ق ١٦٤٦

ص ٤٧٩ .

(٨٠) الشهر العقاري - سجلات محكمة بولاق س ٣٢ ق ١٧٧١ ص ٥٦٥ ،

س ٣٦ الصفحة الأخيرة .

(٨١) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي س ١٥١ ص ٢ .

- سجلات محكمة البرمسية - س ٧١٠ ص ١ ، مصر القديمة س ٩٤

ق ١١٢٨ ص ٢٣٠ .

(٨٢) الشهر العقاري - سجلات محكمة مصر القديمة س ٩٤ ق ١١٤٦

ص ٢٣٠ ، ق ١١٢١ ص ٢٢٩ .

- سجلات جامع الحاكم س ٧٣٣ ق ٣ ص ١ .

(٨٣) علي مبارك - مصدر سابق ، ج ١٦ ص ٨٨ .

(٨٤) الشهر العقاري - سجلات القسمة العسكرية س ١١٥ ق ٦٠٣

ص ٤٠٨ ، س ٤٤ ق ٢ ص ٣ ، س ٧٩ ق ٨ ص ٥ ، س ١٢٠ ق ١٦٦ ص ١٢٨ ،

س ١١٥ ق ٥٠٤ ص ٢٠٥ .

(٨٥) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن - فصول - مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

(٨٦) الشهر العقاري - سجلات القسمة العسكرية - س ١٥٦ ق ٢٠٤

ص ١٦٢ .

Ismail, Hakki. Uzuncarsili. P. 95.

(٨٧)

(٨٨) دار المحفوظات - سجلات محكمة الاسكندرية - س ١٢ ص ٥٧ ،

ص ٧٧ ، س ٧٦ ص ٩٧ .

(٨٩) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٤ ،

س ٢٧ ق ٢٥٣ ص ١٦٢ .

(٩٠) أرض الأوسية - أصبح الملتزم طبقا لنظام الالتزام مثلا للحكومة . ونالبا عنها في ادارة الأرض . وخولته الحكومة المركزية سلطات واسعة في حصر التزامه . وكان على الملتزم أن يعمل على صيانة المرافق التي توجد في حصة التزامه ، وفي نظير قيامه بهذا العمل فان الحكومة خصصت له جزءا من أرض القرية التي توجد في حصة التزامه عرف باسم « أرض الأوسية » وهي مضافة من الضرائب ويقوم الفلاحون بزرع هذا الجزء سخرة . انظر د/ عبد الرحيم عبد الرحمن الريف مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٩١) دار الوثائق - محكمة البحيرة . ص ٢٥ ق ٩٢٦ ص ٤٠٩ .

(٩٢) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . ص ١٦ ق ٢٥ ص ٨ .

(٩٣) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٧٠ ق ١١٧

ص ٣٠٣ .

(٩٤) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٩٦ ق ٥٨٥

ص ٨٨ ، ص ٩٢ ق ١٢٨٦ ص ٣٥٩ .

(٩٥) دار الوثائق - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٨٦ ق ٥٨٥

ص ٤٤ ، ص ٩٣ ق ١٣٨٦ ص ٣٥٩ .

(٩٦) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٦٤ ق ٨٨

ص ٢٤ .

(٩٧) دار الوثائق - سجلات محكمة البحيرة . ص ١٧ ق ٢٢٧ ص ١٢٠ .

(٩٨) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . ص ١ ص ٣٠١ ص ١١٧ ،

ص ٥٦ ق ٣٨ ص ٢٣ .

(٩٩) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٦٣ ق ١٥٣٧

ص ٣٦٦ .

(١٠٠) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . ص ٩١ ق ٨٧٢

ص ٣٨٨ ، ص ٦٣ ق ١٧٨٢ ص ٤٢٧ .

(١٠١) الشهر العقاري - سجلات محكمة الباب العالي . ص ٦٩ ق ٣٣٧

ص ٩٧ ، ص ٦٥ ق ٣٩٦ ص ١٢٥ .

(١٠٢) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . ص ٧٤ ق ٩٤٦

ص ١٦٨ ، ص ٧٤ ق ٨٤٠ ص ١٤٦ ، ص ٧٠ ق ١١٤٠ ص ٢٤٦ .

(١٠٣) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي ص ٦٧ ق ١٨ ص ١٦ .

ص ٧٨ ق ٦٣ ص ١٩٢

- (١٠٤) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . س ٦٧ ق ١٤١
 ص ٣٣٥ ، س ٧٤ ق ١٢٣٢ ص ٢٢٢ ، س ٧٨ ق ١٠٢ ص ٢٤١ .
 (١٠٥) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١١٩٣
 ص ٢٧٢ .
 (١٠٦) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . س ٧٤ ق ٨٥
 ص ١٤٠ .

- (١٠٧) عن معنى الوقف وأقسامه انظر :
 - أحمد إبراهيم - أحكام الوقف والمواثيق في الاسلام - المطبعة السلفية
 بالقاهرة ١٩٣٧ ص ١٤ وما بعدها .
 - محمد الطاهر بن عاشور - الوقف وآثاره في الاسلام - مطبعة الهداية
 الاسلامية القاهرة ١٩٢٦ ص ١٢ وما بعدها .
 - د/ محمد محمد أمين - الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ -
 ٩٢٣ هـ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٨ .
 - د/ محمد عفيفي - الأوقاف والحياة الاقتصادية في العصر العثماني .
 ج ٢٠٠٠ . القاهرة ١٩٩١ ص ١١٦ .

- (١٠٨) د/ محمد محمد أمين : مرجع سابق ، ص ٤٨ .
 (١٠٩) د/ محمد محمد أمين : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
 ب - القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٤ ص ٣٦ .
 (١١٠) محمد محمد أمين : مرجع سابق ، ص ١١٦ .
 (١١١) محمد محمد أمين : مرجع سابق ، ص ٩٨ .
 (١١٢) د/ محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
 (١١٣) محمد بن عبد المعطى الاسحاقى - مصدر سابق ، ص ١٤٧ .
 (١١٤) ابن اياس - مصدر سابق ، ج ٥ ص ٤٦٠ .
 (١١٥) الشهر العقاري - سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١٠٦٢
 ص ٢٣٦ .

- (١١٦) المسارودى : مصدر سابق ، ص ٥٤ .
 (١١٧) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٣ ق ٨٣٦
 ص ١٦٦ ، س ٦٧ ق ١١٥٩ ص ٣٣١ .
 (١١٨) الدميرى : مصدر سابق ، ص ١١٣ .

١١٩) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٣٩٠ ص ١٧٨ ،
ق ٤٣ ص ١٠ ، س ٨٦ ق ٦٨٨ ص ١٠٥ ، س ٧٠ ج ٨١٠٣ ص ١٠٥ ، سجلات
تقارير النظر س ٣ ق ٩ ص ١ ، س ٣ ق ١٣٨ ص ١٢ ، س ٩ ق ١٦٣ ص ١٩
دار الوثائق القومية - سجلات محكمة البحيرة س ٢٨ ق ١٢ ص ٩ ، س ٢٧
ق ١٠٥٩ ص ٨٠ ، س ٣٧ ق ٣١٧ ص ٢٠١ سجلات محكمة دمياط س ٢٧٩
ق ٧٢ ص ٥٩ .

١٢٠) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٩ ق ٥٤٦ ص ١٧٧ ،
س ٣ ق ١٦ ص ٢ ، ق ٣٠٦ ص ٢٥ .

سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٤٨١ ص ٩٨ .

١٢١) الشهر العقاري : تقارير النظر س ٩ ق ٨٥ ص ١٠ .

١٢٢) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي س ٦٣ ق ٨٥١ ص ١٨٢ .

١٢٣) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٧٦ ص ٢ .

١٢٤) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٦٧ ص ١٢ .

١٢٥) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٥٧ ق ٢٧٢ ص ١٣٦ .

١٢٦) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٥ ق ٥٢٧

ص ١٥٤ .

١٢٧) أحمد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

١٢٨) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٨٥٩

ص ١٨٣ .

١٢٩) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٩ ق ٢٥٥ ص ٨٦ .

١٣٠) دار الوثائق : الباب العالي . س ٦٣ ق ١٢٢ ص ٢٦ .

١٣١) دار الوثائق : سجلات الباب العالي . س ١٥٧ ق ٨٩٣

ص ٢٥٣ .

١٣٢) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٢٧٩

ص ٦٠ .

١٣٣) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٥٦٣

ص ١١٤ ، س ٨٦ ق ٣٣٧ ص ٣٧ .

١٣٤) أحمد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٦٣ .

١٣٥) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١٠٨١

ص ٢٤٤ .

- (١٣٦) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ١١٩ ص ١٠ ،
الباب العالي من ٩٣ ق ٣٩١ ص ٧٩ .
- (١٣٧) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٥ ق ٢٩٦
ص ٤٣ ، الباب العالي س ٦٣ ق ١٥٨ ص ٥٥ .
- (١٣٨) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ١٥ ق ٣٠٥
ص ٥٩ .
- (١٣٩) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١١٦٢
ص ٢٢٦ ، س ٦٥ ق ١٣٨٥ ص ٣٩٣ ، س ٨٦ ق ١٤٦١ ص ٢٦٣ . سجلات
تقارير النظر . س ٩ ق ٤٩٣ ص ٦٢ .
- (١٤٠) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦ ق ٣٠١ ص ٦٩ ،
ق ٧١٠ ص ١٣٤ ، س ٢٧٨ ق ٢٢ ص ١٦٨ .
- (١٤١) محمد بن أحمد على السكندري القبطي : التأثيرات العلمية للأوقاف
المصرية - مخطوط بدار الكتب المصرية - حنفى رقم ٧١٣٤ ، ورقة ٦ .
- (١٤٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة المالكية . س ٤٧٤ ص ٢ .
- (١٤٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . ص ٥٤ ق ٤٣٥
ص ٩٧ ، س ٩٣ ق ١٠٧٩ ص ٢٤٣ س ٥٣ ق ١٠٤٠ ص ٢١٨ ، س ٥٤
ص ٥٣٣ ق ١٢٢ س ٨٦ ق ٢٥٠ ص ٣٩ .
- سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ١ ص ١ ، ق ٢٤٤ ص ٢ .
- الدميري : مصدر سابق ، ص ١١ ، المحبى : مصدر سابق ، بئ ٤
ص ٤٦٨ .
- (١٤٤) د/ محمد مفيق : الأوقاف ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .
- (١٤٥) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٤٢٧
ص ٨٥ ، ق ١٠٨٧ ص ٢٤٧ ، ق ٥٤٨ ص ١١٠ ، س ١٥١ ق ٨٢٤ ،
ص ٢٠٣ ، س ٧٠ ق ٩٣٩ ص ٢٤٥ ، س ٣ ق ٣٦٠٢ ص ٧٣٤ ، ق ٣٦٠١
ص ٧٣٤ .
- (١٤٦) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٩٣ ق ١٠٢٥
ص ٢٦٤ ، س ٨٦ ق ٣ ص ١ ، س ٦٣ ق ٥٤٢ ص ١٠٩ .
- (١٤٧) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٩٦ ق ٧١٥ ص ١٣٥ .
- سجلات محكمة البيزة . س ٢٧ ق ١٦٥ ص ٨٣ ، ق ٢٥٢ ص ٧٥
ق ٢١١ ص ١١١ .

— الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٨٦ ق ٦٢٦
ص ٩٥ .

(١٤٨) / محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(١٤٩) لمعرفة هذه المحاولات انظر :

— محمد بن أحمد القيطى : مصدر سابق ، ورقة ٢ .

— عيسى بن عيسى الصفنى — عطية الرحمن : فى صحة أرساد الجوامك
والأطيان . مخطوط بدار الكتب المصرية . فقه المذاهب طلعت ٦٧ . وهو يتكون
من ١٢ ورقة حول هذا الموضوع .

(١٥٠) د/ محمد محمد أمين : مرجع سابق ، ص ٥١ .

(١٥١) دار الوثائق : محكمة البحيرة . س ٢٨ ج ٧٧ ص ٤٤ .

(١٥٢) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ١ ج ٤٣٠
ص ٢٨ .

(١٥٣) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ١ ج ٤٣٠ ص ٤٨ .

(١٥٤) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٨٤ ص ١٦٢٢
ص ٣٣٤ .

(١٥٥) سجلات الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٢٠٩
ص ٣٧٩ . وهو ملحق رقم ٦ من ملاحق الرسالة وتقع هذه الفتوى فى أربع
صفحات .



الفصل الخامس

معاونو القضاة

- ١ - العدول •
- ٢ - الكتاب •
- ٣ - الخبراء •
- ٤ - كشاف الأوقاف •
- ٥ - المحضرون •
- ٦ - الإنكشارية •
- ٧ - أمناء السجلات •
- ٨ - المترجمان •
- ٩ - وكلاء دعاوى •
- ١٠ - المفتون •

معاونو القضاة

لم يكن الجهاز القضائي مقصورا على القضاة اذ كان يوجد العديد من الموظفين الذين يعملون في خدمة القضاة ومساعدتهم بدءا من احضار الخصوم الى المحكمة وترتيب دخولهم الى القضاة حسب أدوارهم وكذلك توثيق الدعوى وكتابتها في السجلات وانتهاء بحفظ السجلات في الخزنة الخاصة بذلك ، ووجد كذلك المفتون الذين يقدمون فتاواهم للقضاة للاسترشاد بها في أحكامهم .

• ويمكن القول ان الجهاز القضائي المكون من القضاة وأعاونهم كان يكون فريقا للعمل القضائي مهمته النظر في قضايا الناس وتسهيل أمور المتعاملين مع القضاة سواء عند نظر القضايا أو عند استنساخ حجج لهم .

١ - العدول :

تعيينهم : العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ومهمة هذه الوظيفة القيام عن اذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الاشهاد وأداء عند التنازع وكتبا في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم ، وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها

ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها فيحتاج حينئذ الى ما يتعلق بذلك من الفقه (١) .

ومن المعروف أن الشهادة أو البينة هي الدليل الأول المعتمد في نظام القضاء الاسلامي ولم تكن الأدلة الكتابية تصلح بمفردها وسيلة مستقلة للاثبات ان رفضها الطرف المدعى عليه ، ففي هذه الحالة لا يقبل الدليل الكتابي ما لم يكن مدعما بشهادة شاهدين على الأقل على صحته ويصدق ذلك على المستندات الرسمية والمستندات العرفية على حد سواء (٢) .

وأول من اتخذ شهودا ثابتين في المحكمة هو القاضي غوث بن سليمان (١٤٠ هـ - ١٤٤ هـ ٧٥٧ م - ٧٦١ م) فهو أول من سأل عن الشهود بمصر في خلافة أبي جعفر المنصور ، وكان الناس قبل ذلك يشهدون ، فمن عرف عنه خير قبل ، ومن عرف عنه غير ذلك لم يقبل على ظاهر الأمر ، حتى كثرت شهادات الزور ، ونشأت في زمن غوث ، فسأل عن الشهود في السر ، واستمر الأمر على ذلك (٣) .

وليس معنى ذلك هو عدم الأخذ بشهادة من يأتي الى المحكمة من الشهود ، ولكن هؤلاء الشهود الثابتين كانوا يحكم وجودهم في المحكمة أكثر صدقا واعتمادا عليهم من غيرهم ونيطت بهم أعمال أخرى بجانب الشهادة في المحكمة .

• ويعين قاضي العسكر الشهود وتسجل قرارات تعيينهم في سجلات المحاكم على النحو التالي « اذن حضرة سيدنا ومولانا . . . الناظر في الأحكام الشرعية بمصر المحمية حالا . . . للشيخ اسماعيل النفراوي بان يجلس شاهدا بهذه المحكمة وعليه بتقوى الله في السر والعلانية فانه من سلك طريق الحق نجاة ومن يفتق الله يجعل له مخرجاً » (٤) .

١٠٠ . . . ويرأس مجموعة الشهود في المحكمة « باش، شاهد »
أو « شاهد كبير » كما تطلق عليه الوثائق وتسجل قرارات تعيينهم
في سجلات المحكمة على النحو التالي « تذكرة من حضرة سيدنا
ومولانا . . . مصطفى أفندي قاضي القضاة بالديار المصرية جالا
مضمونها وموجب جروفها هو أن الشيخ شرف الدين يحيى الشرفي
المالكي بن الشيخ عيد يجلس باش شاهد بمحكمة جامع الحياكم
بمصر المحروسة لضبط الوقائع الشرعية التي تصدر بالمحكمة
وعليه العمل في ذلك بتقوى الله » (٥) .

وكانت تتم حركة تنقلات قضائية للشهود في المحاكم المختلفة
في القاهرة مثل نقل « الشيخ محمد البكري المجولي الشاهد بمحكمة
الشيخ أحمد الزاهد الى محكمة مصر القديمة بناء على طلب
الحاكم الحنفى بها والحاكم الشافعى لوجود أهليته واستقامته
ومعرفته للوراقة » (٦) .

ويلاحظ أن بعض الناس كانوا يرفعون التماسات لقاضى
العسكر لطلب تعيينهم في المحاكم المختلفة في القاهرة متذرعين في
غالب الأحوال بفقرهم وأنهم ذوو عيال . وفي نفس الوقت أهليتهم
لذلك وقدرتهم على القيام بأعباء هذه الوظيفة (٧) .

وعلاقة القضاة بالشهود يسودها المودة في غالب الأحيان
إذا أبقي القضاة على الشهود في وظائفهم بدون استبدال
غيرهم بهم . وعلى العكس من ذلك في حالة استبدال غيرهم بهم
يتعرض القضاة في هذه الحالة للنقد الشديد والهجاء اللاذع من جانب
الشهود (٨) .

وعلى هذا كانت علاقة الشهود بالقضاة يغلب عليها المصلحة
قبل أى شىء آخر . ففي حالة عزلهم ينعتون القضاة بالعديد من
الصفات السيئة ويهجونهم بالقصائد الشجرية التي تذاع بين

الناس . وعلى هذا ينبغي ألا نتخذ من قصائد الشعر ذريعة ضد القضاة قبل أن نتفهم الظروف وراء قولها وشاعرها .

ولم يكن عدد الشهود في المحاكم ثابتا فقد كان يتعرض للنقصان والزيادة ، وينضج هذا لحجم المحكمة وعدد المتعاملين معها . ففي عهد القسام العسكري « لطف الله محمد بن أبي بكر » وجد في محكمة القسمة العسكرية أكثر من خمسة عشر شاهدا ، وأدى ذلك الى الاختلاف واللفظ بينهم كذلك طمعوا في أموال المسلمين وكانت أعمال المحكمة تتم بشاهدين يكتبان الأمور الشرعية الصادرة بين العساكر . لذا فقد عزل غالب الشهود العاملين معه (٩) .

أما في محاكم الأقاليم فيعين قاضي الأقليم الشهود في محاكمهم وتحديد أعمالهم ويقيد قرار التعيين في سجلات المحكمة على النحو التالي « بين يدي مولانا محمد أفندي دام فضله قرر . . . الشيخ شمس الدين محمد ابن المرحوم المغفور له القاضي أحمد الشهر نسبه الكريم بابن حجر الشافعي عدلا بالمحكمة المشار اليها وذلك لعدالته وأمانته وحسن سريره واستقامته وإتقانه للحساب وأذنه بتعاطي ما شرح وبكتابة الحجج الشرعية الموافقة للشرع الشريف والقانون المنيف أسوة أمثاله من السادة العدول بالمحكمة المشار اليها (١٠) » .

اختصاصات الشهود :

ويظهر أن وظيفة العدول هي :

أولا - كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم مستوحيه شروطها الشرعية .

ثانيا - أن يستعين بهم القاضي على تزكية الشهود الذين يشهدون عنده في الخصومات لأن القاضي إنما يحكم بالبينه المزكاة وليس له أن يلزم الشهود له باحضار من يزكي شهادته (١٢) .

وفيما يتعلق بالدعوى القضائية ، كان عمل الشاهد يبدأ بمجرد أن يتوجه المدعى بدعواه الى المحكمة . اذ يقوم الشاهد بسماع شهادة المدعى شفاهة وتدوينها في صورة دقيقة تصلح لتقديمها الى القاضي فعمله هنا اشبه بعمل قاضي التحضير (١٢) .

وفي القضايا المختلفة التي كانت تعرض على القضاة كانوا يأخذون بآراء الشهود وينص على ذلك في آخر القضية وعند اصدار الحكم وفي نفس الوقت تمتع الشهود بحرية كبيرة في التحقيق في قضايا الجنايات والطب الشرعي . فقد كانوا يقومون باستجواب شهود الحوادث ومحاولة معرفة ملابساته وكذلك القيام بالكشف على جثة المتوفي ومعاينتها وتحديد الاصابات الموجودة بها ورفع تقرير بذلك الى القاضي الذي يأخذ بما جاء فيه عند اصدار حكمه في القضية (١٣) .

ويقوم الشهود بتحرير الحجج الشرعية المثبتة للأحكام القضائية ، كما كانت لهم وظيفة أرحب في تحرير الحجج الشرعية المثبتة لكافة أنواع التصرفات القانونية من زواج وطلاق وبيع واجارة وهبة ورهن وشركة وغير ذلك وكان يصدق على حجية هذه الوثائق نفس من يصدق على حجية الأحكام (١٤) .

ولم يكن من حق الشهود التوجه الى خارج المحكمة الا بعد الاذن من نائبها الحنفى (١٥) ومن يتوجه الى الاشهاد خارج المحكمة بدون اذنه يعزل من عمله . كما أنهم لا يأخذون الرسوم بأيديهم (١٦) .

وكانت الأوامر تصدر من قاضي العسكر بوصفه رئيس الهيئة القضائية في القاهرة الى الشهود في كافة محاكم القاهرة وبولاق

ومصر القديمة بتنظيم أعمالهم وعدم شرب الدخان في المحاكم ،
وعدم تناولهم الطعام بمجالس الحكم وكذلك عدم دخولهم الى القهاوى
لأن في ذلك مساواتهم بالأرذال وهو يتعارض مع ما للمنصب من
شرف ومكانة رفيعة (١٧) .

عزل الشهود :

وخضع العاملون في المحاكم ومن ضمنهم الشهود لرقابة
شديدة من النواب في محاكم الأخطاط وكذلك من قبل قضاة
العسكر . وكان يتم عزل المخالف منهم على الفور « فقد عزل
الشيخ سليمان المنزلاوى من تعاطى الشهادة بمحكمة الصالحية
النجمية لأنه تعاطى الأمور الممنوعة بدون أمر من له ولاية الأمر في
ذلك فانه ساقط العدالة » (١٨) وعزل « أحمد بن أحمد أصالة من
محكمة مصر القديمة لعدم أهليته وعدم استقامته وأكله الحشيش
بالمجلس شفاها وقلة أدبه على النايب الحنفى وسببه بالألفاظ
القبیحة وكتابة الامضاءات بالتزوير على اسماء النواب » (١٩) .

كذلك كان يعزل الشهود في حالات كثيرة مختلفة مثل تقاضيتهم
الرشاوى من أجل الشهادة الزور واضرار المسلمين لارتكابهم الأعمال
الباطلة (٢٠) .

كما يلاحظ أن الباشا بحكم ولايته العامة المستمدة من سلطة
السلطان وذلك بوصفه نائبا عنه ، كان يقوم بتوقيع العقاب على
المخالفين من الشهود ففي (رمضان عام ١١٠٨ هـ - مارس ١٦٩٩ م)
أمر الوزير باحضار محمد الزرقانى أحد شهود المحكمة لأنه
كتب وقفية بيت آل الى بيت مال الوزير بالتزوير . فأمر الوزير
بعقابه عن طريق حلق لحيته وشهره على جمل في أسواق القاهرة ،

والجلاد ينادى هذا جزاء من يكتب الحجج المزورة ثم أمر
بنفيه (٢١) .

وكان الشهود ينتسبون الى الأوجاقات العسكرية لتوفير نوع
من الحماية عندما يرتكبون الأمور المخالفة . لذا صدرت الأوامر
من قاضى العسكر بعدم الانتساب الى الأوجاقات ومن حدث منه
ذلك يعزل (٢٢) .

كذلك لم يكن شهود محاكم الأقاليم بمنأى عن العقاب في حالة
خروجهم عن مقتضيات وظائفهم فقد كان يوقع العقاب الشديد
والعزل الفورى من جانب قاضى الاقليم ، وكذلك من قبل الباشا
بحكم ولايته العامة (٢٣) .

ولم تكن علاقة الشهود بعضهم ببعض تخلو من شحناء
وتباغض وهى لا يخلو منها أصحاب العمل الواحد في الوقت نفسه
كانت هناك علاقات التصاهر بين الشهود (٢٤) .

وعلى الرغم من ذلك وجد العديد من الشهود العلماء أصحاب
المؤلفات الأدبية والدينية مثل « محمد الفشنى الشافعى أحد الشهود
بمحكمة الزاهد كان فاضلا أدبيا ناظما نائرا توفى في (١٧ ذى القعدة
١٠٢٧ هـ - ٧ نوفمبر ١٦١٧ م) » (٢٥) ومنهم كذلك « محمد بن
ابراهيم المبلط » أحد الشهود الفضلاء بمحكمة الصالحية النجمية
وهو من أكابر العلماء وله العديد من المؤلفات العلمية والأدبية (٢٦) .

الموارد المالية للشهود :

قررت للشهود رسوم معينة على الحجة لا يتعدونها تبعا
لما قرره لهم قاضى العسكر وهو نصفان على كل حجة ومن خالف
من الشهود يعزل على الفور (٢٧) .

وترك للشهود حرية العمل في وظائف أخرى بجانب وظيفتهم في المحكمة مثل الوظائف الادارية والدينية في الأوقاف حيث كانت تستوعب أعدادا كبيرة منهم وذلك بغية إبعادهم عن قبول الرشاوى في أعمالهم .

فقد « قرر الشيخ بدر الدين حسن البدوى » أحد السادة النسهود بمحكمة الباب العالى في كامل اقامة وكامل فراشة وكامل بوابة ونصف قراءة آية الكرسي ونصف ترقية بوقف شمس الدين الواسطى بما لذلك من المعلوم (٢٨) وقرر « الشيخ ابراهيم بن الشيخ شمس الدين أحد السادة العدول بمحكمة باب الخرق في وظيفة الشادية (٢٩) بوقف المرحوم سيد بن سلطان شاه بما لذلك من المعلوم » (٣٠) .

ويبدو أن الشهود نتيجة لهذه الأعمال كانوا ذوى مستوى اقتصادى عال فمنهم « الشيخ محمد الأشبولى الشافعى أحد العدول بالمحكمة الكبرى وكان ذا ثروة وشهرة وكانت له دار بحارة كتامة المعروفة بالعينية بقرب الأزهر وأخرى عظيمة بقناطر السباع على الخليج الناصرى وأخرى بشاطيء النيل بالجيزة » (٣١) .

ويظهر من السجلات أن الشهود كان لهم نشاط في الأراضى الزراعية فقد « اشترى علم الدين سليمان بن المرحوم حمزة المبياوى أحد السادة العدول بمحكمة الباب العالى من ولد أخيه الزينى نصار بن حمزة اثنى عشر سهما من أصل أربع وعشرين سهما شايها هذا في أراضى ناحية منية الرخا والقلوبية بحوض يعرف بأبى دورة وثلثها من الذهب الشريفى معاملة تاريخه بالديار المصرية أربعة وثلثون دينارا شريفيا (٣٢) مقبوضا بيده القبض الشرعى » (٣٣) .

ولا يمنع هذا من وجود شهود ضعاف النفوس تطلعت أعينهم الى ما ليس لهم فقبلوا الرشاوى ، وكذلك تحايلوا على النواب فى المحاكم فى تضييع الرسوم المالية عليهم وذلك بعدم تقييدهم القضايا فى السجلات ، كذلك قيامهم بالفصل فيها فى غياب النواب حتى وصفتهم مراسيم قاضى العسكر « بانهم يأكلون الرسوم اكل الكلاب » (٣٤) .

وقد كان الشهود فى الأقاليم يدفعون رسوما لجانب بيت المال وتصدر الأوامر من الديوان لهم بدفع هذه الأموال كما هى العادة فى شهر توت وبعد ذلك تكتب لهم البراءة بتولية أعمالهم والاستمرار فيها (٣٥) .

ولكن لا نعلم اذا كان هذا الأمر خاصا بشهود الأقاليم كما يتضح من نص الوثيقة أم أن ذلك كان أمرا منطبقا على الشهود فى كافة المحاكم سواء فى الأقاليم أو فى محاكم القاهرة وهذا ما نميل اليه .

يتضح من ذلك الآتى :

١ - لم تكن أعمال الشهود مقصورة على الوظيفة التقليدية لاشهود بل وجدت لهم أعمال مختلفة تماما فى المحاكم بجانب الشهادة مثل توثيق العقود سواء الزواج أو الشراء أو البيع وكافة المعاملات .

٢ - خضعت أعمال الشهود للمراقبة الشديدة من جانب القضاة حفاظا على فقراء المسلمين من التدليس والنسب والرشاوى التى قد تقع عليهم من جانب بعض ضعاف النفوس من الشهود الذين يتم عزلهم على الفور ولا تقبل فيهم شفاعاة .

٣ - تتطلب وظيفة الشهادة صفات خاصة فيمن يطلبها يجب أن يكون قد مر بمراحل تعليمية معينة ونال قسطا وافرا من علم الفقه وعلوم الدين حتى يكون قادرا على التعامل مع القضايا المختلفة التي تعرض عليه ويقوم بكتابتها وتوثيقها .

٤ - تمتع الشهود بسلطة تحقيق واسعة في القضايا الجنائية واستجواب شهود الحادث والكشف على المجنى عليه ، وتقديم تقريرهم الى القاضي الذي يأخذ برأيهم . فهم يقومون بما يقوم به الطبيب الشرعي في الوقت الحاضر .

٥ - سمح القضاة للشهود بالعمل في الوظائف الادارية في الأوقاف وذلك لرفع مستواهم المادى حتى لا تمتد اعينهم الى ما ليس لهم بحق وينزلقوا الى المهاوى الأخلاقية التي تؤدي الى فساد أعمال القضاة بل انهيار النظام القضائي .

٦ - تراوحت العلاقة بين القضاة والشهود تبعا لموقف قضاة العسكر منهم ففي حالة عزلهم واستبدال غيرهم بهم يتعرض القضاة لحملة شديدة من الهجاء والنقد اللاذع . أما اذا استمررا في وظائفهم فتكون علاقتهم حسنة فهي علاقة نابعة من المصلحة الخاصة لهم .

٢ - الكتاب :

تعيينهم : يعتبر الكتاب من أهم معاونى القضاة فقد نيظ بهم كتابة الحجج في السجلات وكذلك الكشف عنها واستخراجها وقت الحاجة اليها . واختلف عدد الكتاب في المحاكم تبعا لنوع المحكمة وعدد المتعاملين معها وكثافة القضايا التي تنظر امامها .

فعدد الكتاب في محاكم أحياء القاهرة كاتب أو اثنان أو ثلاثة ولا زيادة على ذلك بعكس محكمة الباب العالي فقد كثر عدد الكتاب على ذلك نظرا لأنها كانت مقرا لقاضي العسكر (٣٦) .

ويعين قاض العسكر الكتاب ويحدد اختصاصاتهم تبعا للمحكمة التي يعملون بها واختصاصاتها النوعية ، فكتاب القسمة العسكرية يختصون بأمورها فقط كذلك كتاب الباب العالي لا يتعدون الاختصاصات المنوطة بالباب وهكذا .

ويسجل قرار تعيين الكتاب في سجلات المحاكم على النحو التالي « هو أن حضرة سيدنا ومولانا شيخ الاسلام . . . أذن للشيخ الامام العمدة علم الدين سليمان الحنفى بان يجلس بالقسمة العسكرية ويتعاطى ضبط تركات الأموات العسكرية ذكورا واناثا وأتباعهم وأيتامهم والأيلولات والاشهادات والتصادقات المتعلقة بذلك » (٣٧) كذلك « أذن مولانا شيخ الاسلام . . . للشيخ زين الدين أحمد الخريبي بان يجلس كاتبا بمحكمة الباب العالي لتعاطى كتابة التمسكات وضبط الدعاوى » (٣٨) .

وينص قرار التعيين على اختياره « لحسن سيرته ، لاستقامته وعفته وديانته وأمانته وفضله ومعرفته بوقايح الأحكام الشرعية وضبطه » (٣٩) .

ويقيد في السجل بداية عمل الكاتب ثم يظهر بعد ذلك امضاؤه على الحجج الشرعية على النحو التالى « فى يوم السبت تانى شهر صفر الخير سنة ١٠٠٩ هـ - ١٤ أغسطس ١٦٠٠ م وفيه جلس الشيخ شمس الدين مقيد بالسجل » (٤٠)

ووجد بعض الكتبة الذين كانوا يجمعون بين العمل فى أكثر

من محكمة في وقت واحد مثل « الشيخ شمس الدين محمد المهدي الكاتب بمحكمة بولاق ومحكمة الباب العالي » (٤١) و « الشيخ رشيد الدين مصطفى كاتباً بالباب العالي وبمحكمة القسمة العسكرية » (٤٢) .

وكان بكل محكمة رئيس للكتاب يطلق عليه « باش كاتب » المحكمة ومهمته الاشراف على الكتاب وتوجيههم للأعمال المختلفة وكذلك مراجعة أعمالهم لضمان حسن سيرهم وعدم التدليس أو الخطأ فيها ، وكانت تحفظ تحت يده السجلات الشرعية للمحكمة (٤٣) وتصدر الأوامر التي تنص على وجوب امتثال الكتاب لأوامره ونواهييه في سائر الأمور الخاصة بالمحكمة وعدم تعديهم لما يأمرهم به (٤٤) .

ويصدر قاضي العسكر قرار تعيين باش كتبة المحاكم المختلفة ، وأحيانا يتدخل في طلب تعيينهم الأوجاقات العسكرية والسادة العلماء والسادة الأشراف والأمراء (٤٥) .

ويعين باش كتبة المحاكم في أحيان كثيرة بناء على طلب الكتاب لهم مثل « تعيين الشيخ زين الدين مصطفى الوسيمي باش كاتب محكمة قناطر السباع حسب طلب الكتاب بالمحكمة له » (٤٦) .

هكذا نجد ان باش كتبة المحاكم المختلفة كانوا هم المسئولين عن الكتاب وأعمالهم وأن اختصاصتهم كانت قد زادت في القرن الثامن عشر فقد نيط بهم « سماع الدعاوى الشرعية » (٤٧) كما تنص مراسيم تعيينهم ، وربما يكون مرد ذلك ما يقابلنا في السجلات من وجود قاض واحد تولى سبع محاكم في وقت واحد فأدى ذلك الى زيادة اختصاصات الباش كتبة .

تنظيم أعمال الكتاب :

صدرت العديد من الأوامر من قاضى العسكر الى الكتاب فى محاكم القاهرة المختلفة لتنظيم أعمالهم مثل عدم التعدى على اختصاصات الكتاب فى المحاكم الأخرى وعدم كتابتهم لشيء من ذلك الا بعد الاذن لهم (٤٨) وعليهم الا يكتبوا مادة متأخرة التاريخ بعد مرور أكثر من ثلاثة أيام على كتابتها (٤٩) .

ولا يسمح للكاتب الواحد بان يقوم بكتابة حجة بمفرده ما لم يكن معه رفيقه عملا بقوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ويمنع الكاتب من التوجه بمفرده الى أى مكان للكتابة ما لم يكن معه رفيقه (٥٠) ولا يخرج الكتاب لقضاء المصالح الخاصة بالمحكمة خارجها الا بعد الاذن لهم من النائب الحنفى بها (٥١) .

وعلى الكتبة ان يجلسوا بمقر المحكمة التى يعملون بها من ضحى النهار الى اذان العصر يوميا ومن لم يفعل ذلك يطرد من العمل (٥٢) ولكن الباش كتبة يحضرون الى محكمة الباب العالى فى كل يوم من الصبح الى الظهر وبعد ذلك من الظهر الى العصر فى محاكمهم يعملون بها (٥٣) .

كذلك كانت المراسيم الصادرة من قاضى العسكر تمنع الكتاب من كتابة حجة بتاريخين والا تعرضوا للعقاب (٥٤) وعند مراجعة قاضى العسكر لسجلات محاكم أحياء القاهرة اتضح أن بعض الحجج مكتوبة بخط مشوش ولحن فاحش يغير المعنى وفى ذلك ضياع لحقوق المسلمين وعلى ذلك أمر ألا يكتب الحجج الا صاحب الخط الحسن حفظا لحقوق المسلمين (٥٥) .

وفى حالة خروج الكتاب عن مقتضيات وظائفهم كانوا يتعرضون للشكاوى من جانب العلماء والأوجاقات العسكرية من ذلك شكوى

أوجاق الانكشارية لقاضى العسكر من الكتاب « بسبب تقصيرهم وعدم التحرى فى الدعاوى والأحكام الشرعية وعندئذ أمر قاضى العسكر بعدم فعل ذلك مرة أخرى ومعاقبة المخطيء بالعزل من العمل » (٥٦) .

وعلى الرغم من ذلك كان الكتاب يقعون فى أخطاء ويقومون بالشطب عليها والكتابة بعد ذلك ، فيوجد فى احدى الوثائق قول الكاتب « مبطل أولها وجارى العمل بباقيها لسهو حصل فيها » (٥٧) وعند اتمام السجلات تختتم بالرباط والشمع وترسل الى خزانة الباب العالى .

عزل الكتاب :

خضع الكتاب للمراقبة الشديدة سواء من جانب الباش كتبه أو من جانب القضاة ، وإن كانت أعمال المحاكم بوجه عام تخضع لنوع من الرقابة الشديدة من جانب العلماء المصريين والأوجاقات العسكرية التى كانت تتدخل فى بعض الأحيان لطلب عزل أو اقرار العاملين فى المحكمة .

لذا فقد تعرض بعض الكتاب للعزل نتيجة خروجهم عن الواجب المؤلف القيام به ، فقد صدر أمر قاضى العسكر بعزل « الشيخ محمد بن الشيخ مصطفى العبادى من الكتابة بساير المحاكم ولا أحد يقبل منه كتابة الأمور صدرت منه غير لايقة » (٥٨) كما عزل « الشيخ أحمد الطولونى من محكمة الصالحية وساير المحاكم لصدور أمور منه غير لايقة فى حق السادة المجاورين بالأزهر » (٥٩) .

وفى حالة ما اذا اتضح أن عزل بعض الكتاب كان نتيجة لوشاية كاذبة ويتم التحقق من هذا الأمر يتم إعادة الكاتب مرة أخرى

من ذلك عندما أمر قاضي العسكر بعودة كل من « الشيخ أحمد القصر والشيخ منصور الضوى وإبقائهم في الكتابة مع ما كانوا فيه من الرعاية والاکرام لكون ما ذكر في المراسلة السابقة في شأنهم من صدور أمور غير لايقة انما هو مجرد قيل وقال » (٦٠) .

وفي حالة رجوع الكاتب عن ذنبه وتوبته وتعده بعدم العودة الى مثل ما ارتكب من التزوير والتدليس وقبول الرشوة في هذه الحالة يأخذ عليه قاضي العسكر التعهدات ويسمح له بالعودة لممارسة عمله مرة أخرى . وفي حالة العودة الى مثل هذه الأمور يعزل فوراً من عمله (٦١) .

ولم تخل محاكم الأقاليم من مثل هذه الأمور فقد رفع الحاكم الشرعى بشعر دمياط شكوى للديوان العالى بسبب « شكوى الحاج أحمد الدمياطى على ابراهيم الكارمى وأنه كتب عليه حجة بالتلبس والتدليس وأن الكاتب المذكور تسحب من الشعر ووجدت له وقايع كثيرة بالسجلات فصدر أمر من الديوان الى القضاة والكشاف والحكام بالوجهين القبلى والبحرى بالفحص عن المذكور والقبض عليه وتجهيزه للديوان مجنزرا عليه » (٦٢) .

الموارد المالية للكتاب :

وقرر للكتاب على كل حجة نصفان فضة (٦٣) كما سمح لهم بالعمل في وظائف الأوقاف والأعمال الادارية بها ، كما عمل بعضهم في الأعمال الدينية كالامامة وقراءة القرآن الكريم وذلك لزيادة دخلهم من هذه الأعمال وحمايتهم من تناول الرشاوى . فقد كانت هذه الوظائف توفر دخلا اضافيا للكتاب مما يجعلهم يعيشون في ثراء من العيش .

فقد قرر قاضي العسكر « الشيخ محمد القرافي من السادة الكتاب بالقسمة العسكرية في كامل المباشرة (٦٤) وكامل الامامة والشادية وخدمة المسجد ونصف ورابع اذان ونصف شهادة بوقف المرحوم القاضي عبد اللطيف بما لذلك من المعلوم » (٦٥) وقرر « زين الدين عبد الوهاب القرافي رئيس الكتاب بالقسمة العسكرية في وظيفة النظر والتحدث على وقف القاضي عبد اللطيف القرافي » (٦٦) .

يتضح من ذلك الآتى :

- ١ - تمتع الكتاب بمكانة كبرى بين موظفى المحاكم تبعا لما نيظ بهم من أعمال قضائية تطورت مع الزمن مثل سماع الدعاوى الشرعية فى القرن الثامن عشر .
- ٢ - خضع الكتاب فى المحاكم المختلفة لرقابة شديدة من جانب قاضى العسكر وقضاة الأخطاط وكانوا يتعرضون للعزل فى حالة خروجهم عن مقتضيات وظائفهم أو صدور أمور غير لائقة منهم .
- ٣ - كان الكتاب يتوجهون للكتابة خارج المحكمة فى حالات معينة مثل الكتابة على المريض وعدم القادرين على الذهاب الى المحكمة بعد الاذن من القضاة لهم فى ذلك ولا يتوجه كاتب بمفرده ما لم يكن معه رفيقه .
- ٤ - لم يكن عدد الكتاب فى المحاكم متساويا بل اختلف عددهم تبعا لمكانة المحكمة وكثافة المتعاملين معها من المتقاضين اللاجئين اليها .
- ٥ - يتقيد الكاتب فى محكمته بالاختصاصات النوعية للمحكمة التى يعمل بها وتصدر الأوامر من قاضى العسكر

بتحديد هذه الاختصاصات ، وتهديد من يتعرض لها
بالايداء والطررد من العمل فورا .

٦ - بعد انتهاء السجل الذى يقيد به الكتاب القضايا كانوا
يقومون بختمه بالشمع ويرسلونه ليحفظ في الخزانة
الخاصة بالسجلات في الباب العالى .

٧ - عمل القضاة على أن يأمروا الكتاب بأن تكون خطوطهم
واضحة وأسلوبهم جميلا حتى لا تضيع حقوق المسلمين
من جراء سوء الخط والأسلوب .

٨ - وجد من الكتاب من خالفوا ضمائهم وسمحوا لأنفسهم
بتقاضى الرشاوى والتدليس في الكتابات وتأخير كتابة
القضايا وفي هذه الحالة كان يتم عزلهم فورا حرصا
على مصالح المسلمين .

٩ - يقوم الباش كاتب في المحكمة بالاشراف على الكتاب في
المحكمة التى يعمل بها ، وتقويم أعمالهم اذا انحرفوا عن
وظائفهم كذلك فقد كان الباش كاتب يتوجه الى محكمة
الباب من الصبح حتى اذان الظهر ، ويبدو أن ذلك كان
لامضاء الأعمال الخاصة بمحاكمهم وبعد ذلك يقضون
من الظهر الى العصر في محاكمهم التى يعملون بها .

٣ - الخبراء :

استعان القضاة في هذه الآونة بالخبراء لامدادهم بالآراء الفنية
في القضايا التى تتطلب آراء فنية خافية على القضاة مثل
الجراحية والقابلات والمهندسين وغير هؤلاء من أعضاء الطوائف
الحرفية الذين تستعين بهم المحكمة ولاسيما عند تقرير قيمة التركات
وتقسيمها بين الورثة .

وهذا الأمر معروف في العصر الحديث وشائع في الأنظمة القضائية الحالية وهو ما يعرف بلجنة الخبراء ويدل على ذلك مدى الاهتمام بأمور الناس وقضاياهم والتحرى فيها من أهل الخبرة حتى حقوق الناس ،

فعندما اشترى الحاج « إبراهيم بن المرحوم سعود المقرئ جارية سوداء تدعى حليلة من بايعها السيد الشريف عبد الله بن المرحوم السيد يوسف الديار البكري وأنه اشتراها منه سالمة من العيوب الشرعية والآن ظهر بها عيب شرعي وهو الحمل . وعندما انتدب القاضي المدعى عليه ، طلب القاضي احضار القابلات للكشف عليها وكشفتا على الجارية المذكورة وأخبرت كل منهما بين يدي شيخ الاسلام بأن الجارية المذكورة بها حمل ظاهر من نحو ثلاثة أشهر سابقة على تاريخه . فأخذ شيخ الاسلام بشهادة القابلتين وفسخ العقد بينهما وعادت الجارية الى بايعها مرة أخرى « (٦٧) .

كذلك عندما ادعى « الزيني بالي بن محمود الجاويش بالديوان العالي بأنه اشترى من محمد الدمياطي جارية بيضا تدعى زاهدة بصحة وسلامة وأنه ظهر بها عيب شرعي وهو جنون متقطع سابق على شرائها فأحضر القاضي الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد حكيم باش بالديار المصرية وأحضر كريمة الشيخ محمد رئيس الأطباء بالبيمارستان المنصوري للكشف على الجارية وشهدا لدى الحاكم الشرعي بأن الجارية بها جنون متقطع قديم سابق على البيع وأنه عيب شرعي قديم موجب لرد العقد فأخذ الحاكم الشرعي بأقوالهما « (٦٨) .

وفي محاكم الأقاليم كان القضاة يستعينون بأهل الخبرة في القضايا التي تحتاج لمشورتهم مثل الطب الشرعي . وكان القضاة

يستعينون بالجراحين في ذلك وهم الذين يقومون بكتابة تقريرهم ثم يرفعونه الى القاضي الذي يأخذ بما جاء فيه عند حكمه (٦٩) .

كما كانت المحاكم تستعين بالخبراء في الأمور الخاصة بالمباني والأوقاف ، ففي الأوقاف استعانت بالمهندسين لتقدير نفقة العمارة التي تتطلبها الأوقاف مثل وقف « شرف الدين الصغير » فقد أذن القاضي لناظره في الصرف على عمارة المنصرة وتوابعها حسب ما قدرة المهندسون من الفضة الأنصاف أربعة عشر ألف نصف وخسماية نصف وما قدر على نقل أتربة الخرابة المجاورة لذلك ألف نصف وذلك حسب تقدير المهندسين (٧٠) .

وفي حالة النزاع بين الجيران على الحدود ووصول الأمر الى القضاة كانوا يرسلون الخبراء المختصين بالمباني الى المكان محل النزاع للفصل في الأمر على الطبيعة . وبعد ذلك يرفع تقريرهم الى القاضي الذي يأخذ بما جاء فيه (٧١) .

على هذا كان القضاة يستعينون بأهل الخبرة في مختلف المجالات التي تتطلب آراء خافية على المحكمة وذلك لامدادها بالآراء الفنية الصحيحة ، وفي نفس الوقت تصدر الأحكام بناء على هذه الآراء التي يتقدم بها الخبراء .

ولم يكن أهل الخبرة هؤلاء معينين في المحاكم بل كانوا من أعضاء الطوائف الحرفية التي تستعين بهم المحكمة وقت الحاجة اليهم في مقابل رسوم معينة يحصلون عليها نظير الاستعانة بخبراتهم .

٤ - كشف الأوقاف :

نتج عن اشراف قضاة العسكر على الأوقاف وتعيين نظارها ، وكذلك اقرار تعيين موظفيها أن وجد جهاز تابع لقاضي عسكر

فهمته العمل على حل المنازعات الخاصة بالأوقاف • يعمل به
كشفاف في الأوقاف الذي كان يكلف بالتوجه الى العين محل النزاع
أو التي في حاجة الى تعمیر أو استبدال ليكشف عليها بالاستعانة
بأهل الخبرة في ذلك الوقت ثم يقدم تقريره الى قاضي العسكر ليقوم
باتخاذ ما يلزم بناء على تقرير الكشفاف •

ويعين قاض العسكر الكشفاف ويقيّد قرار التعيين في
السجلات على النحو التالي « قرر مرلانا شيخ الاسلام . . . الشيخ
شهابي أحمد بن المرحوم الشيخ عثمان الرضائي الخلوتي في الشهادة
على كشف الأوقاف والجلوس بالباب العالي ليتصرف بغاية الهمة
والاجتهاد وتمكينه من ذلك » (٧٢) وأحيانا يضاف اليه ضمن
اختصاصه « قسمة العقارات وغير ذلك مما يتعلق بأمور
الكشف » (٧٣) •

فعندما وقع نزاع بين « يوسف جاويش ناظر زاوية ابن
الأوجاقي وبين القاضي عبد الوهاب عرف بابن اسرائيل وذلك بسبب
النزاع حول رواق وحانوت وهل هما من أملاك الزاوية أم كما يدعى
القضاي عبد الهادي عبد الهادي بأنهما وقف لوالده ، عندئذ توجه
الكشفاف الى محل النزاع وقام بمقابلة الحدود التي في الحجة
التي قدمها عبد الوهاب ، فاتضح اختلاف الحدود فعندئذ طلب
الكشفاف قداماء أهل المحلة فذكروا بمعرفة الرواق والحانوت محل
النزاع وأنه وقف على الفيومي على الزاوية المذكورة ، وقدم
الكشفاف تقريره الى الحاكم الشرعي الذي أصدر حكمه بناء على
ما جاء فيه » (٧٤) •

وفي حالة النزاع على حدود الأوقاف كان يتوجه الكشفاف
ليحقق في هذا النزاع عن طريق سماع أقوال المتنازعين ومطابقة
حجة الوقف على أقوالهم ، ويعد ذلك يرفع تقريره الى الحاكم
الشرعي (٧٥) •

وعند الاستبدال في الأوقاف يتوجه الكشاف باذن قاضي
العسكر الى الوقف محل الاستبدال لمعاينته وهل يستحق الاستبدال
أو لا ؟ وما هي الدواعي لهذا الاستبدال ؟ (٧٦) .

ووجد في الأقاليم كذلك كشاف الأوقاف وهو يعمل تحت
إشراف قضاة الأقاليم وكان الباشا يحكم ما له من ولاية عامة يأمر
الكشاف في الأقاليم بالكشف على الجوامع والمساجد والزوايا
والأضرحة وتعمير ما يحتاج منها الى عمارة (٧٧) .

وعلى ذلك فقد كان كشاف الأوقاف هو المسئول عن القيام
بالتحقيق في منازعات الأوقاف والبت في أمور الاستبدال والتعمير
الخاصة بالأوقاف بعد الكشف عليها والتحقق من مدى منفعتها في
حالة الاستبدال وكذلك التأكد من حاجتها للتعمير في حالة العمارة .
كما يقوم كشاف الأوقاف بالكشف الدوري على المساجد والزوايا
والأضرحة وغيرها من الأوقاف .

وبعكس الخبراء غير المعينين في المحكمة فقد كان كشاف
الأوقاف موظفا يعمل في المحكمة وله رسوم معينة يتقاضاها نظير
عمله ، ولكن الوثائق لا توضح لنا قدرها .

ويعتبر تقرير الكشاف أساسيا عند اصدار احكام القضاة فهم
يضعونه محل الاعتبار وتصدر احكامهم بناء على ما جاء فيه .

٥ - المحضرون :

وهم المنوط بهم احضار المدعى عليهم الى المحكمة للمثول بين
يدى الحاكم الشرعي بها ، وكذلك استدعاء من يكون القضاة
في حاجة اليهم عند النظر في القضايا المختلفة ، وأطلق عليهم العديد
من الألقاب مثل « قاصد الشرع الشريف » .

ووقف المشرع العثماني من المحضرين موقف الريبة والشك فيهم ففي قانون نامة مصر الذي صدر في عهد السلطان سليمان القانوني في المادة ٤٢ تذكر « أنه لدى القضاة الشرعيين بعض النواب والمحضرين الأشرار يرتكبون التزوير ويلبسون الحق ثوب الباطل ويفعلون الباطل على أنه الحق فيظلمون المسلمين ويعتدون عليهم ولا بد من إبعاد مثل هؤلاء فلا يقدم قاض بعد اليوم على أن يلحق بخدمته نوابا ومحضرين من هذا النوع . وان لم يرض الناس عن نائب أو محضر أو يمتدحوه لظهور شره فلا يوكل اليه القاضي عملا » (٧٨) .

ويذكر ابن اياس في أحداث (ربيع الأول ٩٢٤ هـ مارس ١٥١٨ م) « أن شخصا من أمراء ابن عثمان صار يجلس على تكة بباب المدرسة الصالحية يسمونه المحضر لا يقضى أمر في الأحكام الشرعية حتى يعرض عليه ، فكان يقف بين يديه الشاكي والمشتكى ، وكان يزعم أنه مستوفى على القضاة في الأمور الشرعية وكان يضرب من كان يستحق الضرب ويسجن من يستحق السجن » (٧٩) .

يتضح من هذا أن وجود منصب المحضر كان سابقا في وجوده على منصب قاضي العسكر ، كذلك يتضح أن المحضر كان له في بداية عمله اختصاص قضائي في النظر في القضايا وتوقيع العقاب .

ووجد بكل محكمة عدد من المحضرين الذين يعملون في خدمتها ويرأسهم في كل محكمة وكيل المحضر باشي الذي يوجد في محكمة الباب العالي وهو يعين من قبل السلطان مباشرة . وفي حالة خلو منصب المحضر باشي يقوم قاضي العسكر بتعيين من يحل محله بصورة مؤقتة حتى يحضر المعين الجديد من استانبول أو تصل براءة سلطانية لمن اختاره قاضي العسكر (٨٠) .

وكان المحضرون يقومون بحمل أوامر قاضي العسكر الى
النواب في محاكم القاهرة وتذكر الوثائق « بعد الاذن من حضرة
مولانا أفندي قاضي القضاة . . . لسيدنا الحاكم الحنبلى في فعل
ما يذكر فيه على لسان الزينى عبد الفتاح أحد المحضرين بالباب
العالى » (٨١) .

وقبل اعتماد المحضر في المحكمة لدى القضاة كان لابد من
وجود ضامن له حتى يقوم بكفالتة في أى حدث قد يبدر منه (٨٢) .

الموارد المالية للمحضرين :

حددت مراسيم قاضي العسكر الرسم الذى يحصل عليه
المحضر في القضية بنصف واحد ، ولا يدخل في القضية الواحدة
سوى محضر واحد (٨٣) ولكن يبدو أن المحضرين كانوا يخرقون هذا
النظام لذا فقد صدرت الأوامر العديدة التى تحذرهم من مغبة
التعدى على الناس وأخذ أكثر من الرسم المحدد لهم (٨٤) وحدد
الرسم الخاص بمحضر باش طبقا لما حدد في الأمر السلطاني
بعثمانيين في كل مائة عثمانى ولا يأخذ ذلك الا من جانب المدعى بعد
الدعوى (٨٥) .

وبالرغم من ذلك يبدو أن المحضرين كانوا يتعدون في الرسوم
بحجة رسم محضر باشى وأنهم يلتزمون له برسوم معينة ،
ويتخذون ذلك ذريعة لزيادة الرسوم . لذا فقد أمر قاضي العسكر
بطرده من يخالف من المحضرين ويأخذ أكثر من الرسم المعتاد (٨٦) .

وفي حالة مخالفة المحضرين الأوامر النواب يعاقب المحضر
بالتأديب الشرعى والعقاب والعزل من العمل من جانب النائب
الحنفى وذلك بوصفه رئيس المحكمة (٨٧) .

وفي محاكم الأقاليم وجد المحضرون الذين يقومون بأحضار
المطلوبين لدى القاضي في القضايا المختلفة (٨٨) *

وكما يتضح من الوثائق أن المحضرين اكتسبوا عادة أصبحت
حقا لهم وهو ما عرف بحق الطريق ، فقد كانوا يقومون بتحصيل
رسم من المال لحسابهم الخاص من جانب المدعى عليه الذين يقومون
بأحضاره ، ثم أصبح بعد ذلك المدعى الذي يدفع هذا الرسم ،
وذلك لمنع استخدامه وسيلة للإيقاع بين الناس *

يتضح من ذلك الآتي :

١ - بالرغم من خضوع المحضرين في المحاكم لرئاسة النائب
الحنفي بالمحكمة ، الذي كان يقوم بعقابه في حالة
الخطأ ، وجد المحضر باش وهو يوجد في محكمة الباب
العالي ويقوم برئاسة المحضرين العاملين في محاكم أحياء
القاهرة * وللمحضر باش رسوم على المحضرين
يسددونها له :

٢ - كان المحضرون يتعدون في أخذ الرسوم المحددة لهم
وذلك بدليل كثرة الأوامر الصادرة لهم من قاضي
العسكر والتحذير من مغبة تعديهم في الرسوم *

٣ - بالرغم من قيام قاضي العسكر بتعيين المحضرين بعد
وجود ضامن لهم فإن المحضر باش كان يعين ببراءة
من السلطان مباشرة ، واقتصر دور قاضي العسكر في
تعيينه في حالة واحدة هي خلو المنصب فيعين قائم مقام
حتى يصل المعين من استانبول أو تصل براءة سلطانية
لمن اختاره قاضي العسكر *

٦ - الانكشارية :

تمتع أوجاق الانكشارية بعدد من الميزات بوصفه أقوى الأوجاقات العسكرية في مصر ، لذا فقد نيطت به العديد من الاختصاصات مثل حفظ الأمن في أحياء القاهرة ، وانبثق عن ذلك أمر آخر وهو عملهم في خدمة قضاة العسكر . فقد كان عدد من الانكشارية يعملون في محكمة الباب العالي برئاسة ضابط يطلق عليه سردار قاضي العسكر .

ويبدو أن عمل الانكشاري في المحكمة كان لاضفاء مزيد من المهابة على مجلس القضاة فقد كان عليه أن يقف ملازماً لباب المحكمة لابساً كسبته مع الخيزانة (٨٩) .

وهناك تشابه بين عمل الانكشارية والمحضرين فقد كان الانكشارية يقومون بإحضار الخصوم الى المحكمة ، كما كانوا يقومون بتوصيل أوامر قاضي العسكر الى النواب في محاكم القاهرة (٩٠) .

وقد ميزت الوثائق بإيضاح بين الانكشارية والمحضرين ولكن لم توضح الفرق بين عمل الاثنين . وكان الانكشاري يتقاضى نصفين فضة في القضية مقابل الخصوم (٩١) .

وفي بعض الأحيان يعين بعض الانكشارية في بعض الوظائف الصغرى في الأوقاف أو في الوظائف الدينية الصغرى مثل « تعيين حسين بن الدرويش مراد الينكجورى بخدمة شيخ الاسلام في كامل ترقية بجامعة الكامل بخط القصرين » (٩٢) .

وعندها تحدث خلافات بين أوجاق الانكشارية وقاضي العسكر كان يقوم الأوجاق بسحب الانكشارية الذين يعملون بخدمته (٩٣) .

ويتضح من الوثائق أن الانكشارية لم يكونوا يعملون الا في محكمة الباب العالي فقط بجانب قاضى العسكر وربما يكون ذلك لاضفاء جو من الهيبة على مجلس قاضى العسكر بوصفه رئيس الهيئة القضائية فى القاهرة وذلك بعكس المحضرين الذين كانوا يعملون فى كافة المحاكم الأخرى .

٧ - أمناء السجلات :

وجدت فى محكمة الباب العالي خزانة لحفظ السجلات الخاصة بمحاكم القاهرة لحفظها من الضياع ولمنع تعرضها للحوادث المختلفة التى قد تؤدى الى فقدانها ، وكذلك حتى يسهل استخراجها واستنساخ الحجج منها وقت الحاجة اليها . وبعد استنفاد صفحات السجل كان الكتاب فى محاكم أحياء القاهرة يقومون بإرسال السجل مختوما بالشمع الى هذه الخزانة لحفظه بها .

ووجد لهذه الخزانة أمين مسئول عنها وعدد من الخزنة الذين يعملون تحت رئاسته ويعين قاضى العسكر أمين الخزينة ويسجل فى سجلات المحاكم على النحو التالى « قرر شيخ الاسلام . . . الشيخ شمس الدين محمد بن المرحوم الشيخ عبد اللطيف الأشبولى أمين السجلات بمحكمة الباب العالي » (٩٤) وينص قرار التعيين على « اختيار أمين السجلات لما ظهر وتبين وتوضح واشتهر من ديانة الشيخ محمد المذكور وأمانته وصيانتة ومعرفته وقدرته وحسن خطه وكتابته وصون السجلات والخزنة به راضون ولا يرضون بغيره (٩٥) .

ويرتبط بوظيفة خزن السجلات قيام أمين الخزنة بتفتيشها حتى يتبين منها اذا كان هناك اعتداءات على اختصاص المحاكم .

الأخرى أم لا ؟ وإذا كان هناك أخطاء من العاملين بهذه المحاكم
أم لا ؟ .

كما يرتبط بها كذلك استنساخ نسخ من هذه السجلات
عند الحاجة اليها للجمهور سواء للاحتفاظ بها أو للتقدم بها الى
المحكمة كمستند يدعم حقهم في قضاياهم (٩٦) ويبدو أنه كان يوجد
رسم يدفعه الجمهور مقابل استخراج واستنساخ هذه الحجج وان
كانت الوثائق لا تمدنا بمعلومات عن ذلك .

وعند استنساخ نسخة جديدة ينص على ذلك في اول الحجة
قائلا : « المنقول صورته من سجله المحفوظ بخزانة السجلات
العامة الموقع نقله في ٠٠٠٠ » (٩٧) .

وتشبه هذه الخزانة في وقتنا الحاضر أرشيف المحكمة حيث
تجمع به السجلات حتى يتم تخزينها بعد ذلك في دار المحفوظات .
واستخراج نسخ منها لمن يريد من أصحابها .

وبذلك عرفت المحاكم في هذه الآونة نظام حفظ السجلات
وتخزينها حفاظا لها ومنعا لضياعها وفي ذلك حفظ لحقوق الناس
من الضياع .

٨ - الترجمان :

وجد لمصر في العصر العثماني العديد من العلاقات مع الدول
الأخرى التي وجدت لها جاليات تجارية في مصر . وبالطبع لم يكن
كل هؤلاء يجيدون اللغة العربية ، أو من المتعاملين بها لذا فقد
كان لابد من وجود ترجمان يوضح للقاضي أحداث القضية في
حالة وجود نزاع يكونون طرفا فيه . وكذلك يكون الترجمان
واسطة في الحديث بين القاضي والأجنبي .

ووجد المترجمان الذى يعمل فى خدمة قاضى العسكر وعرف باسم « ترجمان صغير » واختص كما يبدو من الوثائق بتسليم الحجج والتمسكات المتعلقة بالباب العالى من قضاة الأخطاط (٩٨) ويبدو أنه بمرور الوقت أصبحت للمترجمان بعض الاختصاصات القضائية فتنص الوثائق الصادرة بمحكمة القسمة العسكرية فى بعض الأحيان بقولها « بمعرفة فخر الأكابر والأعيان ٠٠٠ عمدة السادة الموالى الأعالى العظام مولانا مصطفى جلى ترجمان السادة الموالى بالديار المصرية حالا دام مجده فرض وقرر الأيتام فخر الأعيان ٠٠٠ القاصرين » (٩٩) .

كما يبدو أن المترجمان لم يكن عمله مقصورا على الترجمة فقد وكل اليه التفتيش على أعمال المحكمة والاهتمام بذلك وعدم التقصير فى الخدمة (١٠٠) .

كما وجدت ترجمة فى حريم قاضى العسكر وربما يكون ذلك لأنهم لم يكونوا يعرفون اللغة العربية جيدا مثل « الحرمة المصونة فاطمة الترجمانة بحريم شيخ الاسلام » (١٠١) .

ولم يكن الترجمة فى الغالب من الأتراك الوافدين مع شيخ الاسلام فقد كان منهم عسكريون مثل « الأمير محمد من أعيان الجاويشية بمصر وترجمان شيخ الاسلام قاضى القضاة » (١٠٢) وهناك « الشهابى أحمد ابن الجمالى جمال الدين المترجمان بخدمة قاضى عسكر » (١٠٣) .

من هذا يتضح ضرورة وجود مترجمان فى المحكمة ليكون واسطة بين المتقاضين الذين لا يتكلمون العربية وهى ضرورة وجدت مع وجود الجاليات الأوروبية فى مصر للتجارة .

وكان النرجمان موظفا في المحكمة غير أننا لا نعلم شيئا عن أجره وهل كان له رسوم قضائية يحصل عليها من القضايا التي يعمل بها أو لا ؟ وإذا كان له رسوم فما مقدارها ؟ .

٩ - وكلاء الدعاوى :

وكبل الدعاوى هو المحامي الذي يقوم المدعى عليهم بالاستعانة به لاثبات حقوقهم أمام القاضي ، والوكالة هي نيابة اختيارية تثبت لمن ملكها باذن من صاحب الشأن الأصلي في الأمر الموكل به مع بقاء حق المنيب في التصرف أيضا اذ الوكيل كان مقيدا عن التصرف الذي وكل فيه لولا التوكيل ، والتوكيل هو اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم وهو من العقود الشرعية (١٠٤) .

أما عن شرعيتها فيجوز في مذهب الشافعية الوكالة في الخصومات اثباتا ودفاعا وكذا في استيفاء الحقوق ، وكذلك مذهب الامام أحمد ، ويجوز التوكيل بالخصومة في جميع الحقوق ، وكذا بإبقائها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصبح باستيفائها في غيبة الموكل لأنها تندريء بالشبهات (١٠٥) .

وقد وقف العثمانيون غداة فتحهم مصر من الوكلاء موقف الريبة والشك فيهم لذا أمر السلطان سليم القضاة بصرفهم عن أبوابهم ومعاقبة المخطيء منهم الذي يروج لدعوى باطلة (١٠٦) .

وكان يقوم القضاة بمراقبة احوال الوكلاء والسؤال عنهم والتحري عن أفعالهم حفظا لناموس العدالة وخوفا على المتقاضين من استغلال الوكلاء لهم ، وفي حالة الوكلاء الذين يتصفون بالصفات السيئة من خداع ومكر ومحاولة الايقاع بالمتقاضين وجعل قضاياهم سببا للمغارم والحصول على المال ، كان لابد من منعهم

من دخول المحاكم وفي حالة عنادهم وتكرار الدخول الى المحاكم
يتم ابعادهم بالضرب والتهديد (١٠٧) .

وكان يتم توثيق التوكيل واعلانه امام القاضى فى المحكمة
وفى حضور الوكيل والموكل وياخذان حجة بذلك ومن أمثلة هذه
النماذج « لدى . . . أشهدت عليها الحرمة فاطمة بنت عبد الله
والحرمة لالزار بنت عبد الله . . . شهودهما الاشهاد الشرعى وهما
بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار أنهما وكلتا الجناب
العالى الأمير محمد بن عبد الله الجاويش بالخدم العالية أن ينوب
عنهما فى استخلاص جميع حقهما قبل من يكون وفى الدعوى بذلك
فى مجالس السادة القضاة ونوابهم وولاية أمور الاسلام وفى الحبس
والترسيم والملازمة والاخراج والمكاتبة والاشهاد وعلى الرسم
المعتاد والابرا وغيره وكالة شرعية مطلقة ، وقبل ذلك الأمير محمد
المشار اليه أعلاه قبولا شرعيا » (١٠٨) .

ولم تكن الوكالة خاصة بالرجال فقط فنجد نساء قد كن
وكيلات أمام القضاة فهناك الحرمة « ليلة المرأة ابنة المرحوم أحمد
العوادلى الثابت توكيلها لدى الحاكم الشرعى » (١٠٩) .

وكان لابد من حضور الموكل أمام القاضى للاعلان عن رغبته فى
توكيل الوكيل الذى اختاره مهما كانت الموانع التى تحول دون ذلك
حتى أصحاب العاهات كالخرس مثلا كانوا يستخدمون اشارات
خاصة أمام القضاة لبيان رضاهم بالموكل الذى اختاروه (١١٠) .

وكان يجب أن يكون الوكيل قوى الحجة قادرا على المجادلة
والمرافعة مستخدما لكافة الأدلة التى تؤدى الى اثبات حق موكله ،
لذا كان يتطلب أن يكون الوكيل حاذقا بأمور الشرع ماهرا فيه حتى
يستخدم ذلك لمجادلة خصمه لأن قانون الشريعة كان هو
السائد (١١١) .

وبالرغم من وجود الموكل أمام القاضى فقد كان الوكيل هو الذى يتحدث ويدافع عن الموكل ويظهر ذلك فى الوثائق بجلاء مثل « بين يدى ... شيخ الاسلام محمد أفندى دام عزه ادعى عوض البربرى ابن بركات النازل بناحية شراربي بولاية البحيرة وهو القايم فى تعاطى ما سيذكر فيه بطريق وكالته الشرعية عن ادريس ابن عبد الرسول البربرى الحاضر معه بالمجلس » (١١٢) .

ويتضح من الوثائق ان الوكالة كانت معروفة فى كافة الأعمال والمعاملات المدنية والمالية مثل الارث وما يتبع ذلك من منازعات (١١٣) والطلاق (١١٤) وقضايا الدين وما يقع من خلافات بسببها (١١٥) وقضايا العتق (١١٦) .

اما الوكالة فى الأمور الجنائية فقد كانت موجودة ومعترفا بها فى ذلك الوقت غير انها عن المدعى ، أما الوكالة عن المدعى عليه فلم نثر عليها فى الوثائق التى اطلعنا عليها .

ومن أمثلة الوكالة فى الأمور الجنائية عن المدعى « عندما تعدى جماعة من المفسدين على الحاج محمد بن الحاج على ووالدته الحرمة عايشة وتعدوا عليهم بالضرب وبعد الكشف على المجنى عليهم اتضح أن محمد المذكور برأسه ضربة أدمت الجلد ولم تقطع وبرقبته ضربتان كل منهما أدمت الجلد وبكتفه اليسرى ضربة ، كذلك والدته برأسها ضربة رزة قطعت الجلد وأدمت وبكتفها ضربة رزة ، وأخبرت أن بفخذها ضربة سيف وأن المفسدين بعد أن ضربوهم سرقوا الكثير من حاجاتهم » (١١٧) عند ذلك قام الحاج محمد وأمه يتوكيل الخواجا شرف الدين موسى بن الخواجا عبد القادر الشهير بابن الكارمى فى مطالبة المتسبب فى هذه الحادثة والدعوى عليه بذلك (١١٨) .

ومن حق الوكيل عزل نفسه من الوكالة في أى حالة أراد وينص على ذلك أمام الحاكم الشرعى وأن ذلك « لما علم لنفسه فيه من الحظ والمصلحة عزلا شرعيا وقبل ذلك منه قبولا شرعيا » (١١٩) في نفس الوقت من حق الموكل عزل وكيله لأى سبب أراد من ذلك « أشهدت على نفسها بهى ابنة عبد الله أنها عزلت وكيلها جأنم الينكجى وعزلت كل وكيل لها عزلا شرعيا » (١٢٠) .

وكثيرا ما كانت تحدث المنازعات بين الوكيل وموكله في حالة تعدى الوكيل وسرقته موكله وقد شهدت المحاكم أنواعا من هذه القضايا التى يقوم القضاة بالتحقيق فيها (١٢١) .

وفي حالات كثيرة كان المدعى عليه يلجأ الى تعطيل الدعوى والمماطلة فيها عن طريق التشكك في صحة توكيل وكيل المدعى عليه . وفي هذه الحالة كان لابد من حضور شهود لاثبات صحة الوكالة وبعد ذلك تبدأ اجراءات الدعوى القضائية (١٢٢) .

كما عرفت الوكالة بين أهل الذمة وكانت توثق أمام القضاة ذلك عندما « وكل الخواجا يعقوب بن الحاج بيرام بن اسراييل القرمانى ابن أخيه صلتمش بطلب جميع حقوقه من ذمم الناس وبطلب ودائعه التى اودعها عند الناس من التجار وغيره » (١٢٣) .

يتضح من ذلك الآتى :

١ - أن الوكالة لم تكن في فئة معينة ، وأن كانت كثيرة بين العسكريين وذلك لاستغلال مكانتهم العسكرية في استخلاص الحقوق ، في نفس الوقت لم تكن الوكالة مقصورة على الرجال فقط بل وجدت نساء عاملن كوكيلات للدعوى في قضايا مختلفة .

٢ - لم تكن الوكالة وظيفة محددة يعمل صاحبها كموظف في المحكمة ، بل كانت بمثابة العمل الحر الذي يعمل صاحبه وقت الحاجة اليه من أصحاب الدعاوى المختلفة وان كان يخضع لمراقبة واشراف القضاة لما قد يبدر منهم من أفعال قبيحة في حق المتقاضين .

٣ - كان يجب أن يكون الوكيل حاذقا في أمور الشرع حتى يستطيع المجادلة والمرافعة أمام القضاة واثبات حق موكله وتدعيمه بالأسانيد المثبتة لذلك ، فقد كان يتطلب معرفة واسعة بأمور الفقه .

٤ - عرفت الوكالة في مختلف التصرفات المدنية والمعاملات المالية كما عرفت الوكالة في الأمور الجنائية وان كانت الوثائق التي بين أيدينا لا تدلنا الا على الوكالة عن المدعى وليس عن المدعى عليه .

٥ - لم تحدد أى من القضايا التي وجد فيها وكلاء الرسوم التي كان يتقاضاها الوكيل كما أنها غير محددة بمراسيم من قاضى العسكر بعكس كافة الوظائف القضائية الأخرى ، وربما يكون السبب في ذلك أن الوكيل عمل حر وليس موظفا ثابتا في المحكمة .

٦ - وقف المشرع العثماني في بداية الفتح العثماني لمصر موقف الريبة والشك في الوكلاء ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا موظفين في المحاكم ، فان القضاة أعطوا الحق في مراقبة هؤلاء الوكلاء ومحاسبتهم على تصرفاتهم لمنعهم من الغش والتدليس وايداء الناس .

١٠ - المفتون :

وجد المفتون الى جانب القضاة ولعبوا دورا مهما في الحياة القضائية فقد كانوا بمثابة معاونين للقضاة يقدمون لهم الآراء الفقهية التي يحتاجون اليها ويقدمون فتاواهم مكتوبة الى المتقاضين حتى يستعينوا بها أمام القضاة في اثبات حقوقهم .

ولما كان باب الاجتهاد قد أقفل لم يعد هؤلاء العلماء مثل أسلافهم مجتهدين بل مقلدين بمعنى أنه كان عليهم أن يتوخوا الدقة في الالتزام بالسوابق التي استنتجها أسلافهم العظام بصدد إصدار التعليمات والشروح المتعددة التي أضافتها الأجيال التالية ومن هنا كان يكفي أن يكون العالم أو الفقيه الذي يطلب منه الادلاء برأى حول نقطة قانونية متفقها في هذه الأعمال بحيث يمكنه أن يروى السابقة المناسبة حول أى مناسبة مطلوبة (١٢٤) .

تعيين المفتين :

وجد نظام الافتاء في مصر في العصر المملوكي فقد اهتم المماليك باضفاء الصبغة الدينية على أعمالهم وأحكامهم ، لذا فقد عينوا أربعة من المفتين على المذاهب الأربعة ليقدّموا فتياهم سواء للحكام لاضفاء الشرعية على أعمالهم أو للمحكومين في المعاملات والأمر الشرعية ، وكذلك تقديم الفتاوى التي يطلبها منهم القضاة .

وقد وجد في مصر في العصر العثماني مفتون على المذاهب الأربعة فبالرغم من أن المذهب الحنفي كان هو المذهب الرسمي في الدولة العثمانية فقد سمحت الدولة للولايات العربية التابعة لها باختيار المفتين التابعين للمذاهب الثلاثة (١٢٥) .

وفي القرن السادس عشر كان كثير من المفتين في مصر والشام من أصل رومي أي من الأناضول أما في القرنين السابع عشر والثامن

عشر فقد عُدا المفتون في مصر وغيرها من البلاد العربية شخصيات محلية عربية ولم يكن يشترط تخرج رجال الافتاء في الأقاليم في مدارس استانبول كقاضى العسكر وانما كان يقبل تخرجهم في أية مدارس مدنية أخرى (١٢٦) .

ونتيجة لمكانة الأزهر العلمية في العالم الاسلامى ولشهرة علمائه فقد كان الأزهر اهم جامعة اسلامية تخرج المفتين في الوسط الاسلامى كله في العصر العثمانى ، وكان خريجه يشغلون مناصب الافتاء والمناصب الدينية الرفيعة سواء في مصر أو في البلدان الاسلامية .

ويذكر محمد بن أبى السرور البكرى « أن والده أول من لقب بمفتى السلطنة الشريفة بالديار المصرية ولقب بشيخ الاسلام » (١٢٧) .

وفي القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر كان المفتون يعينون من استانبول ولم يكن ذلك مقصورا على المفتى الحنفى فقط بل مفتى المذاهب الأخرى . فالشيخ « محمد أبو السرور بن محمد بن أبى الحسن » عمل رسالة دقيقة المعانى تتعلق بمباحث آيات السبع المثاني وبعث بها من الديار المصرية الى دار السلطنة السنية تتضمن طلب منصب افتاء الشافعية بالقاهرة وتم له ذلك (١٢٨) ويبدو أنه استخدم في ذلك علاقاته بالعلماء المقربين للسلطنة لتعيينه مفتيا شافعيًا بمصر .

ووجد من بين المصريين من تولى مناصب الافتاء في البلدان الاسلامية الأخرى « عبد البر بن عبد القادر بن أحمد بن زين الفيومى العوضى فقد تولى افتاء الشافعية في القدس » (١٢٩) .

ولم يكن لقب مفتى السلطنة يطلق على المفتى الحنفى والشافعى فقط فقد وجد مفتى السلطنة المالكي « الشيخ أبى

عبد الله محمد الشهير نسبه الكريم بابن عبد الوارث المالكي « (١٣٠) ولم نعثر في الوثائق التي اطلعنا عليها على لقب مفتي السلطنة الحنبلي فربما يعود ذلك الى قلة انتشار المذهب الحنبلي في مصر .

ويلاحظ أنه لم يوجد اماكن خاصة للمفتين مثلما كان عليه الحال في العصر المملوكي من جلوسهم بدار العدل ، غير أنه في أواخر القرن الثامن عشر لما « بنى محمد بك أبو الذهب جامعة قرر الأمير المذكور ثلاثة من العلماء وقصر عليهم الافتاء وفرض لهم امكنة يجلسون فيها انشأها لهم يجلسون حصة من النهار ضحوة كل يوم للافتاء ورتب لهم ما يكفيهم » (١٣١) .

وأطلقت الوثائق على المفتين في القرن الثامن القابا مثل « شيخ الافتاء والتدريس بالجامع الأزهر » (١٣٢) . « من أعيان مشايخ الافتاء والتدريس بالجامع الأزهر » (١٣٣) واختفى لقب مفتي السلطنة الشريفة وربما كان ذلك بسبب زوال تعيين المفتين من جانب السلطنة العثمانية في هذه الآونة .

وتعرض المفتون للعزل بل النفي في حالات كثيرة في القرن الثامن عشر من جانب الأوجاقات العسكرية العثمانية والقوى المملوكية التي تنامي دورها كثيرا في هذه الآونة (١٣٤) .

ففي عام ١١٩٢ هـ - ١٧٧٨ م غضب ابراهيم بك ومراد بك على « الشيخ عبد الرحمن العريشي مفتي الحنفية فعزلوه من الافتاء وأحضروا الشيخ محمد الحريري والبسوه خلعة ليكون مفتي الحنفية وأرادوا نفي الشيخ العريشي فشفع فيه شيخ السادات » (١٣٥) كما عزل الشيخ « حسن الكفراوي من افتاء الشافعية وتقرر مكانه الشيخ أحمد بن يوسف الخليفى وذلك نتيجة لغضب الأمير يوسف بك تابع محمد بك أبو الذهب على الشيخ الكفراوي » (١٣٦) .

المفتون في الأقاليم :

ووجد مفتون وسميون في الأقاليم وهم ممن تعلموا في الأزهر الشريف وعادوا الى بلادهم بعد اجازتهم بالفتيا من علمائه مثل « على بن صالح بن موسى المالكي مفتى فرسوط » (١٣٧) والامام الفقيه « ابراهيم بن الشيخ عبد الله الشرقاوي الشافعي انفراد بالافتاء مدة طويلة على مذهبه بين أهل القرى » (١٣٨) .

وكان الباشا هو الذي يصدر قرار تعيين المفتين في الأقاليم بعد اختيارهم من جانب جماعة العلماء فقد صدق الوزير « محمد باشا » والى مصر (١١٩٨ هـ - ١٧٨٣ م) على تعيين المفتى السيد « سليمان قنيد » مفتى مالكي بغير اسكندرية ومنع التعدي عليه (١٣٩) .

وفي حالة خروج المفتين على واجب وظائفهم يتقدم الناس بالشكوى الى القضاة وحكام الولاية ، ففي ولاية البحيرة اجتمع قائمقام الولاية والأمراء والعلماء والخاص والعام في المحكمة بسبب الشكوى من الشبيخ أحمد بن المرحوم الشبيخ منصور الشافعي المفتى . وأشهد على نفسه بالتوبة والاقلاع عن الأعمال التي من شأنها إيذاء المسلمين وإيقاع الضرر بهم (١٤٠) .

وعلى هذا كانت هناك رقابة مفروضة على المفتين من جانب العلماء والقضاة وفي نفس الوقت من جانب الباشا الذي كان يحكم ولايته العامة يعين المفتين في الأقاليم ومن حقه أن يسألهم .

عمل المفتين :

وكان للمفتين نوعان من الأعمال يدخلان في وظيفتهم العامة في الفتيا الشرعية ، العمل الأول وهو الفتيا العامة أي بذل المشورة الشرعية لمن يطلبها من المسلمين في مسائل العقائد والعبادات

والمعاملات والعمل الثانى هو الفتيا القضائية اى بذل المشورة
فى مسألة من مسائل المعاملات بمناسبة نزاع معروض على
القضاء (١٤١) .

وبالرغم من أن الطابع العام لهذا العصر كان هو التقليد وليس
الاجتهاد ، فقد كان المفتون من الناحية العملية يستطيعون اختيار
السوابق المناسبة وإهمال ما لم يعد منها قابلا للتطبيق أن يطوعوا
الشريعة للظروف الجديدة ، وهو ما قاموا به بالفعل (١٤٢) .

وكان القاضى يستضىء بنصائح رجال الشرع ، ويستطيع
الأطراف المتنازعة أن يحصلوا مقدما على نوع القرار الذى يصدره
المفتى ، ويلجأ القضاة عادة الى هؤلاء المفتين ولرايهم سلطة معترف
بها . ومع أن حكم القاضى لا ينقض فاذا حدث أن أجمع مفتو
المذاهب على الانتقاص من قرارات القاضى ، فإن القاضى يعترف
بخطئه (١٤٣) .

وامدتنا وثائق المحكمة الشرعية بالعديد من الفتاوى التى
استخدمها المتنازعون فى المحكمة لاثبات حقوقهم وكان يحكم لجانبهم
لوجود هذه الفتاوى (١٤٤) .

ومن امثلة هذه الفتاوى الفتوى التى رفعها جماعة من النصارى
القاطنين بشعر دمياط الى المفتين . وذكروا فى سؤالهم أن الكنيسة
كانت متسعة فضاقت لأنه كلما سقط جدار منها كانوا يعمرن خلفه
من داخلها حتى ضاقت بحيث لم يمكنهم عمارة من داخلها مطلقا
وسقطت كذلك بعض الجدران الساترة لدفن الأموات والصبيان
يدخلون ويخرجون بعض عظام الأموات ويلعبون بها وحصل لهم
بذلك الضرر . فهل يأمر أن يبنى ما خرب من جوانب الكنيسة
المذكورة ويشيدوا ما انحرف من الأماكن المعدة لدفن الأموات

بالأحجار والتراب الساقط • وأجاب عليهم المفتون بترميم ما تخرب
من جوانب الكنيسة وتشبيد ما انحرف من الأماكن المعدة لدفن
الأموات (١٤٥) •

والملاحظ من المصادر المعاصرة أن نظام الافتاء في مصر في هذه
الآونة قد احتفظ الى حد بعيد بصورته النقية خالية من كل
ما يعيبها من شوائب وربما مرد بذلك الى أن المفتين كانوا من كبار
العلماء المصريين الذين تمتعوا بمكانة كبيرة في نفوس الشعب فضلا
عن الحكام ، لذا فقد عملوا على المحافظة على صورتهم نقية ،
كذلك الرقابة المفروضة عليهم من جانب زملائهم ومنافسيهم من
العلماء الآخرين • وتعرضهم للنقد الشديد في حالة الشطط في الفتوى
أو اثبات ما يسيء الى مناصبهم وقد كان المفتون خاصة والعلماء
عاما الرقباء على القضاة وكذا على الحكام (١٤٦) •

وهناك العديد من المفتين الذين اشتهروا بالتقوى والورع وعدم
المجاملة ، مثل « على بن محمد بن خليل الملقب نور الدين الحنفى »
فقد نشأ له ولد وكان يميل اليه ميلا زائدا فعلمه العلوم • ثم ان
هذا تغلغل في الهوى والفسق والفجور وتعرض لبعض حرم المسلمين
فأفتى أبوه بقتله (١٤٧) •

كذلك اشتهر « على بن زين العابدين محمد بن على » الذى
أصيب فى بصره بسبب أن رجلا تزوج ووقع بينه وبين زوجته
مشاجرة فطلقها ثلاثا ثم أدركه تعب فاستفتاه فأفتى بأنها لا تحل
له الا بعد زوج آخر فتوعده بأن يقتله ان لم يردّها ، فلم يكثر
بكلامه ولم يفته الا بما قال فجاء هذا الرجل وضربه بالسيف
على رأسه حتى قام أهل الحلقة وضربوا هذا الرجل بالنعال
حتى مات (١٤٨) •

وبذلك فقد كان المفتون لا يكثرثون بالتهديد والوعيد بل يقدمون فتاواهم طبقا للسوابق السابقة ومحاولة اخضاع القواعد للمتغيرات الجديدة بما يتناسب وروح العصر .

الموارد المالية للمفتين :

لما كانت وظيفة المفتي بشكلها القائم لا تتضمن اى مرتب فقد اعتبرها المتدينون ارقى من وظيفة القاضي . على ان المفتي من الناحية العملية كان يقوم بوجه عام بتحصيل رسم نظير ادلائه بالفتوى وكان هذا الرسم يتناسب مع ثروة الشاكي . ومثل هذه الرسوم التي يحتمل انها كانت توفر دخلا كافيا لصغار المفتين ولكن كبارهم في المدن الكبرى كانوا يتبأون مكانة ارفع من ذلك بكثير ويبدو ان السلطات العثمانية درجت على الابقاء على بعض الاشراف المالي على المفتين بمنحهم اعانات ووظائف ادارية مختلفة (١٤٩) .

وقد عمل كثير من المفتين في وظائف نظارة الأوقاف وذلك حتى توفر لهم دخلا يتناسب مع ما لهذا المنصب من جلالة (١٥٠) كما كان بعض المفتين يحصلون على رواتب نقدية من الأوقاف مثل وقف الحرمين (١٥١) .

الانتاج الأدبي للمفتين :

لم تكن حياة المفتين مقصورة على الافتاء والتدريس بل كانت حياة مليئة بالانتاج الأدبي الذي مازال موجودا حتى الآن ما بين مخطوط ومطبوع يستفيد منه الناس ومنهم :

١- محمد أبو السرور بن محمد أبي الحسن الملقب بتاج العارفين الجامع بين علمي الظاهر والباطن له الكثير من

المؤلفات منها رسالة وشيعة الألفاظ تتعلق بمباحث
آيات السبع المثاني (١٥٢) .

٢ - زين الدين بن نجيم أفتى ودرس في حيناة اشياخه
وانتفع به خلأق وله عدة مصنفات منها :

(أ) شرح الكنز .

(ب) الاشياء والنظائر وصار كتابه هذا عمدة الحنفية
ومرجعهم (١٥٣) .

٣ - سالم بن محمد عز الدين السنهورى المصرى المالكى
كان أجل أهل عصره من غير مدافع وهو مفتى المالكية
ورئيسهم واليه الرحلة من الآفاق واجتمع فيه من العلوم
ما لم يجتمع فى غيره وله مؤلفات كثيرة منها :

(أ) حاشية على مختصر خليل فى الفقه .

(ب) رسالة فى ليلة النصف من شعبان (١٥٤) .

٤ - عبد القادر بن عثمان الحنفى الشهير بالطورى (من
الطور) مفتى الحنفية بمصر من سادة أئمة الحنفية وكان
علما فاضلا فقيها أدبيا وله وجاهة ونباهة فى أنواع
العلوم وله تصانيف منها :

(أ) شرح على الكنز فى الفقه .

(ب) تكملة البحر الرائق .

(ج) كتاب فى الأدب جمعه من نظمه ونثره سماه
الفوائكه الطورية (١٥٥) .

٥ - عبد القادر بن محمد بن أحمد بن زين الفيومي المصري الشافعي جمع بين المعقول والمنقول وكان فقيها محدثا صوفيا ويعرف الحساب والهيئة والميقات والموسيقى ألف تأليف كثيرة منها :

(أ) الشرح الكبير لمنهاج النووي .

(ب) الروض المذهب في تحرير ما لخصته من فروع المذهب .

(ج) كتب على شرح البهجة وشرح النزهة في الحساب .

(د) شرح المنظومة الشهيرة بالرحبية في الفرائض .

(هـ) له نظم يتعلق بالتصوف والعقائد (١٥٦) .

٦ - مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكومي نسبة إلى طور كرم مفتي الحنابلة بمصر وكان له العديد من التأليف هي :

(أ) ديوان شعر .

(ب) مسبوك الذهب في فضل العرب .

(ج) غاية المنتهى في الفقه .

(د) الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية .

(هـ) تحقيق الرجحان بصوم يوم الشك في رمضان .

(و) توضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان .

(ز) قبلائد المرجان في إلbasخ والمبسوخ من القرآن .

(ح) نزهة الناظرين فيمن ولم مصر من الخلفاء
والسلطين .

(ط) جامع الدعاء وورد الظماء .

(ي) بديع الانشاء والمراسلات (١٥٧) .

٧ - زين الدين أبو المعاطي حسن بن علي بن علي . كان
خطيبا بليغا ذكيا حاد الذهن له سعة اطلاع في العلوم
وله نظم وائق ومن مؤلفاته :

(١) ديوان شعر هو علي فضله عنوان .

(ب) شرح صفة القطب سيدى ابراهيم الدسوقي .

(ج) ألف كتابا في مناقب أستاذه الحفنى .

(د) حاشية على شرح شيخ الاسلام علي البردة .

(هـ) الحل السندسية على أسرار الدائرة الشاذلية .

(و) نظم الأزهرية في النحو .

(ز) منظومة في تاريخ مصر (١٥٨) .



هوامش الفصل الخامس

- (١) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون . المطبعة البهية . القاهرة د/ت . ص ١٩٥ .
- (٢) د/ محمد نور فرحات : القضاء الشرعى ، مرجع سابق ص ٧٧ .
- (٣) أبى عمر محمد بن يوسف الكندى : الولاة وكتاب القضاة - مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٨ م . ص ٣٦١ .
- (٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالحية النجمية . ص ٥١٥ الصفحة الأولى من الغلاف .
- (٥) الشهر العقارى : سجلات محكمة جامع الحاكم . ص ٥٧٣ ص ١ ، سجلات محكمة الراهد . ص ٦٨٧ الغلاف . سجلات محكمة قناطر السباع . ص ١٣٨ من الغلاف .
- (٦) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . ص ١٧٩ ق ٦٦٥ ص ١٨٨ .
- (٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة مصر القديمة . ص ١٠٠ ص ٣٢١ . - سجلات محكمة باب الشعرية . ص ٦٤٩ ق ٧ ص ١ .
- (٨) الدميرى : مصدر سابق ، ص ٩٢ ، ص ١٠٣ .
- (٩) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العسكرية . ص ٢٣ ص ١ .
- (١٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العسكرية . ص ٢٣ ص ١ .
- (١١) محمود بن هرنوس : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

- (١٢) د/ محمد نور فرحات : القضاء الشرعي مرجع سابق ، ص ٧٨ .
- (١٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة القسمة العربية . ص ١٣
- ق ٢٤ ص ٢٧ .
- سجلات محكمة الباب العالي . ص ٧٠ ق ١١٣٠ ص ٢١٤ ، ص ٦٣
- ق ١٤٨٩ ص ٣٩٢ ، ص ٨٦ ق ٦٣٩ ص ٩٨ .
- (١٤) د/ محمد نور فرحات : القضاء الشرعي مرجع سابق ، ص ٨٠ .
- (١٥) الشهر العقاري : سجلات محكمة قناطر السباع . ص ١٢٩ صفحة
- الفلاف ، سجلات محكمة البرمشية . ص ٧٠٣ ق ٩٣٣ ص ٢٤٢ ، سجلات
- محكمة بولاق . ص ٣٢ ق ١٧٨٠ ص ٥٦٦ .
- (١٦) الشهر العقاري : سجلات قناطر السباع . ص ١٢٦ ق ٢٧٢٣
- ص ٦٤٥ .
- (١٧) الشهر العقاري : سجلات محكمة قناطر السباع . ص ١٣٣ ق ٣
- ص ٢ .
- (١٨) الشهر العقاري : سجلات محكمة الصالجية النجمية . ص ٤٩٢
- ص ١ .
- (١٩) الشهر العقاري : سجلات محكمة مصر القديمة . ص ١٠٠
- ص ٣٢١ .
- سجلات محكمة الباب العالي . ص ١٥٣ ص ٩ ، محكمة الزاهد .
- ص ٦٧٨ ص ٤٦٩ .
- (٢٠) الشهر العقاري : سجلات محكمة بولاق . ص ٥٩ الفلاف ، الباب
- العالي ص ١٥٧ مكرر ص ٦ ، سجلات محكمة جامع الحاكم . ص ٧٣٣ ق ٤
- ص ١ .
- (٢١) احمد شلبي عبد الغني : مصدر سابق ، ص ٢٠١ .
- عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سابق ، ج ١ ص ٤٠ .
- (٢٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة بولاق ص ٦٥ الصفحة قبل
- الآخيرة .
- (٢٣) دار الوثائق : سجلات محكمة دياط . ص ٢٩ ق ١٢ ص ٦ .
- (٢٤) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . ص ١٢٣ ق ١٧٠٩
- ص ٣٥٧ .
- (٢٥) مصطفى بن فتح الله الحموي : مصدر سابق ، ج ١ ص ١٧٥ .

- (٢٦) نفس المصدر والجزء ، ص ١٧٩ .
- (٢٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ١٥١ صفحة الغلاف ، سجلات محكمة الصالح . س ٣١٥ ق ٣٢ ص ٨ ، س ٣٢١ ص ٢ .
- (٢٨) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ٢٣٣ ص ١٩ .
- (٢٩) الشادى : مهمته أن يسافر فى مصالح الوقف لجهاته الموقوفة واحضار غلبها . وكذلك اسندت اليه مهام رقابية وقاديبية ، من توقيع للجراءات على ارباب الوظائف ، وكانت المهام الموكولة اليه تستلزم الشدة والحزم . انظر د/ محمد عفيفى ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
- (٣٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٨٤ ق ١٦٠٠ ص ٣٣٠ ، سلات تقارير النظر . س ١ ق ٩٤١ ص ٩٩ ، س ١٢ ق ٤٧٢ ص ٦٩ ، س ٩ ق ٥٦ ص ٧ .
- (٣١) عبد الرحمن الجبرتى ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ٤٠٤ .
- (٣٢) الذهب الشريفى : بعد فتح مصر على يد السلطان العثمانى سليم الاول أصبحت العملة الذهبية العثمانية تعرف باسم الشريفى وهو اشتقاق لفظى من نفوذ سلاطين المماليك الجراكسة المتأخرين الذى عرفت بالقباهم (الشرفى - الاشراف او ظلت العملة حتى بعد فتح مصر بقرنين) انظر د/ احمد السيد محمد المصاوى ، مرجع سابق ، ص ٤ .
- (٣٣) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٩١ ق ٨٦٧ ص ٣٨٥ ، س ٨٧ ق ٣٤٠ ص ١٠٥ .
- (٣٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة بولاق . س ٦٥ الصفحة الاخيرة .
- (٣٥) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٦٤ ق ١٨٩ ص ٩٢ .
- (٣٦) الشيخ احمد العريش : مصدر سابق ، اجابة السؤال السادس . ص ٤ .
- (٣٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العسكرية . س ١٤٤ ق ٥٢٦ ص ٣٦٩ .
- (٣٨) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٣٠٧ ص ٣ . ا . س ٢٧٢ ص ١ .
- سجلات محكمة بولاق . س ٦٨ ص ١ ، س ٧٠ ص ١ .
- (٣٩) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العسكرية . س ١١٤ ق ٥٥ ص ٤٧ .

- سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٥٤ ص ١ .
 (٤٠) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٧٠ ص ٢٩ .
 - سجلات تقارير النظر . س ١٨ ق ١٤١٩ ص ١٩٩ .
 (٤١) الشهر العقاري : سجلات محكمة بولاق . س ٦٨ ص ١ .
 (٤٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٢١٤ ق ١ .
 ص ٣ .
 - سجلات محكمة القسمة العربية . س ١٣٠ ق ٣٢ ص ٢٢ .
 (٤٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٥٤
 ص ١ .
 - سجلات القسمة العسكرية . س ١٤٤ ص ١ .
 (٤٤) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٤ ق ٣٠٣ ص ٢٨ .
 - سجلات القسمة العربية . س ١٣٠ ق ٣٢ ص ٢٢ .
 (٤٥) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ١ ق ١٤١٥
 ص ١٥١ ، س ٣ ق ٦٨٠ ص ٥٦ ، س ٤ ق ٣٠٣ ص ٢٨ ، ص ١٠٩ ،
 ص ٣ ق ٣٣٨ ص ٢٨ .
 - سجلات محكمة القسمة العسكرية . س ٢٢٧ ص ١ .
 (٤٦) الشهر العقاري : سجلات محكمة قناطر السباع . س ١٤٠ صفحة
 الغلاف .
 (٤٧) الشهر العقاري : سجلات محكمة الصالحية النجمية . س ٥٣٧
 ق ١ ص ١ .
 (٤٨) انظر الفصل الثاني : الاختصاصات القضائية للقضاة .
 (٤٩) الشهر العقاري : سجلات محكمة بولاق . س ٧٠ ص ١ .
 (٥٠) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٢٠٩ ص ٦١ .
 باب الشعرية . س ٥٩٦ ص ١ .
 (٥١) الشهر العقاري : سجلات محكمة باب الشعرية . س ٥٩٦
 ص ١ .
 (٥٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٣٩ ق ٥
 ص ١ .
 (٥٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة باب الشعرية . س ٦٣٩
 ق ١٥ ص ٤ .

- (٥٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة بولاق . س ٧٠ ص ١ .
- (٥٥) الشهر العقارى : سجلات محكمة باب الشمسية . س ٥١٦ ص ١ .
- (٥٦) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالح . س ٣٥٥ الصفحة المواجهة للغلاف .
- (٥٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٢٣٥ ق ٧٠ ص ٦١ .
- (٥٨) الشهر العقارى : سجلات الصالحية النجمية . س ٥١٦ ق ٤ ص ١ ، س ٥٢٠ ص ١ .
- (٥٩) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالح . س ٣٥٥ الصفحة المواجهة للغلاف - محكمة بولاق . س ٦٤ ص ٢ من الغلاف - محكمة الزاهد . س ٦٨٢ ص ٣٨ - محكمة قناطر السباع . س ١٤٠ صفحة الغلاف - الصالحية النجمية س ٥١٦ ص ١ - محكمة الصالح . س ٣٦١ ص ٢ ، قسمة عربية . س ٩٤ ص ٢ .
- (٦٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة بولاق . س ٦٥ ص ٣ من الغلاف .
- (٦١) الشهر العقارى : سجلات محكمة بولاق . س ٦٥ ص ٣ من الغلاف .
- (٦٢) دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ١٦ ق ٧٠٥ ص ١٣٢ .
- (٦٣) انظر الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . س ١٢ ق ٨٧١ ص ١٢٩ ، س ٣ ق ٧٩ ص ٧ .
- الدميرى : مصدر سابق ، ص ١٠١ .
- (٦٤) المباشرة : عرفت الأوقاف وظيفة « المباشرة » وعرف من يشغلها باسم « المباشرة » وقد حرصت الأوقاف على أن يتمتع من يقرر في هذه الوظيفة بصفات أخلاقية مثل العفة والأمانة ومهام المباشرة هي أن يكون ضابطا لأصول الوقف وعمارته ومصارفه التى حينها من غير تهاون فيها . وكذلك تدوين حساب مستأجره ومستحقه . واعداد حساب شهري وسنوي للوقف وعلى المباشرة أن يعرض الحساب السنوي للوقف أمام القضاة . انظر د/ محمد عفيفي عبد الخالق مرجع سابق ، ص ٩٥ .

- (٦٥) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ٣١٢ ص ٤٥ ،
س ٣ ق ٥٨ ص ٢٦ .
- (٦٦) الشهر العقاري : سجلات تقارير النظر . س ٣ ق ٣١٢ ص ٢٦ ،
س ١ ق ٨٥٨ ص ٩١ .
- سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ٤٧ ص ٩ .
- (٦٧) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٢٤٧ ق ١
ص ١ .
- (٦٨) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٧٨ ق ١١٠٩
ص ٣٣٧ .
- محافظ الدشت . محفظة رقم ٢٦٣ لعام ١١٦٥/١١٦٦ هـ ١٧٥١/
١٧٥٢ ص ٥٤٥ . .
- (٦٩) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٧٩ ق ٣٢٩ ص ٢٦٥ .
- (٧٠) الشهر العقاري : سجلات الباب العالي . س ٦٣ ق ١٠٩ .
ص ٢٢٣ ، س ٢٢١ ق ١١١ ص ٨٣ .
- (٧١) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٢٢٨ ق ٧
ص ٤ .
- (٧٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ١٦٧ ق ١٠١٥
ص ٢٧٠ .
- (٧٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة تقارير النظر . س ١٤ ج ٢٠٦
ص ٣٦ .
- (٧٤) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٦٣ ق ٥٤٢ .
ص ١٠٩ ، س ١٧٩ ق ٦٦٦ ص ١٨٨ .
- (٧٥) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ١٧٣ ق ٤٦٤
ص ١٧٦ .
- (٧٦) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٦٣ ق ٤٤٥
ص ٨٩ .
- (٧٧) دائرة الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٧٨ ق ٢٢ ص ١٨ .
- (٧٨) قانون نامه : ص ٨٣ .
- (٧٩) ابن اياس : مصدر سابق ، ق ٥ ص ٢٤٣ وما بعدها .

- (٨٠) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . من ٥ ق ١٢٤ . من ١٦ ،
— سجلات محكمة باب الشعرية . من ٥٩٠ ق ٣ ص ١ .
- (٨١) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . من ٤٦ ق ٦١٣
من ١٠٦ .
- (٨٢) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العربية . من ٩٤
ص ١ .
- (٨٣) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالح . من ٢١٥ ق ٣٢
من ٨ .
- (٨٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة قناطر السباع . من ١٢٦
ق ٢٧٢٢ من ٦٤٥ .
- (٨٥) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالح . من ٣١٢ الالف .
- (٨٦) الشهر العقارى : سجلات محكمة البرمشية . من ٧١١ ص ١ .
- (٨٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة مصر القديمة . من ١٠٠ ق ٣٩٠
من ١٨٦ .
- (٨٨) دار الوثائق : سجلات محكمة البحرية . من ٢٧ ق ٣٢ ص ٢٤ .
- (٨٩) الشهر العقارى : سجلات محكمة القسمة العسكرية . من ٩٦
ق ٤٦٤ من ٢٥١ .
- سجلات محكمة البرمشية . من ٧١٠ الفلاف .
- (٩٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة قناطر السباع . من ١٢٢ من ٤٤٧٩
قسمة عربية . من ١٣ ق ٤٥٢ من ٣٢٥ .
- (٩١) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . من ٦٣ ق ٢١٣ ص ٤٥ ،
البرمشية . من ٤٧٠٣ ق ٩٣ من ٢٤٢ .
- (٩٢) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . من ٣ ق ٢٦٤ من ٢٢ .
- (٩٣) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ٣٨٠ وما بعدها .
- (٩٤) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . من ٢٢٨ ق ٢٢٩
من ١١٣ .
- (٩٥) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . من ١٦٧ ق ٢٣١
من ٧١ .
- (٩٦) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . من ١٦٧ ق ١٦٤ من ٥٠ .
— سجلات تقارير النظر . من ٩ ق ٩٠٠ من ٨٤ .

- (٩٧) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٢٢٣ ق ٣٩٤
ص ٢١٥
- (٩٨) الشهرى العقارى : سجلات الصالحية النجمية . س ٥٣٤
ص ٤ .
- (٩٩) الشهر العقارى : سجلات القسمة العسكرية . س ٧٩ ق ٧
س ٥ .
- (١٠٠) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . س ٢٧ ق ٦٧ ص ٣٤ .
- (١٠١) الشهر العقارى : محافظ الدشت . س ٢٦٣ ص ٥٤٥ لعام
١١٦٥ ، ١١٦٦ هـ ١٧٥١ ، ١٧٥٢ م .
- (١٠٢) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ١٥١ ق ٥٨٤
ص ٢١٨ .
- (١٠٣) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ١٢٣ ق ٣١٨ ص ٥٧ .
- (١٠٤) احمد ابراهيم : احكام التصرف من الغير بطريق النيابة . مطبعة
العلوم القاهرة ١٩٤١ ، ص ١٨٢ .
- (١٠٥) نفسه ص ١٨٦ .
- (١٠٦) قانون نامة ص ٨٣ .
- (١٠٧) الشهر العقارى : سجلات محكمة باب الشرعية . س ٥٩ ق ١
ص ١
- (١٠٨) الشهر العقارى : سجلات محكمة قناطر السباع . س ١٢٣ ق ٤٠
ص ١٤ - سجلات محكمة الباب العالى . س ٦٣ ق ٤٣١ ص ٧٦ - سجلات
القسمة العسكرية . س ٧٩ ق ٧٥ ص ٤٦ ، س ٣٨ ق ٥٣١ ص ٣٢٠ ،
س ٤٣ ق ١٢ ص ٧ - سجلات القسمة العربية . س ١ ق ١٣٨ ص ٩٠ .
- (١٠٩) دار الوثائق : محكمة دمياط . س ٣٨ ق ١٣٤ ص ٥٧ ، س ٣٩
ق ١١٦ ص ٤٦ .
- (١١٠) الشهر العقارى : سجلات القسمة العسكرية . س ٩٦
ق ٤٤١ ص ٢٤١ .
- (١١١) احمد شلبى عبد الغنى : مصدر سابق ، ص ٣٨٠ .
- (١١٢) دار الوثائق : محكمة البحيرة الشرعية . س ٢٧ ق ٢٤٢
ص ١٢٩ .

- (١١٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة القسمة العسكرية . س ٤٨
 ق ٢٠٣ ص ١٢١ ، س ٤٣ ق ٣٩٠ ص ٢٤٧ ، س ٤٤ ق ١٢ ص ١١ ، س ٧٩
 ق ٦٣ ص ٣٩٠ .
- (١١٤) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٨٦ ق ١٤٨
 ص ٢٥ .
- دار المحفوظات : محكمة دمياط الشرعية . س ٦ ص ٥٥ .
- (١١٥) الشهر العقاري : سجلات القسمة العسكرية . س ٤٣ ق ١٧٥
 ص ١٠٣ ، القسمة العربية . س ١ ق ١٣٨ ص ٩٠ .
- (١١٦) الشهر العقاري : سجلات القسمة العسكرية . س ١٨ ق ٤٤٧
 ص ١٨١ ، س ٤٣ ق ١٢ ص ٧ .
- (١١٧) دار المحفوظات : سجلات محكمة دمياط . س ٦ ق ٢٠٧
 ص ٤٩ .
- (١١٨) دار المحفوظات : سجلات محكمة دمياط . س ٦ ق ٢١٧
 ص ٥١ .
- (١١٩) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٨٦ ق ٣٥٦
 ص ٥٣ .
- (١٢٠) الشهر العقاري : سجلات محكمة القسمة العربية . س ١ ق ٣٤
 ص ١٠ .
- (١٢١) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٣ ق
 ق ٢٥٧٠ ص ٤٩٦ .
- سجلات محكمة القسمة العسكرية . س ٧٩ ق ١٢٢ ص ٧٢ .
- (١٢٢) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ١٥٣
 ق ٩٢١ ص ١٨٣ .
- (١٢٣) الشهر العقاري : سجلات محكمة الباب العالي . س ٣ ق ٢٦٥
 ص ٥٤ .
- سجلات محكمة الصالحية النجمية . س ٥٢٦ ق ٢ ص ٢ .
- (١٢٤) جب وبووين : مرجع سابق ، ق ١ ص ٢٥٨ .
- (١٢٥) د/ ليلي عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٢٩١ .
- (١٢٦) نفس المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

- (١٢٧) محمد بن أبي السرور البكري : النزهة الزهية . مصدر سابق ، ص ٣١ .
- (١٢٨) مصطفى بن فتح الله الحموي : مصدر سابق ، ج ١ ص ٣٢ ، ص ٣٩ .
- (١٢٩) المحبى : مصدر سابق ، ق ٢ ص ٢٩٣ .
- (١٣٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة الصالحية النجمية . ص ٤٧٨ ق ٢٤ ص ١١ .
- (١٣١) عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سابق ج ٢ ص ٢٤٢ .
- (١٣٢) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالي . ص ٢١٤ ق ٢٩٤ ص ١٢٧ .
- (١٣٣) الشهر العقارى : سجلات تقارير النظر . ص ٣ ق ٧٣١ ص ٦٤ .
- (١٣٤) أحمد شلبي عبد القنى : مصدر سابق ، ص ٣٨١ وما بعدها .
- (١٣٥) الجبرتي : مصدر سابق ج ٢ ص ٧٢ .
- (١٣٦) نفسه ج ٢ ص ٢٣ .
- (١٣٧) الجبرتي : مصدر سابق ج ١ ص ٤٨٢ .
- (١٣٨) نفسه ونفس الجبرتي ص ٨٥ .
- (١٣٩) دار المحفوظات : سجلات محكمة الاسكندرية . ص ١٢ ص ٣١ .
- (١٤٠) دار الوثائق : سجلات محكمة البحيرة . ص ٢٥ ق ٣٥١ ص ١٩٣ .
- (١٤١) د/ محمد نور فرحات : القضاء الشرعى مرجع سابق ، ص ٨٧ .
- (١٤٢) جب بووين : مرجع سابق ، ق ١ ص ٢٥٩ .
- (١٤٣) دى شابرول : مرجع سابق ، ص ١٩٦ .
- (١٤٤) الشهر العقارى - سجلات الباب العالي ص ٢٢٨ ق ١٩٦ ص ١٤٧ .
- (١٤٥) دار الوثائق : سجلات محكمة دمياط . ص ١٦ ق ٧٢ ، ق ٧٢١ ص ١٣٧ .
- (١٤٦) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالي . ص ٣٠٩ ص ٢٧٩ .
- سجلات محكمة القسمة العسكرية . ص ١٤٢ ق ١٦٤ ص ١٣٢ .
- (١٤٧) المحبى : مصدر سابق ، ق ٣ ص ١٨٤ .

- (١٤٨) النجى : مصدر سابق ، ق ٣ ص ١٥٨ ،
 (١٤٩) جب/ بووين : مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .
 (١٥٠) الشهر العقارى : سجلات محكمة الباب العالى . س ٦٣
 ق ١٠١٧ ص ٢٤١ ، ق ١٤٠٦ ص ٢٣١ .
 - دار الوثائق - سجلات محكمة دمياط . س ٥١ ق ٢٤ ص ٨ ، س ٦٥
 ق ١٩٩ ص ١٠٨ .
 (١٥١) الشهر العقارى : سجلات الباب العالى . س ٦٣ ق ٥٧٥ .
 ص ١١٩ .
 - سجلات تقارير النظر . س ٩ ق ٣١٧ ص ٤١ .
 (١٥٢) مصطفى بن فتح الله الحموى : مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٩ .
 - المحبى : مصدر سابق ، ج ١ ص ١١٧ .
 (١٥٣) الفزى : مصدر سابق ، ج ٣ ص ١٥٤ .
 (١٥٤) المحبى : مصدر سابق ، ج ٢ ص ٢٠٤ .
 (١٥٥) نفسه . ج ٢ ص ٢٤٢ .
 (١٥٦) المحبى : مصدر سابق ، ج ٢ ص ٤٥٦ .
 (١٥٧) محمد سييد كيلانى : مرجع سابق ص ٢٨١ .
 (١٥٨) الجبرنى : مصدر سابق ، ج ١ ص ٣٣٧ .

* * *

الخاتمة

تعتبر دراسة موضوع القضاة في مصر في العصر العثماني على قدر كبير من الأهمية ، وذلك لأنه بعد أن كان القضاة يعينون من قبل سلطان مصر أصبحوا بعد الفتح يعينون من قبل قاضي عسكر الأناضول وذلك تبعاً لتغير مركز مصر فبعد أن كانت مركزاً لدولة كبرى أصبحت مجرد ولاية تابعة لدولة كبرى تضم العديد من الولايات .

ومما يجدر ذكره إن العثمانيين عند دخولهم مصر وجدوا الاضطرابات تسيطر على كافة مناحي الحياة ولاسيما أحوال القضاة وذلك كانعكاس لتدهور أوضاع الدولة المملوكية كذلك فقد تداخلت اختصاصات قضاة الشرع مع اختصاصات قضاة السياسة ولم يعد هناك حد فاصل بين الاثنين وانتشرت الرشوة والمحسوبية في التعيين . وعند دخول العثمانيين مصر أدخلوا العديد من الإصلاحات في هذا المجال وعلى رأسها جعل المذهب الحنفي المذهب الرسمي في القضاء ، وهذه التغييرات من التغييرات النادرة التي أدخلها العثمانيون في البلاد .

وقد انتهت الدراسة الى نتيجة مهمة مؤداها أن اختصاصات القضاة في مصر في العصر العثماني ظلت ثابتة طوال فترة الحكم العثماني للبلاد ، ولم يحدث بها سوى تغييرات طفيفة في نهاية القرن الثامن عشر وأدى الحفاظ على هذه الاختصاصات طوال العصر العثماني الى نوع من الجمود .

كذلك فقد وضعت الدولة العثمانية شروطا علمية لمن يتولى منصب القضاة منها أنه لابد أن يمر بمراحل تعليمية معينة بمدارس استانبول وقدمت هذه الشروط خدمات جليلة فقد منعت ضعف العلم والنفوس من تولي هذه المناصب ، ولكن في القرن الثامن عشر أصاب الجمود نظم التعليم في الدولة العثمانية وانعكس ذلك بدوره على أوضاع القضاة وتعليمهم وبذلك تسرب اليها الضعف .

وثمة ملاحظة وهي أن قوة القضاء ونظمه وأوضاع القضاة مرتبطة دائما بقوة الدولة ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت أوضاع القضاة مستقرة ونظمهم ثابتة ولكن انعكست أوضاع الدولة في القرن الثامن عشر وهزائهما المتكررة على أوضاع القضاة ونظم التقاضي فبدأ الضعف يتسرب اليها .

وقد حافظ العثمانيون على التقليد الاسلامي الذي يقضى بأن يتولى الحاكم (الباشا) القضاء في أمور الخراج والجنايات واقتصرت سلطة القضاة في هذا المجال على التحقيق فقط أما سلطة الحكم واتخاذ القرار فقد كانت في يد الباشا وللحق فقد كان بعضهم ضعيفا في الأمور الشرعية مما ترتب عليه الوقوع في اخطاء فقهية في الأحكام .

واشرف قضاة العسكر في مصر على الأوقاف وتعيين موظفيها وكذلك محاسبة ناظرها عما أنفق وعما جبي من أموال الأوقاف وإذا كانت هذه الأوقاف تقوم بما أسند اليها من المهام التي رصدت من أجلها أم لا ؟ وقد قدم هذا الاشراف نوعا من الرقابة الشديدة على الأوقاف وبذلك فقد قامت بالمهام التي رصدت لأجلها خير قيام .

وقام قضاة العسكر في مصر بدور بارز في الحياة السياسية في البلاد فقد كانوا أعضاء في الديوان كذلك كانوا يقومون بدور كبير في الوساطة السياسية بين الأطراف المتنازعة في البلاد .

ولكن يلاحظ أن قاضي العسكر شارك مشاركة فعلية في بعض
الفتن مثل فتنة أفرنج أحمد ولكن كانت مشاركته في صف الباشا
الممثل الشرعى للسلطان ، وفيما عدا هذه الفتنة فقد كانت نظرة
جميع القوى المتصارعة اليه على أنه الرجل الثانى فى التنظيم
العثمانى فى مصر وأنه الوحيد القادر على القيام بالوساطة بين هذه
الأطراف المختلفة نظرا لمكانته .

وبالرغم من سيطرة الصناجق المماليك على الحياة السياسية
فى مصر فى القرن الثامن عشر وتسلطهم على الباشوات بالعزل فقد
كانوا يقدمون الاحترام والولاء لقضاة العسكر وربما كان السبب
فى ذلك راجعا الى عدم رغبتهم فى اثاره السلطات عليهم لعزل
الممثل الشرعى له فى الأمور الشرعية بما يحمله من مكانة كبرى فى
زمن تسود فيه الشريعة وتعتمد فيه الدولة على العامل الدينى فى
تجميع رعاياها حولها .

وبخرج البحث بنتيجة مهمة حول انتشار الرشاوى فى احكام
القضاة ، فكما يبدو من خلال سجلات المحاكم الشرعية أن القضاة
كانوا ينظرون الى المتقاضين نظرة واحدة لا يفرقون بينهم من حيث
المنصب ولا الغنى ، وكثيرا ما كانوا ينصفون رجلا فقيرا ضد خصمه
العسكرى ما دام معه الحق . ولم تمدنا المصادر المختلفة لهذا
العصر بتناول القضاة للرشوة الا فى مثال واحد لذا لا يصح أن
نعمم عليه أن القضاة كانوا مرتشين . ومما ساعد على عدم
انتشار الرشوة خضوع القضاة لرقابة شديدة الوطأة من جانب
العلماء منافسيهم التقليديين .

كذلك نلاحظ أن قضاة العسكر فى مصر كانوا يتكلمون اللغة
العربية بطلاقة ول بعضهم مؤلفات فى الأدب العربى والفقه والتفسير .

وذلك لأنهم كانوا يتعلمون العلوم المختلفة في مدارس استانبول باللغة العربية مثل النحو والصرف والفقه والتفسير وغيرها من العلوم الإسلامية .

واعتقادي أنه يتعذر فهم القضاء القنصلي في مصر في القرن التاسع عشر ما لم نعد الى جذوره في العصر العثماني حيث تمتع الأجانب بحق اللجوء الى قناصلهم في بعض القضايا ، ولكن هذا الأمر لم يكن يمثل خطرا على سيادة الدولة لأنها كانت قوية يخشى جانبها أما بعد ضعفها فقد طمع فيها أعداؤها المتربصون بها وظهر القضاء القنصلي بوجهه البغيض في القرن التاسع عشر وتفرع عنه المحاكم المختلطة .

وثمة موضوع آخر يمكن دراسته وهو موقف الشعب المصري من الإصلاحات القضائية التي أدخلها العثمانيون ، وموقفهم من القضاة العثمانيين بل من الإدارة العثمانية في مصر .

وعند الغزو الفرنسي عام ١٧٩٨ م كان قاضي العسكر ضمن من فروا من البلاد ، لذا فقد عين الفرنسيون الشيخ أحمد العريشي قاضيا للعسكر في هذه الفترة وقام الفرنسيون بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية في نظم التقاضي السائدة في البلاد مثل التحقيق وكتابة حيثيات للحكم وما الى ذلك ولكن بعد خروج الفرنسيين من مصر عاد النظام القضائي فيها كما كان وعاد قاضي العسكر العثماني ، ولكن أدخلت بعض المحاكم الجديدة ، واعتقادي أن الحملة الفرنسية تمثل الفترة الانتقالية في أوضاع القضاة ما بين العهد العثماني وعهد محمد علي وخلفائه الذين حاولوا التملص من السيطرة العثمانية على القضاء . وعملوا على وضع العراقيل أمام قاضي العسكر العثماني . وبدأوا في سن القوانين المختلفة المستمدة من أوروبا وبدأوا في إلغاء المحاكم الشرعية .

الملاحق

ملحق رقم (١)

تعيين قاضى العسكر

يوم الجمعة المبارك ثانى شهر جمادى الآخرة سنة سبع وألف من الهجرة المحمدية ورد فيه الخبر بان الصدقات الخندكارية أيد الله عظمتها وجدد في الدهور معدلتها أنعمت بقضاء مصر المحروسة على مولانا شيخ مشايخ الاسلام انسان عبر الموالى العظام قطب فلك العقول والافهام محمد أفندى الشهير ببحتى أدام الله تعالى رفعة وعمم أقطارها بمزيد عدله وأيد عزته وأقام مقامه مولانا جمال الشهير بالكفل دامت رفعة وزيدت مسرته .

ملحوظات :

— مكان الوثيقة — الشهر العقارى — سجلات الباب العالى
س ٩٠ ص ٨١ .

— يتضح من ذلك أن قرار تعيين قاضى العسكر كان يصدر من السلطان مباشرة بناء على ترشيح قاضى عسكر الأناضول له .

— كان قاضى العسكر يرسل قائمقام يحل محله الى حين حضوره .

ملحق رقم (٢)

١١٩ سنة احدى وعشرين الف
 اقتضى موده انه
 صدر الامور في حاكم من قضاة القضاة على يد ورواد سبع
 ٢٩

حيثما حكم كبره من قضاة القضاة على يد ورواد سبع
 اقتضى موده انه
 صدر الامور في حاكم من قضاة القضاة على يد ورواد سبع
 ٢٩

ملحوظات :

— مكان الوثيقة : دار الوثائق سجلات محكمة دمياط نس : ٥
 ق ٢١٣ ، ص ١١١ .

— يتضح من ذلك أن قاضي الاقليم يصدر قرار تعيينه من
 السلطان بعد ترشيح قاضي عسكر الأناضول له فهو
 نائب له في اقليمه ولا يوجد سلطة لقاضي عسكر
 مضر عليه .

— كان قرار التعيين يصل من قاضي عسكر الأناضول الى
 الديوان العالي في القاهرة وهو الذي يقوم بإبلاغ النواب
 في الأقاليم ويطلب منهم القيام بمهامهم والسبع والطاعة
 لقاضي الاقليم الجديد .

ملحق رقم (٣)

تعيين القسم العسكري

يوم الأحد المبارك ثالث عشرين صفر الخير سنة ٩٩٠ هـ وفيه قدم سيدنا ومولانا ابراهيم أفندي بن مولانا علاء الدين الشهر نسبه الكريم بابن المرعس قساما عسكريا بمصر المحمية من قبل سيدنا ومولانا علامة الأمم أفصح علماء العرب والعجم حضرة مولانا قاضي قضاة العساكر المنصورة بولاية أناضولي دامت رفعتة وعظمت مسرته الى يوم الدين .

بمحمد واله أمين والحمد لله وحده

ملاحظات :

- ١ - مكان الوثيقة - الشهر العقاري - سجلات محكمة القسمة العسكرية س ١٢ - ص ٢٢٠
- ٢ - يتضح من ذلك أن قاضي عسكر الأناضول هو الذي يعين القسم العسكري فهو نائب له .

ملحق رقم (٤)

تعيين شيخ الطائفة

لما حضر لدى مولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام جماعة التجار بسوق العطر بالفحامين بسبب مشيخة سوقهم المذكور وبعضه طلب محفوظ الزرنيجي وبعضهم طلب ابراهيم بن الجمال طال القيل والقال واشرف الأمر على الاختلال فأحضر مولانا قاضي القضاة بعض مفردات من العطر الموضوع بدكاكين أهل السوق ووضع بين يديه في المجلس العام وعرضه على محفوظ وابراهيم

المذكورين بحضرة أهل السوق فلم يعرفه واحد منهما وكان في المجلس من جملة تجار السوق المذكور الشيخ نور الدين علي بن الشيخ نور الدين الباواني فسئل منه عن المفردات فذكرها فردا فردا ثم اختبره حضرة قاضي القضاة وامتحنه في غير ذلك فيما يتعلق بالعطر والأعشاب فأحسن الجواب واتضح أهليته وتبين كونه أولى وأليق وثبت أنه أحرى وأحق فعند ذلك قرره حضرة قاضي القضاة ونصبه وأقره شيخا على تجار السوق المذكور أسوة من تقدمه في ذلك وضح محفوظ المزبور وإبراهيم المذكورين من التعرض في ذلك وأبطل العمل بما يخالفه من الآن لما ظهر بعد الامتحان جرى ذلك في ثامن عشر شوال سنة ثلاث وألف .

ملحوظات :

— مكان الوثيقة — الشهر العقاري — سجلات محكمة الباب العالي ص ٦٣ ق ٢٧٩ ص ٧٧ .

يتضح من ذلك الآتي : كان يتم تعيين شيخ الطائفة امام القاضي الذي يقره في عمله في نفس الوقت يمنع المعارضين له من التعرض له في عمله .

وفي حالة تقدم أكثر من مرشح لمشيخة الطائفة يقوم قاضي العسكر باختبار المرشحين في مواد صناعة الطائفة حتى يمكن اختيار الأجدر والأكثر فهما لأمر حرفتهم حتى يمكنه منع الغش والتدليس .

ملحق رقم (٥)

مباحث تنصاة الشرايع على الرعا

ولاية المنوفية

وفتر مباحث على
ان شأ الله تعالى يشتمل على بحر الجسر والساطانية والبلدية
يا قلم المنوفية حسب الاوامر العالوية المعطاة من حضرة
مولانا المقام العالي المعظم واودبا شأ دامت مدته
وزادت بهتته بالحكم العالي الذي مفهونه بعد التسليم
المستوجب للمرسوم بالامر الكريم العالي المأثور : اعلاه الله
تعالى وابعدنا وابره الي كل واقف على امر الجناح العالي الحاكم
الشرعي بالمنوفية وتابعه بذلك المجلس العالي الكاشف
بالاقليم والامير محمد ابن بغداد شيخ العرب بتقنين اعمالهم
ان لا يخافهم بلغت خواطرننا للاسم ال ما فيه تماره النواحي
والا قليم وحصول الرعا الكامل الشامل لسائر بلاد الاقاليم
ولا يكون ذلك الا باقتاف عمل الجسر السلطانية
والبلدية ويحتاج الحال في ذلك الى المشي على ما يرى
الجسر السلطانية والبلدية بالاقليم وبحر كل جسر
عرصته وعمقه وطوله وما يجعل به المنفع في جرفه والذي
عادة جرفه على الجرف السلطانية والذي جرفه على
اهالي النواحي ومقدار ما يصرف على الجسر السلطاني
وما تحت كل جسر من البلاد وما يروي منه والجسر
الذي على من ملازم الفلاحين جميع الخبسات والرزق
والاوقاف اهل هو محتص بجماعة معينين وعلى المصلحة
العامة والنفع من مساوي اهل الناحية في المرقاة ام لا بحرية
والا جميعه وكتابه كل جسر على حدة السلطاني على حد
والبلدية على حدة وتبين ما في الاقليم من الجسر التي تركت
بغير جرف حتى استندت وعميت والسبب الموجه تركها
بغير جرف ومدة ذلك وهل اذا عمر تلك الجسر يعود نفعها
بما بين جرفه وممارته في القديم ام لا وهل المصلحة في بقائه
على ما هو عليه او عمله وما كان عليه الحال في ممارته القدي
وهل ممارته على الديوان الشريف او عليه وعلى الاوقاف
او عليهم خاصة او على من يروي منه وبحر المطاسق
ايضا بالنواحي بسائر الاقليم وما يروي من الجسر وما
يروي من البحر وما هو مفتوح منها وما هو مسدود وهل في
المسدود مصلحة او ابقاؤه على ما هو عليه اصلح من حرقه
الجناح العالي الاميركي الكبير والوحيد الاجمالي

٩٧٢ (٢٦٨) هـ
 هو أسوأ الرفق للادة العباد وى المذايب الربى

وَلِجَانُوا عَلِيًّا مَضْمُونًا

ما قول السادة العلماء المحققين والائمة من اهل المذاهب الا اذ اولى الفضل واليقين جاهد الله وانما اهل الاثر والفرق
عام قاطن بقاين مصر حيث ترز من سوما سلطابا معذونا بالحج فلا الشبهة متضمنة لكون قوله لقائه الاثر والفرق
والوعظ والامامة والقلة والمجاسباتا بااوا فاق الواقعة في القاهرة ثم بموجب ان هذا ذلك الشخص فانه يصح لها الاستدلال
المذكورة ومحاسناته الارثاقا على ايدى كالفنائة الصاكر بمصر لقاهرة قبل الفتح انما قالوا ويعد على ما تشهد به كل من لا وقاف المثل
القدرة في ايدى جميع غير حج كثر الى الله وانهم ذلك الشخص على ما تضمنه ذلك المرسوم بانما لفنائة ليسوا امتثال خولته خلاف وصح على
فقدوا الاستقلا حلة ولا مصاف وما اثبت ذلك بحق من الحج السعي بل في ذاك الحق وطلعه واردة الاعتساف عليها المذهب الطائفة
الاوقاف من القامرة وحدان النظر بعد المصلح الوفاء عليهم ومن اول الامر الى من براه انما الحكم الشرعي الحق في ذلك فاما المذهب
العتقا من محاسناته الاوقاف وصارت تلك الكتب لاوقاف التي تضمن شرائها الوقف معولا بها الى ان حوائج من القامرة المذهب
ما تصرفه بمجمود المرسوم بل مكن فيها بتقديس القضاة المصرية علا بشرط الاوقاف وقد حقق بعض العلماء من جهة ايدى القضاة
خاص بما لا داخله فاذا كان العاصي ناطل اخاصا وشرطه التفسير ولائته الولاية الخاصة مقدما على الولاية العامة فليس يصح فيه ذلك
ايده الرجز ما يوافق شرط الواقف ان يتولى القضاة ولا محاسنات ويصرف على خلاف شرط الواقف بمجمود ايراد المرسوم الشرعي على ذلك
الحسنة على ان يدير القضاة الواقف ان يجرى فيه بشرط الاوقاف التي في ذلك شرع في ايدى القضاة احر كيد انما لا القضاة بالبيان في
وعليه التلاني وهو حشمت

بسم الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

اما من ادعى ان الاموال العامة لا يمكن ان تكون ملكا عاما بل هي ملكا خاصا
 لكونها ملكا لادارة الاموال العامة في حق من اذن له ان يديرها
 طلاق النظر للحاكم هل المراد به القاضي وحده او مدخل فيه كسلطان والذى ظهر من ذلك ان الوفاق اذا شرط النظر للحاكم
 لم يرد فيه للقاضي اما القاضي مصرح من باب الشرع واما الحاكم فمختل لكن العرف يقتضي ان النظر للقاضي فلا بد ان يكون
 مفكرا وقت شرط النظر للقاضي او الحاكم فالمراد به لايب الشرع فان اطلقوا ولم يشترطوا النظر لاحد فقد كانت الكلمة اطلاقا
 مدعى من ادعى ان السلطان يشاركه او ان استقر رأي على مدعى ملكية فاق القاضي بيقوده كما اطلقه وان اطلقه للمدعى
 المذكرة راسي قال بعض اهل العلم لا يوجب مدعى كونه العلامة المدعى كونه مدعى ملكية فاق القاضي بيقوده كما اطلقه وان اطلقه للمدعى
 العودة محكمة وان العهر من غير اليقين في الفقه في كثير من المباحث حتى جعلوا ذلك أصلا ولا يخل بدسوسا قلنا ان تولية الاموال العامة لا تكون
 عرفا عام في جملة الملكات او عرفا خاصا بالمدعى فقلنا نعم باعتبارها كغير من المباحث اذا علمت ذلك فينبغي في هذا انما انما تدعى في
 حتى عثمان من مدعى الزمان بتولية فقلنا نعم وعبر عما لا يصحار بالنظر في احكام الشريعة المطهرة وقاية خاصة فانهم لم يكونوا يترقبون
 لا وصا للناس وانما غرضهم ان يثبتوا مدعى كونه مدعى ملكية فاق القاضي بيقوده كما اطلقه وان اطلقه للمدعى
 من الحكماء المصلين بعد انما كان دأبهم فاذا شرط السلطان لهم بكونه مدعى على السلطان لان التولية انما هي مقتضية على ان لا يشترط
 عرفه من مدعى من قدم برمان على الدلالة لانه لا يثبت مدعى في الاوقاف الا القاضي فليس لنا انما السلطان ان يولي عليه
 على الاموال العامة ما ارادته فان غالب كتب النعمان مصرحة بان التصرف في الاوقاف للقاضي ويول على ذلك لغيرهم بان الوفاق اذا شرط
 لكون تولية المصلين او اذ اصحاب الوفاق لا يستند سندا لما حمله باذن القاضي ومصرح في الاشياء ايضا انما اذا شرط
 ان لا يتولى ولا يوقع فقلنا نعم بالمصلحة خصوصا اما فقلنا من سلطاننا انما يولي احدا او اهل عتقا او اهل عتقا
 حدود شروط الوفاق من غير العلم والاعلم ولا يجوز ان يولي احدا بالنظر فيها وفي فتاوى قاضي خان ان الامر السلطان انما اذا شرط
 مدعى ولا ولا يستل ان تولية مدعى اهل ليس موافقا للشرع فاذا كانت وكالة التصرف والنظر في الاوقاف لغيره فقلنا نعم بان
 سالنا ولا يجوز ان يولي مدعى من السلاطين لقبه او ما فقلنا نعم بان ما حمله باذن القاضي ومصرح في الاشياء ايضا انما اذا شرط
 ان له ان يولي مدعى من السلاطين لقبه او ما فقلنا نعم بان ما حمله باذن القاضي ومصرح في الاشياء ايضا انما اذا شرط
 امر الى غير اهل النظر ولا الساعات فقلنا مولانا السلطان يصرح مدعى في اعيانها كما يرفع فقلنا الزمان القاضي الحاكم لا يولي
 من النظر في اوقاف المسلمين لما تيرت على قبايه من المفساد من خراب الاوقاف وتولية وظيفهم من تدريس وغيره لمن لا يثبت
 ان على ذلك الثواب انحرط ولا الله اعلم كشف الغيب سليمان الله وركب الحصى

درسه مع فصل الرعاب والصلوة والامام علي من اولي الحكمه وفضل الخطاب وعلى الر وخبره واما صفة الصلاة
في الحادثة وقعت ما لقا امة المغيرة بصر الحجة سنة احدى واربعين وماية بعد الا لف من الحج النبوية على ما فيها افضل لصلوة في
كرومها اذا كان الفاصل الامام العلام لا ما راجع بين العلوم المتكاملة والفنون الادبية والعقلية والحقائق الروحية
نا احمد المولى العظم والخط وان المعنى وقد حصل محضنا بسببها اضطرار وقتها فتقود واخرى من عاقل
له لغزيتها في تفسير لا لفرابة حكمها الشرعي لان حكم الله الشرعي فيها ظاهر جلي لا يخفى على من اطلع على اصول الفقه
ختمها ان لا ياجل يستغله بالفتوى والبعث في اذلتها الهبة وبان اجرا جليا من حكمها كما في

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

٢٠٩ ، ص ٣٧٩ .

١٠ - فشلت المحاولات التي بذلت لاجراء الاوقاف من تحت اشراف القضاة برغم المراسيم السلطانية التي امرت بذلك ويرجع هذا الى موقف العلماء المساندين للقضاة والذين سياندوا القضاة في موقفهم وافتوا بعدم جواز ذلك .

قائمة الاختصارات

ما بين علامتى التنصيص
مادة مستقاه من مصدر

سجل

س

وثيقة

ق

صفحة

ص

جزء

ج

طبعة

ط

الهيئة المصرية العامة للكتاب

هـ.م.ع

B.S.O.A.S

Bultine of the school oriental
and African tudies.

* * *

الفهرس

الصفحة

٥	تقديم
١٣	المقدمة
١٩	الفصل الأول : القضاة في الدولتين المملوكية والعثمانية
٢١	— القضاة في مصر في العصر المملوكي
٤٧	— القضاة في الدولة العثمانية
٦٨	— هوامش الفصل الأول
٨١	الفصل الثاني : الاختصاصات القضائية للقضاة في مصر
٨٤	— قاضي العسكر واختصاصاته القضائية
	— قضاة الشرع في الأقاليم واختصاصاتهم
٩٥	القضائية
١٠٣	— القسام
	(أ) القسام العسكري واختصاصاته
١٠٤	القضائية
	(ب) القسام العربي واختصاصاته
١١٥	القضائية

الصفحة

	– قضاة الأخطاط في القاهرة واختصاصاتهم
١٢٦	القضائية
١٣٦	– الباشا العثماني واختصاصاته القضائية
١٤١	– انحسار الولاية القضائية للقضاة
١٥١	– هوامش الفصل الثاني
١٧٥	الفصل الثالث : الدور الإداري والسياسي للقضاة ...
١٧٧	أولا : الدور الإداري
١٧٨	– الدور الإداري لقضاة العسكر
١٩١	– الدور الإداري لقضاة الشرع في الأقاليم
٢٠٥	ثانيا : الدور السياسي
٢١٠	– دور القضاة في الوساطة السياسية ...
٢١١	– موقف القضاة من فتنة السباهية
٢١٥	– موقف القضاة من فتنة أفرنج أحمد
٢١٨	– هوامش الفصل الثالث
٢٣١	الفصل الرابع : الحياة الاجتماعية والاقتصادية للقضاة
٢٣٣	أولا : الحياة الاجتماعية
٢٣٤	– الأصول الاجتماعية للقضاة
٢٣٩	– علاقة القضاة بالطبقة الحاكمة
٢٤٥	– علافة القضاة بالشعب المصري
٢٥١	– تعليم القضاة وانتاجهم الأدبي
٢٦١	ثانيا : الحياة الاقتصادية للقضاة
٢٦٢	أولا : الموارد المالية للقضاة
٢٦٢	– الرسوم القضائية للقضاة ومرتباتهم
٢٦٨	– الأنشطة الاقتصادية للقضاة

الصفحة

٢٧٣	ثانيا : الاختصاصات الاقتصادية للقضاة ...
٢٧٣	— الاشراف على الأوقاف ...
٢٨٧	— هوامش الفصل الرابع ...

الفصل الخامس : معاونو القضاة

٣٠١	— المدول ...
٣١٠	— الكتاب ...
٣١٧	— الخبراء ...
٣١٩	— كشاف الأوقاف ...
٣٢١	— المحضرون ...
٣٢٥	— الانكشارية ...
٣٢٦	— أمناء السجلات ...
٣٢٧	— المترجمان ...
٣٢٩	— وكلاء دعاوى ...
٣٣٤	— المفتون ...
٣٤٤	— هوامش الفصل الخامس ...
٣٥٥	— الخاتمة ...
٣٦١	— الملاحق ...
	— ملخص الرسالة ...

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ :
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة ،
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د. على بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - آكذوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د. أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بويرن : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى في العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٧ - ١٨٤٤) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨
د. عبد المنعم الدسوقي الجيمى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د. حلمى أحمد شليم ، ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الامة ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

- ٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمهيد الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ.س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد أمام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤

- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنينة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يوليو الى
نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤)
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥

- ٨٩ - تاريخ الموائء المصرية فى العصر العثمانى ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامىة ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف: ييتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدىة والقضايا الوطنىة (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربىة فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبىة بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرىة والقضايا الوطنىة (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د. سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخىة الأفريقىة المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقىة بجامعة القاهرة)
أعدما للنشر د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربىة الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعىة ،
د. محمد سيد محمد

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،

أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،

أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحي ،

أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د. عبد العظيم

رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،

اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء/ عبد الحميد

كفانى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،

د. على بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ -

١٩٨٧) ،

د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية

فى ربع قرن ، ج ٢ ،

د. سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث ،

تأليف دليب هيرى ، ترجمة : عبد الحميد الجمال

١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،

سليم خليل النقاش

- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي
د. محمد، محمد الجرادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصرى)
د. اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح
- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق ~~مصرية~~) ،
علاء الدين وحيه

رقم الأيداع ٩٩٧٧/١٨٧٤

الترقيم الدولى 6 — 5298 — 01 — I.S.B.N. 977

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

هذا الكتاب قام الباحث بتقسيمه إلى خمسة فصول،
عالج في الفصل الأول منها نظام القضاء في الدولتين
المملوكية والعثمانية، وعقد مقارنة بين النظامين، أما الفصل
الثاني، فتناول فيه الاختصاصات القضائية في مصر في العصر
العثماني، وحدودها وتوزعها بين القضاة من جهة والوالي
العثماني من جهة أخرى.

وفي الفصل الثالث تناول الدور الإداري والسياسي للقضاة،
واختصاصات «قاضي عسكر»، واختصاصات قضاة الشرع، في
الأقاليم، أما الفصل الرابع فتناول فيه الباحث الحياة
الاجتماعية والاقتصادية للقضاة، وأصولهم الطبقية، وحياتهم
العلمية ومراتبهم. وفي الفصل الخامس والأخير تناول الجهاز
المعاون للقضاة من الشهود والكتبة والوكلاء والخبراء وأمناء
السجلات والانكشارية والمحضرين، والاختصاصات المنوطة
بكل منهم.